

تعدد الزوجات

من النواحي
الدينية والاجتماعية والقانونية

تأليف

دكتور عبد الناصر توفيق العطار

السنة الرابعة - الكتاب السابع والأربعون

غرة صفر سنة ١٣٩٢ هـ - مارس سنة ١٩٧٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة

لك الحمد على ما هديت، ولك المنة والفضل على ما أنعمت وأوليت ولنيبك الأمين وآله أكرم ما صليت . ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب .

وبعد

١ - فمذ كتب العالم الاجتماعى قاسم أمين كتابه تحرير المرأة واقترح فيه تقييد الطلاق ، وتقييد تعدد الزوجات ، وكان فى آخر القرن التاسع عشر ، وأول القرن المتم للعشرين قد اتجهت نفوس الى اتباعه فيها رأى ، واستمرت نزعة تقليده تجيء الفينة بعد الفينة .

وربما كان لكتابيه موضع من الحال الاجتماعية فى هذا الابان فقد كان الوعى ناقصا فى الرجال والنساء معا ، فكان لا بد من علاج وما كان يتعين علاجه ، بل انه كان العلاج أن ينشر الوعى الاجتماعى وأن يعلم الشعب المصرى ، بدل أن يتجه الى السعوى الى امر يخالف ما عليه اجماع المسلمين من عصر النبى صلى الله تعالى عليه وسلم الى عصرنا هذا ، فلا نأخذ من غير شرعنا الحنيف علاج ادواتنا . لقد كان قاسم مخلصا فى الباعث على ما كتب ، ولكنه لم يكن موفقا فيما اقترح وعالج .

ولذلك ثار علماء فى الاجتماع ، لأنه نقل آراء من بيئة الفتها ، الى بيئة لم تألفها ولم تستمد من شرعها .

وان المدين دائما لا يفرسون بواعث الفكر ، ولأمال الأمور ، فأرادوا أن يطبقوا اقوالا قيلت منذ أكثر من سبعين سنة على حالنا بعد مرور هذه السنين ، لقد عم الوعى ، واتسعت المعرفة ، ولم يعد الرجل فى حاجة الى وصاية من الدولة ، ولا المرأة الى حماية منها ، بل أنها تثقفت وصارت تعرف مالها وما عليها ، فاذا دخلت فى الزواج فعن بيئة ، هى تعرف ما اعطاه الشرع الرجل ، وتعرف مالها من حق عند انشاء الزواج .

ولقد كان الوعى الاجتماعى وحده سببا فى أن قل التعدد من نسبة كبيرة الى اقل نسبة، فصارت نسبة التعدد ١٠٤٪ بالنسبة لتعدد الزوجات ، كما يدل آخر الاحصاءات ، وهى نسبة اقل من نسبة عدد الزواج الذى يتم فى أوروبا مستغنيا عن رقابة قوانينهم ، وذلك فوق تعدد الحلال وشيوع الفاحشة وأحيانا تكون من الطرفين ، فيكون جبل كل منهما على غاوبه ، حتى ان كبير الاساقفة فى إنجلترا - لا رأى الاسرة الانجليزية تنهار انهيارا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - قال لا علاج للأسرة الا باباحة تعدد الزوجات لأن الحلال عيبه ، اقل من فحش الحرام .

٢ - كان لا بد للذين يريدون تقليد قاسم أن يعرفوا فارق الزمن ، ولقد ادرك ولدنا الأستاذ الدكتور عبد الناصر توفيق العطار ذلك ، فكتب متحررا غير متبع الا القرآن الكريم، وسنة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع المسلمين، فكان غير مقلد ، ولكنه متبع غير مبتدع كتب كتابه « دراسة فى قضية تعدد الزوجات » .

وقدم للباحثين دراسة مستفيضة بين فيها البواعث على تعدد الزوجات وأنه قد يكون في أكثر الأحوال مصلحة المرأة ، وإن كان فيه ضرر من الزوجة الأولى ، وذلك ضرر نفسي فإن فيه مصلحة مؤكدة للزوجة الثانية .

وإنه خير للمرأة أن تكون حليمة ، بدل أن تكون خيلة - ثم بين مبررات تعدد الزوجات عند الرجل ، ولم ينس أن يكون الباعث الشهوة أحيانا ، وذكر أن وضعها في حلال خير من وضعها في حرام ، والمرأة لها وعيها وإدراكها ، وترضى بما فيه مصلحتها ، وكل قانون عقيد حرية الاختيار ضار في ذاته ما لم يدفع ضررا مؤكدا أو يجلب مصلحة مؤكدة ، ولا ضرر في إطلاق الحرية في ظل القرآن والسنة .

٣ - ولقد تكلم بعد ذلك في التعدد في اليهودية ، وأنه لا نص يمنع وإن كان الأخبار حاولوا تقييده ، ولعل ذلك تقليد للكنيسة . وإن في كتاب المقارنات والمقابلات للأستاذ القانوني القديم محمد صبري بيان أن الأخبار الأولى قبلوه بثماني عشرة امرأة ، وكان حقا عليه أن يرجع إليه ، ليكون بحثه جامعا لأطراف الموضوع ، وتكلم عن التعدد في الأتاجيل . وفيه أنه لا يوجد نص صريح يمنع . وأنه لم يكتف بدراسة التعدد في الديانات ، بل اتجه إلى القوانين .

٤ - فقد أخذ بعد ذلك يتكلم عن قوانين الأحوال الشخصية في البلاد العربية فيما يختص بتعدد الزوجات، فتكلم عن البلاد التي تركته للشريعة الإسلامية ناطقة بالقرآن الكريم، وتلاحظ فيه القيود الدينية . وذكر تعدد الزوجات في المغرب وسوريا . الذي جعل ضرورة إذن القاضي خوف الظلم أو عدم الاتفاق .

وكانت الحقبة السوسى ، وفي مشروع القانون الموحد بين مصر وسوريا أهمل ذلك إجمالا، ولكن لم يصر المشروع قانونا . ولقد ذكر القول الاسلامى التى منعت التعدد وهى تركيا وتونس وكيف كانت العاقبة هى السوسى .

وكنّا نود أن يتعرض لبعض الاقضية التى عدد بعض الرجال فيها الزوجات ، فرفعت الدعوى لجسدهم ، فقال قائل منهم انها خيلة وليست زوجة ، وتصادقا على ذلك ، فحكمت المحكمة بالبراءة ، ودخلت المرأة زوجة طاهرة ، وخرجت وقد سجلت على نفسها الفحش ولا حول ولا قوة الا بالله وقد درس الأستاذ عبد الناصر مقترحات المشروعات التى تريد تقييد تعدد الزوجات ، والمعارضة فيها ، ووازن بين الادلة . وانتهى الى نصره المعارضين وهم الكثرة الكافرة فى الشعب المصرى .

• وأخيرا انتهى الكاتب الثابة الى أن ما اجمع عليه المسلمون هو الحق الذى لا يزلاب فيه مؤمن ، وفيه المصلحة ، وفيه الصلاح الاجتماعى ، ودفع الفساد .

وختم كلامه بقوله تعالى : « ألم يان للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق، ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم، وكثير منهم فاسقون . »

وهكذا ابتدا دراسته مؤمنا بالله ورسوله والقرآن ، وانتهى مؤمنا بما أنزل الله .
إلهه الله تعالى جزاء ما كتب ودافع ، وحقق الله الحقير والله ولى المؤمنين .

١٩٧٢/٣/١٣

٢٣٩٩٢/١/٢٧

محمد أحمد أبو زهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله «إليه يصعد الكلم الطيب ، والعمل الصالح يرفعه» ،
والصلاة والسلام على رسول الله ، إمام «الذين يبلتون رسالات الله
ويخشونه ، ولا يخشون أحداً إلا الله» .

وبعد :

فقد طرأت عدة عوامل دينية وسياسية واجتماعية واقتصادية ...
جعلت من «تعدد الزوجات» قضية عامة يحتدم الجدل حولها كلما
فكرنا في تنظيم الأسرة في عصرنا الحديث ... ولكل قضية
أنصار وخصوم ، ولكل فريق أدلته وحججه وبراهينه التي يحاول
أن يؤيد بها دعواه ... غير أن الحوار الهادئ بين مختلف الآراء
في هذه القضية ، إذا اقترن بتحليل علمي دقيق لا يتغنى غير وجه
الله عز وجل والمصلحة العامة ، ثم تناول تمحيص أدلة أنصارها
وخصومها ، فإنه — بعون الله — قد ينير طريق الحق فيها .

وفي هذه الدراسة ، نتناول هذه القضية ، فنعرض في تمهيد لها
لمدى صلة قضية تعدد الزوجات بقضايا تحرير المرأة ؛ ثم ندرس
في القسم الأول منها أسباب تعدد الزوجات ومشاكله ؛ وفي القسم
الثاني نشرح أحكام التعدد في الأديان السماوية : اليهودية والمسيحية
والإسلام ؛ وفي القسم الثالث والأخير نتناول دراسة أحكام تعدد
الزواج في القوانين العربية وبعض القوانين الأجنبية ، مع دراسة
قيود تعدد الزوجات المقترحة ، خصوصاً في التشريع المصري .
وإذا كنا اليوم نتعرض لبحث هذه القضية ، فما نحسب أن
الجدل حولها سينقطع يوماً ما ، ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ،
ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك . . .

وقفنا الله إلى خير الحلول لنظم الأسرة وقضاياها

د . عبد الناصر توفيق العطار

أستاذ مساعد القانون المدني بكلية الشريعة
والقانون بجامعة الأزهر

تمهيد

تعدد الزوجات وقضايا تحرير المرأة

١ - قصور تعدد الزوجات رأى :

لعل أول ما يلفت النظر في هذه الأيام هو ما يراه خصوم تعدد الزوجات من أن تحريم التعدد هو إحدى قضايا تحرير المرأة ؛ بمعنى أنهم ينظرون إلى تعدد الزوجات على أنه « نظام بدائي ... يتبع حال المرأة انحطاطاً ورقياً^(١) » ، وتحريرها منه خطوة في سبيل تقدمها ، لأنه — في رأيهم — نظام لا يتناسب مع عصر نالت فيه المرأة حقوقها كاملة غير منقوصة ، كما أنه نظام ينتقص من مكانة المرأة لصالح الرجل وعلى حساب كرامتها وعزتها .

إن مجرد إباحة هذا النظام — في نظر خصومه — يعني أن عائقاً يوضع أمام المرأة في طريق تقدمها الاجتماعي ، وتحريم هذا التعدد يعني أن تسقط بعض تلك الأغلال ، وأن تنفك بعض تلك القيود التي تعوق حركة المرأة وتهضم حقوقها وتهدر آدميتها .

(١) قاسم أمين في كتابه : تحرير المرأة ص ١٢٩ .

٢ - ولا تنصّر التعدد رأى آخر :

فإنصار تعدد الزوجات لا يرون ارتباطاً بين تعدد الزوجات وبداية المجتمع أو تحضره^(١) ؛ ذلك أن حياة رجل واحد مع عدد من النساء ظاهرة اجتماعية موجودة في كل البلاد وفي جميع العصور تحت اسم تعدد الزوجات أو تحت اسم تعدد الخليلات . وإنها لمغالطة أن تربط تعدد الزوجات بالمجتمع البدائي في الوقت الذي نعتبر فيه تعدد الخليلات من مظاهر المجتمع الرأقي المتحضر ؛ ثم إن تعدد الزوجات - في نظر أنصاره - إحدى وسائل تحرير المرأة التي تأخذ بيدها من حياة فيها السكابة أو المهانة أو الابتذال ، إلى حياة زوجية كريمة وأمومة فاضلة تحس تحت ظلالها بالحرمة والطهارة والشرف . وتعدد الزوجات كذلك إحدى ظواهر حرية المرأة وانطلاق إرادتها ، لأن الرجل لا يعدد زوجاته بغير مشيئة المرأة^(٢) .

(١) بل يضيف بعضهم أنه : « لم يعد تعدد الزوجات في صورة واضحة إلا في الشعوب المتقدمة في الحضارة » . ويرى كثير من علماء الاجتماع أن نظام تعدد الزوجات سيتسع نطاقه حتماً ويكثر عدد الشعوب الآخذة به كلما تقدمت المدنية واتسع نطاق الحضارة » من مقال لعلي عبد الواحد وإي بمجلة منبر الإسلام ص ٥٥ عدد ٩ سنة ٢٠٠٠ ، وانظر كذلك كتابه : بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق في الإسلام ص ٢٥ و ٢٦ .

(٢) عباس العقاد في كتابه المرأة في القرآن ص ٧٩ و ٨٤ .

والتعدد — وإن كان سيفرض على الزوجة السابقة زوجة أخرى للرجل — فإنه لا يحرم المرأة ، السابقة أو الجديدة ، من أن تكون سيدة دارها والمتصرفة في شئونه ، لأن الشرع والقانون والعرف في بلادنا يجعل لسكك امرأة متزوجة داراً مستقلة ، ولا يجعل لإحدى الزوجات سيطرة على الأخريات .

من هنا يرى أنصار التعدد أن هذا النظام الاجتماعي — لو كان قيداً يحد من حرية المرأة لصالح الرجل ، كما يتوهم خصومهم — لمكان أولى بسكك امرأة أن تمتنع عن الزواج بمن كان متزوجاً من قبل ، وعندئذ لن يكون في استطاعة الرجل أن يعدد زوجاته . وإذا صح أن تعدد الزوجات يبعث الألم في نفس الزوجة السابقة ، فإن من المسلم به أنه يبعث الأمل في نفس الزوجة الجديدة ويهب لها حياة زوجية كريمة .

٣ — تقرير الرأيين :

ولتقدير ما يراه خصوم التعدد وأنصاره ، نجد من الواجب علينا — في نطاق الدراسة العلمية — ألا نجعل من قضايا تحرير المرأة قضايا عاطفية تعنى بالآلام الزوجة السابقة أو آمال الزوجة الجديدة .

فحسب ، دون أن تعنى بنظم الجماعة وما تفرضه هذه النظم على عواطف النساء والرجال من قيود وضوابط تكفل خير الجماعة وتقدمها نحو الكمال والازدهار .

إن المشرع لا يستطيع ، ولا ينبغي له ، أن يعتمد على عواطف النساء في إباحة نظام اجتماعي أو تحريمه ، ومع ذلك لا يستساغ من المشرع كذلك أن يتغاضى عن هذه العواطف عندما يتصدى لتنظيم أحكام النظام الاجتماعي الذي يرتضيه . . . والإنسان تأخذه الحيرة إزاء العواطف المتضاربة للنساء بشأن تعدد الزوجات : هذه زوجة عاقر تطلب من زوجها الزواج عليها ، وتلك تلعن ضرائرها ، وثالثة تفضل لزوجها أن يتزوج عليها بدلا من أن يغرق في علاقات غير مشروعة مع نساء أخريات ينفق عليهن في بذخ ويجلب لها ولأولادها العار ، ورابعة تحلم بالزواج من رجل متزوج بأخرى ! . . . وهكذا ، إن رأى المشرع إباحة تعدد الزوجات لم يستطع أن يحول دون نزاع الضرائر وغيره المرأة على زوجها ورغبتها في الاستئثار به دون غيرها من بنات جنسها ، وإن رأى تحريم التعدد قضى بذلك التحريم على آمال الكثيرات من النساء في الزواج برجل ارتضينه لأنفسهن ورغبين في الاقتران به حبا فيه أو هربا من أن تظل إحداهن عاقرا

تطول عزوبتها مدى الحياة . . وهذه العواطف المتضاربة للنساء موجودة في كل العصور : البدائي منها والمتحضر^(١) ، القديم منها والحديث ، على سواء ... ثم إن الإقياد وراء عواطف النساء في قضية تعدد الزوجات ، والنظر على أن إباحته أو تحريمه إحدى قضايا تحرير المرأة أو إحدى ظواهر حريتها وانطلاق إرادتها ، يجعل من هذه القضية قضية عاطفية عنصرية فحسب ، قضية المرأة وحدها ، قضية : تتجاهل الرجل والنظام الاجتماعي معاً ، وتكاد تقتصر على حوار أقرب أن يكون بين الزوجة الجديدة والزوجة السابقة ، بكل ما تمثله كل منهما من مصالح تبدو متعارضة ، وهو عبث بالعواطف قد يقصد به بعض الكتاب اجتذاب أكبر عدد من النساء إلى ملحمة نسائية تشبه تلك التي تكون بين الضرائر ، دون نظر إلى أسباب هذه الظاهرة الاجتماعية ومحاولة تشخيصها وتقويم حسناتها وسيئاتها وإيجاد الحلول الناجمة لمشكلاتها . ولئن كانت فكرة تحرير المرأة — هنا — سلاحاً ذا حدين ، استعان به خصوم التعدد وأنصاره — كما رأينا — في الكشف عن جانب من جوانب

(١) بل بدأ الإنسان حياته بنظام الزوجة الواحدة فتزوج آدم بحواء واحدة . أنظر بند ٢٥ فيما يلي .

الحق في هذه القضية ، إلا أن هذه الفكرة — في مجال تعدد الزوجات — أثارَت غباراً عاطفياً حجب بصائر الكثيرين عن رؤية باقي جوانب الحق فيها . ويتقضى الحذر ألا تنقاد وراء هذا التيار عند التفكير في إباحة تعدد الزوجات أو تحريمه ، حتى يكون البحث بعيداً عن أثر النزعات العاطفية أو النعرات العنصرية ، مستهدفاً أساساً علمية واضحة تعرض لجوهر القضية وموضوعها ، وعندئذ سنرى بوضوح أن قضية تعدد الزوجات قضية اجتماعية دينية ، لا تهم المرأة وتحررها فحسب ، بل تهم الرجل والأولاد والنظام الاجتماعي كذلك ، بل قد تفوق أهميتها بالنسبة للمجتمع أو الرجل أو الأولاد أهميتها بالنسبة للمرأة .

٤ — تعدد الزوجات وقضية المساواة بين المرأة والرجل :

وإذا كنا لا نعلم إلى الإثارة ، ونحاول أن ندفع النزعات العاطفية والنعرات العنصرية جانباً عند بحث قضية تعدد الزوجات ، فليس معنى ذلك أننا سنطرح قضايا تحرير المرأة من حجاب هذا البحث ، ذلك أن بعض هذه القضايا له جوانبه الموضوعية ، غير العاطفية ، التي تستحق الدراسة والتأمل والفحص . من هذه القضايا

قضية المساواة بين المرأة والرجل ، فقد ينور التساؤل : كيف يباح للرجل أن يعدد زوجاته بينما يحرم على المرأة أن تعدد أزواجها ؟ أليس في ذلك إخلالاً بالمساواة بين حقوق الرجل وحقوق المرأة ؟

ولمناقشة هذه الدعوى نلاحظ أن المساواة في قضية تعدد الزوجات — وهي ما يهمننا في هذا البحث — تعنى المساواة بين المرأة والرجل في حق الزواج ، ومقتضى هذه المساواة — بداهة — ألا يباح لأحدهما ما قد يحرم على الآخر ، فالمساواة بين المرأة والرجل في حق الزواج تعنى : الاقتصار على نظام الزوجة الواحدة والزوج الواحد ، أو الأخذ بنظام تعدد الزوجات مع نظام تعدد الأزواج ^(١) .

وإذا كان مقتضى المساواة بين المرأة والرجل في حق الزواج هو ما رأينا ، كانت إباحة تعدد الزوجات مع تحريم تعدد الأزواج ، أمراً يخالف — دون شك — قضية المساواة المطلقة . فلماذا إذن نرى كثيراً من النظم الاجتماعية والقانونية والدينية يميز ذلك ، خصوصاً تلك التى تفتح طريق التقدم وتنشد العدالة كالإسلام ؟

(١) وبالحل الأول يأخذ المجتمع الأوربي والأمريكي الحال . وبالحل الثانى كان يجرى عرف بعض البلاد الآسيوية والأفريقية ومنهم بعض عرب الجاهلية وبعض الهنود .

في حدود البحث العلمى المجرد عن الهوى والمصالح نلاحظ أن
المساواة بين المرأة والرجل في نظام الزواج لا ينبغي أن تكون
مساواة مطلقة ، فالمساواة بين المرأة والرجل في حق الزواج يتعين
الأخذ بها فيما قد يصلح له كل من المرأة والرجل ، وبالقدر الذى
يتفقان فيه في هذه الصلاحية . أما إذا كان هناك اختلاف بين المرأة
والرجل في صلاحيات كل منهما ، كان من الظلم مساواة المرأة بالرجل
في هذا النطاق ، لأن المساواة بين مختلفين تعنى ظلم أحدهما حتما .
وعلى هذا الأساس نجد أن حق الزواج مكفول للمرأة وللرجل على
سواء باعتبار أن كلا منهما إنسان ، غير أن نطاق هذا الحق يتحدد
بمدى صلاحية المرأة أو الرجل للزواج بأكثر من زوج واحد في ظل
نظام الأسرة المستولة عن أبنائها . وإذا نزلنا إلى الواقع وجدنا أن
سنة الله في السكون جعلت نظام الزوجة الواحدة والزوج الواحد
نظاما يصلح لكل من المرأة والرجل ، إلا أنها فرقت بعد ذلك
بين المرأة والرجل ، فجعلت المرأة لا يصلح لها نظام تعدد الأزواج
بينما يصلح للرجل نظام تعدد الزوجات ؛ ذلك أمر واضح من وجود
رحم للمرأة معد للإنجاب قد يتأثر بما يقذف فيه من ماء الرجال بحسب
المجرى العادى للأمور ، بينما لم يكن للرجل مثل ذلك الرحم منذ بدء

الخلقة ولن يكون ، وبالتالي تعارضت طبيعة المرأة مع نظام تعدد
الأزواج ، خشية أن يأتى الجنين من دماء متفرقة فيتعذر تحديد
المسئول عنه اجتماعيا وقانونيا على أساس من الواقع ومن الحق ،
بينما صلحت طبيعة الرجل لأن يأتى زوجات متعددة ليس لهن إلا
هذا الزوج الواحد فيأتى الجنين من نطفته وحده فيسأل عن رعايته
اجتماعيا وقانونيا ودينيا . بل إن طبيعة المرأة تنفر من تعدد الأزواج ،
حتى إن المرأة التى تزوج عدة مرات زواجا شرعيا تتعرض
— أكثر من غيرها — للإصابة بسرطان الرحم ، والمرأة العاهر
تتعرض للإصابة بالزهري ... الخ ، بينما لا يتعرض الرجل لمثل ذلك
إذا عدد زوجاته الشرعيات . كذلك لا ينجى المجتمع من تعدد
الأزواج ثمة طيبة ولا يستفيد منه شيئا ، على عكس تعدد الزوجات
الذى يفتح فرص الزواج أمام كثير من العانسات والأرامل
والمطلقات ... ولو أبيع للمرأة مثلا أن تزوج بأربعة رجال لزداد
عدد العانسات زيادة عظيمة . . . وفى تعدد الزوجات تبني المسؤولية
الاجتماعية على أساس رابطة الدم ، وهى الرابطة الطبيعية المتينة ،
بينما يفترق تعدد الأزواج إلى أساس طبيعى تبني عليه الروابط الاجتماعية ؛
لأنك بغير اقتصار المرأة على زوج واحد لا تستطيع أن تعرف الأصل

الطبيعى لك ولا يماثلك ومن نجب عليه الرعاية الاجتماعية : من هنا ينشأ شرف المرأة وتحيط بطهارتها قداسة خاصة هى قداسة الحفاظ على الروابط الاجتماعية وفقاً لأصولها الطبيعية ، ولا يتسنى ذلك إذا أجزنا للمرأة تعدد الأزواج ، بينما يتسنى ذلك للمرأة وللرجل والجميع إذا أجزنا تعدد الزوجات . هكذا كانت إباحة تعدد الزوجات للرجل وتحريم تعدد الأزواج على المرأة احتراماً بالواقع ، ومعرفة لسنة الله فى الوجود التى تشهد للرجل بصلاحيته لإتيان عدد من الزوجات بينما تشهد على المرأة بعدم صلاحيتها لنظام تعدد الأزواج بهير اضطراب فى علاقات النسب وميوعة فى المسئولية الاجتماعية . من هنا لم يكن عدلاً أن يباح للمرأة أن تعدد أزواجها بحجة مساواتها مع الرجل ، ولم يكن عدلاً كذلك أن يحرم الرجل من صلاحيته فى أن يعدد زوجاته بدعوى مساواته مع المرأة . . . (١) وسنرى أن

(١) وقد يجادل البعض بما يرد عادة فى بعض الدساتير أو المواثيق من أن المرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ، وتعدد الزوجات لا يحقق تلك المساواة ، ولكننا نرى نصوص هذه الدساتير وتلك المواثيق كلا لا يتجزأ ، وهى تنص عادة على أن الأمرة هى الخلية الأولى للمجتمع وأن قوامها الدين والأخلاق والوطنية ولا بد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية ، وعلى ذلك فالمساواة بين المرأة والرجل التى تستهدفها هذه الدساتير والمواثيق ليست مساواة حسابية ، وإنما هى مساواة لخير الأمرة والمجتمع وفى نطاق مبادئ الحق والعدل فلا يصح =

الله سبحانه أعطى الرجل هذه الصلاحية لخير المرأة وفي سبيل إيساعادها
وزيادة في فرض الزواج أمامها . . . كما كانت هذه الصلاحية لتحقيق
مصلح للرجل ولحماية الأسرة ولعلاج بعض الانحرافات الشخصية^(١) .

٥ - تعدد الزوجات والمساواة بين النساء في حق الزواج :

ل قضية المساواة جانب آخر بين النساء أنفسهن ، فقد يحق
التساؤل : هناك عدد كبير من العوانس ، فلماذا تتزوج امرأة بينما
تظل الأخرى بلا زوج طول حياتها ؟ أليس من المساواة والعدل
أن تتاح الفرصة أمام كل امرأة للزواج ولو برجل متزوج بامرأة

== القول بأن تعدد الزوجات يتعارض مع نص في ميثاق أو دستور لأنه لا يحقق
المساواة بين المرأة والرجل في حق الزواج ، إنما يصح التساؤل عما إذا كان
تعدد الزوجات يحقق خيراً للمرأة وللأسرة ويحفظ للمجتمع قيمة الدينية والحلقية
ويحميه من بعض الانحرافات فيتنفق بذلك مع نصوص الدستور أو الميثاق
في مجموعها ، أم أنه لا يحقق ذلك فيتعارض مع أهداف الدستور أو الميثاق .
والإجابة على مثل هذا التساؤل من موضوعات هذا البحث . . . أما التمسك
ببعض النصوص في ميثاق أو دستور دون البعض الآخر ، وذلك لهوى أو
لمصلحة أو لمراهقة فكرية ، كل ذلك ينحرف بنصوص هذا الميثاق أو ذلك
الدستور عن أهدافه .

(١) وهناك أسباب أخرى تملل بإباحة تعدد الزوجات مع تحريم تعدد الأزواج
مرضها ابن القيم الجوزية في كتابه حادى الأرواح المطبوع مع إعلام الموقعين
مطبعة النبيل بمصر ج ٢ ص ٢٠٥ — ٢٠٧ ، فارجع إليه إن شئت .

أخرى ، بحيث يكون من حق كل امرأة أن يكون لها زوج ١٩
من جهة أخرى ، نجد أنه مما يتنافى مع المساواة أن تستأثر امرأة بزواج
لا يتزوج غيرها ، بينما تشارك امرأة أخرى في زوجها عدة زوجات
أخريات ، ومن الواضح أننا إذا أتحنا الفرصة لكل امرأة للزواج
فلا بد أن نبيح تعدد الزوجات وفيه تشارك المرأة في زوجها عدة
زوجات أخريات ، وإذا حرمت تعدد الزوجات فلا بد أن نجد نساء
كثيرات بلا زوج ، ومن هنا تبدو المساواة في مجتمع النساء أمرا
عسيرا ، ولعل هذا جانب من الجوانب التي يحتملها تفسير قوله
تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » . ولا شك
أن عيش بعض النساء بلا زوج أشد ضرراً من عيش بعضهن بنصف
أو ثلث أو ربع زوج ، ومن هنا كان تعدد الزوجات أصح للمجتمع
النساء من أن تعيش الكثيرات منهن بلا زوج .

القسم الأول

أسباب تعدد الزوجات ومشاكله

* أسباب تعدد الزوجات

* مشاكل تعدد الزوجات

الفصل الأول

أسباب تعدد الزوجات

٦ - هل هناك مبررات لتعدد الزوجات ؟

لا شك ان هناك دوافع واسباباً لتعدد الزوجات ولكن هل هذه الأسباب تصلح مبررات لتعدد الزوجات . . . ؟ هنا يتحدث الجدل بين خصوم التعدد وأنصاره .

لا يرى خصوم التعدد في دوافعه مبرراً يدعو الرجل إلى الزواج على امرأته ، بل إن دوافع التعدد عندهم لا يفسرها سوى طلب اللذة ، وهو ما يضعب التسليم به مبرراً لتعدد الزوجات ، غير أن من خصوم التعدد من يعترف — على كراهة — ببعض دوافع تعدد الزوجات مبررات مشروعة له كحالة عقم المرأة أو إصابتها بمرض لا يسمح لها بتأدية حقوق الزوجية . . . اما في غير هذه الأحوال فلا يعتبر تعدد الزوجات — عند خصومه — إلا « علامة تدل على فساد الأخلاق واختلال الحواس وشره في طلب اللذائذ ^(١) » .

(١) قام أمين في كتابه تحرير المرأة ص ١٢٣ .

ويذكر أنصار التعدد أسباباً كثيرة لتعدد الزوجات يرونها مبررات له ، وهى أسباب لا سبيل إلى حصرها وإن كن فى الإمكان تصنيفها إلى أسباب خاصة بالمرأة أو بالرجل كقم المرأة أو اضطراب حياة الرجل النفسية أو رغبته فى عودة مطلقة إليه ، وأسباب عامة كزيادة عدد المانسات والمطلقات والأرامل ^(١) . ويستنكر أنصار التعدد ما يراه خصومه فى دوافع التعدد من طلب للذة فحسب ، مؤكدين ان تعدد الزوجات — حتى بالنسبة للراغبين فى النساء — ليس علامة على فساد أخلاقهم واختلال حواسهم ، بل هو دليل على اختيارهم طريق الاستقامة بدلا من سلوكهم طريق الغواية ، فتعدد الزوجات نظام يرسم سبيلا للحفاظ على الأخلاق ويعبد طريقاً لصيانة الروابط الاجتماعية ، وهو — على أسوأ الفروض — علاج لاختلال الحواس ومصحة لشله الذائذ .

ولنحاول الآن ان نعرض لأهم دوافع تعدد الزوجات لنرى ما إذا كانت هناك مصالح للناس فى هذه الدوافع : سواء للمرأة أو للرجل أو للنظام الاجتماعى ، أو ان هذه الدوافع تخلو من مبررات .

(١) رجعتنا إلى عديد من المقالات بمجلة منبر الإسلام لاستقراء أسباب تعدد الزوجات عند أنصاره ، ولا يتسع المقام لذكر أسماء أصحابها لكثرتهم .

٧ - أروا : أسباب فحاصة لتعدد الزوجات :

يرى انصار تعدد الزوجات ان المرأة وراء كل دافع إلى تعدد الزوجات ، فالمرأة الجديدة يغلب ان يكون لها دور هام في التأثير على الرجل ليتزوج بها على امرأته ، خصوصاً في هذه الأيام حيث يسهل اللقاء والتعارف بين المرأة والرجل ، كذلك الزوجة السابقة قد تدفع زوجها إلى الزواج عليها ، سواء بسلوها معه او بطلبها الصريح ، فقد تسلك الزوجة في معاملة زوجها مسلوكاً يجدها انه لا مناص له من الزواج عليها ، وقد تطلب الزوجة صراحة من زوجها ان يتزوج عليها ، وهذا مشاهد في الريف وعند القبائل الأفريقية ، وكثيراً ما ترى الزوجة مصلحتها في زواج الرجل عليها كما لو كانت عقيم وخشيت طلاقها منه ، او رأت ان زواج الرجل بامرأة معينة يقضى على انحراف زوجها وانغماسه في علاقات مع نساء اخريات مما يجلب لها ولأولادها العار ، او رأت ان الزواج الجديد يوفر عليها بعض اعباء مطالب زوجها منها^(١)

على ان الرجل قد يتزوج على امرأته لأسباب خاصة به ، كرهبته

(١) انظر النظم القانونية الأفريقية وتطورها . محمود سلام زناني ط ١٩٦٦

في الذرية وجبه لامرأة اخرى ، وقد يجد الرجل ان زوجته لا تعنه ،
أى لا تكفيه فيما يطلب من النساء عادة^(١) فيضطر إلى الزواج
عليها . . . كذلك قد يتزوج الرجل بقرية له على زوجته ليرعاها ..
وقد يتم تعدد الزوجات لتعود المطلقة إلى عصمة زوجها بعد زواجه
من غيرها . . . الخ .

ونجتزئ هنا يبحث أهم هذه الأسباب الخاصة لتعدد الزوجات .

٧ مكره (أ) — عجز الزوجة لعقم أو عيب جنسى أو مرض عضال :

قد تعجز المرأة عن الوفاء باحتياجات الحياة الزوجية وذلك
بسبب عقمها فلا يتحقق التناسل وهو من المقاصد الرئيسية للزواج ،
أو بسبب عيبها الجنسي^(٢) وهنا يكون البلاء أشد ، وقد يطرأ العجز

(١) وقد يكون ذلك بسبب يرجع إلى الرجل كزيادة الرغبة الجنسية عنده ،
وقد يكون بسبب يرجع إلى المرأة كعيب في مهبلها يحول بين الرجل وبين تمتعه
بحالة الإشباع الجنسي معها ، وقد يكون بسبب يرجع إلى التقاليد في بعض البلاد
الافريقية يقضى العرف بمنع الاتصال الجنسي بين الرجل وزوجته مدة الحمل
ومدة الرضاع أى حوالى سنتين أو أكثر . . . وهى تقاليد قاسية !

(٢) العيب الجنسي هو كل ما يمنع الاتصال الجنسي بين الزوجين أو يحول
دون كماله ، وهو عند المرأة أنواع منها الرتق وهو انسداد مهبل المرأة بعظم
أو بلحم ، ومنه الافضاء وهو اختلاط مسلك قضيب الرجل في الفرج بمسك
البول أو الفائط . . . إلخ .

راجع التفصيلات يبحث لنا بدبلوم معهد الشريعة الاسلامية بحقوق القاهرة
سنة ١٩٦٠ على الآلة السكّانة عن التفريق للعيب .

نتيجة مرض عضال يصيب الزوجة فيشل حركتها عن القيام بما تتطلبه الحياة الزوجية من أعباء .

قد يبدو أن المثل العليا تفرض على زوج هذه المرأة أن يرهاها ويسهر على راحتها ، لا يتخلى عنها بفراق أو طلاق ، ولا يزيد آلامها بزواج جديد عليها من أخرى ، فهو قد اختارها برضاه شريكة لحياته . . . يتسمان معا مرارة الحياة وحلاوتها ، وما كان في امرأته أو ما طرأ عليها من عجز كان أمراً خارجاً عن إرادتها ولا ذنب لها فيه . غير أن الواقع يحدثنا بأنه من غير المستساغ أن نطلب من الرجل أن يعيش مع هذه الزوجة وحدها إلى الأبد في عش زوجية تخيم عليه ظلال البؤس أو المرض ، ولا يتزوج غير هذه العاجزة مهما كلفه ذلك من مشقة وعناء . نعم ، لا ذنب للمرأة في عجزها ، ولكن ما ذنب الرجل معها ، ولماذا نحكم عليه بالعجز مثلها ؟

هكذا يحدث التعارض بين مصلحة كل من هذين الزوجين ؛ فإذا حدث مثل هذا التعارض نرى معظم التشريعات — مستهدفة مصلحة الجماعة — تجبر للزوج غير العاجز طلب التفريق بينه وبين زوجه العاجز ، حتى لا يجر العجز النعلى لأحد الزوجين إلى عجز حكمي للزوج الآخر ، وحتى يتحقق الكمال في العلاقات الزوجية ، وقد يلجأ الرجل إلى طلاق زوجته عند عجزها ، أو إلى طلب فراقها

إذا لم يكن الطلاق مباحاً ، أو إلى الزواج عليها إذا كان له أن يعدد زوجاته ، وتلجأ للمرأة كذلك إلى طلب التفريق بينها وبين زوجها لعيبه الجنسي^(١) ، أو للضرر إن أصابه مرض عضال ، تشهد على ذلك القضايا العديدة بالحكم ، وإن كان من الملاحظ أن حالات طلاق الرجل لزوجته لهذه الأسباب أكثر من حالات طلب الزوجة التفريق بينها وبين زوجها أو مخالعة لنفس هذه الأسباب ، ولا يرجع ذلك بالضرورة إلى وفاء الزوجة لزوجها ، بل يرجع — في المقام الأول — إلى ما تكفله الشريعة ويقره القانون من التزام الزوج بالإففاق على زوجته ، يؤكد ذلك كثرة القضايا التي ترفعها الزوجات بطلب الفراق من أزواجهن للإعسار أو للغبية مع عدم ترك مورد للإففاق منه ، فإن كانت الزوجة في أمان من لقمة العيش ظلت إلى جوار زوجها المريض في أغلب الحالات .

وإذا كانت المثل العليا تفرض على الزوج أن يبقى مع زوجته العاجزة مراعاة لمصلحتها ، وكانت التشريعات لا تستطيع أن تحيد

(١) كما لو كان مجبواً أي مقطوع القضيب أو الحشفة (رأس القضيب) أو خصياً مقطوع الخصيتين أو عتياً لا ينتصب قضيه . . إلخ ، راجع بحثنا المشار إليه .

عن الواقع في أحكامها فتراعى مصلحة الزوج غير العاجز ومصلحة
الجماعة في تكامل الأسرة ، فإن تعدد الزوجات يبرز هنا حلا
تشريعياً لصالح المرأة ، يوفق بين الرغبة في العمل بالمثل العليا
وبين ما يفرضه الواقع من أحكام ، ذلك أن تعدد الزوجات — في هذه
الحالات يحقق ، في وقت واحد ، مصلحة الزوج ومصلحة امرأة
أخرى تشرق عليها شمس حياة زوجية كريمة ، بل ومصلحة الزوجة
العاجزة ومصلحة المجتمع في ألا تفترق هذه الزوجة عن زوجها .
واستمرار الزوجة العاجزة في حياة زوجية — ولو كانت ذات
مرارة — خير لها من أن تكون بغير زواج : طريدة الطلاق
أو التخليق أو الفسخ ، لعيب جنسى أو عقم أو مرض عضال ،
لأن الزواج عليها دون فراقها يبقى لها أمل الشفاء ويحفظ لها كرامة
الحياة الزوجية ، وعيش هذه الزوجة العاجزة مع زوجها . وهو راضى
النفس بعد الزواج الجديد ، خير لها من عيشها معه وهو ضجر ضيق
الصدر . حقا إن البقاء مع الزوج العاجز ، رجلا كان أو امرأة دون
زواج جديد ، هو بلا شك إيثار من الزوج الآخر ، والإيثار
— من الناحية الخلقية — مطلوب من الإنسان ولكنه غير مفروض
عليه . ولا شك أن هناك نوادر من الوفاء من جانب بعض الرجال

أو من جانب بعض النساء ، ولكنها « نادر » وليست الوضع
 الغالب في الحياة ، ولذلك يتحدث الناس عنها كأعمال بطولية ،
 والتشريع يعنيه الغالب من الحوادث دون النادر منها ، لأنه حكم
 بين الناس يحسم مشككة ، وعلى غيره تقع مسئولية الوعظ والإرشاد ،
 والتشريع هنا عندما يبيح تعدد الزوجات لا تغيب هذه المثل العليا
 عن باله ، وإنما يقدر مصلحة عامة أولى بالاعتبار من المصالح الخاصة
 بالأفراد ، بل ويراعى في هذا الحل مصلحة المرأة العاجزة^(١) ،
 ومن ثم لم يكن غريباً أن نجد من خصوم التعدد من يعترف بهذا
 الدافع مبرراً مشروعاً لتعدد الزوجات^(٢) .

٧ مكرر (ب) - حب الرجل لأخرى كسبب لتعدد الزوجات :

من المعروف أن الحب الذي قد ينشأ بين الرجل والمرأة ويدفعه
 إلى زواجها ، له أسبابه العديدة ، ومن الخطأ أن نتوهم سبباً جنسياً

(١) لأنه إن كان الرجل هو العاجز ، فليس هناك من حل سوى فراقه
 وحيداً لأن تعدد الأزواج أمر لا تستقيم معه الحياة الزوجية وتختلط فيه الأنساب
 وتنتشر لمسئوليات الاجتماعية . أما إن كانت المرأة هي العاجزة ، فهناك غير
 فراقها حل آخر هو الزواج عليها ، ولذلك نجد تعدد الزوجات — هنا —
 نظام تميز به المرأة العاجزة عن الرجل العاجز .

(٢) وذلك كقمام أمين في تحرير المرأة ص ١٣٣ .

وراء كل حب بين الرجل والمرأة يدفعهما إلى الزواج ، ذلك ان ظروف العصر الحديث تصنع البؤرة الصالحة لنشأة الحب بين الرجل والمرأة ، ولو كان احدهما متزوجاً . فالمرأة اليوم لم تعد بعيدة عن الرجل الأجنبي عنها ، بل قد تكون اقرب إليه من زوجته في اكثر الأحوال ، فهو قد يقضى معها في محل عملهما زهاء ست ساعات متواصلة بينما قد لا يقضى مثل هذا الوقت مع زوجته اللهم إلا نائماً أو مشغولاً عنها ، وفي الوقت الذي يظن الرجل زوجته كالدائن الذي يتربقب يسار المدين ليظفر منه بما يحقق مطالبه قد يسمع من امرأة اخرى — غير زوجته — منطقاً ساحراً ، وقد يرى فيها جمالا باهراً ، وقد تربطه بها علاقة طيبة . ومن السهل على الرجل ان يلتقي بالمرأة الأجنبية عنه في كل مكان . . وللعيون نظرة وللقلوب هوى ، ولمشاعر المرأة والرجل تفاعل قد يفوق التفاعل بين أية عناصر طبيعية أخرى ^(١) . . كذلك أصبح مألوفاً أن يجمع الحب بين شاب

(١) وعلى الجماعة أن تبحث عن الوسائل التي تكفل للمرأة العلم والعمل بغير لقاء مستمر مع الرجل الأجنبي عنها . ومن هذه البحوث أنظر بحثنا لذكرى البرى بالأسبوع الثالث للغة الاسلامي سنة ١٦٦٧ بعنوان « دور المرأة في المجتمع » من مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

وشابة، ولكن نشاء الأقدار أن يتزوج أحدهما بغير الآخر ثم لا يلبث أن يتبرم بزواجه ليعود إلى من أحب . وقد تندلع نيران الحب بين رجل متزوج وامرأة أخرى تحت مختلف الظروف لتفسح الطريق نحو حالة أخرى من حالات تعدد الزوجات . ونحن لا نستطيع أن نبرئ الرجل من بعض ما قد يتهم به خصوم التعدد من ألوان الانحراف عند حبه لإمرأة أخرى غير زوجته ، ولكن طالما كان لقاء المرأة بالرجل الأجنبى عنها سهلاً ، ونشأ الحب بين الذكر والأنثى ، فهل يصلح تحريم تعدد الزوجات في مثل هذه الأحوال ؟

يجد المشرع نفسه — هنا — بين مصالح متعارضة : مصلحة الزوجة في ألا يتزوج الرجل عليها ، ومصلحة الزوج والمرأة الجديدة في أن يجمع بينهما عش الزوجية كما سبق للحب أن جمع بين قلبيهما ، ومصلحة المجتمع في أن يحافظ على الأسرة القديمة وفي أن يراقب العلاقة الجديدة خشية أن تجرى في السر وفي غير حلال وضد القانون . وقد يكون أهون على المرأة أن يعاشر زوجها امرأة أخرى في الحرام من أن يعقد عليها زواجاً بالحلال ! ولقد يكون كذلك من مصلحة هذا الزوج أن يتخذ المرأة الجديدة عشيقة وخليلة ولا يرتبط معها بعقد زواج له أعباؤه المعروفة وآثاره الخطيرة ، وقد يكون سهلاً

كذلك أن ينص القانون على عقوبة رادعة لسلوك الزوج والمرأة الجديدة في مثل هذه الأحوال ، أو أن يحرم تعدد الزوجات في هذه الحالة ، غير أن هذه العقوبة وهذا التحريم قد ينجح وقد يفشل في الحيلولة بين الزوج وعلاقته الجديدة بمن يرغب الزواج منها ، وبفرض نجاحه فإنه لن يستطيع أن يمنع الرجل من حب المرأة الجديدة ، ولا أن يحول بين قلب الرجل وما يبعثه هذا التحريم في نفسه من موجات التبرم بزوجته والضييق بها ومحاولات التخلص منها . وليس من الحكمة أن يهرب القانون من الواقع . وليس من المصلحة أن يبنى القانون قواعده على غير مايجرى من أمور يقتضيها وجود الرجل والمرأة في مجتمع واحد . . . وينتهي هذا التحليل بنا إلى أن تحريم تعدد الزوجات بقوة القانون في هذه الحالات مع إباحة اللقاء المتعدد والمستمر بين المرأة والرجل الأجنبي عنها ، لا بد أن يؤدي بالبعض إلى أحد أمرين : إما فتح باب الخليلات أو طرق باب التخلص من الزوجات السابقات بطلاق أو بغيره ، وليس ذلك في صالح المرأة ولا في صالح الرجل ولا في صالح النظام الاجتماعي ، تشهد على ذلك المآسي والمشاكل التي تعرضها دائماً الصحف والمسارح ودور الخيالة وروايات الحب والغرام

خلاصة القول أن حب الرجل لأخرى — وإن كان لا يبرر تعدد الزوجات في جميع الأحوال — إلا أنه لا يبرر كذلك تحريم تعدد الزوجات بقوة القانون عند وقوعه ، ومع ذلك يعتبر تعدد الزوجات وسيلة لعلاج انحراف الرجل في بعض هذه الحالات (١) .

٧ مكرر (ج) — كراهية الرجل لزوجته كسبب لتعدد الزوجات :

لا تخلو الحياة الزوجية من عاطفة ، قد يظلمها الحب وقد تنجم عليها سحب الكراهية والبغضاء ، فإذا أدت كراهية الرجل لزوجته إلى زواجه بأخرى عليها ، فهل يصلح ذلك مبرراً مشروعاً لتعدد الزوجات ؟

(١) وغنى عن البيان أن نشير إلى أن وسائل علاج انحراف المرأة ليست بالضرورة نفس وسائل علاج انحراف الرجل . فانحراف المرأة إذا أحببت غير زوجها قد يؤدي إلى اختلاط الأنساب وبمثلة المستويات وانسداد الروابط الاجتماعية التي تفقد أسامها الطبيعي وهو رابطة الدم ، بينما لا يؤدي تعدد الزوجات إلى اختلاط الأنساب أو بمثلة للمستويات لأن الأولاد فيه ينسبون إلى أبيهم وتكون نفقتهم عليه ومن هنا كان فراق المرأة لزوجها بطلاق أو خلع عند حبها لغيره هو خير علاج لانحرافها وأكرم لها ولأولادها ولزوجها والمجتمع إذا تزوجت بعد ذلك بمن أحببت دون أن تستمر في انحرافها بينما كان زواج الرجل بمن أحبها على زوجته أكرم له من انحرافه وأكرم كذلك لأمراته السابقة ولأولاده منها وأشرف للمجتمع وأطهر للمرأة الجديدة ، وهو كذلك خير من فراقه لزوجته السابقة في أكثر الأحوال ، وليس في ذلك تحيز أو محاباة للرجل دون المرأة .

بشيء من التحليل قد يتكشف لنا وجه الصواب ، فقد يشعر الزوج بكراهيته لزوجته لأسباب ترجع إلى سوء تصرفاتها ، وتدفعه هذه الأسباب في الأصل — وليست الكراهية في ذاتها — إلى الزواج على امرأته، وقد تكون المرأة مظلومة في هذه الكراهية، وقد تكون الكراهية لظروف تحيط بالرجل أو المرأة . وقد أنزل الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز قوله عز وجل « . . . وعاشروهن بالمعروف، فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيراً »^(١) .

ومن الناحية التشريعية والاجتماعية يتوقف صلاح الحياة الزوجية على النية عند رغبة الزواج بأخرى غير الزوجة المكروهة ، وهي أمر باطنى قد يتغير بحسب الظروف ولا سبيل إلى التنبؤ به مستقبلاً . فإن كان الدافع إلى تعدد الزوجات هو الكراهية ذاتها دون غيرها كان الزواج الجديد مبعثاً لاضطراب الروابط الاجتماعية وتفككها لأن هذه الظروف لا تسمح للرجل — فى الغالب — بأن يعاشر زوجته المكروهة بالمعروف . أما إذا كان الدافع إلى تعدد الزوجات

(١) من الآية ١٩ سورة النساء فى القرآن الكريم .

هو الأسباب التي أدت بالرجل إلى كراهيته لزوجته ، ولم يستهدف الرجل بالزواج الجديد ظلماً لزوجته التي يبغضها ، كما لو رأى ألا يفارقها أملاً في صلاح أحوالها أو رعاية لأولاده منها أو كراهية للطلاق أبغض الحلال إلى الله ، ففي هذه الأحوال يصبح تعدد الزوجات علاجاً يفضل فراق هذين الزوجين . نعم . . . ، نجد ، في أغلب الأحوال ، أن عيش الرجل مع زوجته التي يبغضها يقوده إلى تصرفات غير عادلة معها ، وقد يزيد الزواج الجديد الطين بلة ، خصوصاً إذا كانت الزوجة الجديدة لا تحشى الله عز وجل وكان الزوج أحقها يطاوعها إذا أرادت أن تؤذى الزوجة السابقة ، والشريعة الإسلامية مثلاً لا ترضى — عندئذ — عن هذا الزواج الجديد كما تحرم أذى الزوجة المكروهة وتعاقب من يأتيه وتميز لهذه الزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها للضرر ، ولكن قد تكون الزوجة الجديدة على معرفة بربها وتحشى حسابها ، أو تكون على خلق تستحي معه أن تؤذى ضررتها ، أو تكون ذات سلوك اجتماعي يهدف إلى التعاون مع بنات جنسها ولو كان منهن ضرة لها أو منافسة . . . وقد يكون الرجل عاقلاً متزاناً فلا يطيع هوى إحدى نسائه في أذى بنت جنسها . . . في مثل هذه الأحوال قد تعود

الأمر بين الزوج وزوجته المكروهة إلى مجراها الطبيعي ، خصوصا بعد أن تهدأ نفس الرجل أو عندما تغير الزوجة السابقة سلوكها المعيب بعد الزواج الجديد . . فإذا استمرت الكراهية بين الزوجين لم يكن هناك بد من الفراق : « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما ^(١) » .

وننتهي من ذلك إلى أن كراهية الزوج لزوجته لا تبرر له الزواج عليها في الأصل ، ولكنها في نفس الوقت لا تبرر تحريم تعدد الزوجات بقوة القانون فقد تكون هناك مصلحة في إباحته في هذه الحالة ^(٢) .

٧ مكرر (د) - عودة المطلقة الى عصمة زوجها السابق :

قد يفترق الزوجان بطلاق أو تطليق . . . ثم يرى الزوج بعد

(١) الآية ١٣٠ سورة النساء في القرآن الكريم .

(٢) وغني عن البيان أن التشريع عندما لا يمنع الرجل من الزواج على امرأته - كبداً - في هذه الحالة ، ويحرم على المرأة تعدد الأزواج إذا كرهت زوجها ، فإنه لا يهدف إلى التمييز بين الرجل والمرأة ، ذلك أن طبيعة المرأة لا يصلح لها تعدد الأزواج - كما سبق القول - بينما كانت إباحة تعدد الزوجات للرجل ، في مثل هذه الحالة ، نافذة قد تبقى معها الحياة الزوجية السابقة بمسئولياتها ، بما يحقق مصلحة الأولاد والزوجة السابقة وللزوجة الجديدة والزوج والمجتمع كذلك . . . اللهم إذا رغبت إحدى الزوجات في فراق زوجها ولا تعدد المرأة الوسائل التي تحمل الرجل يتفر منها إذا كرهته ، كما تحوّلها الشريعة الإسلامية طلب التفريق منه للضرر وتيجز لها الاتفاق مع زوجها على الخلع إذا رغبت في فراقه .

زواجه بأخرى أن يضم إلى عصمته زوجته السابقة وتبادل هذه الأخيرة تلك الرغبة ، بعد أن عفى الزمان على أسباب الخلاف بينهما ، أو بدافع رعاية أبنائهما ، أو لغير ذلك من الأسباب . وتعدد الزوجات في هذه الحالة هو الحل الاجتماعي الوحيد الذي يبقى على الزوجة الجديدة دون فراق ويعيد المطلقة إلى زوجها السابق ويكفل لأولاد المطلقة العودة إلى العش الذي كان يجمع والدم والدمع معا ، ولذلك يجب أن يباح تعدد الزوجات في هذه الحالة مطلقاً دون قيود أو شروط .

٧ مكرر (هـ) — صلة القربى كسبب لتعدد الزوجات :

وقد تتسع الدائرة فيهدف الرجل من زواجه الجديد على امرأته إلى توثيق صلة القربى ، فيعتمد إلى الزواج بإحدى قريباته في حالات تبرز فيها حاجة هذه القرية إلى الزواج من قريبها ، كأن يكون لها أولاد لا يرعاهم زوج غريب عنهم مثلما يرعاهم زوج قريب لهم ، كما لو كانت المرأة أرملة لأخ أو قريب توفي أو استشهد ، ويكون الأخ أو أحد أقرباء المتوفى أصلح من يتولى رعاية الأولاد ، وقد يكون هناك حرج على مثل هذا القريب إذا دخل بيت هذه المرأة لرعاية الأولاد فيعتمد إلى الزواج بوالدتهم على امرأته ، حتى لا يلوك المتطفلون أو الطامعون سمعته بالقول

السوء ، أو حتى يحفظ لهذه المرأة شبابها ، أو حتى يحول بينها وبين الانحراف الاجتماعي أو الانحراف الخلقى ، أو حتى يحفظ مثل هذا القريب نفسه من أن تحدثه بالسوء . . . الخ ، وقد تكون هذه القرينة عائناً يرى الزوج أن يضمها إلى رعايته . . . أو مريضة لا يرعاها غير هذا الزوج فيتزوجها حتى لا تكون أقل مستوى من زوجته . . . إلى غير ذلك من الأسباب التى تتحقق بها حاجات الناس ومصلحتهم . وفى الواقع نجد أنه إذا أتيحت الفرصة للأرملة أو للمريضة أو للعانس أو للمطلقة فى الزواج برجل متزوج من قبل قريب أو غريب أو غير قريب . . . فهل يستساغ من مثل هذه المرأة تضييع هذه الفرصة جرياً وراء آمال خصوم تعدد الزوجات . . . ؟ وهل يمكن للدولة مثلاً أن توفر لهؤلاء الرعاية الكاملة بغير زواج ؟ لعل أحسن رعاية يمكن أن توفرها الدولة للمطلقات والأرامل والعانسات هى أن تتيح لأمثال هؤلاء فرص الزواج من قريب أو غير قريب لهن حتى لو كان الرجل متزوجاً من قبل ، فالدولة لن تستطيع أن تمنح هؤلاء من الراحة والاستقرار بعض ما يحققة أزواجهن من شعور بالعزة والكرامة وهن فى عصمة أزواجهن ومن ثم كان لا بد أن تحرص الدولة على تحقيق هذه المصالح الخاصة والعامة بإياحة تعدد الزوجات فى هذه الأحوال ، ومثل هذا أيضاً واجب على الهيئات التى تعنى بشئون المرأة والأولاد .

٨ - ثانياً : أسباب عامة لتعدد الزوجات .

زيادة عدد العانسات والأرامل والمطلقات :

إذا كنا قد درسنا بعض دوافع تعدد الزوجات الخاصة بالمرأة أو بالرجل أو المشتركة تحقيقاً لمصلحتيها الخاصة ، فإن هناك أسباباً عامة يذكرها أنصار التعدد كمبررات لإباحته ، وأهمها زيادة عدد العانسات والأرامل والمطلقات في العصر الحديث زيادة من شأنها أن تصنع « بطالة في الحياة الجنسية لعدد كبير من النساء » وهذه البطالة تبتج عنها مشاكل خطيرة قد تؤدي إلى إفساد المجتمع كله وإنهياره . ولعلك تتصور مدى ضخامة هذه المشكلة إذا رجعت إلى الإحصائيات المختلفة ، ونذكر منها إحصائية سنة ١٩٦٠ م في مصر (١) فقد كان

(١) في جدول هـ من كتاب الإحصاء السنوي للجيب ١٩٦٢ للجمهورية العربية المتحدة ص ١٣ البيان التالي . (بالآلف)

الحالة الزوجية		١٩٦٠		١٩٤٧		١٩٣٣	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
لم يتزوج أبداً	١٦١١	٨٨٠	١٢٠٢	٦٦٢	١٠٢٨	٤٩٧	
متزوج	٤٧٨٥	٤٩٢٨	٣٦٢٨	٣٧٦٦	٣٠٩٧	٣١٨٠	
مطلق	٧٣	١٤٧	٦٩	١٢٧	٦٠	٩٢	
أرمل	١٤١	١٢٦٦	١٣٨	١١٣١	١٢٩	٩٣٢	
غير مبين	٣٥	٧٧	٨٨	٩٧	١٠	٧	

ولا يشمل الجدول الذكور دون الثامنة عشرة والإناث دون السادسة عشرة.

فيها ٨٨٥ الف بكر فوق السادسة عشرة و ١٤٧ الف مطلقة و ١ مليون ومائتين وست وستين الف أرملة أى كان هناك حوالى ٢٠٠٠٠٠ ٢٢٩٨ أنثى فى سن الزواج وفى غير عصمة رجل ، على الرغم من أن تعدد الزوجات كان يستوعب كذلك حوالى ١٤٣ الف أنثى أخرى ١١

وترجع هذه الظاهرة إلى أسباب كثيرة . . . لعل أهمها عزوف كثير من الشباب عن الزواج ، إلى جانب الحملة المسعورة التى تشنها بعض الهيئات النسائية على نظام تعدد الزوجات ، يضاف إلى ذلك وجود تكاثر أثنوى فى بعض المناطق يزيد فيه عدد النساء عن عدد الرجال ، فضلاً عن أن حياة الرجل أقصر عادة من حياة المرأة وأكثر تعرضاً للخطر .

وعزوف الشباب عن الزواج ظاهرة اجتماعية لها أسبابها الكثيرة^(١) ، ويبدو لنا أن الجرى وراء المدنية الغربية هو السبب الرئيسى فى وجود هذه الظاهرة فى مصر ، بدليل أن المناطق التى تغزوها هذه المدنية وتنتشر فيها مظاهرها يرتفع فيها سن الزواج وتزداد

(١) أنظر بحثاً عن أحجام الشباب المثقف عن الزواج قدم لقسم الدراسات الاجتماعية بكلية آداب القاهرة سنة ١٩٦٢ (على الآلة الكاتبة) واشترك فى إعدادة محمد توفيق المطار وفاروق الطيب وعوض عبد المعطى السيد وفايق سميدة صالح تحت إشراف د . عبد الحالى علام .

العزوبة بين الرجال والنساء فيها على سواء بينما المناطق التي تحتفظ بتقاليدها بعيداً عن أضواء المدينة الغربية ينخفض فيها سن الزواج بين الرجال والنساء على سواء ويقبل الشباب فيها على الزواج ، ذلك أن من مظاهر هذه المدينة الغربية كثرة وسائل المتعة والتسلية ووسائل الخدمة التي قد يستغنى بها الرجل عن مسئوليات الزواج ، فضلاً عن أن هذه للمدينة الغربية تزيد من أعباء الزواج بما تتطلبه من أجهزة خاصة وإنفاق مستمر يراعى فيه التسابق على أحدث نماذج الأزياء وأدوات الزينة . . . الخ ، ولا يقنع الناس اليوم بتوفير حاجاتهم من لوازم الحياة ، بل يسعون دائماً إلى توفير احتياطي من الأزياء وأدوات الزينة والأجهزة الكهربائية . . . ! ! وزيادة أعباء الزواج تؤثر في الأقبال عليه .

كذلك أدت الحملة التي تشنها بعض الهيئات الكهنوتية والنسائية في العصر الحديث على نظام تعدد الزوجات إلى إحجام بعض المتزوجين عن الزواج على زوجاتهم مما قلل من فرص الزواج امام المرأة . وقد أدى ذلك — بطريق غير مباشر — إلى زيادة في عدد النساء غير المتزوجات كان يمكن لنظام تعدد الزوجات أن يستوعبها ويحل مشاكلها ويضمن لها حقوقها .

كذلك فإن بيانات علوم الاحصاء تشير إلى وجود تكاثر
 أنثوى في بعض المناطق من شأنه أن يزيد عدد العائلات ، ففي
 بنى سويف مثلاً زاد عدد الإناث عن عدد الذكور سنة ١٩٦٠ م
 حوالى ١٥ ألف أنثى^(١) .

والرجل غالباً أقصر عمراً من المرأة وأكثر تعرضاً للخطر منها ،
 فهو الذى يقاتل عادة ويخوض المعارك الحربية ، وهو الذى يعمل
 فى كافة الظروف الطبيعية فى المناجم وفى قطع الأحجار وفى أعماق
 البحار . . . الخ ، مما قد يودى بحياة الرجل ويحول زوجته إلى أرملة .

٩ - بين نظام سبوعية الجنس والرهينة :

والحقائق سالفة الذكر تظهر بوضوح مدى فداحة مشكلة « بطلالة
 الحياة الجنسية » عند كثير من النساء الناجمة عن زيادة عدد العائلات

(١) فى الكتاب السنوى للإحصاءات العامة الصادر من إدارة التبعة
 بالجمهورية العربية المتحدة طبعة ديسمبر سنة ١٩٦١ عن تعداد ١٩٦٠ م .
 احصاء ننقل منه بعض مناطق التكاثر الأنثوى :

المحافظة	عدد الذكور بالآلاف	عدد الإناث بالآلاف	زيادة الإناث
كفر الشيخ	٤٨٣	٤٩٠	٧ آلاف
بنى سويف	٤٢٢	٤٣٧	١٥ ألفاً
أسوان	١٨٩	١٩٦	٧ آلاف

والأراذل والمطلقات . . . ولا شك أن هذا العدد الضخم من النساء غير المتزوجات ، وهن في سن الزواج ، يعشن حياة القلق والضيق معظم الوقت ، كما أن منهن من تنحرف عن طريق الشرف إلى طريق الغواية خصوصا في أمكنة يسهل فيها اللقاء المكشوف بين المرأة والرجل الأجنبي عنها ، وقد ظهر ذلك واضحا في مجتمعات أوروبا وأمريكا . . . ولم يكن غريبا أن يسعى المفكرون لإيجاد الحلول لمشكلة « بطلالة الحياة الجنسية عند ملايين النساء غير المتزوجات » ويمكن إجمال هذه الحلول في نطاق نظم أربعة : نظام يدعو إلى الرهينة ، وآخر ينادى بشيوعية المعاشرة الجنسية ، وثالث ينادى بالزواج الفردي مع إباحة المعاشرة الجنسية في غير زواج بشروط معينة ، ونظام رابع يسمح بتعدد الزوجات إلى جانب الزواج بواحدة ولا مكان فيه لمعاشرة جنسية بغير زواج .

أما نظام الرهينة ، فهو لا يحل المشكلة وإنما يستبقها بلا حل ، غير أنه يوجه سلوك المرأة للتفكير في العبادة والابتعاد عن مباحج الحياة الدنيا ؛ إلا أنه من المستحيل أن نجبر ملايين النساء غير المتزوجات على الرهينة . فضلا عن أنه لا رهبانية في الإسلام ، وهو دين الأغلبية عندنا .

وأما شيوعية المعاشرة الجنسية ، فقد نادى بها فلاسفة في العصر القديم وفي العصر الحديث على سواء ، كوسيلة ناجعة — في نظرهم — للقضاء على بطلالة الحياة الجنسية . وعيب هذا الاتجاه يكمن في عدم اهتمامه بالروابط الاجتماعية والنفسية والخلقية بين بني الإنسان ، فهو يتصور المرأة كالداة لا يعنىها كثيراً أن يمتطيها كل من هب ودب ، ويتصور الرجل كبعض الحيوانات التي لاتعنىها أمور إنائها ، وغير ذي أهمية لدى أصحاب هذا الاتجاه أن ينسب الإنسان إلى رجل معين ، فالمسئولية الاجتماعية عندهم لا تبني على رابطة الدم ، بل يمكن أن تتولاها الدولة وهي التي تكمل العيش لكل فرد فيها . ولعل خير وصف يمكن أن نشبه به هذا الاتجاه هو أن الدولة هنا ستكون كبيت رجل ريفي يرعى دوابه فيما يقدمه لها من خير ، بينما تتناكح هذه الدواب بغير قيود وتعمل لصاحب البيت من أجل زيادة الإنتاج . . . ذلك هو الانحلال الخلقى . . . وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت . . . تلك هي الإباحة الجنسية ، فمن منا — في المجتمع الإسلامى والعربى — يرضاهما زوجته أو لأمه أو لابنته . . . ومن هي المرأة التي تقبل ذلك عندنا . . . ؟ (١)

(١) هذا بالإضافة إلى ما ذكرناه في نقد تعدد الأزواج في بند ٤ فيما سبق ومن الثابت صحياً أن للمرأة التي تتزوج عدة مرات زواجا شرعياً تتعرض أكثر من غيرها للإصابة بسرطان الرحم ، والمآهر تتعرض للإصابة بالزهري وبأمراض أخرى . . .

أما نظام الزوجة الواحدة ، فهو - وإن أَرْضَى كَثِيرًا من النساء - إلا أنه لا يحقق آمَل الكثيرات منهن في الزواج ، لزيادة عدد الأنثى غير المتزوجات عن الرجال غير المتزوجين . فالتكاثر الأنثوي حقيقة تؤكدُها علوم الاحصاء ، يضاف إلى ذلك ما هو معروف من أن الأطفال الأنثى أكثر مقاومة للأمراض من الأطفال الذكور^(١) فيحدث فارق في نسبة من يبقى منهم على قيد الحياة عند بلوغ سن الزواج ، ويضعف من خطر ذلك أن الأنثى تصلح للزواج في سن مبكرة عن الرجل مما يجعل عدد الأنثى الصالحات للزواج أكثر من عدد الذكور المتأهلين للزواج . . . هذا فضلا عن زيادة عدد الأرامل من النساء وعدد المطلقات . . ومن ثم فإن نظام الزوجة الواحدة يقصر عن علاج مشكلة بطلان الحياة الجنسية عند كثير من

(١) وهذا بيان إحصائي عن سكان الجمهورية العربية المتحدة نشر من ١٤٣ في كتاب الحلقة الثانية للدراسات والبحوث الإحصائية ٢٣ - ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ م مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٦ .

ذكور			أنثى		
السنة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٣٧	١٩٤٧
توقع الحياة	٣٥,٦	٤١,٤	٦١,٦	٤٢,١	٤٧,٠
عند الميلاد	٣٥,٦	٤١,٤	٦١,٦	٤٢,١	٤٧,٠

النساء . . . حتى لو كان فيه من الرجال من لا يكفون عن طلاق نساءهم ليتزوجوا بأخريات لم يتزوجن من قبل ! . . . ومن المستحيل أن نجبر الملايين من النساء على الرهينة . . . وكان طبيعياً في المجتمعات التي أخذت بنظام الزوجة الواحدة أن تكثر الملامى الليلية ، في الوقت الذي أسقطت فيه قوانين هذه المجتمعات العقاب على ارتكاب الرجل أو المرأة جريمة خلقية تمت بالتراضي أو بعيداً عن فراش الزوجية أو في أمكنة مرخص لها من الدولة بممارسة الفجور ! ولقد كان طبيعياً كذلك . أن يحرق التيار معه نساء متزوجات ورجالاً متزوجين ، بحكم الإغراء والفتنه أو بحكم ما اعتادوا عليه قبل الزواج ، ولا نجد غرابة في أن يتحول مجتمع الزوجة الواحدة إلى مجتمع تعدد فيه الخليلات والعديقات والماشقات ويزداد فيه الأولاد غير الشرعيين ، وتنتشر فيه الأمراض السرية . . .

وبين نظام شيوعية الحياة الجنسية ونظام الزوجة الواحدة ، نجد نظام الزوجة الواحدة مع إباحة تعدد الزوجات ، يعترف بالواقع الإنساني ويقدم الحل الاجتماعي السليم لمشكلة بظالة الحياة الجنسية عند المرأة . فتعدد الزوجات نظام يستوعب عادة عدداً وفيراً من النساء ، كما أنه يجعل علاقة المرأة بالرجل علاقة لها فيها حقوق ،

علاقة نظيفة ظاهرة كريمة . لا تجرى في السر ، في خفاء و ضد القانون ، ولا تجرى في صفاقة وفجور في دور الدعارة ومتاجر الأعراض . وكلما آمنت المرأة بحق أختها في حياة زوجية كريمة تعيشها مثلها كلما ازداد إيمانها بتعدد الزوجات نظاماً يحفظ للمرأة عزتها وكرامتها وشرفها . . . وتعدد الزوجات كذلك ، نظام لا يهدم الروابط الطبيعية والاجتماعية ، فالرجل فيه هو المسئول عن أولاده جميعاً من نسائه المتعددات ، ونسبة الأبناء إليه تقوم على رابطة الدم ، أقوى الروابط الطبيعية . . . غير أن تعدد الزوجات ينبغي أن يكون بحد معقول من النساء . . . فالمجتمعات التي تسرف في هذا النظام فتبيح للرجل التعدد إلى غير مدى أو إلى مدى كبير يصل إلى عشر سيدات أو عشرين أو أكثر للرجل ، نجد عدداً كبيراً من الشباب لا يستطيع الحصول على زوجة ، كما حدث في قبائل البولوكي في أعالي الكونغو^(١) . ومن ثم ينبغي أن يكون لتعدد الزوجات حد أقصى غير كبير ، والله در الإسلام الذي جعل هذا التعدد مثني وثلاث ورباع فحسب . على أنه « من ناحية أخرى يجب عدم اقتراض

(١) من كتاب وستر مارك ، ترجمة عبد المنعم الزيادي تحت عنوان قصة الزواج ص ٤٠

أنه حيث يحدث تعدد الزوجات يؤدي ذلك بالضرورة أو حتى عامة إلى عزوبة جبرية لعدد كبير من الرجال ، فإن تعدد الزوجات في أغلب الشعوب التي تمارسه يقتصر على عدد قليل جداً من السكان وغالباً ما تصحبه زيادة في الأثام مما يجعل ممكناً فعلاً لكل رجل أن يحصل على زوجة ، وإن كان هناك من لديه أكثر من زوجة .. (١) ومن ثم ليس صحيحاً أن نتوهم في الأخذ بنظام تعدد الزوجات إمكان حدوث بطالة في الحياة الجنسية لبعض الرجال ، غير أنه من المؤكد ان الأخذ بنظام تعدد الزوجات على نطاق واسع قد يقضى فعلاً على البطالة الجنسية لكثير من النساء ، وكما يلاحظ جونو في وصف حياة إحدى قبائل جنوب افريقيا « تجد كل فتاة زوجاً في البلاد التي ينتعش فيها تعدد الزوجات » (٢) .

١٠ - ثالثاً : لا سبيل إلى حصر أسباب تعدد الزوجات :

وإذا كنا قد درسنا بعض أسباب تعدد الزوجات ، فإن هناك أسباباً أخرى لا سبيل إلى حصرها ، وهي تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر ، فتعدد الزوجات في أوقات الحروب ينتلح

(١ ، ٢) وستر مارك . المرجع السابق من ٤١ . ٤٢ .

مشاكل خطيرة تنشأ من الزيادة المذهلة في عدد الأراامل من النساء فضلا عن أنه قد يعوض الأمة أو بعض أفرادها عما فقد من الأولاد، ويمنحها الأمل في استعادة قوتها ومتابعة النضال، وفي ألمانيا في الحرب العالمية الثانية فكر المسؤولون في إباحة تعدد الزوجات كعلاج لكثير من مشاكل الحرب^(١)... كذلك لاحظ البعض -بحق- في دراسة عن الأفريقيين أنه « كلما زاد عدد زوجات الفرد في أفريقيا الوسطى الشرقية زاد ثراؤه »^(٢) لأن الزوجة ستعمل في الزراعة أو في الصناعة أو في عمل آخر مقابل أجر يزداد به دخل الأسرة

(١) وقد نشر الأهرام في ٤/١٠/١٩٧١ من ١٠ في باب « مع المرأة » أن اليابان ما زالت تعاني من آثار الحرب العالمية الثانية من ناحية تعداد ونوعية السكان ! لقد تبين أنه حتى لو تزوج جميع الرجال في اليابان فسوف نظل هناك مليون و ١٤١ ألفاً و ٨٨٤ عائلاً ! هذا ما جاء في آخر إحصائية ... « كما نشر / في ٢٧ / ١٠ / ١٩٧١ من ١٤ أيضا في باب « مع المرأة » أنه « في عام ١٩٦٨ كان تعداد السكان في فرنسا ٤٩ مليوناً و ٧٧٥ ألفاً و ٧٨٠ فرداً ، وكانت نسبة النساء بينهم ٥١,٣ ٪ بينما نسبة الرجال ٤٨,٧ ٪ . وأجرى في مارس الماضي (أى مارس ١٩٧١) إحصاء عن التعداد السكاني في فرنسا تبين أن عدد السكان ارتفع إلى ٥١ مليوناً وأن النسبة بين الجنسين ظلت كما كانت في الإحصاء الأخير ، أى أن عدد النساء مازال يفوق عدد الرجال بنسبة ٢,٦ ٪ . »

(٢) وستر مارك المرجع السابق ص ٢٦٢ .

التي تتعاون أفرادها جميعاً على مطالب الحياة ، وكلما كبر حجم الدخل كلما كانت هناك فرصة للإدخار والاستثمار والرفاهية ...
كذلك « يؤدى الزواج لدى الأفريقيين إلى نشوء علاقات وطيدة بين الرجل وأقارب زوجته ... وكلما زاد الرجل من عدد زوجاته كلما اتسعت شبكة هذه العلاقات ، وكلما اتسعت هذه العلاقات كلما ازداد مركزه قوة وكلما ازدادت حياته أمناً واستقراراً ... » (١)
والمرع الوضعى لا يستطيع أن يغفل عن كثير من هذه الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وهى اعتبارات لا سبيل إلى حصرها .

(١) محمود سلام زنتى فى النظم القانونية الأفريقية ص ٦٤ كما ذكر أسباباً أخرى لتعدد الزوجات عند الأفريقيين .

الفصل الثاني

مشاكل تعدد الزوجات

١١ - المشاكل بين خصوم التعدد وأنصاره :

للمشاكل دائماً ضجتها ، وللمشاكل كذلك أسبابها وآثارها .
وإذا تأملت آراء خصوم التعدد وأنصاره عند التعرض لهذه المشاكل ،
وجدت أن خصوم التعدد يذكرون الكثير من هذه المشاكل
ويركزون القول حولها ، بينما يهون أنصار التعدد من شأن هذه
المشاكل ويقارنون بينها وبين مشاكل الأسرة ذات الزوجة الواحدة
أو مشاكل المجتمع الذي يتفشى فيه تعدد الخليلات .

تأمل — مثلاً — تقدماً للتعدد يقول : « وأما اليوم ، فإن
الضرر ينتقل من كل ضرة إلى ولدها ، وإلى والده ، وإلى سائر
أقاربه ، فهي تغرى بينهم بالعداوة والبغضاء ، تغرى ولدها بعداوة
إخوته ، تغرى زوجها بهضم حقوق ولدها من غيرها ، وهو بحماقته
يطيع أحب نسائه إليه ، فيدب الفساد في الأسرة كلها . ولو شئت

تفصيل الرزايا والمصائب المتولدة من تعدد الزوجات لا تبت بما تقشعر
منه جلود المؤمنين . . . » (١) .

وتأمل كذلك لأنصار التعدد في عصرنا الحديث أو المدافعين
عنه عندما يرون أن الكثير من هذه المشاكل « كما يكون عند
التعدد يكون في الزواج المفرد » (٢) وذلك إذا اجتمع فيه إخوة غير
أشقاء ، وأن هذه المشاكل تقل أو تختفي « إن علمنا الأمة ، وأفهمنا
الآباء حق الأبناء ، وعلا المستوى الفكري والاجتماعي والمعيشي
لكل آحاد الأمة » (٣) . — « أما التباغض الذي يحصل من جراء
تعدد الزوجات بينهن وبين أولادهن ، فمشوهة غير طبيعية لا يمكن
سلامة النفوس منها . . . على أن هذا التباغض الذي يقع بين الزوجات ،
يرى مثله كثيراً بين الزوجة وأحمائها ، ومثل ذلك عفو في نظر
التشريع ، لأنه وإن كان شراً ، إلا أنه شر قليل لا يترك لأجله
الخير الكثير » (٤) . . . هذا فضلاً عن أن المجتمع الذي يمتشئ فيه

(١) الشيخ محمد عبده : أنظر تفسير المنار ط ١ ص ١٣٢٥ ج ٤
ص ٣٤٩ و ٣٥٠ .

(٢، ٣) الشيخ محمد أبو زهرة في بحث له بمجلد القانون والاقتصاد سنة
١٩٤٥ م هامش ص ١٤٠ .

(٤) الشيخ محمود شلتوت في كتابه الاسلام عقيدة وشرعية ص ٢٠٧ و ٢٠٨ .

تعدد الخليلات ولا يأخذ بنظام تعدد الزوجات ، فيه من المشاكل ما تفكك به الأسرة وتنكح الحرامات وفيه يكثر المشردون ويزداد الأولاد غير الشرعيين . . . إلى آخر الرزايا التي تشهد بها مجتمعات في أوروبا وأمريكا .

ونحاول — في هذا الفصل — أن نتبين إلى أى مدى أصاب خصوم التعدد أو أنصاره عند التعرض لمشاكل تعدد الزوجات .

١٢ — المشاكل وأسبابها وآثارها

على أننا يجب أن نفرق بوضوح بين المشاكل وأسبابها وآثارها فشاكل تعدد الزوجات معروفة . . . فهي في جملتها نزاع بين الزوجات والزوج والأولاد على مطلب من مطالب الحياة في الأسرة ، كأكل أو ملابس من نوع خاص أو مسكن أو نفقة . . . الخ ، أو نزاع حول مكانة كل من هؤلاء في الأسرة وبصفة خاصة مكانة كل زوجة عند زوجها ، ومكانة كل ولد عند الأب . ولهذه المنازعات شبيه في الزواج بزوجة واحدة ، ففيه قد نجد الزوجة تتنازع مع زوجها حول مكانتها عنده بالنسبة لأمه أو بالنسبة لأخته وقد تتنازع معه على ملابس لها أو مأكل أو مسكن أو نفقة . . . وكذلك الأولاد يتنازعون ،

خصوصاً إذا كان للأب أولاد من زوجته الحالية وآخرون من زوجة مطلقة أو متوفاة . . وهذه المشاكل لا سبيل إلى حصرها ، وهي مشاكل كل زواج .

أما آثار هذه المشاكل فهي ما يجر إليه مثل هذا النزاع من خصام أو تنافر أو غير ذلك ، وما يصاحب هذا النزاع من جدل أو محاباة أو كيد أو نكاية . . . الخ .

وأما أسباب مشاكل تعدد الزوجات ، فهي الأمور التي تبعث على وجودها وتدفع إلى ظهورها . . . وقد تتداخل هذه الأسباب باعتبارها أسباب مشاكل اجتماعية تتميز بالتشابك والترابط والتفاعل والتطور . . ، ومع ذلك يمكن إجمال هذه الأسباب في غيرة المرأة وحماقة الرجل ومنازعات الأولاد والمشاكل الاقتصادية

ونرى أن دراسة أسباب مشاكل تعدد الزوجات تكشف لنا مشاكله وآثاره هذه المشاكل وذلك من نقطة بدايتها ولحظة ظهورها ومنبع ورودها . . وهي تغني — في نفس الوقت — عن تفصيل مشاكل تعدد الزوجات أو آثارها .

١٣ — أولا : غيرة المرأة :

لعل معظم مشاكل تعدد الزوجات يتقلب على نيران غيرة المرأة ، كذلك أن تعدد الزوجات — وإن كان يبعث الألم في نفس الزوجة السابقة ، أو يبعث الأمل في نفس الزوجة الجديدة — إلا أنه لا يلبث أن يبعث شيئا من الغيرة في نفس المرأة السابقة والجديدة على سواء ، يختلف مداه من زوجة إلى أخرى .

ولا ينبغي أن ننظر إلى غيرة المرأة على أنها شر دائما ، فغيرة المرأة على الرجل هي في الواقع ، إحساس صادق لمدى حبها له ، وهي في نفس الوقت — انعكاس صحيح لمدى أنانيتهما في الاستئثار به دون غيرها من بنات جنسها ، وهي كذلك حالة نفسية تعبر عن مدى خوف المرأة على مستقبلها في الحياة . هذا المزيج من الحب الخالص والأنانية المفرطة والخوف الزائد يصنع في المرأة عاطفة الغيرة . وغيرة المرأة — على النحو سالف الذكر — تتوافر في ظل نظام الزوجة الواحدة كما تتوافر في ظل نظام تعدد الزوجات . . . إن شعور المرأة بحبها لزوجها قد يدفعها إلى سعادته وتمهئة الجو المناسب لتحقيق آماله ، غير أن إحساس المرأة بحبها لنفسها وخوفها على مستقبلها في الحياة قد يضطرها إلى محاولة فرض القيود على رجلها

الذى أحبته ، مستهدفة بذلك أن يكون خيرها كله لها ولأولادها .
فإذا زادت الغيرة عن حدها المعقول أدت بالمرأة إلى تصرفات
غريبة ، بدايتها الشك فى إخلاص زوجها لها . . . ثم تبدو مطالعها
فى أن يكون خيرها كله لها ولأولادها فحسب فى صورة زيادة فى مطالبها ،
حتى لا يتسرب من دخل زوجها شىء إلى حماتها أو أخوات زوجها
أو زوجات رجلها الأخريات ، أو خشية أن يدخر الزوج شيئاً يتزوج
به زوجة أخرى عليها . . . ثم تبدأ آلامها لانتفاع غيرها بنحر
رجلها . . . ثم تظهر إتهاماتها لزوجها أو أهله أو امرأته الأخرى . . .
فإثارة للمنازعات . . . فتدبير للمكائد . . . إلى غير ذلك من
التصرفات المريضة .

ولا شك أن تعدد الزوجات هو النظام الاجتماعى الذى يكشف
بوضوح غيرة المرأة وآثارها ، ففيه البؤرة الصالحة لتفاعل أسبابها ،
ذلك أن كل مجتمع إذا تساوت الفرصة لأفراد فيه ظهرت بينهم
الغيرة ، وهكذا تظهر الغيرة بين النساء فى ظل نظام تعدد الزوجات .
غير أن الغيرة — سواء فى الحياة الزوجية أو فى غيرها من أوجه
الحياة المختلفة — لم تكن يوماً ما سبباً مشروعاً يبرر القضاء على
الآخرين أو حرمانهم من نفس الفرصة ، بل كانت دائماً طريقاً صالحاً

لإذكاء نار المنافسة بين أطرافها . من هنا كان لابد من الاعتراف
بالغيرة عاملاً نفسياً وطبيعياً ، إن كانت له آثاره الضارة فإن آثاره
الحسنة أكثر . وبالتالي إذا كانت هناك مشاكل تثيرها الغيرة ،
أو أنظمة تجمد الغيرة فيها بؤرة تفاعل فيها ؛ فإن وجود هذه الغيرة
لا يدفعنا إلى هدم هذه النظم للقضاء على مثل هذه المشاكل ،
بل يدعونا إلى أن نستبقى خيرها ونستزيد منه ونستبرىء من شرها
أو ننتقص منه ، وذلك عن طريق إذكاء نار الغيرة في نطاق
المنافسة الشريفة .

إن نيران الغيرة تلهب بوقود خاص ، هذا الوقود قد يكون
نظيفاً فتعطينا نيرانه النور والدفء والأمل ، وقد يكون وقوداً
قذراً لا ينبعث من نيرانه غير الدخان يركم الأنوف ويعمي الأبصار .
ومن الوقود القذر لنيران غيرة المرأة ضعف التربية الدينية والخلقية
لها ، وهو ما يثير أطماعها ويحيي أحقادها ؛ وكذلك جهلها وضالة
ثقافتها وقلة معرفتها بما حولها ، وذلك مما يثير شكوكها ويزيد
مخاوفها . . . أيضاً حماقة الرجل معها تلهب أطماعها وتبعث قلقها .
ومن الوقود النظيف لنيران غيرة المرأة تزكية قلبها ونفسها بعلوم
الدين ، وتنقيتها وتعليمها مبادئ الأخلاق وقواعد السلوك الاجتماعي

السليم ، كذلك نجد تنقيف زوجها وتهذيب أخلاقه وتوعيته دينياً واجتماعياً من عناصر الوقود النظيف لغيره المرأة ... فإذا أردنا للحياة الزوجية إصلاحاً ، فلتنهيء للمرأة الوقود النظيف لنيران غيرتها ؛ سواء كانت في ظل نظام الزوجة الواحدة أو في ظل نظام تعدد الزوجات ... وتلك مسئولية المفكرين وعلماء الدين ، وأجهزة الثقافة والإرشاد والإعلام والتربية ، وهي مسئولية دينية أمام الله ومسئولية قومية أمام الوطن وفي خدمة الأسرة والجمهير .

١٤ - ثانياً : صحافة الرجل :

لعل أهم مشاكل تعدد الزوجات هو ما يرجع إلى حماقة الرجل في سياسته لزوجاته وأولاده . فالرجل راع في أسرته وهو مسئول عن رعيته . وسياسة الراعي بين رعيته هي الحد الفاصل بين فطنته وحماقته ، ونجاح هذه السياسة يتوقف على مدى ما تستهدفه من خير وما تلتزم به من حق وما تحققه من عدل .

قد لا يستهدف الرجل بتصرفه خيراً لإحدى زوجاته أو أحد أولاده ، وهنا تتور المشاكل نتيجة هذا التصرف الآحق ... مثلاً يهجر الرجل إحدى زوجاته بخلاف بسيط بينهما ، وهو لا يسبق

هذا الهجر بموعظة لها أو تحذير أو إرشاد ، ولا يقتصر في الهجر على مجرد التأديب والتأنيب ، بل يتجه في هجره إلى الإضرار بهذه الزوجة ، ويحسب أنه على حق ، وهو في ذلك أحق .

وقد لا يلتزم الرجل الحق في معاملته لزوجاته ، فيقسو على هذه . . . ويتنمر عليها . . . ويضعف أمام تلك ، ويكذب عليها . . . وهو في ذلك أحق .

وقد لا يسعى الرجل لتحقيق العدل بين نسائه وأولاده ، يفضل إحداهن ، ويهبها الكثير من أمواله ، ويحنو على أولاده منها . . . بينما يهمل الأخرى ، ويحرمها مما يعطيه لغيرها ، ويقسو على أولاده منها . . . وهو في ذلك أحق .

وحماقة الرجل أمر ينبع من شخصيته ، ومرجعه ذاته نفسها ، ألا ترى أن حماقة تظهر على كثير من الأزواج ، سواء من لم يكن لديه أكثر من زوجة ومن كان قد عدّ زوجاته . . ؟ فقد تجد زوجا لا يستهدف في معاملته لزوجته خيراً . وليست له زوجة غيرها ، وكثيراً ما تجد زوجا لا يلتزم الحق مع زوجته ، بل ويسعى في ظلمها ، وليس له سواها . . . وهو في هذه التصرفات أحق جد أحق .

وإذا كانت حماقة الرجل راجعة إلى شخصيته ، فما ذنب تعدد

الزوجات معه ؟ مظلوم تعدد الزوجات مع الحق من الرجال . . .
بل لعله النظام الذى يكشف بوضوح تصرفاتهم الغريبة ، إذ أنه
يتطلب عادة نوعاً من السياسة الرشيدة .

ولا يستطيع المشرع أن يتنبأ بحماقة الرجل مع زوجته أو زوجاته .
ولكن لا يعدم المجتمع وسائل يقاوم بها حماقة الأزواج . لقد جرى
عرف الناس على استنكار تصرفات الحق بصوت يصل إلى آذان
كل زوج أحق . . . ويقترن الاستنكار عادة بوسائل تضغط على
الزوج الأحق فى محاولة ليفيق من حماقته ويعود إلى رشده . . .
ولكن القانون لا يستطيع أن يضع قواعد تنظم سلوك الزوج مع أهله
وأولاده تنظيماً آلياً ، يتناول فيه كيفية ما كلهم ومشر بهم وملبسهم ...
الح ، بل يترك التشريع ذلك لعرف الناس ومشاعرهم . ومع ذلك
يتدخل القانون عندما تظهر لتصرفات الحق آثار ملموسة . .
هنا يمنح الزوجة والأولاد حق الشكوى من عائل الأسرة وظلمه
لهم فى ما لهم أو فى أشخاصهم ، كما يقضى بتحقيق العدالة بينهم ، سواء
فى حياة رب الأسرة أو بعد مماته^(١) ، مما هو مفصل بتشريعات
الأسرة المختلفة . . . ومهما يكن من تدخل التشريع فى مثل هذه

(١) كما لو حابى أحد أفراد أسرته بوصية على خلاف حكم الشرع والقانون .

الأمر ، فإنه لابد أن يكون بعيداً عن أكثر تصرفات أفراد الأسرة ، فتلك هي حياتهم الخاصة ينظمونها وفق ظروفهم ، ولا تخلو أسرة من مشاكل يومية . . . وهنا يبرز دور أجهزة التربية والثقافة والإرشاد في هداية الناس نحو السلوك الديني الفاضل والسلوك الاجتماعي السليم ، وبقدر نجاح هذه الأجهزة في هذا الدور نضمن السعادة لأفراد الأسرة ، سواء كانوا في ظل نظام الزوجة الواحدة أو في ظل نظام تعدد الزوجات .

١٥ - ثالثاً : منازعات الأولاد :

يسترعى النظر — عادة — في نظام تعدد الزوجات ، تلك المنازعات التي قد تنشأ بين أولاد الرجل من زوجاته المختلفات . ومن الملاحظ أننا نسارع ، عادة وبحسب الظاهر ، في اتهام تعدد الزوجات بخلق هذه المنازعات ومن المعروف ، أيضاً أن منازعات الإخوة تبدو غريبة على ما يستلزمه الناس من وجوب ترابط الإخوة وتوادهم وتحابهم وتراحمهم ، وهي — لذلك — تنير كثيراً من الاستنكار والاستغراب والتأمل والنفور . وقد دعى ذلك إلى أن يتساءل البعض « أين هذا من منظر عائلة متحدة يعيش فيها الأولاد في حضن والديهم (بلا تعدد للزوجات) تجمعهم محبة صادقة لا يتنافسون

إلا في زيادة الحب ، ولا يتسابقون إلا إلى الخير . . . هم سعداء الدنيا في كل حال ، أسبغ الله عليهم أكبر نعمة يتمناها العاقل وهي المودة في القربى « (١) » وتصور البعض الآخر (٢) أن الإصلاح يتحقق عندما لا يسمح بالزواج الثاني لزوج له من زوجته أولاد ! .

وإنصافاً للحق يجب أن نلاحظ أن وجود الإخوة غير الأشقاء أمر غير قاصر لمحل نظام تعدد الزوجات ، بل يوجد كذلك في نظام الزوجة الواحدة ، فقد يتوفى الرجل عن أولاد له ثم يتزوج أرملته بأخر وتنجب منه أولاداً يعيشون مع أخوتهم — أبناء الزوج المتوفى — تحت سقف واحد وقد تتوفى زوجة الرجل عن أولاد ثم يتزوج الرجل وينجب من الزوجة الجديدة أولاداً يعيشون مع أولاده من زوجته المتوفاة تحت سقف واحد — إخوة لأبيهم . وقد يطلق الرجل زوجته أو تخالع الزوجة زوجها ويتزوج هو بأخرى ينجب منها ويتزوج هي بأخر تنجب منه ، ويعيش الأولاد — بعد ذلك — مع إخوة لأبيهم أو إخوة لأُمهم تحت سقف واحد . وقد نسمع عن رجل توفيت زوجته عن أولاد ، أو طلقها وله منها أولاد ، يتزوج بامرأة

(١) قام أمين في تحرير المراء ص ١٣٢ .

(٢) محمد سلام . أنظر الأهرام ملحق المرأة والبيت في ١٩٦٧/٤/٣٠ ص ١

توفى زوجها عن أولاد أو طلقها ولها منه صغار ، ثم ينجبان من زواجهما الجديد أولاداً آخرين ، فيجتمع بذلك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأب والإخوة لأم تحت سقف واحد . . . تلك أمثلة في نظام الزوجة الواحدة ، يعيش فيها الإخوة غير الأشقاء في أسرة واحدة .

ولا ينبغي أن نتوهم أن الإخوة غير الأشقاء في ظل نظام الأسرة الواحدة أحسن حالا من أمثالهم في ظل نظام تعدد الزوجات ، بل قد يكون العكس هو الصحيح . . . فالإخوة غير الأشقاء في نظام تعدد الزوجات يجدون الأم التي تدافع عن حقوقهم ، لأن كل زوجة تحرص على خير أبنائها ، أما في نظام الزوجة الواحدة فقد لا يجد الإخوة غير الأشقاء غير زوجة الأب التي تتحكم في مصيرهم .

وإذا نزلنا إلى الواقع لاحظنا كذلك أن النزاع قد ينشب بين الإخوة الأشقاء أنفسهم ، كما ينشب بين الأخوة غير الأشقاء ، فالإخوة الأشقاء من أب واحد وأم واحدة قد لا يسامون من التنازع في حياة والديهم أو بعد وفاتهما ، فالبنت الكبرى تغار من الصغرى إذا سبقتها إلى الزواج وتتنازع معها ، وقد يفضل أحد الوالدين ابنة عن الأخرى ، فيكون ذلك باعثاً على النزاع بين الإخوة الأشقاء ، كما قد يكون الميراث أيضاً أحد أسباب هذا النزاع .

وغنى عن البيان أن هذا التحليل لا يستبعد تعدد الزوجات
نفسه كسبب من أسباب منازعات الإخوة غير الأشقاء . . . إلا أنه
يشير بوضوح إلى أن منازعات الإخوة غير الأشقاء ، أمر نجده في ظل
نظام الزوجة الواحدة كما نجده في ظل نظام تعدد الزوجات . ونصل
من ذلك إلى أنه لا يستساغ من بعض خصوم تعدد الزوجات المناداة
بتحريمه بسبب ما قد يثيره من منازعات بين الإخوة غير الأشقاء
أو المناداة بالألا يسمح بالزواج الثانى لزوج له من زوجته أولاد ، لأن
ذلك يقتضى أيضاً تحريم زواج الأرملة أو المطلقة أو الأرملة أو المطلق
إذا كان لدى هؤلاء أولاد من الزواج السابق ، لأن زواج هؤلاء
أيضاً يثير منازعات بين الإخوة غير الأشقاء ، ولا ينصلح حال
المجتمع لو حرّمنا زواج الأرامل والمطلقين والمطلقات إذا كان لديهم
أولاد ، فقد تكون الأرملة أو المطلقة فى حاجة إلى زوج يرعاها
ويرعى أولادها معها ، وقد يكون الأرملة من الرجال أو المطلق
فى حاجة إلى زوجة ترعاه وترعى أولاده معه . . . وإذا حرّمنا الطلاق
مثلاً ومنعنا الأرامل من الزواج أو أحرّمنا الأحياء من الأرامل
عند وفاة أزواجهم ، كما جرى بذلك عرف بعض البلاد . . . فهل

ينادى أصحاب هذا الاتجاه ، بتحريم الزواج أصلاً بسبب ما قد يحدث
من منازعات بين الإخوة الأشقاء . . . ؟ !

إن تأمل هذه الحقائق يرفع عن ناظرنا تلك الغشاوة التي ندعوننا
إلى التسرع في اتهام تعدد الزوجات بخلق المشاكل بين الأخوة
غير الأشقاء . . . وعندئذ سنرى بوضوح الأسباب التي تثير النزاع
بين الأخوة : أشقاء أو غير أشقاء ، في ظل نظام الزوجة الواحدة
أو في ظل نظام تعدد الزوجات . . . إن الإنسان الفاضل يعيش مع
إخوته في الأسرة وفي العائلة وفي الإنسانية في وفاق في حدود الحق
والخير والنظام . . . بينما يعيش الإنسان المنحرف في نزاع دائم مع
إخوته في الأسرة وفي العائلة وفي الإنسانية ، محاولاً أن يتغطي
حدود الخير إلى الشر وأن يحطم العدل وصولاً إلى الظلم وأن يخرق
النظام مستهدفاً الفوضى . . . وبمعنى آخر نجد أن مستوى العقل
ومستوى التربية عنصران أساسيان لإثارة النزاع أو لحسمه ووضع
حد له . . . إذا انحرف العقل للجول أو هوى أو أطماع أو حديث
نفس أو لغیر ذلك من الأسباب . . . أو إذا ضعفت التربية الدينية
أو الخلقية أو الاجتماعية أو ساعات ، عاش الناس في نزاع . . .
أما إذا التزم العقل حدوده وعظمت التربية اقترب الناس من الكمال

في شئون حياتهم . فاذا أردنا أن نعالج نزاع الإخوة الأشقاء وغير
الأشقاء فلا يكون ذلك بتحريم الزواج أو بمنع زواج الأراامل والمطلقات
والمطلقات إذا كان لديهم أولاد ، أو تحريم تعدد الزوجات . . .
فهذه كلها نظم تستهدف الخير للناس وتحقق مصالحهم ، وإنما علينا
أن نصل بعقل كل من الزوج والزوجة والأولاد إلى تعرف الفضائل
عن طريق توعيته وثقافته وتعليمه وتخليصه من هواجس النفس
وأطماعها ، وعلينا أن نصل بالتربية الدينية والخلقية والاجتماعية
للأسرة ولأفرادها إلى النطاق الذي تلتزم فيه بقيم الخير والعدل
والنظام . . . وعندئذ لن تكون هناك مشكلات في نظام الزوجة
الواحدة أو في نظام تعدد الزوجات .

١٦ - رابعا : المشاكل الاقتصادية وتعدد الزوجات :

للمشكلات الاقتصادية صداها في حياة كل أسرة تتطلع نحو
الرفاهية والسيادة سواء كانت هذه الأسرة مكونة من زوج وزوجة
واحدة ، أو مكونة من زوج وعدة زوجات . ومن البدهي أن المشاكل
الاقتصادية في الأسرة لها جذورها في اقتصاد المجتمع المحيط بالأمرة ،
وفي اقتصاد الدولة بصفة عامة .

وينبئ خصوم تعدد الزوجات إلى أن الظروف الاقتصادية

في العصر الحديث لا تسمح للرجل بأن يعدد زوجاته ، لأن هذا التعدد يفرض عليه أعباء مالية ، فهو سيطالب بالاتفاق على العديد من أولاده وزوجاته في الوقت الذي ازدادت فيه مطالب كل فرد وقلت الموارد المالية . ثم إن مشاكل تعدد الزوجات قد تؤدي إلى اضطراب في حياة الأسرة يؤثر على إنتاج كل فرد فيها ، وذلك كله يقتضى تحريم تعدد الزوجات .

ويرى أنصار تعدد الزوجات أن قضية تعدد الزوجات : ليست قضية اقتصادية ، بل الأصل فيها أنها قضية اجتماعية ودينية ، لها جوانبها المالية . وعلى مستوى الجماعة ، فإن المشاكل المالية والاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة عند تعدد الزوجات أهون من المشاكل المالية والاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة عندما يكون بها عانس أو مطلقة أو أرملة ، وعلى مستوى الأسرة نجد أن مستوى الرفاهية الاقتصادية أمر غير مضمون في ظل نظام الزوجة الواحدة حتى نشكو منه في نظام تعدد الزوجات ، فقد تكون زوجة الرجل الوحيدة أخطر عليه اقتصاديا من أربع زوجات يتزوجن برجل آخر ، كما ينبغي أن يلاحظ أن منع الرجل من الزواج بأخرى رغم رغبته في ذلك أو تقييد حقه في التعدد قد يؤثر على حياته النفسية ، وقد ينمكس ضيقه وقلقه على

كل أفراد العائلة ، ولن تستطيع أن تنتظر من رجل يعيش حياته
العائلية في فراغ أو انحراف سوى ضالة في الانتاج وتقصير في العمل
على أنه إذا تعاونت نساء الرجل معه في النواحي الاقتصادية
أصبحت الأسرة أشبه بوحدة اقتصادية منتجة يقوم الاخلاص
والتفاني بين أفرادها لصلة الدم بينهم ، وذلك ما نراه في بعض البلاد
الافريقية حيث يزيد دخل الفرد كلما زاد عدد زوجاته ، ولا شك
أن رجلا يتقاضى ثلاثين جنيتها مثلاً وله زوجتان دخل كل منهما
ثلاثين جنيتها كذلك ، سيكون دخل أسرته تسعين جنيتها ، وذلك
على خلاف أسرة تتكون من زوج وزوجة دخل كل منهما ثلاثين
جنيتها ، فيغدو دخل الأسرة ستين جنيتها ، ومن المعروف اقتصادياً
أنه زاد كلما حجم الدخل كلما كانت هناك فرصة للادخار ، ثم للاستثمار ،
ثم للانتاج وتحقيق الرفاهية . . .

والحق ان المسألة نسبية من الناحية الاقتصادية ؛ فهناك حالات
تصدق فيها وجهة نظر خصوم التعدد ، بينما هناك حالات أخرى
تصدق فيها وجهة نظر انصاره . ويبدو لنا ان الحرص على مستوى
الرفاهية الاقتصادية في الأسرة أو في المجتمع لا يستوجب بالضرورة
تدخل المشرع بتحريم تعدد الزوجات ، إن السياسة التشريعية الرشيدة

تدرك أنه إذا كان للمال قيمته في الحياة، فإن هناك قوماً أخرى يحرص
الناس عليها أكثر من المال والمشهد في النظر العلمي الصحيح
أن المال وحده لم يكن مصدر السعادة في الحياة الدنيا وإنما هو من
وسائل تحقيقها . . . ألا ترى أن الأبناء عند معظم الناس أغلى من
الأموال، وأن سعادة كثير من الناس بزواجهم تفوق سعادتهم بالمال،
ألا ترى أن المال يبذل رخيصة في سبيل تحقيق مطالب البنين ومطالب
الزوجات والناس في ذلك على حق، لأن العلاقات الإنسانية
التي تنشأ بين الرجل والزوجة والبنين هي أسمى بكثير من تلك التي
تربطه بكنوز من الأموال . . . وما يكدح الرجل، غالباً، ويسعى
لزيادة دخله إلا من أجل أن يسعد وينعم نساؤه وبنوه .

إن لشا كل الإقتصادية أثرها الخاص داخل الأسرة ذاتها
عندما تعتمد فيها الزوجات، وذلك من ناحيتين: كفاية الدخل
وتوزيعه . وكما ضعفت الثقافة الإقتصادية بين أفراد الأسرة كلما
زادت حدة المشاكل الإقتصادية فيها . وإذا سرنا وراء المنطق،
وقد يخالفه الواقع في كثير من الأحيان - لاحظنا أن الأسرة ذات
الزوجات المتعددات أقل رفاهية من تلك التي فيها زوجة واحدة،
لعدم كفاية الدخل، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار أن الرجل هو
المسؤول الأول عن الأحوال المالية في الأسرة، غير أن لثمة العيش

تدفع الإنسان دائماً إلى السعى وراء الأسباب التي يرتفع معها دخله وتزداد ثروته ، ولا شك أن تعاون زوجات الرجل وأولاده معه على أعباء الحياة خير سبيل إلى زيادة دخل الأسرة ، ومن شأن الثقافة الدينية والثقافة الاقتصادية أن تزيد فرص هذا التعاون وتزكيه وتسقي زرعه وترويه حتى يؤتى أكله ، وتسعى الدول عادة إلى فتح أبواب هذا التعاون بمشروعات كثيرة كمشروع الأسر المنتجة وكفالة حق العمل للمرأة ... الخ .. ولئن كانت كفاية الدخل تتدخل فيها عوامل خارجة عن محيط الأسرة ، فإن توزيع دخل الأسرة على أفرادها أمر تؤثر فيه العوامل الداخلية في الأسرة ، وهو — بحق — مشكلة المشاكل الاقتصادية في نظام تعدد الزوجات. إن سوء توزيع الدخل في الأسرة وفي كل جماعة شرارة خطيرة تشعل النزاع بين أفرادها . ولقد نظم الشرع والقانون إشتراكية توزيع دخل الأسرة بعدالمات عن طريق قواعد الميراث . واسكن من غير المستطاع ومن غير المستناع كذلك أن يتدخل المشرع لتنظيم توزيع دخل الأسرة بين أفرادها في أثناء الحياة ذلك أمر يتعذر التدخل فيه بتشريعات تنظم كيفية مأكل أفراد الأسرة ومشربهم وملبسهم ... على أن سوء توزيع الدخل في الأسرة يرجع في المقام الأول إلى حماقة الرجل ، تلك الحماقة التي لا تستهدف

في هذا التوزيع خيراً لأسرتها ولا تلتزم بحق نحو أفرادها ولا تسعى إلى تحقيق العدالة بينهم ، فإن كان الزوج غير أحق أمكن تحقيق الكثير من عدالة توزيع الدخل في الأسرة .. وعلى جميع الأحوال ، يتطلب ذلك جهداً متواصلاً في نشر الثقافة الإقتصادية للأسرة بجانب الثقافة الدينية والاجتماعية .

١٧ - تعدد الزوجات وتنظيم النسل :

زيادة النسل أمر يذكر علماء الاقتصاد خطره على الاقتصاد القومي في بعض البلاد وفي بعض الظروف ، فهل لتعدد الزوجات أثر على تنظيم النسل في هذه البلاد وفي تلك الظروف ؟

إننا نلاحظ أن دعوى تحديد النسل أو تنظيمه تعترف بحق كل زوجة في أن تكون أما لطفل أو طفلين سواء كانت هذه المرأة هي زوجة الرجل الوحيد أو كانت زوجة له من بين زوجات متعدّدات .. ثم إن نسل المرأة سيؤولد منها ، سواء تزوجت رجلاً هلي امرأة أخرى أو تزوجت رجلاً لم يكن متزوجاً من قبل ، فإن أرادت كل زوجة أن تنظم نسلها بطفل أو طفلين فذلك أمر يمكن الاتجاه إليه في نظام تعدد الزوجات تماماً كما في نظام الزوجة الواحدة ، غاية الأمر أن تعدد الزوجات قد يسفر

عن أن يكون للرجل ثمانية أو عشرة من العيال وعندئذ لن تكون المشكلة مشكلة تنظيم للنسل وإنما ستكون مشكلة كفاية الدخل لهذه الأسرة بالذات ، وهو ما سبق بحثه (١) ، وهذه الحالة شبيهة في نظام الزوجة الواحدة ، فالرجل إذا كان له أولاد وتوفيت زوجته أو طاعت وتزوج بأخرى — واحدة فحسب — لم يكن من العدل أن تحرم زوجته الجديدة من أن تكون أما لأطفال بدعوى أنها تزوجت برجل صاحب زوجة وأولاد ، وقد يسفر ذلك عن أن يكون لهذا الرجل ستة أو أكثر من العيال ، بعضهم من زوجته الحالية أو المتوفاة والآخرين من الزوجة الجديدة ، وكذلك الأمر لو أن امرأة تزوجت برجل صاحب زوجة وأولاد ، كان من حقها على زوجها ومن حقها على المجتمع ألا تحرم من أن تكون أما لأطفال رغم زواجها برجل لديه زوجة أخرى وأولاد ، فمن حق كل زوجة أن تكون أما لأطفال وطالما... وربما كان تعدد الزوجات في هذه الحالة هو الحل الذي يوفق بين رغبة بعض الأزواج في كثرة العيال ورغبة الدولة في تنظيم النسل فكل زوجة من زوجاته تنظم نسلها ، في الوقت الذي يتجمع فيه للزوج ما أراده الله له من الأولاد من زوجاته المتعددات .

(١) انظر البند السابق .

غير أنه قد يعاب على تعدد الزوجات ما قد يؤدي إليه من تسابق على الإنجاب بين الزوجات ولكن هذه الظاهرة غير قاصرة على تعدد الزوجات ، بل هي موجودة في الزواج بواحدة ، فقد ترغب المرأة — ولو كانت هي الزوجة الوحيدة — في أن يكون لها نسل أكثر من نسل أختها أو أخت زوجها أو جارتها أو صديقتها . . . الخ ، وذلك يضع أيدينا على الأسباب الصحيحة لظاهرة التسابق على الإنجاب ، وهي أسباب متشعبة وترجع في الأصل إلى الرغبة في استقرار الحياة الزوجية أو زيادة الدخل ، أو غير ذلك من الأسباب وغالباً لا يكون حق الرجل في الزواج بأخرى خطراً يلح على المرأة بضرورة الإنجاب لزوجها إلا إذا كانت عقيم أو كانت ذريتهما من البنات . فإذا كانت الزوجة عقيم وتزوج أرجلها عليها ، فإن تعدد الزوجات في هذه الحالة لا يؤثر في جهود تنظيم النسل ؛ أما إذا كانت الزوجة ممن رزقها الله البنات ولم يرزقها البنين ففي هذه الحالة يشكل زواج الرجل بأخرى خطراً قد يؤثر في جهود تنظيم النسل ، وعلاج هذه الحالة — فيما نرى — لا يكون بمنع هذا الزوج من تعدد الزوجات أو بمنع هذه الزوجة من الإنجاب بأكثر من معدل تنظيم النسل ، لأن ضرر هذا المنع أو ذاك أكثر من نفعه ، فقد يؤدي ذلك المنع إلى تحطيم هذه

الأسرة ، كما ان هذه الحالة نادرة ولا تؤثر على سياسة تنظيم النسل بقدر ما تؤثر على الزوجين وعلى الأسرة وهي وحدة من وحدات المجتمع . . . إنما يتمثل العلاج الصحيح لهذه الحالة في التوعية الدينية والإقتصادية والاجتماعية ، لقد قال الله سبحانه في كتابه العزيز : « الله ملك السموات والأرض ، يخلق ما يشاء ، يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور ، أو يزوجهم ذكرا وإناثا ، أو يجعل من يشاء عقيما إنه عليم قدير » (١) . فالله وحده هو واهب الذكور وواهب الإناث ، وإذا كان هناك من يسعى من الرجال إلى إنجاب ولد ذكر بخلفه في ملكية أمواله واسمه . . . فله وحده ملك السموات والأرض ، يخلق ما يشاء !

وقد هدانا الله إلى بحث ميداني عن علاقة تعدد الزوجات بزيادة السكان وتنظيم الأسرة ، أجراه معهد الدراسات والبحوث الإحصائية التابع لجامعة القاهرة (٢) ، وكان هذا البحث في يوليو

(١) الآيتين ٤٩ و ٥٠ من سورة الشورى بالقرآن الكريم .

(٢) وأجراه الدكتور عبد الحائق ذكرى والسيد / مرزوق عبد الرحيم عارف ، وعنوانه « الانجاب نحو تنظيم الأسرة في قرية مصرية » . ونشر في كتاب « الحلقة الثانية للدراسات والبحوث الإحصائية » ص ٢٣ — ٢٥ أبريل ١٩٦٦ مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٠١ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٢٠ و ٢٢٥ .

١٩٦٥ ببلدة سندیون إحدى قرى مركز قلیوب بمحافظة التلیوبية ،
 واتضح من هذا البحث أن هناك ١٨١٨ زوجاً في هذه القرية ، بينهم
 زوج واحد فقط له أربع زوجات ، وزوجان اثنان فقط لكل منهما
 ثلاث زوجات ، وخمس وستين زوجاً فقط لكل منهم زوجتان ،
 أى أن تعدد الزوجات في هذه القرية كانت بنسبة ٣١٪ من جملة
 الأزواج . وقد أسفر البحث عن نتائج هامة بالنسبة لعلاقة تعدد
 الزوجات بزيادة السكان في هذه القرية ، تخلص في أن تعدد
 الزوجات قد يؤدي إلى نقص في الكفاءة الإنجابية للنساء ،
 وذلك لأن كثيراً من الأزواج الذين لديهم أكثر من زوجة
 واحدة يبلغ متوسط أعمارهم خمسين سنة فأكثر بينما يبلغ متوسط
 أعمار الزوجات أقل من ذلك ، مما يؤدي إلى وجود عدم تكافؤ
 في أعمار الأزواج والزوجات وهو مما ينقص الكفاءة الإنجابية
 للزوجة ، كما أن هؤلاء الأزواج كبار السن يفوتون فرص الزواج
 على شبان يتقاربون مع الزوجات في الأعمار ، ولو تزوج بهن شبان
 لزادت الكفاءة الإنجابية للنساء^(١) ، هذا فضلاً عن أن نسبة تعدد

(١) بل انتهى البحث إلى أن خصوبة المرأة في تعدد الزوجات تبلغ ٣٠ و ٤٠
 مولوداً حياً في قرية سندیون ، وهي أقل من خصوبتها في الزواج المفرد بهذه
 القرية التي بلغت ٢٦ و ٥٠ مولوداً حياً . انظر جدول رقم ٣ من البحث المذكور
 المرجع السابق ص ٢٠٧ . وهذه النسبة خاصة بقرية سندیون ، ولم نمث على
 إحصائيات عن مدى عموم هذه النسبة في جمهورية مصر العربية أو غيرها من البلاد .

للزوجات في جمهورية مصر العربية نسبة ضئيلة ، وهي على كل حال لا تؤثر على النمو السكاني^(١) .

١٨ - نمرد الزوجات وأزمة المساكن :

يعنى زواج الرجل على امرأته تكوين أسرة جديدة ، ويحتاج بسبب ذلك - إلى مسكن يأوى إليه مع الزوجة الجديدة ، وهنا قد مترضه أزمة المساكن ، وغالباً ما نجد الزوجة الجديدة تذلل لزوجها هذه الصعوبة ، سواء عند البحث عن مسكن أو عند دفع إيجاره ، فهي تتولى الإنفاق من دخلها على ذلك في أكثر الأحوال ، خصوصاً إذا كانت امرأته عاملة ، فإن لم يسمح دخلها بذلك تحمل الزوج العبء كله . وقد جرت العادة على أن يسكن الرجل كل زوجة له مع أولادها بعيداً عن الأخرى ، ومع ذلك قد يسكن الرجل زوجاته وأولاده في مسكن واحد ، وهذا أمر يخالف الشرع ويخالف القانون . ومن حق كل زوجة أن تطالب زوجها بمسكن مستقل مأمون عليها وعلى أولادها . . . وتسمى أجهزة الدولة عادة إلى معاونة كل زوج في الحصول على مسكن لزوجته وأولاده عن طريق

(١) انظر تمقيب حنا رزق على البحث السابق المرجع السابق ٢٢٢ وأضاف أنه يحتمل أن يكون سبب الزواج بأكثر من واحدة هو عقم الزوجة الأولى .

الاعتراف له بأفضلية خاصة عند توزيع مساكن القطاع العام مثلا .
ومع ذلك قد تحدث بعض الانحرافات فقد حكى أحد أعضاء السلطة
القضائية^(١) أن زوجا تزوج بأخرى على زوجة له منها سبعة أولاد ،
وفي سبيل إسكان زوجته الجديدة رفع دعوى أمام قاضي الأمور
المستعجلة لطرد زوجته الأولى وأولادها السبعة من سكنها على أساس
أن إيجار المسكن باسمه وهو في حاجة إلى مسكن !! ، وذكر القاضي
أنه « لو أخذنا بالقانون العام (يقصد قوانين الإيجار) لحكمنا بطرد
الزوجة وأولادها لأن عقد الشقة باسم الزوج ، ولكننا رفضنا
الدعوى وأسسنا الحيثيات على أن الزوج أورد الأسرة كان يقصد
منفعة الأسرة كلها عندما استأجر الشقة ، وليس صالحه الشخصي ...
اعتبرنا زوجته وأولاده مستأجرين مثله تماما » . ونحن نلاحظ
على هذا الحكم أنه أصاب في رفض الدعوى ولكنه أخطأ في تسبيب
الحيثيات إذا كانت على نحو ما سبق ذكره ، ذلك أن هذه المحكمة
نسبت مادزسته في الجلمة من وجود إلزام على الزوج بإسكان
زوجته ، وهو إلزام مفروض على الزوج بالنسبة لكل زوجة

(١) حسين خفاجي . أنظر الأهرام — ملحق المرأة والبيت في

يتزوجها ، وفي القرآن الكريم قال تعالى : (أسكتوهن من حيث
سكنتم من وجدكم ، ولا تضاروهن لتضييقا عليهن ...)^(١) .

وتتضمن هذه الآية الكريمة أمراً من الله سبحانه للرجال
بإسكان طليقاتهم . . . وإذا كانت المطلقة لها حق السكنى على
الرجل ، على تفصيل في ذلك ، فأولى بذلك الزوجة . . . والإزام
الرجل بإسكان زوجته منصوص عليه في جميع الكتب الفقهية
التي تعرضت لدراسة النكاح^(٢) . . . ومن ثم فإن طلب الزوج
من المحكمة أن تخرج زوجته من مسكنها إنما هو طلب مخالف
للقانون ، ومن الخطأ أن تبحث المحكمة عن حكم هذه الحالة في قوانين
الإيجار ، فهذه تنظم علاقة المؤجر بالمستأجر ، وإنما يتعين عليها
البحث عن حكم هذه الحالة في قوانين الأسرة ، وهي تفرض على
الزوج أن يسكن زوجته وأن يكون لكل زوجة مسكن مستقل ،
فلا يجوز للزوج أن يخرجها أو يطلب إخراجها من هذا المسكن
إلا إذا أصبح هذا المسكن غير شرعي بأن خاف على زوجته أو على
أولاده الفتنة فيه ، وفي هذه الحالة يلزم أيضاً بتوفير مسكن آخر

(١) الآية ٦ من سورة الطلاق . أنظر في شرحها تفسير القرطبي ط ١٩٤٩ ج ١٨ ص ١٦٦ وما بعدها .

(٢) أنظر بند ٦ من هذا البحث فيما يلي .

هذه الزوجة وإلا كان مخالفاً للشرع ومخالفاً للقانون .

ولا يوتنا أن نستكمل دراسة هذا الجانب من البحث بالتساؤل : هل البحث عن مسكن عند تعدد الزوجات يشكل عبئاً على الدولة في سعيها نحو حل أزمة المساكن ؟ ونجيب على ذلك بأن المسكن من حق كل زوجة ، فهو عيش الزوجية الذي يذبح أن تنعم فيه بالاستقلال والحرية ، وتسعى الدولة لتوفير مسكن ملائم لكل أسرة ، ومن ثم فإن الدولة تسعى لتوفير المسكن لكل امرأة تزوج ، سواء كانت المرأة متزوجة برجل له زوجة أخرى أو متزوجة برجل ليس له غيرها ، فحصول كل زوجة على مسكن مستقل عن مسكن أية امرأة أخرى هو مظهر حصول كل أسرة على مسكن ، وبالتالي فإن تعدد الزوجات لا يشكل أدنى عبء على الدولة في سعيها نحو حل أزمة المساكن ، بل من المتصور أن تثبت أذهان المهتمين عن إيجاد مسكن شرعي لأسرة تتعدد فيها الزوجات أقل تسكدة من مسكنين لأسرتين ، وذلك مثلاً عن طريق تخصيص حجرة واحدة للزوج تمنح على مسكنين لزوجتين ، بدلاً من تخصيص حجرة للزوج في مسكن كل زوجة . . . أو الاقتصاد في حجرات الأولاد ، فبدلاً من أن تكون حجرتين بمعدل حجرة لكل أسرة تكون حجرة واحدة تضم جميع الأولاد . . . وهكذا

القسم الثاني

تعدد الزوجات في الأديان السماوية

- ♦ التعدد عند اليهود والمسيحيين
- ♦ الاسلام وتعدد الزوجات



الفصل الأول

تعدد الزوجات في أديان ما قبل الإسلام

١٩ - ضرورة الرجوع إلى أصول كل دين :

فرغنا في القسم الأول من دراسة تعدد الزوجات من الناحية الاجتماعية ، وتتناول في هذا القسم الثاني - بعون الله - دراسة تعدد الزوجات من الناحية الدينية ، لأن تكوين رأى صائب في هذه القضية لا تكفى فيه دراسة الواقع الإنسانى ، بل لابد فيه من الرجوع إلى القواعد التى سنها الله لعباده ، فالإنسان فى حاجة دائمة إلى هدى الله ، فهو خالقه والعالم بأسراره ومشاكله وما يصلح أحواله .

والدين رأى فى تعدد الزوجات ، ولكن أنصار التعدد وخصومه اختلفوا فيه ، فمن قائل بأن زواج آدم بجواء واحدة هو قانون إلهى يلزم اتباعه ، . . . وقد أباحت اليهودية تعدد الزوجات ، إلا أن أحبار اليهود قد كرهوه ، ونسمع آراء متضاربة عن موقف المسيحية من تعدد الزوجات ، لعل أعلاها صوتاً من يرى أن المسيحية

فحرم تعدد الزوجات . ومن المعلوم أن الإسلام أقر نظام تعدد
 الزوجات . وقيده بشروط خاصة ، ولسكن ظهر في عصرنا
 الحديث أفراد قلائل — من غير علماء الإسلام — أعلنوا
 العصيان على هذا الفهم وبسطوا رأيهم على أساس أن القرآن يحرم
 تعدد الزوجات ، ولا شك أن من طبيعة البشر أن يختلف
 الرأي بينهم ، تبعاً لاختلاف عقولهم وظروفهم ومشاكلهم ،
 غير أن من الناس من يلجأ إلى الدين ليصل إلى طريق الهدى
 فاراً من ضلالات الفكر ، ومنهم من يلجأ إلى الدين ليصل
 إلى طريق الهوى ، على حساب الحق والعدل . وما كانت
 الأديان تترك للهوى . . . فلكل دين أصول وقواعد تحفظ له
 حقيقته وجوهره وتطرد منه ما كان دخيلاً فيه . فإذا أردنا
 الحق والعدل في موقف الأديان من هذه القضية ، تعين علينا
 أن نبتعد عن الهوى والمصالح ، ونرجع إلى أصول كل دين وقواعده
 الأساسية . وسنتناول في هذا الفصل دراسة تعدد الزوجات عند
 اليهود والمسيحيين ، على أن نذكر قبل ذلك كلمة عن زواج آدم
 بحواء واحدة ، ونخص الفصل القادم بدراسة تعدد الزوجات
 في الإسلام .

٢٠ - أولا: نواج آدم بحواء وامرأة :

إذا رجعنا إلى بدء الخليقة ، نجد ان الله سبحانه وتعالى خلق آدم ، وخلق من آدم حواء واحدة ، ولم يخلق له غيرها . ثم زوجها له . هذه ظاهرة تاريخية ثابتة في جميع الأديان السماوية ، . . . وعلى أساس هذه الظاهرة هل يصح القول بأن نظام الزوج الواحد والزوجة الواحدة هو النظام الطبيعي الوحيد والشريعة الربانية الوحيدة التي أرادها الله لخلقها ؟ . . . وهل يكون من باب الجدل الصحيح ان ندعى على الله - سبحانه وتعالى علواً كبيراً - انه لو وجد الرجل بحاجة إلى أكثر من امرأة واحدة لخلق لأدم أكثر من حواء واحدة ؟^(١) . . . لا شك عندي ان مثل هذا القول يتبعه في ضلال دون أن يهتدى إلى الحق ، وغير صحيح أن يعتبر زواج

(١) وقد ادعى ذلك بعض آباء الكنائس المسيحية لتبرير ما اتجهوا إليه من تحريم تعدد الزوجات ، أنظر ، حلمي بطرس في أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ط ١٩٥٦ و ١٩٥٧ مصر ص ٩٨ و ٩٩ وكذلك المراجع التي أشار إليها في الهامش . وأنظر أيضاً شفيق شعاع في كتابه أحكام الأحوال الشخصية للمصريين من المسلمين ط ١٩٦٢ ج ٦ بند ٦١٥ ص ١٧ وأيضاً الأنبا شنودة في كتابه شريعة الزوجة الواحدة في المسيحية ط ١٩٦٧

آدم بحواء واحدة دليلا على أن هذه هي الشريعة التي لا يرتضى الله عز وجل غيرها لعباده . . . والأدلة على ذلك متوافرة :

أولا : إذا كان الله — سبحانه وتعالى علوا كبيرا — قد علم أن آدم لم يكن في حاجة إلى أكثر من حواء واحدة ، فإنه عز وجل لم يخلق بني آدم كآدم نفسه ، ولم يخلق بنات حواء كبحواء ذاتها . ألا ترى أن كثيرا من الرجال من بني آدم يحتاجون فعلا إلى أكثر من حواء واحدة ولا تكفيهم زوجة واحدة . كذلك ، ألا ترى أن من بنات حواء عقيم أو ذات عيب جنسى أو مريضة مرضا عضالا . . الخ . . . ولو كانت حواء عقيما مثلا لما أنجب آدم ولما صلح لآدم أن تكون له امرأة واحدة ، كذلك الأمر لو كانت حواء رتقاء مثلا^(١) . . .

ثانيا : إذا كان الله سبحانه وتعالى قد خلق حواء لآدم في بدء الخليقة ، إلا أن ظروف الحياة من بعد خلق آدم أوجدت زيادة في بنات حواء غير المتزوجات من أرامل ومطلقات وعوانس . . . ذلك أمر حدث بعضه في حياة آدم وحواء ، وما قصة قابيل وهابيل لتخفى على دارسي الأديان ، وكانت حصيلتها أن قتل أحد أبناء آدم

(١) والرتق هو إسداد للهبيل بلحم أو عظم .

وزادت بنات حواء واحدة عن عدد الرجال . . . وتؤكد علوم الإحصاء زيادة مضطردة في عدد الأرامل والمطلقات والعوانس ... ويقضى ذلك أن نبيح لبني آدم الزواج بأكثر من واحدة لاستيعاب العدد الفائض من النساء غير المتزوجات .

ثالثاً : إن الله — سبحانه وتعالى علوا كبيرا — وقد خلق آدم وخلق منه حواء واحدة ، إلا أنه لم يحرم على عباده تعدد الزوجات في كنبه التي أنزلها على رسله ، فصحف إبراهيم والزبور والتوراة والإنجيل والقرآن خلّت من نص صريح يحرم تعدد الزوجات ، بل ورد في معظمها ما يدل على أن هذا التعدد مباح لا إثم فيه .

رابعا : إذا رجعنا إلى تاريخ الأديان لا نجد نبياً يخبرنا أن الله عز وجل قد حرم تعدد الزوجات بل نجد تعدد الزوجات سنة لكثير من الأنبياء : لقد تزوج إبراهيم ويعقوب وداود وسليمان ومحمد عليهم السلام بأكثر من واحدة^(١) .

(١) وفي القرآن الكريم : « ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية ... » الآية ٣٨ سورة الرعد . وفي العهد القديم عند أهل الكتاب (أى التوراة) قصص تؤكد زواج إبراهيم ويعقوب وداود وسليمان بأكثر من واحدة .

والصحيح أن خلق حواء واحدة لآدم كان لحكمة سامية هي أن يكون البشر جميعاً أبناء رجل واحد وامرأة واحدة ، فلا يفاضل بعضهم بعضاً بنسب أو حسب ، فيزعم مثلاً أنه ينتهي إلى أب أو إلى أم أشرف من أب أو أم الآخرين ، فليس هناك أبناء لله أو شعب خاص مختار عنده ، بل الجميع بشر من خلق ، كلهم من آدم وحواء ، وبالتالي لا تناضل بينهم إلا بالإيمان والعمل الصالح والتقوى .

ومن الواضح أن كل هذه الأدلة تؤكد أن الاستدلال على تحريم تعدد الزوجات بزواج آدم بحواء واحدة ، هو استدلال خاطيء لا يستهدف الحق بقدر ما يحركه الهوى أو تمليه المصالح أو تنوهم المراهقة الفكرية .

٢١ — ثانياً : التوراة وتعدد الزوجات :

إذا رجعنا إلى نسخة التوراة الموجودة الآن ، وهي الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم من الكتاب المقدس ، وجدنا أنها خالية من نص يحرم تعدد الزوجات ، بل في أسفار العهد القديم ما يدل على

أن من الأنبياء من عدد زوجاته بغير حصر^(١) ومع ذلك ورد بالتوراة النص الآتي : (وامرأة مع أختها لا تتخذ لتكون ضررتها . لكشف سوءها معها في حياتها)^(٢) وقد أثار هذا النص خلافا بين علماء اليهود حول المقصود بالاخت هنا التي يحرم الزواج عليها . رأى أكثر اليهود أن المقصود بالأخت هنا هي الأخت الشرعية ، شقيقة أو لأب أو لأم ، ويترتب على ذلك أن التوراة تجيز تعدد الزوجات بشرط ألا يكون بين الزوجات أختان في عصمة رجل واحد . ورأى بعض اليهود أن المقصود من الأخت هنا هو الأخت في الإنسانية والدين ، وبالتالي لا يجوز الجمع بين امرأتين ويحرم تعدد الزوجات ، والراجح عند اليهود هو الرأي الأول^(٣) على أساس أن النص سالف الذكر ليس فيه ما يشير إلى تخصيص الأخت هنا بالأخت في الإنسانية والدين ، فينصرف معنى الأخت إلى المعنى

(١) وذلك كالنص الوارد بالإصحاح الحادى عشر من سفر الملوك وفيه أن سليمان كان لديه سبعائة من النساء السيدات وثلاثمائة من السراى ! والله أعلم بصحة ذلك .

(٢) ورد هذا النص في التوراة في سفر الأخبار الإصحاح ١٨ العدد ١٨ .

(٣) محمد محمود نمر . وألقى بقطر في الأحوال الشخصية للطوائف غير الإسلامية من المصريين ١٩٥٧ مصر ص ١٤١ وما بعدها .

الأصلي المتبادر في الأذهان من كلمة الأخت ، وهو الأخت الشرعية ، وعلى هذا الأساس تبيح التوراة تعدد الزوجات بشرط عدم جواز الجمع بين الأختين في عصمة رجل واحد .

٢٢ - كراهية أهبّار اليهود لتعدد الزوجات :

ولئن كانت التوراة لم تحرم تعدد الزوجات ، فإن أهبّار اليهود قد كرهوه . واليهود في مصر طائفتان : طائفة تسمى الربايون وأخرى تسمى القرائيون^(١) . وعند الربايين لا ينبغي للرجل أن يكون له أكثر من زوجة ، وعليه أن يحلف يميناً على هذا حين العقد ، وإن كان لا حجر ولا حصر في متن التوراة « (م ٥٤) »^(٢) أى لا حجر على الرجل في التوراة إن تزوج على امرأته ولا حصر لعدد زوجاته ، ولا يجوز للرجل التزوج على زوجته الكارهة قبل طلاقها شرعاً « (م ١٧٦) » واستثناء من ذلك يجوز تعدد الزوجات بشروط

(١) والربايون يعتبرون كتاب « التلود » حجة كالتوراه ، وهو كتاب يضم أحكاماً كثيرة وضعها طائفة من أهبّار اليهود بزعامة عزرا ، أما القرائيون فيعتبرون الحجة في التوراه لحسب دون التلود ويفتحون باب الاجتهاد في التوراه لأي شخص دون إلزام له باتباع أحكام التلود .

(٢) وذلك من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لحاي بن شمعون وهو يتضمن أحكام الأسرة عند الربايين .

معينة هي أنه « إذا كان الرجل في سعة من العيش ويقدر أن يعدل أو كان له مسوغ شرعي جاز له أن يتزوج بأخرى » (م ٥٥) فشرط جواز التعدد في هذه الحالة هو القدرة على الإنفاق والقدرة على العدل بين الزوجات أو وجود مبرر شرعي لتعدد الزوجات ، على أن « عقم الزوجة عشر سنين (إن كانت بكرًا) ، أو خمساً (إذا كانت ثيباً) يوجب على الرجل شرعاً (عند الربانيين) أن يطلقها ، ولهامالها من الحقوق في العقد ، و (لكن) للرجل أن يتزوج عليها إذا قبلت وكان ذا ميسرة » (م ١٦٤) ، ولعل قبول الزوجة العاقر زواج الرجل عليها مع كون الرجل ذا ميسرة مظنة قدرته على العدل بين نسائه ، كما أن عقمها ومرور فترة كبيرة على ذلك يعد مبرراً لتعدد الزوجات . كذلك إذا جُنت المرأة فلا يمنع هذا من الإنفاق عليها ، وعلى الرجل أن يعالجها وإذا شاء التزوج بأخرى جاز للسلطة الشرعية إجابة طلبه » (م ١٢٢) فجنون الزوجة يبرر الزواج عليها عند الربانيين بشرط موافقة السلطة الشرعية على ذلك .

وعند القرائين كذلك يجوز تعدد الزوجات بشرط عدم الإضرار بالزوجة السابقة أو الزوجة الجديدة ، كالإقبال على إحدى الزوجات والإعراض عن الأخرى ، بمعنى أن هذا التعدد جائز بشرط

استطاعة الرجل العدل بين زوجاته في المعاشرة الجنسية وفي النفقة والكسوة^(١)

فإذا أضر الرجل بزوجه السابقة بأن أعرض عنها وأقبل على الزوجة الجديدة فطلبت الطلاق منه فإنه يلزم بطلاقها شرعا عندهم^(٢). كذلك إذا تزوج الرجل على زوجته غدرا بها ، فإنه يكلف بطلاق هذه الزوجة (السابقة) ، ويستبدل على الغدر من قرائن الأحوال ، ويعتبر الزواج بزوجة غير يهودية في هذه الحالة غدرا بالزوجة السابقة^(٣) .

ويبدو من فقه اليهود أن التعدد — إذا جاز — فهو إلى أربع من الزوجات ، ولو كانت ميسرة الرجل تسمح له بالزيادة ، وعللوا ذلك بأن يعقوب جمع بين أربع زوجات فحسب ، وحتى لا تعدم كل زوجة مرة في الاسبوع لأن الاحصان واجب على الرجل لسكل زوجة .

خلاصة القول : أن التوراة لم تحرم تعدد الزوجات ولم تحجر على الرجل أن يتزوج بأي عدد من النساء ، ولكن أحبار اليهود كرهوا

(١) شعار الخضر ص ٨٣ — ٨٤ ومؤلفه الباهو بشباصي وعربه مراد فرج ويتضمن أحكام الأسرة عند القرائين .

(٢) شعار الخضر ص ٨١ وما بعدها وص ١١٣ .

(٣) شعار الخضر ص ١٢٨ .

تعدد الزوجات فحاولوا التضييق منه وذلك بتحديد عدد الزوجات بأربع ، واشتراط وجود مبرر شرعى عند الزواج بأخرى ، واشتراط قدرة الرجل على الإنفاق على زوجته واستطاعته العدل بينهما . . . وهذه الشروط يدل ورودها عندهم على أنها شروط قضائية وليست شروطاً دينية فحسب ، فيجوز عليها الإثبات والنفي أمام القضاء .

٢٣ - ثالثاً : الانحيل وتعدد الزوجات :

لم يرد بأقوال المسيح عليه السلام إشارة صريحة إلى مبدأ الوحدة الزوجية أو مبدأ منع تعدد الزوجات ^(١) .

غير أن هناك من آباء الكنيسة وفقهائها من يرى أن هناك نصوصاً في العهد الجديد تشير ضمناً إلى تحريم تعدد الزوجات ^(٢) وأهم هذه النصوص ما يلي :

(١) ورد على لسان المسيح عليه السلام أنه قال : « من طلق

(١) حلى بطرس في كتابه المرجع السابق ص ٩٩ ويعل ذلك بأن مبدأ الوحدة الزوجية كان القاعده السائدة في المجتمع الرومانى واليهودى عند مبعث المسيح فلم تكن هناك حاجة للنص عليه ، غير أننا نلاحظ أن المجتمع الرومانى كان يأخذ فعلاً بمبدأ الزوجة الواحدة أما المجتمع اليهودى الذى بعث فيه المسيح فقد كان وما يزال يعترف بتعدد الزوجات .

(٢) أنظر فى هذا بحثاً مستفيضاً للأبنا شنودة فى كتابه « شريعة الزوجة الواحدة فى المسيحية » .

امراته وتزوج بأخرى يزنى عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بأخر تزنى،^(١) وقد فهم بعض كهنة الكنيسة من ذلك أن المسيحية تحرم على من يطلق زوجته أن يتزوج إلا إذا ماتت مطلقته ، كذلك يحرم على المطلقة أن تتزوج بأخر في حياة مطلقها ، ومن يتزوج بعد طلاق امرأته في حياتها أو يتزوج مطلقة في حياة طليقها فإنه يزنى ، على أساس أن المطلق والمطلقة يعتبران — بحسب هذا النص — على ذمة الزواج الأول ومازالا زوجين ، ويفهم من ذلك أيضاً ومن باب أولى أن من يجمع بين زوجتين (أو من تجمع بين زوجين) يقع في الزنا ، وبالتالي يحرم تعدد الزوجات كما يحرم تعدد الأزواج في المسيحية^(٢) . وهذا التفسير يستقيم فقط مع نظر الطوائف الكاثوليكية التي لا تميز انحلال الزواج إلا بالموت فحسب ، أما عند طوائف الأرثوذكس وكذلك البروتستانت (الإنجيليين) فيجوز للمسيحي أن يطلق زوجته في حالات معينة وبشروط خاصة وإذا اقترق المسيحي عندهم عن زوجته لسبب من الأسباب التي

(١) إنجيل مرقس الاصحاح العاشر الآيات ١٠ إلى ١٢ وانظر كذلك إنجيل لوقا اصحاح ١٦ عدد ١٨ .

(٢) شفيق شحانه في كتابه المرجع السابق ج ٦ بند ٦٠٠ من ٩ .

تجيز التطليق ، كان له أن يتزوج بأخرى ، ولو كانت هذه الأخرى مطلقة ، دون أن يعتبر هذا الزواج الجديد زنا ، وهو مما يهدم الدليل المستمد من العبارة الواردة في الإنجيل السالف ذكرها ، لأن العمل عند الطوائف الأرثوذكسية وعند طوائف البروتستانت يجري على خلاف التفسير السابق لمعنى هذه العبارة .

(ب) أن المسيح عليه السلام نهى اليهود عن الطلاق وقال لهم : « إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم . ولكن من البدء لم يكن هكذا ^(١) » ، ويفهم ضمنا من هذا النص « أن السيد المسيح يهيمه أن ترجع الأمور على ما كانت عليه منذ البدء ، لأن النظام الذى وضعه الله للبشرية منذ البدء كان هو النظام الصالح لها ، وإذا حادت البشرية عنه كان يجب أن ترجع إليه » ، والذى كان من البدء هو زواج آدم بحواء واحدة ، هو زواج الرجل الواحد بالمرأة الواحدة ، فهذا هو الوضع الأصلى للنظام الإلهى الذى كان منذ البدء . وقد حادت البشرية عن ذلك الوضع ثم عادت إليه فى شريعة نوح عليه السلام . ثم أبيض لإبراهيم عليه السلام تعدد الزوجات حتى يكثر نسله بحيث يكون هذا النسل هو « شعب الله »

(١) إنجيل متى اصحاح ١٩ رقم ١٨ .

الذى يحفظ العقائد السليمة إلى أن يحين انتشارها في الأرض كلها فتصبح جميع الأمم هي شعب الله عز وجل . ولم يكن مناسباً كذلك أن يمنع تعدد الزوجات في شريعة موسى عليه السلام ، إذ لم يكن مناسباً لمستوى الشعب الإسرائيلي وإلا اقتيد إلى الزنا ولأن إباحة تعدد الزوجات في ذلك الوقت أمر مناسب لمقاومة الجو الوثني الطاغى المحيط بالشعب ، فكان تعدد الزوجات لفرض ديني هو إنجاب البنين لتكوين شعب الله ولم يكن لإشباع شهوة جسدية .

وهذه الحجة — على طولها وأشعبها — محل نظر ، لأن القول بأن المسيح عليه السلام يهيمه أن ترجع الأمور إلى ما كانت عليه منذ البدء إنما هو قول خطير ؛ فالمسيح عليه السلام — في رأينا — يهيمه أن توضع الأمور في نصابها الصحيح ، فإذا كان نصابها الصحيح أن ترجع إلى ما كانت عليه منذ البدء فهو يعود بها إلى ذلك ، وإذا كان نصابها الصحيح ألا تكون كذلك فهو لا يعود بها إلى البدء ، والدليل على ذلك أن زواج الأخ بأخته كان جائزاً في البدء بين أبناء آدم وحواء ، فهل يزعم أحد أن المسيح — في هذا المجال — يهيمه أن ترجع الأمور إلى ما كانت عليه منذ البدء ، فيبيح على ذلك زواج الأخ بأخته ١١٤ لا نعتقد أن أحداً يزعم

ذلك ، لأن الأمر قد تغير بعد أن كثر الناس فخرمت الأخت على أخيها لئتم التزاوج في دائرة أكبر ويتعارف الناس بذلك بعد نفرق . وبالمثل إذا كانت هناك منذ البدء حواء واحدة لأدم بما ذلك إلا الحكمة سامية هي ألا يكون التفاضل بين البشر على أساس النسب ، فهم جميعا من نسب واحد^(١) ، ولما كثر الناس وكثر عدد النساء غير المتزوجات وظهر بين المتزوجات العقيم وذات العيب الجنسي ... الخ ، كان لابد من شرع تعدد الزوجات لاستيعاب الفائض من النساء غير المتزوجات ... ، وإلا فإن الأمور لا توضع في نصابها الصحيح .

أما القول بأن تعدد الزوجات أبيض لإبراهيم عليه السلام حتى يكثر نسله بحيث يكون هذا النسل هو « شعب الله » فهذا ما يزعمه اليهود ، وهو غير صحيح ، لأن الله سبحانه رزق إبراهيم من سارة كما رزقه من هاجر ، وكان في إمكانه — جل شأنه — أن يرزقه من سارة فحسب نسلا كثيرا ، ألا ترى أن الله سبحانه وتعالى خلق حواء واحدة لأدم وأراد لهما أن يثمرا وينميا ، فكان هذا العدد العديد من بني آدم ، وهذا يدل على أنه لا ارتباط بين تعدد الزوجات

(١) راجع ما ذكرناه تفصيلا في بند ٢٥ فيها سبق .

وتكثير النسل . ولعل حكمة تعدد زوجات إبراهيم عليه السلام هي ان الله عز وجل اراد ان يعمر البيت الحرام بمكة ويعمر بيت المقدس بفلسطين ، ولهذا أسكن إبراهيم زوجته هاجر بمكة كما أسكن زوجته سارة بفلسطين ، وإذا كان تعدد الزوجات قد أبيض لإبراهيم حتى يكثر نسل المؤمنين ، فلماذا لا يباح لكل مؤمن حتى يكثر نسل المؤمنين ؟

كذلك تبرير إباحة تعدد الزوجات في شريعة موسى بأنه كان مناسباً حتى لا يقع الشعب الإسرائيلي في الزنا وحتى يتم تكوين شعب الله المختار ليقاوم الجوارثنى في ذلك الوقت ، هذا التبرير محل نظر ، لأن تعدد الزوجات لم يشرع لإشباع شهوة ولا لتكوين شعب الله المختار ، فهذا ما يزعمه اليهود وهو غير صحيح لأنه أمر يمكن أن يتحقق في ظل نظام الزواج بواحدة ، إنما أبيض تعدد الزوجات حتى تجدد كل امرأة زوجها ، فلا تعيش امرأة بزوج وأخرى بغير زوج ، هذا إلى جانب الأسباب والمبررات والأخرى لهذا التعدد والتي لا سنيل إلى حصرها ، على ما عرفنا^(١) .

(١) راجع ما ذكرناه عن أسباب تعدد الزوجات في القسم الأول من هذا

(ج) في رسالة بولس إلى أفسس « إن الرجل هو رأس المرأة ، كما أن المسيح أيضا رأس الكنيسة »^(١) وقد رأى بعض شراح هذا النص أن المسيح له كنيسة واحدة مقدسة جامعة رسولية ، والكنيسة لا تعرف غير المسيح عريسا ، فكذلك الرجل ينبغي أن تكون له زوجة واحدة والمرأة لا يكون لها غير عريس واحد .

وهذه الحجة محل نظر كذلك ، فهي تصدق عند المسيحيين من ناحية أن الكنيسة لا تعرف غير المسيح عريسا ، وبالتالي لا يجوز للمرأة أن تتخذ غير زوج واحد . أما أن المسيح لا يعرف غير كنيسة واحدة جامعة ، فهذا ما تدعيه كنيسة روما ، إذ ترى أنها الكنيسة الكاثوليكية (أى الكنيسة الجامعة) كنيسة بطرس الرسول المسيحى الذى ورد على لسان المسيح عليه السلام فى إنجيل متى ضرورة الالتفاف حوله فقال : « أنت بطرس (أى الصخرة) وعلى هذه الصخرة سأبنى كنيتى . وأبواب الجحيم لن تقوى عليها »^(٢) غير أن ما تراه كنيسة روما نازعتها فيه كنيسة القسطنطينية وكذلك كنيسة الإسكندرية المصرية ، وكلاهما يرى أنه الكنيسة الأرثوذكسية (أى الكنيسة صاحبة الراى المستقيم)^(٣) . وطالما تعددت الكنائس

(١) رسالة بولس إلى أفسس اصحاح ٥ عدد ٢٣ .

(٢) إنجيل متى لمصاحح ١٦ عدد ١٨ .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك : حلمى بطرس فى أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين ط ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ص ٣٤ وما بعدها .

على هذا النحو ، فإنه إذا صح أن الكنائس لا تعرف غير المسيح عريسا ، فإنه لا يصح القول بأن المسيح له كنيسة واحدة . وبالتالي إذا شبهنا الرجل بالمسيح والمرأة بالكنيسة كما فعل بولس ، فإن المرأة لا يصح أن يكون لها أكثر من رجل بينما الرجل قد تكون له أكثر من زوجة .

(د) ورد بإنجيل متى أن المسيح عليه السلام قال : « أما قرأتُم أن الذى خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى » ، وقال : « من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسداً واحداً . إذن ليسا بعد اثنين ، بل جسد واحد . فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان » ^(١) وقد استدل بعض الفقهاء المسيحيين من هذا القول على أن تعدد الزوجات محرم فى المسيحية على أساس أن الزواج جعل الزوجين جسداً واحداً ، الزوج فيه هو الرأس والمرأة هى الجسد . وليس بالإمكان عقلاً أن يكون هناك رجل فى جسد واحد مع أكثر من امرأة ، لأن لكل جسد رأس واحدة ولكل رأس جسد واحد ، ويستحيل أن تجتمع اثنتان أو ثلاثة أو أربعة فى جسد واحد ، كما أن الذى تتعدد زوجاته لا يستطيع أن يكون ملتصقا

(١) إنجيل متى إصحاح ١٩ رقم ٤ - ٦ .

بواحدة منهم ، لأنه في كل مرة يكون منفصلا عن واحدة ليلتصق
بأخرى ، مع أن الرجل في الزواج يترك أباه وأمه ويلتصق بامرأته .

وهذه الحجة محل نظر ، لأن النص سالف الذكر لا يؤدي
إلى هذا الاستنتاج ، فهو يعنى أن هناك مودة يخلقها الله عز وجل
بين الزوجين بحيث يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته حتى
يبدو أن الاثنين جسد واحد ، وهذا من باب التشبيه لا من باب
الواقع ، لأن الرجل لم يكن ملتصقا بأبيه أو بأمه حقيقة ، ولو كان
ملتصقا بهما لكان لدينا ثلاثة في جسد واحد ، ولأن لكل من
الزوجين رأس غير رأس الآخر وجسد غير جسد الآخر ، فدل هذا
على أن الالتصاق المشار إليه ليس التصاقا ماديا وإنما هو التصاق
معنوى ، هذا الالتصاق المعنوى هو المودة بين الزوجين . وليس
من المستحيل — على هذا النحو — أن يلتصق الرجل بأكثر
من واحدة ، بمعنى أن تكون بينه وبين زوجاته مودة ورحمة ، ألا ترى
أن هناك من الرجال من يحب عددا من النساء في نفس الوقت !

(هـ) حث بولس على البتولية بقوله : « وأما من جهة الأمور
التي كتبتم لي فحسن للرجل ألا يمس امرأة . ولكن لسبب الزنا

ليكن لكل واحد امرأته ، وليكن لكل واحدة رجلها ،^(١)
 وجه الاستدلال بهذه العبارة على تحريم تعدد الزوجات عند
 المسيحيين ، أنه إذا كان جيدا للرجل ألا يمس امرأة ، فكيف
 تكون له نساء كثيرات ؟ ثم إن إباحة الزواج للرجل إنما هي لسبب
 الزنا ، أى لتجنب الزنا ، وتجنب الزنا تكفى فيه المرأة الواحدة .
 ايضا عتبر بولس هنا عن الزوجة بلفظ « امراته » ولم يقل بنسائه ،
 وصيغة المفرد هنا تدل على وحدانية الزواج ، وهذا واضح من
 نصوص أخرى لا تتحدث عن الزوجة إلا بصيغة المفرد^(٢) .

وهذه الحجة كذلك محل نظر ، لأن قول بولس : « ولكن
 لسبب الزنا ليسكن لكل واحد امرأته وليكن لكل واحدة
 رجلها » لا يفهم منه شيء بالنسبة لتعدد الزوجات ، والأقرب إلى
 الفهم من هذه العبارة هو أنها تقر أن الزواج يباح خشية الزنا .

(١) من رسالة بولس الأولى إلى أهل كورنتس الاصحاح ٧ عدد ٢٤١ .
 (٢) من ذلك ما جاء فى إنجيل متى ١٩ — ٢٩ من أن المسيح عليه السلام
 قال : « وكل من ترك يوتا أو إخوة أو أباً أو أما أو امرأة أو حقولا من أجل
 لى بأخذ مائة ضعف ويرث الحياة الأبدية » وأيضا فى إنجيل لوقا ١٤ — ٢٦
 أن المسيح قال : « إن كان أحد يأتى إلى ولا يفيض أباه وأمه وامرأته وأولاده
 وإخوته وأخواته حتى نفسه أيضا فلا يقدر أن يكون لى تلميذا » فالزوجة
 والأب والأم فى هذه النصوص بصيغة المفرد بينما الإخوة والأولاد بصيغة الجمع .

وإذا فهم شيء من هذه العبارة يتعلق بتعدد الزوجات فهو أن تعدد الزوجات يكون مكروها لا محرما . والتعبير عن الزوجة هنا بصيغة المفرد كالتعبير عن الكنيسة بصيغة المفرد ، مع أن لدينا عدة كنائس لا كنيسة واحدة . على أن إباحة الزواج ليست لسبب الزنا فحسب ، وإنما أيضا لسبب إنجاب النسل ، وللتعاون بين الذكر والأنثى . . . ، كما يصرح الفقهاء المسيحيون أنفسهم ^(١) وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا يصح أن نستنتج من قول بولس بأن الزواج يباح لسبب الزنا ، إن تجنب الزنا تكفي فيه الزوجة الواحدة ، خصوصا ان هذا الاستنتاج يجعل الزواج وسيلة لإشباع الشهوة فحسب ، وهو أمر غير مسلم . وإذا صح أن الزواج يباح لسبب الزنا ، فما قول مفسري هذا النص على هذا النحو — فيمن لا تكفيه الزوجة الواحدة خصوصا أيام حيضها ونفاسها ومرضاها . . . هل من الخير أن يباح له تعدد الزوجات خشية الزنا أم يحرم عليه ؟

(و) وأخيرا ذكر بعض الفقهاء المسيحيين أن التشريعات المدنية في البلاد المسيحية كالليونان وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا وغيرها مجمعة على تحريم تعدد الزوجات ، كذلك أجمعت

(١) أنظر الأنبا شنودة المرجع السابق ص ٩٧ .

الكنائس المسيحية على هذا التحريم ، فهل أخطأ هؤلاء جميعا
في فهم شريعتهم ؟

والواقع أن كون الشريعة المسيحية تحرم تعدد الزوجات الآن
شيء ، وكون الإنجيل يخلو من نص يحرم تعدد الزوجات شيء آخر ،
لأن الشريعة المسيحية من مصادرها أقوال آباء الكنيسة وقرارات
المجامع الكنسية وهذه اتجهت الآن إلى تحريم تعدد الزوجات ،
وإن كان الإنجيل يخلو من نص يتضمن هذا التحريم .

ولا شك أن إجماع التشريعات المدنية في البلاد المسيحية على
هذا التحريم شيء ونحرمة في شريعة المسيح عليه السلام شيء آخر ،
فهذه التشريعات المدنية من وضع البشر بخلاف الديانة .

أما إجماع الكنائس المسيحية على تحريم تعدد الزوجات ،
فهو أمر ينازع فيه بعض فقهاء المسيحيين أنفسهم ، فمنهم ^(١) من يرى
أن تحريم تعدد الزوجات عند المسيحيين كان بالنسبة لآباء الكنيسة
فحسب ولم يحرم على غيرهم من المسيحيين إلا في وقت لاحق .

(١) شفيق شعانة المرجع السابق ج ٦ ص ١١ .

والواقع أننا إذا رجعنا إلى كتابات آباء الكنيسة الأولين^(١) نجد فيها ما يحرم على الكهنة التزوج بأكثر من امرأة واحدة ، وفسر البعض ذلك بأن المحرم على الكهنة هو تعدد الزوجات ، بينما فسر البعض الآخر هذا المحرم بأنه الزواج بأكثر من امرأة مطلقا بحيث لو توفيت زوجة الكاهن لم يكن له أن يتزوج بغيرها فليست له إلا امرأة واحدة في الحياة الدنيا ، وعلى هذا التفسير أيضا يحرم على الكاهن تعدد الزوجات . ولم يرد تحريم تعدد الزوجات على سائر المسيحيين صراحة في النصوص الفقهية الأولى ، وإنما كانت هناك نصوص^(٢) تمنع الرجل من تطليق زوجته ليتزوج بأخرى ، كما كانت هناك نصوص^(٣) تحرم الزيجة الرابعة ولو كانت بامرأة واحدة . . . على أن تحريم تعدد الزوجات أخذ في الظهور — بعد ذلك — في كتابات آباء الكنيسة الذين اعتبروا زواج الرجل على امرأته زنا^(٤) ، ولكن كانت هناك آراء أخرى تميز تعدد الزوجات في المسيحية ومنها رأى لوثر مؤسس المذهب الانجيلي الذي كان يعتبر تعدد الزوجات نظاما لا يتجافى مع أحكام الشريعة المسيحية^(٥).

(١) (٣، ٢، ١) راجع النصوص في كتاب شفيق شحاته المرجع السابق ج ٦ ص ١١ — ١٧ .

(٤) راجع النصوص في كتاب الأنبا شنودة المرجع السابق ص ٧٨ — ٨١ — ١١٠ — ١١٣ .

(٥) شفيق شحاته المرجع السابق ج ٧ ص ١٦ .

وأخيراً سادت — في العصر الحديث — الآراء التي تحرم تعدد الزوجات على المسيحيين ، حتى اعتبر نظام الزوجة الواحدة من خصائص الشريعة المسيحية .

٢٤ — تحريم تعدد الزوجات في التشريعات الكنسية الحديثة :

حرمت التشريعات الكنسية الحديثة على أتباعها تعدد الزوجات ففي مصر مثلاً نجد عند الأقباط الأرثوذكس « لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً ما دام الزواج قائماً »^(١) وعند الروم الأرثوذكس يعتبر الزواج القائم مانعاً من زواج جديد^(٢) ، وعند الأرمن الأرثوذكس لا يجوز عقد زواج ثان قبل فسخ الزواج القائم^(٣) . وكذلك الأمر عند السريان الأرثوذكس حيث يعتبر الارتباط بزوجة قائمة مانعاً من موانع الزواج^(٤) . وتأخذ الطوائف الكاثوليكية أيضاً بهذا المبدأ ، فعندهم « من كان مقيداً بوثاق زواج سابق مبرور غير مكتمل (أى لم يتم الدخول فيه) يحاول باطلا عقد الزواج ، هذا مع مراعاة امتياز الإيمان . وإن كان الزواج

(١) المادة ٢٤ من مجموعة ١٩٥٥ .

(٢) المادة الثانية من دلائلهم .

(٣) المادة الخامسة من قواعدم .

(٤) المادة الثانية عشرة من مجموعهم .

السابق لغوا (أى باطلا) أو انحل لسبب من الأسباب ، فلا يجوز عقد زواج آخر قبل أن يثبت يقيناً بموجب الشرع بطلان الزواج السابق أو انحلاله^(١). فتعدد الزوجات غير جائز عند الكاثوليك ، مع مراعاة امتياز الإيمان ، وامتياز الإيمان ميزة تمنح للشخص إن دخل المسيحية وكان زوجه الآخر غير مسيحي ، تخوله أن يتزوج بشخص مسيحي ، فإن تم هذا الزواج الجديد كان صحيحاً وانحل الزواج الأول إذ لا يجوز للمسيحي أو المسيحية أن يستبقى الزوجة أو الزوج غير المسيحي في العضة لأن تعدد الأزواج وتعدد الزوجات غير جائز عند الكاثوليك .

وعند البروتستانت (الانجيليين) « الزواج هو اقتران رجل واحد بامرأة واحدة اقترانا شرعياً مدى حياة الزوجين »^(٢) وقد فسروا هذا النص بأن الزواج المعترف به هو زواج الرجل الواحد بالمرأة الواحدة ، أما تعدد الزوجات فلا يجوز .

وعلى أساس هذا التحريم يعتبر الزواج بزوجة واحدة مانعاً من زواج جديد عند الطوائف المسيحية المعاصرة . ولا يقوم هذا المانع

(١) ٥٩٢ من الإرادة الرسولية لكاثوليك الشرق .

(٢) ٦٢ من قواعد الأحوال الشخصية للانجيليين .

إلا إذا كان هناك زواج صحيح يرتبط به أحد الزوجين مع الآخر ،
 فإذا لم يكن هناك زواج صحيح يرتبط به أحدهما وإنما كانت هناك
 علاقة خطبة مثلاً بين شخصين فتزوج أحدهما بشخص آخر ،
 فإن الزواج لا يبطل وتنفسخ الخطبة أو تبطل بالزواج الجديد ،
 وذلك عند جميع الطوائف المسيحية عدا السريان الأرثوذكس لأنهم
 يشترطون لانعقاد الزواج ألا يكون أحد الخطيبين مخطوباً لآخر
 أو مرتبطاً بزمجة أخرى^(١) . كذلك لا يدخل تحت تعدد الزوجات
 حالة ما إذا كان أحد الزوجين مرتبطاً بآخر بعلاقة جنسية غير
 مشروعة لأن المانع هنا هو الزواج الصحيح فحسب ، والعلاقة غير
 المشروعة لا تعد زواجا بالبداية ، فإذا عاشر الزوج المسيحي غير
 زوجته جنسياً بغير زواج صحيح لم يكن هناك تعدد للزوجات
 أو تعدد للأزواج ، حتى لو كان هذا الزوج في حالة انفصال جسماني
 عن زوجه الآخر ، وإنما قد تكون هناك جريمة زنا . كذلك
 لا يعتبر الزواج المدني زواجاً صحيحاً عند الشرائع المسيحية إذ لا بد
 لصحة الزواج من أن يقوم به كاهن ويتم فيه منح البركة والإكليل

(١) ١٢٢ من مجموعتهم . فالخطبة السابقة تعتبر مانعاً عندهم من زواج
 جديد ، وهو حكم يتم بالشدة لأنه يبطل الزواج إذا انعقد بسبب الخطبة
 السابقة مع أن فسخ الخطبة أهون أثراً من بطلان الزواج .

فلو أن مسيحياً كان متزوجاً زواجاً دينياً صحيحاً بامرأة، ثم تزوج عليها زواجاً مدنياً باتفاق وشهود أو زواجاً عرفياً (بغير شهود) لم يكن هناك تعدد للزوجات، والعكس صحيح، وإنما قد تقوم هناك جريمة زنا بعد المعاشرة الجنسية. أما إذا تزوج المسيحي امرأة زواجاً دينياً صحيحاً ثم تزوج عليها امرأة أخرى زواجاً دينياً كان عقد زواجه الثاني باطلاً بطلاناً مطلقاً، حتى لو لم يدخل على زوجته الأولى، فإذا كان الزواج الأول باطلاً^(١) صح الزواج الثاني حتى لو لم يصدر حكم ببطلان الزواج الأول، لأن النصوص لم تشترط صدور هذا الحكم، ولأن الحكم مقرر وليس منشأ^(٢)، كذلك

(١) كما لو كان زواجاً مدنياً أو لم يتم فيه لإكليل أولم يتوافره أحد شروط انعقاد الزواج الديني.

(٢) أحمد سلامه في «الأحوال الشخصية للوطنيين وغير المسلمين» ط ١٩٦٥ مصر ص ٥٢١ — ٥٢٣ وتوفيق حسن فرج في أحكام الأحوال الشخصية لغير المسلمين من المصريين ط ١٩٦٤ الاسكندرية ص ٥٢٥ — ٥٢٨ وجيل البرقاوى في الأحوال الشخصية لغير المسلمين الوطنيين والأجانب ط ١٩٦٦ مصر ص ١٨٠ — ١٨٢ وشفيق شحاته في كتابه المرجع السابق السابق ص ٢٣ وما بعدها. وقارن حلمي بطرس في كتابه المرجع السابق ص ٢٠٩ و ٢١٠ إذ يرى ضرورة صدور حكم بالبطلان أو الفسخ لأن فسخ الزواج أو بطلانه لا يكون إلا بحكم، وهذا الرأي مردود لأن النصوص لم تشترط سوى الثبوت اليقيني للبطلان فحسب ولم تستلزم صدور حكم به.

إذا انقضى الزواج الأول بالموت^(١) أو بالتطليق^(٢) فإن الزواج الثاني يصح إذا كان حكم التطليق نهائياً ، مع ملاحظة أن المرأة لا يجوز لها عقد الزواج الجديد إلا بعد انقضاء عدتها ، حتى لا تختلط الأنساب^(٣) .

٢٥ - أسباب تحريم آباء الكنيسة تعدد الزوجات :

إذا كنا قد اتهمنا إلى أن الإنجيل يخلو من نص صريح يحرم تعدد الزوجات . وناقشنا النصوص التي قيل إنها تحرم ضمناً تعدد الزوجات ورأينا أنها جميعاً محل نظر ، كما اتهمنا إلى أن آباء الكنيسة هم الذين حرموا تعدد الزوجات ، فإنه يحق التساؤل الآن عن الأسباب التي أدت بآباء الكنيسة إلى تحريم تعدد الزوجات على المسيحيين .

يبدو لنا أن هناك سبباً رئيسياً جعل آباء الكنيسة يحرمون تعدد الزوجات ، هو نظرهم إلى البتولية (عدم الزواج) وتفضيلها

(١) والفقود لا يعتبر ميتاً إلا إذا صدر حكم باعتباره كذلك وصار الحكم نهائياً أو صدر قرار من وزير الحرية باعتباره كذلك .

(٢) وهذا قاصر على طوائف الأرثوذكس والبروتستانت ، أما الكاثوليك فلا ينحل عندم الزواج إلا بموت أحد الزوجين .

(٣) والعدة غير معروفة عند الكاثوليك والانجيليين ، ومع ذلك فهي واجبة في مصر عليهم لأنها من النظام العام .

على الزواج ، وابتداع الرهبانية للاعلاء من شأنها والانتفاع بها في خدمة الدين . يشير إلى ذلك الأنبا شنودة بقوله (١): (أما البتولية في المسيحية فقد وطد دعائمها السيد المسيح ذاته الذي كان بتولا ، وولد من أم بتول ، وعمده وبشّر به مهيئاً الطريق أمامه نبي بتول هو يوحنا المعمدان (يحيى عليه السلام) وعهد بأمه إلى رسول بتول هو يوحنا الحبيب. وهذه البتولية شرحها وتكلم عنها بولس الرسول في رسالته الأولى إلى أهل كورنثوس الإصحاح السابع حيث قال : « حسن للرجل أن لا يمس امرأة » و « أريد أن يكون جميع الناس كما أنا » أي بتولين . و « أقول لغير المتزوجين وللأرامل إنه حسن لهم إذا لبثوا كما أنا » و « أنت منفصل عن امرأة فلا تطلب امرأة » و « أقول هذا أيها الأخوة الوقت منذ الآن مقصر لكي يكون الذين لهم نساء كأن ليس لهم » و « أريد أن تكونوا بلاهم . غير المتزوج يهتم فيما للرب كيف يرضى الرب ، وأما المتزوج فيهتم فيما للعالم كيف يرضى امرأته » و « من زوج فحسنا يفعل ومن لا يزوج يفعل أحسن » انظر الآيات ١ و ٧ و ٨ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٨ وانظر أيضاً ٢٦ و ٣٧ . فهل يعقل أن ديانة تقول « حسن للرجل أن لا يمس امرأة » ثم تسمح

(١) في كتابه لل مرجع السابق ص ١٠٤ و ١٠٥ .

هذه الديانة بتعدد الزوجات ؟! « هذا هو إذن - بوضوح -
أساس التحريم . الدعوة إلى البتولية والروح التي تصاحبها هي التي
تدعو إلى الابتعاد عن المرأة ، فلا يسمح بالزواج من امرأة واحدة
إلا لضرورة ويحرم تعدد الزوجات من باب أولى !

ولقد أدت هذه النظرة إلى البتولية على هذا النحو من التقديس ،
إلى أمرين هما :

أولا : النظرة إلى المرأة على أنها شخص يصرف الإنسان عن
العبادة ، ومن ثم يجب الابتعاد عنها « حسن للرجل أن لا يمس
امرأة » فما بالك إذا كان يمس اثنتين أو ثلاث أو أربع ، من
هنا نظر معظم آباء الكنيسة إلى تعدد الزوجات على أنه نظام
لا مبرر له سوى إشباع الشهوة والانغماس في اللذة ، فحرموه .
فتحريم تعدد الزوجات عند آباء الكنيسة لم يكن لرعاية المرأة
وإنما كان للاعراض عنها والانشغال بالعبادة عن الاهتمام بها ...
لكن هل ترضى النساء عن هذه النظرة ؟ وما هو ذنبهن في أن يعتمد
الرجال عنهن ؟ وأين يذهبن إذا حدث ذلك ؟ ثم لماذا لا تعتبر
رعاية النساء بالزواج منهن عبادة ، ك رعاية الضعفاء والأطفال ؟

من جهة أخرى سبق أن عرفنا^(١) أن تعدد الزوجات لم يشرع لإشباع الشهوة، لأن الشهوة يمكن أن يقضيها الرجل بإشباع كامل من زوجة واحدة، وإنما شرع تعدد الزوجات لأسباب كثيرة ناقشنا بعضها واثمينا إلى أنه لا سبيل إلى حصرها.

ثانياً: أدت النظرة إلى البتولية على النحو سالف الذكر ، إلى كراهية الزواج الثاني حتى بزوجة واحدة ، ذلك أنه : د إذا تكرر الزواج ، حتى ولو كان بامرأة واحدة ، فإنه لا ينظر إليه بعين الرضا عند معظم آباء الكنيسة ، فمثلاً : من ماتت زوجته أو ائترق عنها بتطليق ثم تزوج امرأة واحدة بعدها كان هذا الزواج الثاني مكروهاً ، ولذلك لا تقيم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بركة إكليل لهذا الزواج الثاني كما تفعل بالنسبة للزواج الأول ، وإنما رست له صلاة استغفار . بل صرح ابن العسال ، فقيه الأقباط الأرثوذكس بأن « الزيجة الثانية مكروهة وأنه ليس في المسيحية بعدها من زيجة شرعية ، وأن الزيجة الثالثة : هي علامة الغواية لمن يقدر أن يضبط نفسه . . . فأمأ أكثر من الزيجة الثالثة فهي زنا ظاهر ، ومن جسر على أن يصير إلى التزويج الرابع الذي ليس هو تزويجاً فلا يحسب مثل هذا

(١) عند دراسة أسباب تعدد الزوجات في القسم الأول من هذا الكتاب

زواجا ولا المولودين منه بنينا»^(١) ، ويعنى ذلك أن من اضطرت
الظروف إلى الزواج للمرة الثالثة وبزوجة واحدة كان ذلك علامة
الغواية ، حتى لو كان الزواج للمرة الثالثة بسبب وفاة زوجته الأولى
ثم زوجته الثانية ، فإن ماتت ثالث زوجة للرجل أو افترق عنها
بتطليق حرم عليه أن يقرب النساء ، لأن زواجه للمرة الرابعة
— ولو بزوجة واحدة — لا يعتبر زواجا وإنما يعتبر زنا عندهم ،
وأولاده من زوجته الوحيدة في زواجه الرابع لا يعتبرون بنين له
وإنما يعتبرون أولاد زنا وقد استمر العمل بهذا الرأي عند الأقباط
الأرثوذكس حتى القرن العشرين حيث عدل عنه . ولا تزال
كنيسة الروم الأرثوذكس تحرم إلى اليوم الزيجة الرابعة بزوجة
واحدة^(٢) .

(١) المجموع الصفوى لابن العسال الباب ٢٤ الفصل الأول ص ١٩٧ ،
٢٠٥ و ٢٠٦ . ويضيف الأنبا شنودة في كتابه المرجع السابق ص ٩١—٩٦
أن من يتزوج ثانية بعد وفاة زوجته الأولى تفرض عليه عقوبة بأن يعبد
عن الكنيسة وعن تناول الأسرار المقدسة مدة من الزمن تتراوح بين سنة
وخمسة سنوات ولا يحضر القس ولية زواجه ولا يدخل في شرف الكهنوت
ويستشهد على ذلك بنصوص كثيرة لأباء الكنيسة وقوانين المجامع الكنسية .
(٢) وذلك بالعادة الثالثة فقرة ب . وسار القانون اللبناني والقانون
البوناني في ملك كنيسة فلا يجوز عند اللبنانيين وعند اليونانيين الزواج للمرة
الرابعة حتى لو كان بزوجة واحدة (م ٣١ و ٦٥ لبناني م ١٣٥٥ يوناني) .

وإذا كانت الزيجة الثانية بالمرأة الواحدة مكروهة هكذا عند
كهنة المسيحيين والزيجة الثالثة علامة الغواية والرابعة زنا ولو كانت
بزوجة واحدة ، فأولى بهذه الكراهية تعدد الزوجات ، ومن ثم
اعتبروه زنا .

غير أن من الحق علينا أن نذكر أن بعض كهنة المسيحيين
رفضوا هذا التفكير ، فمنهم من أباح للرجل أن يتزوج بزوجة واحدة ،
ولو كان ذلك للمرة الرابعة أو الخامسة وعلل ذلك بأنه « لا يوجد
في الإنجيل ما يمنع من الزيجة الرابعة وما فوق ، إذ (أن فيه أن)
من لا يطبق العزوبة فلينزوج ، أولى من التحرق بالشهوة ^(١) »
كما أن بعضهم أباح للرجل تعدد الزوجات ومنهم لوثر زعيم الإنجليين
الذي احتج على كراهية الكهنة للزواج ، وكان راهباً فتخلى عن
الرهبة وتزوج براهبة ليرسم طريقاً جديداً في التفكير ، ونظر إلى تعدد
الزوجات في تسامح واعتبره نظاماً لا يتجافى مع أحكام الشريعة
المسيحية ^(٢) مؤكداً « أن تعدد الزوجات أفضل يقيناً من الطلاق »
مستشهداً على ذلك بممارسة بعض الأنبياء له ويذكر « وسترمارك »

(١) الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ط ١

ص ٢٢٢ .

(٢) شفيق شحاته المرجع السابق ج ٧ بند ٧٢٩ ص ١٦ .

أنه « إذ أخذنا في الاعتبار أن الزواج بواحدة كان النظام القانوني الوحيد الذي كان سائداً في أثينا وروما فلا يمكن أن يقال: إن المسيحية قد أدخلت إلى العالم الغربي نظام الزوجة الواحدة إجباراً . وبالرغم من أن كتاب العهد الجديد (أى الإنجيل) قد اعتبر الزواج بواحدة هو الشكل الطبيعي أو المثالي للزواج ، إلا أنه لم يحرم صراحة تعدد الزوجات إلا في حالة القس أو الأسقف . ولقد قيل إنه لم يكن ضرورياً لرواد المعلمين للمسيحية أن يعلنوا تعدد الزوجات لأن نظام الزوجة الواحدة كان نظاماً عاماً للشعوب التي نشروا بينها تعاليمهم . . . و... لم يعارض تعدد الزوجات أى مجلس كنسى فى القرون الأولى ولم يقيم أى حائل فى طريق ممارسته . . . وكان ملوك المير ونجيين يعارسون تعدد الزوجات ، فقد كان لشارلمان زوجتان وعدة محظيات . وقد عقد فيليب ملك هيس وفردريك ويليام الثانى ملك بروسيا باثنتين لكل منهما وقد باركهما قس لوثر يون . وقد وافق لوثر نفسه على زواج الأول من اثنتين ، وهكذا فعل ميلانكتون . وقد تكلم لوثر فى عدة مناسبات عن تعدد الزوجات فى تسامح . ولم يحرم الله هذا الزواج . . . وقد دعت بعض المذاهب المسيحية إلى تعدد الزوجات بحماس شديد . وفى عام ١٥٣١ دعا القس فى مونستر صراحة

بأن من يريد أن يكون مسيحياً حقيقياً فعليه أن يتزوج من عدة زوجات ،^(١) ... غير أن هذه الآراء وتلك الاتجاهات أحدثت ضجة كبرى في الكنائس الأخرى ... وكان من ردود الفعل أن اجتمع الكهنة في المجمع التردنتيني في القرن السادس عشر وقرر المجتمعون في قانون المجمع المباشر عقوبة الحرمان لمن يدعى أن الزواج أحسن من التبتل « إن قال أحد إن حالة الزوجية يجب أن تفضل عن حالة التبتل أو أنه ليس أحسن وأسعد من البقاء في التبتل فليكن محروماً » والحرمان عقوبة كنسية خطيرة تجعل الشخص في حكم الميت في الدنيا والآخرة . ثم ما لبثت الدعوة إلى مبدأ الوحدة الزوجية أن ذاعت وانتشرت وساعد على ذلك ازدياد نفوذ آباء الكنيسة المعارضين لتعدد الزوجات واختصاص الكنيسة بالفصل بين رعاياها في مسائل الزواج ... الأمر الذي أدى إلى تحريم تعدد الزوجات على المسيحيين^(٢) .

(١) وستر مارك . المرجع السابق ترجمة عبد المنعم الزيادي ص ٢٥٢ ، ٢٥٦

(٢) وهناك من للمفكرين في أوروبا من دعا إلى إباحة تعدد الزوجات كجوستاف ليون وتومس ، وفي رأيهما أن إباحة تعدد الزوجات تجعل كل امرأة ربة بيت وأماً لأولاد شرعيين ، وذلك مما يقضى على كثير من الانحرافات في المجتمع الأوربي . كذلك نجد « أن بعض الفرق المسيحية ناضلت بشدة من أجل تقرير تعدد الزوجات ومارسه ، من هذه الفرق مثلاً الأنابتيست =

.....
= Ananabaptistes في ألمانيا في منتصف القرن السادس عشر . . . ومنها
المورمون Mormons في الولايات المتحدة الأمريكية في أوئل القرن التاسع
عشر الذين كانوا يمارسون تعدد الزوجات وينظرون إليه باعتباره نظاماً إلهياً .
بل إن معارضة الكنائس الأوربية تعدد الزوجات كانت من بين الأسباب
التي دفعت الأفريقيين في جهات متفرقة من القارة إلى الانفصال عن الكنائس
الأوربية وتكوين كنائس مستقلة تسمح تعاليمها بممارسة تعدد الزوجات .
كذلك ينبغي ألا ننسى أن شعباً من الشعوب الأفريقية التي اعتنقت المسيحية
منذ قديم الزمن لا زال رغم اعتناقه المسيحية يمارس تعدد الزوجات وأعني
بهذا الشعب الأحباش « أنظر محمود سلام زياتي المرجع السابق ص ١٠١
إلى ١٠٧ .

الفصل الثاني

تعدد الزوجات في الإسلام

٢٧ — أولا : القرآن وتعدد الزوجات :

قال الله تعالى في القرآن الكريم : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ، إن الله كان عليكم رقيبا * وآتوا اليتامى أموالهم ، ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ، ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ، إنه كان حوبا كبيرا * وإن ختم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان ختم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا * وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » (١) .
وقال عز وجل : « ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن

(١) الآيات ١ — ٦ سورة النساء .

وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط ، وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليماً * وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يَصَاحَا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً * ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً * وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعاً حكيماً (١) » . صدق الله العظيم .

هذه هي الآيات الرئيسية التي ورد بها ذكر نظام تعدد الزوجات في القرآن وأحكامه (٢) ، والتي نرجو من الله العليم الخبير أن يوفقنا — في هذا المقام — إلى شرحها .

(١) الآيات ١٢٧ — ١٣٠ سورة النساء .
 (٢) وهناك آيات أخرى تتعلق بتعدد الزوجات كآية تحريم الجم بين الأختين رقم ٢٣ سورة النساء انظر شرحها في بند ٥٢ فيما يلي .

٢٨ — إباحة تعدد الزوجات ليست الهدف الأصلي للآيات القرآنية:

من تأمل آيات القرآن سألقة الذكر وقرأها عدة مرات ، أدرك بوضوح أن إباحة تعدد الزوجات لم تكن الهدف الأصلي للقرآن ، والأدلة على ذلك متوافرة : —

أولاً : كان تعدد الزوجات مباحاً عند نزول القرآن ، وكان العرب يمارسونه بغير حدود وبما شاء للرجل من عدد الزوجات ، وكانت اليهود كذلك لا تحرمه ، وهكذا النصارى وقتئذ ، فلم تكن الحاجة داعية إلى تقرير هذه الإباحة في القرآن الكريم ، لمجرد الإباحة . . . وكان يكفي أن يجري عرف المسلمين على إباحة تعدد الزوجات ، دون أن يرد نص في القرآن يقرر ذلك ، حتى يعتبر هذا التعدد مباحاً .

ثانياً : لم ترد في القرآن الكريم أية آية كاملة ، ولو آية واحدة ، تنص فقط على إباحة تعدد الزوجات ، وقد رأيت — فيما سبق — أن الآيات التي ورد بها ذكر تعدد الزوجات قد بدأت بموضوع اليتامى ثم جاء النص بشرط : « وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى » وكان جواب هذا الشرط : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث

ورباع . . . » ولو كان هدف النص القرآنى إباحة تعدد الزوجات لاقتصر على تقرير هذه الإباحة منذ بداية الآية ، ولم يكن هناك داع لذكر موضوع اليتامى ، أو ذكر تعدد الزوجات ضمن مسألة من مسائل اليتامى .

ثالثاً : اليهود فى أساليب القرآن الكريم عند إباحة شىء أن يقال مثلاً « لا جناح عليكم » و « أحل لكم » . . . وغير ذلك من الأساليب الدالة على الإباحة ، ولكن النص القرآنى ورد هنا آمراً « فانكحوا » والأمر هنا نفهم منه أن الله سبحانه يريد أمراً عظيماً غير مجرد الإباحة ، مما سيتضح عند تفسير ألفاظ الآيات ومعانيها (١) ونشرع فى هذا التفسير ، مبتدئين بقوله تعالى : « وإن ختم ألا تقسطوا فى اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع . . . »

٢٩ — تفسير قوله تعالى « وإن ختم » :

« وإن ختم ألا تقسطوا فى اليتامى » . . . : خطاب من الله عز وجل موجه للناس (٢) إن خافوا ظلم اليتامى . . . وإذا استعملنا

(١) انظر بند ٣١ فيما يلى .

(٢) فى أول آية « يا أيها الناس اتقوا ربكم . . . » وبقى الآيات استطراد للبيان القرآنى .

في الكلام « إن » كن شرطها محتمل الوقوع ، بخلاف « إذا » التي تستعمل حيث شرطها محقق الوقوع وقد بدأت الآية هنا بلفظ « إن » فكان من معناها أن الخوف من ظلم اليتامى قد يكون محتمل الوقوع بحيث إذا وقع عند بعض الناس فإنه قد لا يقع عند البعض الآخر ... ويشعر سياق الآية بأن خطاب الله تعالى يتوجه فيها إلى الخائفين من ظلم اليتامى من الناس .

والخوف من ظلم اليتامى حالة نفسية تصيب كثيراً من الناس ، خصوصاً عند سماعهم وعيد الله فيما سبق من الآيات ... لقد أمرهم الله بالتقوى « يا أيها الناس اتقوا ربكم » أي خافوا عقاب ربكم خوفاً يحمدكم على القيام بما أمركم به واجتناب ما نهاكم عنه : ثم كرر هذا الأمر « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » (١) . ثم حذرهم من رقابته لهم « إن الله كان عليكم رقيباً » ورقابة الله عز وجل تتناول الباطن والظاهر ، وتعرف السر وأخفى ... ثم أمرهم أمر وجوب وإلزام بأن يؤتوا اليتامى أموالهم ، وصور لهم ظلم اليتامى في صورة تنفرهم منه « ولا تبدلوا الخبيث بالطيب » ... وختم هذا الأمر بوصف مخالفته بأنها الحوب الكبير أي : الظلم العظيم والإثم الجسيم ، وكان حقاً على المؤمنين — إزاء ذلك — أن يخافوا وعيد الله ويحذروا مخالفة أوامره .

(١) أي اتقوا الله الذي يستحلف به بعضكم بعضاً ويعاهد فيقول أسألك بالله وأنشدك بالله وأعزم عليك بالله ، واتقوا الأرحام (أي القرابة وصلة الرحم) إلى يستحلف بها بعضكم بعضاً فصلوها ولا تقطعوها .

وظلم اليتامى عند الخوف منه أمر مظنون الوقوع كذلك ، فقد يخاف الإنسان من ظلم اليتامى الذين يرعاهم ولكنه لا يظلمهم . ومادام الأمر كذلك فإن حكم الآية أعم من أن يسرى على أحوال الخائفين من ظلم اليتامى فحسب ، لأننا إذا قيدنا تعدد الزوجات لمن يخافون ظلم اليتامى فأولى بهذا التقييد أولئك الذين لا يخافون ظلم اليتامى ، لأن من يخاف ظلم اليتامى أكثر تقوى ممن لا يخاف ذلك كذلك إذا كان الله سبحانه قد أجاز لمن يخاف ظلم اليتامى أن ينسكح زوجتين أو ثلاث أو أربع ، فإنه لم يحرم ذلك على من لا يخاف ظلم اليتامى ، مما يدل على أن خطاب الآية وإن توجه للخائفين من ظلم اليتامى ، إلا أن حكمها أعم من أحوال الخائفين من ظلم اليتامى ، فهو يسرى على الخائفين الذين يغلب على ظنهم الوقوع في ظلم اليتامى ويسرى على الخائفين الذين لا يقعون في ظلم اليتامى ويسرى كذلك على غير الخائفين ، وعلى هذا أجمع علماء المسلمين .

وإذا كنا قد اتهمنا إلى أن خطاب الآية قد توجه للخائفين من ظلم اليتامى ، وأن حكم الآية يعم الخائفين وغير الخائفين ، كان من الخطأ أن نفهم أن حكم الآية قاصر فقط على أحوال اليتامى لأن طائفة غير الخائفين من ظلم اليتامى يستوى معها في الحكم أولئك الذين

لا أيتام عندهم ، ومن ثم فهم مخاطبون أيضاً بحكم الآية وقد « أجمع المسلمون على أن من لم يخف القسط في اليتامى له أن ينكح أكثر من واحدة ، اثنتين أو ثلاثاً أو أربعاً ، كن خاف » (١) .

٣٠ — « ألا تقسطوا في اليتامى » :

القسط هو النصيب العادل ، والاقساط هو إعطاء النصيب بالحق ، واليتامى جمع لذكور الأيتام وإناثهم .

إذا عرفنا ذلك تعين لفهم الآية أن نعرف مظاهر عدم الاقساط في اليتامى . . . كيف يكون عدم الاقساط في اليتامى (٢) ؟

عدم الاقساط في اليتامى يعنى ظلمهم بعدم إعطائهم نصيبهم العادل في الحياة ، وذلك قد يتعلق بأشخاصهم وقد يتعلق بأموالهم .

من ظلم اليتامى أن يلجأ الوصى أو القيم إلى الزواج من اليتيمة التي بحجره أو بزوجه لابنه ، إن كانت تحمل لأحدهما ، ويحرمها مما

(١) الجامع لأحكام القرآن — تفسير القرطبي ط ١٩٣٧ م بمصر ج ٥

ص ١٣ .

(٢) انظر تفسير الطبري ط دار المعارف بمصر ج ٧ ص ٤٣١ ، تفسير القرطبي

ج ٥ ص ١١ وتفسير الجصاص ط ١٣٤٧ هـ بمصر ج ٢ ص ٦٠ وتفسير ابن كثير

ط الحلبي بمصر ج ٢ ص ٥٦١ وتفسير البيضاوى ص ١٠٢ وروح المعاني للألوسى

ط إدارة الطباعة المنيرية بمصر ج ٤ ص ١٨٩ — ١٩٥ وتفسير الجلالين ط دار القلم

بمصر ص ٨٠ ، وتفسير الفخر الرازى ط ١٢٧٨ هـ بمصر ج ٢ ص ٣٥١ .

اثبت الله لها من الحقوق ، كحقها في اختيار زوجها إن كانت لا تريد الزواج من الوصى أو ابنه ، أو حقها في صداقها كاملاً غير منقوص إن كان الوصى لا يريد أن يعطيها مهر مثلها ، أو حقها في أن تكون أموالها مستقلة عن أموال زوجها إن كان الوصى يهدف بزواجه منها أن يخلط أموالها بأمواله . . . إلى آخر أحوال يتامى النساء اللاتي لا يريد أولياء النفس إعطاءهن ما كتب لهن من ميراث أو مهر أو نفقة أو غير ذلك ويرغبون في ترويعهن أو عضلن عن الزواج في سبيل ذلك (١) .

وقد يكون اليتيم ولداً ذكراً ، وهو يريد من المستضعفين من الولدان (٢) . فيرغب الوصى أو القيم في أن يزوجه من ابنته أو من فتاة أخرى تحت ولايته ، قصداً أن يتم في هذا الزواج حرمان اليتيم من بعض حقوقه ، كحقه في اختيار زوجته إن كان اليتيم لا يرغب في الزواج من ابنة الوصى أو القيم أو غيرها ممن يعرضه أحدهما عليه ، أو حقه في أن يبذل لزوجته مهراً ميسوراً معقولاً ، إن كان الوصى يريد أن يأخذ منه مهراً عالياً ، أو حقه في أن تكون أمواله مستقلة

(١) ومن يتامى النساء المشار إليهن في الآية ١٢٧ - سورة النساء .

(٢) المشار إليهم في الآية ١٢٧ - سورة النساء .

عن أموال هذا الوصى حتى يشتد عوده إذا كان الوصى بهدف
بتزويجه أن يظل تحت رعايته وسلطته دائما وأن يخلط أموال القاصر
بأمواله . . .

هذه هي الأحوال الغالبة عند الناس في معاملة اليتامى معاملة
سيئة ، وقد حرم الله سبحانه وتعالى ظلم اليتامى ، وأمر الناس أن
يتقوه فيهم ويحذروا قطع الأرحام بهذه المعاملة ، وبين لهم أن أكل
أموالهم اليتامى إلى أموالهم استبدال الخيث أى غير الحلال بالطيب
وهو الحلال ، وفي هذا ظلم كبير . . . وخاف المسلمون في عهد
الرسول ﷺ من ظلم اليتامى ، ومعظمهم كان ممن يرضى أيتاما ، وهم
حريصون على اتباع أحكام الله . . . فجاؤا إلى الرسول - ﷺ -
يستفتونه ، ما هي المعايير التي يعاملون بها النساء واليتامى ؟ وشاء الله
سبحانه أن يتصدى للفتيا ، لا يتركها لنبيه أو لأحد من المسلمين من
بعده ، قال تعالى :

« ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن
وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن
ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الولدان
وأن تقوموا لليتامى بالقسط ، وما تفعلوا من خير فإن الله كان

به عليا ، (١) هذه الآية وضعت معيارا يخلص في أن العبرة بحسن النية واستهداف الخير . . . « أن تقوموا لليتامى بالقسط وما تفعلوا من خير » . . . فاليتمى إن كانوا نساء ففي النساء ضعف معروف ، وإن كانوا ذكورا فهم من المستضعفين من الولدان مهما أوتوا من أموال الميراث أو غيره . . . فافعلوا الخير مع هؤلاء : « وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليا » يجازيكم به أوفر الجزاء .

وإذا كانت الصور التي عرضناها ، وأشار إليها القرآن عند استفتاء الناس للرسول عنها هي الأحوال الغالبة في المجتمع ، فإن هناك صوراً أخرى لظلم اليتامى وإن كانت نادرة . . . وهي داخلة في عموم نهى القرآن لظلم اليتامى ، مثلاً . . قد يعضل الولي اليتيمة عن الزواج لتظل عانساً طول الحياة وتم له السيطرة على أموالها ، وقد يتزوج الوصي أو القيم بأم اليتيم أو اليتيمة حتى تغض عينها عن أكل مال الأيتام . . . بل قد يكون ظلم اليتامى غير مقصود ، فقد

(١) الآية ١٢٨ من سورة النساء ومعنى « ما كتب لهن » أى ما فرض لهن من ميراث أو مهر أو نفقة أو غير ذلك من حقوقهن ومعنى « وترغبون أن تنكهن » أى وترغبون في أن تنكحنهن أو عن أن تنكحنهن أى ترغبون في تزويجنهن أو عضلنهن عن الزواج .

يرفض الوصى مثلاً تزويج أولاده أو بناته من اليتامى الذين يرعاهم حرصاً على ألا يظلمهم وخشية اختلاط أموال اليتامى بأمواله أو أموال أولاده وأكلها بالباطل ، ومثل هذا المسلك يكون ظلماً إذا كان لليتيم أو لليتيمة مصلحة في هذا الزواج ويرغب أحدهما فيه أو يطلبه، فكيف يحرم منه لمجرد خوف الوصى من ظلمه ! إن الخوف هنا قد زاد عن حده فأدى بالخائف إلى الوقوع فيما يحذر الوقوع فيه، وبالمثل قد يعرض الوصى عن الزواج بيتامى النساء الذين في حجره أو أمهات هؤلاء اليتامى مع رغبته فيهن ورضاهن بالزواج منه ، فيحرم على نفسه ما أحله الله له ويحرم اليتيمة أو أمها من زواج يحقق لها مصلحتها . . . بل قد يؤدي الخوف ببعض الناس إلى التخرج من الدخول على أمهات اليتامى أو على من يرعاهم من يتامى النساء من غير المحارم ، خشية أن يقع في الفتنة^(١) أو ينالهن بما لا يحل له منهن^(٢)، وفي ذلك ظلم أيضاً لليتامى بالابتعاد عنهن حيث توجب المصلحة الاطلاع على أحوالهن لقضاء حوائجن المشروعة .

(١) محمد محمد المدني في رأى جديد في تعدد الزوجات ط ١٩٥٨ م مصر ص ١٨ .

(٢) أو خشية الزنا بهن أو بغيرهن ، تفسير الطبرى ج ٧ ص ٥٣٩ وتفسير البيضاوى ص ١٠٢ وتفسير الألوسى ج ٤ ص ١٩٤ وذكر خلافاً حول هذا المعنى .

هكذا نجد ظلم اليتامى قد يكون طمعاً في جمال اليتيمة أو مالها أو طمعاً في الانتفاع بجمال اليتيم أو غير ذلك ، والطمع في أموال اليتيم أو جمال اليتيمة أو أموالها له أسباب عديدة أهمها أن يتمكن الطامع من تحقيق مصالحه ومواجهة مطالب حياته الخاصة ، أى مطالبه الشخصية أو مطالب زوجاته أو مطالب أولاده ، كذلك قد يكون ظلم اليتامى ناتجاً من الخوف الزائد من الوقوع فيه ، ولا شك أن الشارع الحكيم لابد أن يرسم طريقاً صحيحاً للناس لا ظلم فيه لليتامى ، يكفل لهم حريتهم في أشخاصهم وفي أموالهم ، ولا بد أن يرفع الحرج عن الناس ويحقق مصالحهم العادلة ... فكيف كان ذلك ؟ ... فلنتابع نمرح بأبى ألفاظ الآية وتفسير أبى معانيها لنعرف الحل القرآنى العظيم ...

٣١ - « فانكحوا » :

« وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا » .. فانكحوا ... هذا أمر ، وهو أمر من الله سبحانه وتعالى ... والنكاح هو الزواج ... أى فتزوجوا ... هكذا يأمرنا الله عز وجل ! فما هى دلالة هذا الأمر وما هى حكمته . ؟ ... من المعروف فى علوم التفسير

أن الأصل في أمر الله سبحانه أن يكون على الإيجاب والإلزام إلى أن تقوم حجة على أن ذلك الأمر على سبيل التأديب أو الإرشاد أو الإعلام أو غير ذلك ، بمعنى أنه إذا كانت صياغة النص القرآني تتضمن أمراً من الله عز وجل ، فإن الشيء المأمور به واجب على كل مخاطب بهذا الأمر وملزم له وعليه اتباعه والعمل به ، وذلك بحسب الأصل ، إلا إذا قامت حجة تصرف الأمر عن الأصل فيه ، وهنا قد يكون الأمر على سبيل التأديب أو الإرشاد أو الإعلام أو غير ذلك .

قبل أن نعرف دلالة أمر الله هنا بالزواج ، هل هو على سبيل الإيجاب والإلزام ، أم على سبيل التأديب أو الإرشاد أو الإعلام ، يحسن أن نستعرض بعض الأساليب العربية في الأمر لنفهم المعنى بوضوح : مثلاً . قال القائد لجنوده « تحركوا يميناً » هذا أمر : وهو على سبيل الإيجاب والإلزام . . . ولو قلت لصديقك : « إن خفت من الأمراض فكل الفواكه والبقول » ، فهذه صيغة أمر ، ولكن الأمر هنا لم يكن على سبيل الوجوب والإلزام وإنما كان على سبيل الإرشاد والإعلام ولو قلت لابنك « لا تستذكر دروسك وارسب في الإمتحان » ، فهذه صيغة أمر ، ولكنه على

غير سبيل الوجوب والإلزام ، وإنما على سبيل التهديد والتأديب والإرشاد . . . وهكذا نجد في الأمثلة أن صلة الصداقة أو شفقة الأبوة تنهض في الأمرين السابقين حجة على أن الأمر هنا لا يقصد به معناه الأصلي وإنما يقصد به معنى آخر . . . وبالمثل لو قلت لأولادك « آتوا علومكم حقها ، وإن ختم ألا تنجحوا ، فالعبوا ما طاب لكم من الألعاب ساعتين وثلاث ورباع ، فإن ختم ألا تتفوقوا فساعة أو في الاجازة ، ذلك أدنى ألا تضيع جهودكم » . . هذا الأسلوب لا يدل على أنك تأمر أولادك أمراً ملازماً باللعب ساعتين وثلاث ورباع ، وإنما المقصود بأسلوب الأمر هنا هو التأديب والإرشاد والإعلام ، وذلك بتقييد اللعب بساعتين أو ثلاث أو أربع ، وحث الأولاد على التفوق وإرشادهم بالإكتفاء بساعة أو باللعب في الاجازة .

نعود إلى الآية الكريمة : (وإن ختم ألا تقسطوا في الإناء فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن ختم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا) . . . الأمر بالسكاح هنا في قوله تعالى (فانكحوا) ليس أمراً على سبيل الوجوب والإلزام ، وإنما هو أمر على سبيل التأديب والإرشاد

والإعلام^(١) ، والحجج على ذلك كثيرة والأدلة متوافرة : منها أن هذه الآية تحير المخاطبين بها بين الزواج بائنتين أو الزواج بثلاث أو الزواج بأربع ، فإن خافوا ظلم النساء أو ظلم اليتامى أو ظلم أنفسهم فواحدة ، ولو كان الأمر على سبيل الوجوب والإلزام لما كان هناك خيار ومنها أن الأمر بالنكاح هنا لو كان أمراً ملزماً بتعدد الزوجات مثني وثلاث ورباع لما نهى الله عن هذا التعدد عند خوف العدل بقوله سبحانه : (فإن ختم ألا تعدلوا فواحدة) ومنها كذلك أن الزواج مباح في الإسلام وتعدد الزوجات كان مباحاً عند الناس وقت نزول هذه الآيات ولكن بغير حد أقصى لعدد الزوجات ، فلم تكن ثمة حاجة إلى إلزام الناس بتعدد الزوجات أو إيجابه عليهم . . . بل كانت الحاجة ماسة إلى تقييده بائنتين أو ثلاث أو أربع كحد أقصى ، وذلك حتى لا تدفع الحاجة بعض الناس إلى أكل أموال اليتامى بالباطل للإتفاق منها على الزوجات والأولاد ، وحتى لا يكثر بعض الناس من الزواج باليتامى من النساء طمعاً فيما عندهن من أموال

(١) تفسير الطبري ج ٧ ص ٥٤٧ وتفسير الألوسي ج ٤ ص ١٩٣ وفيه أن العلماء اختلفوا في الأمر بالنكاح ، قيل إنه للإباحة ، وقيل إنه لوجوب الاقتصار على هذا العدد من النساء . ونرى أن هذه المعاني داخلة فيما ذكرناه من معان بالمتن .

ورثها . . . ألا ترى أن قوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ورد جواباً لشرط متقدم في الآية هو قوله سبحانه : (فإن ختم ألا تقسطوا في اليتامى) ١١ فدل ذلك على اتجاه التقيد لرعاية حقوق اليتامى ، وبخاصة يتامى النساء . وهذا واضح من ظروف نزول الآيات والتجاء الناس لاستفتاء الرسول فيما يتلى عليهم من الآيات في يتامى النساء اللاتي لا يؤتونهن ما كتب الله لهن من حقوق ويرغبون في ان ينكحوهن ، حتى يكون النكاح ستاراً لأكل أموالهن بالباطل^(١) . أو يرغبون في أن يعضلوهن عن الزواج فيكون العضل حاجزاً لأموالهن عن خروجها من تحت الأوصياء .

من هنا يتضح أن قوله تعالى (فانكحوا) وإن كانت صياغته في صورة الأمر وكان مخرجه مخرج الأمر ، إلا أنه بمعنى النهي عن كل نكاح يخاف الإنسان الظلم فيه^(٢) . . . وهو تأديب للناس لينتهوا عن ظلم اليتامى تحت ستار الزواج ، وهو إرشاد للناس إلى طريقة تبعدهم عن ظلم اليتامى وذلك بقصر تعدد الزوجات على منى

(١) راجع الآية ١٢٧ سورة النساء وبند ٢٧ فيما سبق ، وانظر أدلة أخرى في بند ٣٤ و ٣٥ فيما يلي .
 (٢) تفسير الطبري ج ٧ ص ٥٤٧ .

وثلاث ورباع على الأكثر مع العدل بين الزوجات ومع اليتامى
ومع كل نفس بشرية ، فمن خاف ألا يعدل فواحدة . . . وهو
أخيراً إعلام للناس بوسيلة يهذبون بها نظاماً اجتماعياً ألفوه وجرت
به عاداتهم . . .

٣٢ - « ما طاب لكم من النساء » :

(ما) هنا قد تكون لغير العاقل ، بحسب أصلها في اللغة
العربية ، وقد تكون للعاقل أيضاً في بعض الأساليب ، فتكون
بمعنى « من »^(١) .

و (طاب) ، بمعنى ما حل لكم^(٢) ، أو بمعنى ما مالت إليه
قلوبكم ورضيت به نفوسكم^(٣) .

و (النساء) هنا تشمل اليتيمات من النساء وغير اليتيمات^(٤) .

(١) انظر تفسير الطبري ج ٧ ص ٥٤٢ ، وتفسير القرطبي ج ٥ ص ١٢ و ١٣
ويسوق لذلك وجوهاً خمسة ذكرناها بتصريف في المتن ، وأيضاً تفسير الجلالين
ط دار القلم ص ٨٠ وتفسير الألوسي ج ٤ ص ١٨٩ ، وتفسير البضاوي
ص ١٠٢ .

(٢) تفسير الطبري ج ٧ ص ٥٤٢ وتفسير القرطبي ج ٥ ص ١٥ .

(٣) تفسير الفخر الرازي ج ٥ ص ٣٥١ . وتفسير الألوسي ج ٤ ص ١٩٠ .

(٤) تفسير الألوسي ج ٤ ص ١٩٤ و ١٩٦ .

فاذا كانت « ما » هنا لغير العاقل ^(١) ، كان معنى قوله تعالى
 « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » هو فانكحوا
 ما طاب لكم النكاح من النساء مثنى وثلاث ورباع ، وذلك يولد
 معاني كثيرة منها : اعقدوا من الزيجات ما رزيت به نفوسكم ومالت
 إليه قلوبكم مثنى وثلاث ورباع فحسب ، ومنها : انكحوا ما تيسر لكم
 النكاح. انكحوا نكاحا طيبا، ومنها اعقدوا من الزيجات ما هو
 حلال لكم، ومنها لا بأس بعقدكم الزواج مثنى وثلاث ورباع فحسب ...
 وإذا كانت « ما » هنا بمعنى من ، فان ذلك يعني انكحوا
 من طابت لكم من النساء ، وذلك ايضا يولد معاني كثيرة منها :
 تزوجوا أية امرأة ممن رزيت نفوسكم بها ومالت قلوبكم إليها ، ممن
 تحل لكم ، بشرط أن يكون ذلك مثنى أو ثلاث أو رباع فإن خفتم
 ألا تعدلوا فواحدة ، ومنها تزوجوا أية امرأة غير تلك اليتيمة التي
 ترغبون الزواج منها إذا كان في زواج اليتيمة ظلم لها ، فهناك نساء
 اخريات تطيب لكم أيا ممنهن زوجة بدلا من اليتيمة ، وفي قوله
 تعالى « ما طاب لكم من النساء » ما يصرف الأوصياء عن هذه
 اليتيمة ويرغبهم في غيرها ويستميلهم إلى ذلك . ومنها تزوجوا هذه

(١) « ونظيره أو ما ملكت أيمانكم » تفسير البضاوى ص ١٠٢ .

اليثيمة التي ترغبون في الزواج منها إن كان زواجكم بها تطيب به
نفسها وتطيب بها نفوسكم ، ومنها تزوجوا ما حل لكم من النساء
يتيمات أو غير يتيمات بشرط أن يكون ذلك مثنى وثلاث ورباع
فحسب ..

إن أسلوب القرآن في إعجازه يخاطب كل إنسان بما عنده من
الاحتمالات .. (وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى ، فاندكحوا
ما طاب لكم من النساء) يتيمات أو غير يتيمات ، أمهات يتامى
أو غير ذلك ، فإن كن من يتامى النساء اللاتي ترغبون في أن
تكحوهن ورضين بالزواج منكم أو من أولادكم فتزوجوهن دون
خرج ولا تعرضوا عنهن ، وإن كن من يتامى النساء اللاتي ترغبون
في أن تكحوهن ولكنهن غير راضيات بالزواج منكم أو من
أولادكم فلا تعضوهن وابتغوا الزواج من غيرهن ممن طلب لكم
من النساء وبما حل لكم من الأنكحة ودعوا اليثيمة لمن ترغب
في الزواج منه ودعوا أموال اليثيمة لها . وكذلك الأمر في المستضعفين
من الولدان من اليتامى . وإذا كنتم تخشون الفتنة عند مخالطة
اليتامى أو أمهاتهم فلا بأس من زواجكم بهن أو بغيرهن إن عدلتم

حتى تعف نفوسكم ، فلكم الزواج مثنى وثلاث ورباع . . . إلى غير ذلك من الاحتمالات .

وكل هذه المعاني يؤكد أن الله سبحانه وهو يحذر الذين يظلمون
اليتامى تحت ستار الزواج منهم أو عند الإعراض عن الزواج منهم ،
لا يضيق عليهم في شيء . . . فالباب مفتوح أمامهم للزواج الطيب . .
والزواج الحلال . . . والطريق أمامهم مستقيم نحو طلب المرأة
الحلال . . . المرأة التي تطيب بها نفوسهم . . وفي نفس الوقت
يتضمن بيان القرآن أنه إذا كان الله سبحانه قد أمر الناس أن
يتجهوا إلى ما طاب لهم من النساء ، فإن ذلك يتضمن نهياً ضمنيّاً
عن الاتجاه إلى ما حرم الله من النساء وما حرم من الأنكحة . .

٣٣ - « مثنى وثلاث ورباع » :

عرفنا أن الله سبحانه وتعالى بدأ الآيات موضع الدراسة بخطاب
موجه إلى الناس (يا أيها الناس اتقوا ربكم . .) . . ثم استطرّد
بيان القرآن يدل على أن الله عز وجل قد أقر الناس على ما جرى به
عرفهم من تعدد للزوجات ولكن بشرط أن يكون ذلك مثنى وثلاث
ورباع فحسب ، ففهم من تكون له زوجتان ومنهم من تكون

له ثلاث زوجات ومنهم من تكون له أربع زوجات ، ومن ثم يبدو
تعدد الزوجات عند الإحصاء في صورة اثنتين اثنتين وثلاث ثلاث
وأربع أربع ، وكان من بلاغة القرآن أن يعدل عن هذا التكرار
في اللفظ وذلك التكرار في المعنى آتياً بالفاظ أخرى تفيد المعنى
وهي مثنى وثلاث ورباع ، مخاطبياً بها الجمع من الناس (١) .

٣٤ — (التقييد بأربع وارد على سبيل

الحصر) .

غير أن البعض قد زعم أن الإسلام أباح التعدد إلى أى عدد
من الزوجات بغير حصر ، مفسراً قوله تعالى « مثنى وثلاث ورباع »
على أنه وارد على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ، وأن ذكر
هذه الأعداد على هذا الوجه يفيد رفع الحرج عن الناس في الزواج
بأى عدد من النساء مطلقاً ، وشبهوا قوله تعالى « فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » كما لو قلت لآخر اشرب الكأس
مثنى وثلاث ورباع . قاصداً أن يشرب منه ما شاء من المرات .. وهذا

(١) راجع الأساس اللغوي والنحوي لذلك في تفسير الطبري ج ٧
ص ٥٤٣ — ٥٤٥ وتفسير الألوسي ج ٤ ص ١٩٠ — ١٩٢ وتفسير الفخر
الرازي ج ٢ ص ٣٥١ و ٣٥٢ وتفسير القرطبي ج ٥ ص ١٥ و ١٦ وتفسير
ابن كثير ج ١ ص ٤٥٠ و ٤٥١ .

الزعم غير صحيح ، والدليل على ذلك أن إباحة تعدد الزوجات إلى أى عدد بلا حصر أمر كان معروفا قبل نزول هذه الآية ، وجرى عرف الناس عليه وقت ظهور الإسلام ، وكان يكفي أن يجرى عرف المسلمين به ولا يردنى القرآن ما ينسخه حتى يعتبر مباحا عند المسلمين ، ولكن نزلت الآية تضع القيود على تعدد الزوجات ، وأول هذه القيود أن يكون مثنى وثلاث ورباع ، فإن ختم ألا تعدلوا فواحدة ، فدل ذلك على أن القرآن يتجه إلى الحد من عدد الزوجات لا إلى التوسعة والإباحة ، يؤكد ذلك أن بيان القرآن ذكر قوله تعالى : « أو ما مملكت أيمانكم » بعد ذلك دون أن يقيد ذلك بعدد ما ، وإطلاق عدد ما مملكت أيمانكم بغير حد أقصى مع تقييد عدد الزوجات بمثنى وثلاث ورباع يدل على اتجاه القرآن إلى تقييد عدد الزوجات لا إلى إباحته بغير حد أقصى .. كذلك نقلت إلينا كتب التفسير ^(١) والسنة ^(٢) والفقه ^(٣) أموراً ذات دلالة على هذا الاتجاه..

-
- (١) تفسير الفخر الرازى ج ٢ ص ٣٥٣ ، وتفسير القرطبي ج ٢ ص ١٧ وتفسير ابن كثير ص ٤٥٠ و ٤٥١ ، وتفسير الأئومى ج ٤ ص ١٩٣ .
 (٢) صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١٢ ، ونيل الأوطار ط الحلبي ١٣٧١ هـ ج ٦ ص ١٥٩ وما بعدها .
 (٣) للفتى لابن قدامة مطبعة الإمام بالقلمة بمصر ج ٧ ص ٥ و ٨١ .

هذا حارث بن قيس يقول : أسلمت وعندي ثمان من النسوة فأثبت
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال « اختر منهن أربعا »
 كذلك روى عن عبد الله بن عمر أنه قال : « أسلم غيلان الثقفي وتحت
 عشر نسوة في الجاهلية فأسلمن معه ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم
 أن يختار منهن أربعا . كذلك نوفل بن معاوية يقول أسلمت وتحتي خمس
 نسوة فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم : « فارق واحدة منهن » . والنص
 على أربع هنا دليل على تقييد تعدد الزوجات بهذا الحد الأقصى (١)

(١) وقد زعم فريق اباح التعدد إلى أكثر من أربع من النسوة ان السنة
 الواردة في قيد التعدد أربع إنما هي خبر آحاد ، وخبر الآحاد لا ينسخ به
 القرآن الذي فهموا منه أنه يبيح التعدد إلى غير حصر أو إلى ثمانى عشرة أو إلى
 تسع حسب اختلاف اقوالهم ، كذلك ذكروا أن الأحبار الواردة في مفارقة
 ما زاد على الأربع محتتمل معنى آخر ، ذلك أنه من الجائز أن النبي صلى الله عليه
 وسلم طلب من هؤلاء ترك ما عدا الأربع من النسوة لسبب آخر غير قيد العدد
 كان يكون بين هؤلاء وباقي نساء الرجل غير الأربع حرمة نسب كأختين
 أو حرمة رضاع أو غير ذلك من الأسباب ، وإذا دخل الاحتمال إلى هذه
 الأخبار لم يكن الاستدلال بها ناسخاً لما فهموه من الآية على النحو المبين
 في بندى ٣٩ و ٤٠ فيما يلي . وهذا الاستدلال مردود ، فقد عرفنا أن القرآن
 حصر تعدد الزوجات في أربع فحسب ، وفهم غير ذلك منه إنما هو فهم خاطيء
 ومع ذلك لو صح أن القرآن لم يدل بقوله تعالى « مثنى وثلاث ورباع » على
 هدم الحصر ، فإن غايته أنه لم يدل أيضاً على الحصر ، فيكون مجعلا وبيان
 المجهل بخبر الواحد جائز ، وليس في هذا نسخ وإنما زيادة بيان ، فضلا عن =

وعلى هذا جرى عرف المسلمين وأخذ جمهور علماءهم من عهد الرسول
صلى الله عليه وسلم حتى الآن^(١).

٣٥ — (زعم بأن المباح
ثمانى عشرة امرأة) .

زعم فريق آخر من الناس أن العدد المباح من النساء هو
ثمانى عشرة امرأة فى عصمة رجل واحد ، على أساس تفسير مثنى
وثلاث ورباع باثنتين اثنتين وثلاث ثلاث وأربع أربع ، وظنوا أن
الواو هنا بين مثنى وثلاث ورباع هى للجمع فكان مجموع ذلك
ثمانى عشرة . . . وهذا الزعم غير صحيح ، لأن المخاطب بالآية لبس

أن قوله صلى الله عليه وسلم أمسك أربعاً قد ورد على سبيل الإطلاق وكذلك
قوله فارق واحدة ولم يحدد سبباً لذلك غير العدد بالذات فدل ذلك على أن المانع
هو الزيادة على عدد الأربع لا غير ذلك . أنظر تفسير النيسابورى على هامش
الطبرى ط ١٣٢٤ هـ بمصر ج ٤ ص ١٥٨ و ١٥٩ وتفسير الأئوسى ج ٤
ص ١٩٣ .

(١) وبهذا أيضاً أخذ جمهور علماء المسلمين : أنظر عند الخفعية الهداية ج ١
ص ١٤١ والبدائع ج ٢ ص ٢٦٥ وعند الشافعية ح . القليوبى وعميرة على
المنهاج ج ١ ص ٢٤٥ و ٢٤٩ وعند المالكية بداية المجتهد ج ١ ص ٢٧٦
وعند الحنابلة للمفنى ج ٧ ص ٤٥ و ٨١ وعند الشيعة الإمامية المختصر النافع
ص ٢٠٢ وعند الشيعة الزيدية الروض النضر ج ٤ ص ٤٧ و ٤٩ وعند
الظاهرية المحلى ج ٩ مسألة ١٨٦١ ص ٤٤١ .

فرداً واحداً وإنما وردت صيغة الخطاب لكل الناس كما هو واضح في أول الآيات موضوع الدراسة ، فكان المخاطب هو مجموع الناس ، ومعنى مثني وثلاث ورباع — هنا — أن للناس الخيار ، بعضهم يتزوج اثنتين وبعضهم الآخر يكون له ثلاث من النسوة وبعض ثالث يكون له أربع ، فيكون تعدد الزوجات عند الإحصاء مثني وثلاث ورباع ... وهذا الأسلوب مألوف للتعبير عن هذه الفكرة عند العرب ، فتقول جاء ضيوف الحفل مثني وثلاث ورباع ، فيفيد ذلك أن بعضهم حضر اثنين اثنين ، وبعضهم ثلاثا ثلاثا وبعضهم أربعاً أربعاً . . . أما الواو هنا فهي لعطف الفعل لا لعطف العدد أى تزوجوا مثني وتزوجوا ثلاث وتزوجوا رباع .. ولا يتصور أن يعبر القرآن عن عدد ثمانى عشرة بتعبير يضم أعداداً ثلاثة هي مثني وثلاث ورباع ، لأن ذلك أمر يتجافى مع بلاغة القرآن ، وفي القرآن تعبيرات صريحة عن أعداد أكبر كقوله تعالى « أحد عشر كوكبا » ^(١) « اثنا عشر شهرا » ^(٢) و « سبعون ذراعاً » ^(٣) . . . ولو كان تعدد الزوجات

(١) الآية ٤ سورة يوسف .

(٢) الآية ٣٦ التوبة .

(٣) الآية ٣٢ الحاقة .

تجوز فيه الزيادة على أربع زوجات لذكر القرآن ذلك صراحة ،
ولكن الآية اقتضت على أربع دون زيادة في الحد الأقصى .

٣٦ — (زعم بأن المباح
تسع زوجات)

وزعم البعض أيضاً أن تعدد الزوجات جائز إلى تسع من النسوة ،
وذلك بتفسير مثني وثلاث ورباع على أنها اثنتين وثلاث ورباع على
أنها اثنتين وثلاث وأربع ، ومجموع ذلك تسع ، لأن الواو في ظنهم
للجمع ، كما استدلوا على ذلك بأن الرسول صلى الله عليه وسلم جمع
بين تسع من الزوجات ... وهذا الزعم غير صحيح ، فقد عرفنا
أن لنظ مثني معدول عن اثنين اثنين ، وليس معدولا عن اثنين
فقط ، وهكذا ثلاث ورباع ... كما عرفنا أن الواو هنا لعطف الفعل
لا لعطف العدد أى فانكحوا مثني وانكحوا ثلاث وانكحوا رباع .
وعرفنا أيضاً أن القرآن الكريم فيه أعداد أكبر من ذلك ولم يعهد
فيه التعبير عن عدد ثمانية عشر أو تسع أو غير ذلك من الأعداد
بأعداد مركبة داخلية فيها ، فهذا مما تسمو عليه بلاغة القرآن ...
لا يبقى بعد ذلك سوى أن نناقش محاولة الاقتداء بالرسول ﷺ
في جمعه بين تسع من الزوجات ، وهو ما نتناوله فيما يلي :

٢٧ — نواج النبي صلى الله عليه وسلم :

من المعروف أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان متزوجاً بخديجة فحسب وظل معها دون أن يتزوج عليها قرابة خمسة وعشرين عاماً ، وبعد وفاتها عدد زوجاته ، وقد توفى الرسول عليه الصلاة والسلام وفي عصمته أكثر من أربع زوجات ، منهن عائشة وسودة وحنيفة وأم سلمة وزينب وصنية وجوهرية وأم حبيبة وميمونة رضي الله عنهن^(١) وقد غفل الكثيرون عن حكمة تعدد زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم كما أن ظروف زواجه عليه الصلاة والسلام بهذا العدد من الزوجات تغيب عن بال الكثيرين ، فمن الناس من ذهب إلى جواز اقتداء المسلمين بالرسول في زواجه بتسع زوجات ومن الناس

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٦١ وانظر في زواج النبي : سيرة النبي لابن هشام ، ونساء النبي لبنت الشاطيء وحقائق الاسلام وأباطيل خصومه لعباس العقاد كتاب الهلال ص ١٩٠ وما بعدها ، ومحمد أبو زهرة في الملحق الديني لمريدة الجمهورية عدد أول ابريل ١٩٦٦ ومحاضرة لاسم هريدي بدبلوم الفقه المقارن بكلية الشريعة والقانون بالأزهر (على الآلة الكاتبة) ص ٣٢ — ٤١ ومحمد سلام مذكور في كتابه أحكام الأسرة في الاسلام ط ١٩٦٧ ج ١ هامش ص ١٦٣ و ١٦٤ ويرى أن زواج الرسول المتعدد تم قبل نزول آية التقييد بـ أربع ، ولم يكن جائزاً أن يتزوج أحد غير الرسول بامهات المؤمنين لما فارق بعضهن فاستبقاهن وقد أحلهن الله له . ا. هـ . ونلاحظ أن سورة الاحزاب التي أحلت للرسول زوجاته زلت نيل سورة للمتحنة . وبعد للمتحنة زلت سورة النساء وفيها قيد التعدد بأربع ، وهذا مما ينهض لصحة هذا الاستدلال .

من شنع على زواج الرسول ظاناً أنه يصيب مقتلاً في شخصيته
 العظيمة ، ... وهؤلاء وهؤلاء مخطئون ، والأدلة على ذلك متوافرة .
 إن الاقتداء بالرسول صلى الله عليه وسلم واجب حقاً ، ولكن
 في خير الأمور التي اختص الله بها رسوله دون المؤمنين ، والله سبحانه
 اختص رسوله بذلك بنص خاص في القرآن الكريم ، فلا يصح أن
 يقاس على غيره . لقد خاطب الله عز وجل الناس مبيناً لهم أن العدد
 الجائز لهم في تعدد الزوجات هو مثنى وثلاث ورباع ، ولم يزد على ذلك
 شيئاً ، فقال سبحانه : « يا أيها الناس اتقوا ربكم ... الآية » ، إلى أن
 قال تعالى : « فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » ، وقبل
 نزول هذه الآية خاطب الله عز وجل رسوله بأحكام أخرى اختص بها فقال
 سبحانه : « يا أيها النبي إنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن
 وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك
 وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة إن وهبت
 نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ،
 قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيماهم ، لكيلا
 يكون عليك حرج ، وكان الله غفوراً رحيماً . ترجى من تشاء منهم
 وتؤوى إليك من تشاء ، ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك ،

ذلك أدنى أن تقرّ أهينهم ولا يحزن ويرضين بما آتيتهم كلن ،
والله يعلم ما في قلوبكم ، وكان الله عليهما حلما . . . الآية إلى أن قال
سبحانه « وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه
من بعده أبدا ، إن ذلكم كان عند الله عظيما » ^(١) وهذه الآيات
تضمنت أحكاما خاصة بالرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك واضح
من تصديرها بقوله سبحانه : « يا أيها النبي » ومن هذه الأحكام
أن الله سبحانه أحل للنبي زوجاته ، وحرم على الناس الزواج بأمهات
المؤمنين « زوجات الرسول » حتى بعد وفاته . والله سبحانه هو الذي
يبين الحلال ويبين الحرام ، ألا ترى أن زواج الأخت كان جائزا
في عهد آدم عليه السلام ، فلما كثرت ذرية آدم حرم الله زواج الأخ
من أخته ، وكان ذلك للحكمة البالغة هي حث الناس على أن يتعارفوا
في دائرة أوسع حتى يعيشوا في سلام ، بخلاف ما لو تزوج كل أخ
بأخته فإن دائرة التعارف بين الناس تضيق ، فضلا عن أن الأخوة
سينتازعون ويقتتلون على زواج الأخت كما حدث بين هابيل وقايل . .
ولم يكن محمد صلى الله عليه وسلم بدعا في الرسل عندما أباح الله له
زواج أكثر من أربع وقد خاطبه الله تعالى في آية أخرى في القرآن

(١) انظر الآيات ٥٠ إلى ٥٣ سورة الأنزاب .

بقوله تعالى « ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا
 وذرية^(١) » وفي التوراة نص يذكر أن داود عليه الصلاة والسلام
 كان عنده المئات من الزوجات غير السرارى ، كما يشهد تاريخ
 الأنبياء في كل دين مماوى أن الزواج كان من سنة الأنبياء وكان
 منهم من عدد الزوجات ... ولا غرابة في ذلك لأن المرجع في معرفة
 الحلال والحرام هو حكم الله سبحانه ، ولا معقب لحكمه ، فهذا خلقه
 وهؤلاء عباداه ينظم العلاقات بينهم كيف شاء ، وهو الحكيم الخبير .
 وما الحلال والحرام إلا تنظيم من عند الله لساوك البشر . ولقد ظل
 محمد متزوجا بزوجة واحدة (خديجة) خمسة وعشرين عاما حتى ماتت
 وكان هو قد جاوز الخمسين من عمره ثم عدد زوجاته ، وذلك لحكمة بالغة
 سنها ، فقد كان يعلم المسلمين جديدا من تعاليم الإسلام في كل زواج
 يتزوج به . ثم إنك قد رأيت أن الله سبحانه حرم زواج أمهات
 المؤمنين بغير الرسول ، فلو فارق إحداهن لما تزوجت أبداً فكان
 من حكمته سبحانه أن يظل رسوله مع زوجاته ، وكان من حكمته
 عز وجل كذلك أن يحرم على أمهات المؤمنين الزواج بغير الرسول ،
 إذ لا يستساغ أن يتزوج مؤمن بأم للمؤمنين !

(١) من الآية ٣٨ سورة الرعد .

... وإذا كان الله سبحانه قد حرم على الناس الزواج بأكثر من أربع لحكمة بالغة ، وأحل لرسوله زواجه وكن أكثر من أربع لحكمة بالغة سنراها ، وحرم على المؤمنين الزواج بأمهات المؤمنين (زوجات الرسول) فلا يحل لأحد أن يقتدى بالرسول في هذا شأن محاولاً أن يجيز التعدد إلى تسع زوجات مثلاً ...

٣٧ مكرر - زوجات النبي :

وإذا تأملت كيف عدد الرسول صلى الله عليه وسلم زوجاته ، عرفت كيف ، ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم أعلى مثل في نظم الزواج بحياته الخاصة فقد كن لكل زوج تزوجه دلالة معينة تؤكد عظمته وتعلم المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام .

لقد ظل الرسول صلى الله عليه وسلم متزوجاً بواحدة فقط قرابة خمسة وعشرين عاماً حتى جاوز الحسين من عمره ... كانت عنده خديجة ، وظلت معه بمنزلة دون أن يتزوج عليها ، رغم أن تعدد الزوجات كان مباحاً إلى أي عدد شاء الرجل ، وكان كل شريف في قريش يتمنى محمداً زوجاً لابنته .. أليس هو الذي كانت تدعوه العرب - حتى قبل الإسلام - بالصادق الأمين ١٤ ... ثم توفيت

خديجة وتركت له بناتا، وهاجر الرسول إلى المدينة، وتحول جهاد المسلمين من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الهجوم فكانت الحروب وكان الأيتام والأرامل . . . وفي هذه المرحلة عدد الرسول ﷺ زوجاته، وكان له في كل زواج هدفاً يعلم به المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام .

كانت أول امرأة تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وفاة خديجة هي سودة بنت زمعة، وكانت في مثل سن خديجة، قاربت السبعين من عمرها، والسبب في زواجها أن زوجها كان مسلماً وتوفى، ولما وى لها بعد موته إلا أيت أيها وكان أبوها مشركاً، فخشى الرسول عليها من أذى أبيها فتزوجها، وكان بذلك الزواج يعلم المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام في مقاصد الزواج .

ثم تزوج عائشة، عقد عليها وهي في السادسة من عمرها، وما كان مثلها يشتهي، وفضلاً عن أن زواجها ربط بينه وبين خير أصحابه أبي بكر، فإن زواجها كان بوحي من الله سبحانه والحكمة البالغة، فهي التي حفظت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه الكثير من سنته التي اهتدى بها المسلمون في الجانب الأسمى

وما كان ذلك ليحدث لولا أنه اختارها صغيرة تحفظ بسهولة ما تعرفه
عن الرسول من قول أو فعل أو تقرير .

ثم تزوج الرسول صلى الله عليه وسلم زينب أم السالكين وكانت
وحيدة ولكنها كانت تؤوى النيام والضعفاء وتجعل من بيتها
ملجأ لهم ، فأعانها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بالزواج منها ،
ولبثت معه عليه الصلاة والسلام زمناً قصيراً ثم ماتت في حياته ^(١) .

ثم تزوج عليه الصلاة والسلام حفصة بنت عمر بن الخطاب ،
وكان زوجها قد مات في إحدى الغزوات ، وكان زواجه بها إعلالاً
لشأن المرأة ، ذلك أنه بعد وفاة زوجها ذهب عمر بقلب الأب الحنون
إلى أبي بكر يعرض تزويجها له ، فسكت أبو بكر ... فذهب
إلى عثمان يعرض تزويجها له ، فسكت أيضاً عثمان ... فذهب عمر
لرسول الله صلى الله عليه وسلم يحكى له ما حدث من أخويه في الإسلام
أبي بكر وعثمان ... وتكلم محمد ، إعرازاً لشأن المرأة وتطيباً لخاطر
عمر وحفاظاً على روابط المودة بين الصحابة ، قال الرسول ﷺ
لعمر «سيتزوجها من هو خير من أبي بكر وعثمان وسيتزوج عثمان من
هي خير منها» وتزوج النبي عليه السلام بحفصة وزوج ابنته لثمان .

(١) قبل زواجه صلى الله عليه وسلم بصغبة رضى الله عنها .

ثم تزوج الرسول ﷺ - زينب بنت جحش بأمر من الله سبحانه ونص في القرآن يتلى . . . وكانت زينب متزوجة بزيد ثم طلقها . وقد زعم فريق من المبشرين المحترفين أن الرسول أحبها وأخذها من زوجها ، وكذب المبشرون . . . فقد كان الرسول ﷺ هو الذي زوج زينب في البداية لزيد بن حارثة ، وكان زيد يدعو الناس بابن الرسول لتبنيه إياه وكانت زينب بنت عمه الرسول عليه السلام ، «وما كان جمالها خفى على الرسول قبل تزويجها بمولاه لأنها كانت بنت عمته يراها من طفولتها ولم تناجته بروعة لم يعهد لها». ولقد زوجها الرسول من مولاه زيد وهى القرشية ، . . . وعاش زيد معها زمنا وقضى زيد منها وطرا ، ولكن دب الخلاف بين زينب وزيد فقد كان الله يريد أمراً كان مفعولا . . . أراد الله سبحانه أن يبطل التبني في الإسلام ، وهو نظام معروف في الأديان الأخرى ، وأراد الله سبحانه أن يكرم المرأة فلا يتحرج إنسان من زواج امرأة كانت من قبل زوجة لمولى له أو لأحد أقل منه مكانة . . . فأوحى الله سبحانه لرسوله أنه سيتزوج من زينب ، وخشى الرسول ﷺ أن يقول الناس إن محمداً تزوج من زينب ، وهى وزيد تحت رعايته وفى مقام عياله ، هى ابنة عمته وزيد كان يدعى ابن محمد بالتبني ، ولكن الخلاف

استحكم بين زيد وزينب وذهب زيد مستأذناً الرسول في أن يطلق زينب التي سبق أن زوجها له ، وقد استحكم خلافة معها ، فقال الرسول — ﷺ — أمسك عليك زوجك واتق الله أي لا تطلقها ، . . . ، وهنا عاتب الله سبحانه رسوله كيف يخشى الناس والله أحق أن يخشاه ، وقد سبق أن علم من الله أنه قضى أمراً كان مفعولاً ، وأنزل الله سبحانه في ذلك آيات تتلى يبطل بها التبنّي ويعز من شأن المرأة ويأمر رسوله بزواج زينب قال عز وجل : « وإذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه (١) أمسك عليك زوجك واتق الله ، وتخفى في نفسك ما الله مبديه ، وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه ، فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم (٢) إذا قضوا منهن وطرا ، وكان أمر الله مفعولاً ، ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له سنة الله في الذين خلوا من قبل ، وكان أمر الله قدراً مقدوراً . الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله ، وكفى بالله حسيباً . ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ، ولكن رسول الله وخاتم النبيين وكان

(١) وهو زيد — كما صرحت به الآية بعد ذلك ، وقد أنعم الله عليه بزواج زينب بنت عمه الرسول ، وأنعم الرسول عليه بأن تبناه — قبل إلغاء التبنّي — وزوجه زينب بنت عمته .

(٢) والادعياء جمع دعي وهو للتبنّي .

الله بكل شيء علماً^(١) ، ... وتعلم المسلمون جديداً من تعاليم الإسلام
بزواج الرسول من زينب . . . تعلموا أن التبنى مرفوض في الإسلام
وتعلموا أن محمداً ما كان أباً يزيد ولا أباً أحد من الناس ، وهكذا
سائر الأنبياء والرؤساء الروحيين ليسوا آباء لأحد من الناس غير
أولادهم الشرعيين . . . وهذه التعاليم تخالف المعمول به في الأديان
الأخرى مما أفاض فريقاً من أهلها ، فحاول تشويه سيرة الرسول .

وتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم جويرة بنت الحارس ،
تزوجها عقب غزوة بني المصطلق ، وفي هذه الغزوة سبي المسلمون
أسرى ، وأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يحض المسلمين على إعتاق
هؤلاء الأسرى ، بالقول وبالفعل ، وكانت هذه سنته في تعليم
المسلمين ، وكان الطريق إلى ذلك أن يتزوج بجويرة وكانت من الأسرى
وكانت بنت كبير قومها ، وكان باقي الأسرى أقرباء لها ، فأسرع
كل من في يده أحد من الأسرى يعتقه ، فقد أصبح هؤلاء الأسرى
أصهار رسول الله ، ولا يليق أن يسترق المسلمون أصهار رسول الله .
ولقد شهدت عائشة وهي ضرة جويرة بأنه ما كانت امرأة أبرك

(١) الآيات ٢٧ — ٤٠ سورة الأحزاب .

على قومها من جويرية ، لقد عتق بها مائة بيت من بيوت العرب : ولم يكن
الفضل لجويرية وحدها في عتق هؤلاء ، بل كان الفضل لكل الفضل
لرسول الله ﷺ الذي تزوج بجويرية .

وتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم أم سلمة ، وكان زوجها
قد مات في إحدى الغزوات ، وترك لها عيالا ، فأراد النبي ﷺ
أن يكفلها ويكفل العيال ، وكان بزواجه بها يعلم المسلمين جديدا من
تعالم الإسلام وفلسفته في مقاصد الزواج .

وتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيي ، وكانت
هي وأختها من أسرى غزوة خيبر ، وقدم عمار بن ياسر وقتل أعمامهما
وأقاربهما أعمامهما ، وكان أقاربهما من أئمة اليهود الذين آذوا المسلمين
كثيرا ومن الذين حكم عليهم بالإعدام ومع ذلك غضب الرسول
من عمار وقال له « أليس في قلبك رحمة ياعمار ، أتقتل أقارب القتاتين ،
وهما تريان » ثم عرض النبي عليه السلام على الصحابة أن يتزوجوها
فتزوجت واحدة وبقيت صفية وكانت قصيرة . ولكن التي تزوجها
فأى رحمة بالمرأة كانت تمتلئ بها جنابات صدر هذا الرسول العظيم !
وتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان ،
عدو المسلمين اللدود ، ولكنها كانت مسلمة وهاجرت مع زوجها
السابق إلى الحبشة ، وهناك ارتد زوجها عن الإسلام . . . وهنا تظهر

برادة الرسول القائد ، وهنا يعلم الرسول المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام ... لقد أرسل النبي إلى النجاشي ملك الحبشة يوكفه في تزويجه إياها فوافقت فزوجها له وأكرمها النجاشي بالهدايا ، وكان النجاشي يحب المسلمين الذين هاجروا إلى بلاده ... وكان هذا الزواج سبباً في قلب قلب أبي سفيان عدو الرسول وعدو المسلمين وقتئذ وقد رأى ابنته يتزوجها الرسول فقال قولته المشهورة « نعم الفحل محمد » ...
 حقاً لم يترك الرسول المرأة المسلمة بلا عائل في الغربة بعد أن فارقها زوجها ، وكان أبوها من أئمة الكفار فاستحق ثناء عدوه عليه ، وعلم المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام .

وتزوج الرسول صلى الله عليه وسلم كذلك ميمونة تأليفاً لقومها ... وهناك روايات على أن الرسول صلى الله عليه وسلم تزوج بأخريات ، وكان في كل زواج يعلم المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام الحكيمة وشريعته الغراء .

وللإسلام خصوم ... منهم فريق من الرهبان المبشرين الخاقدين الذين طعنوا في أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم وادعوا أنه كان غارقاً في شهواته ... وهو الرسول الذي امتدحه الله عز وجل

في القرآن بقوله تعالى « وإنا لك لعلی خلق عظیم » (١) .. وهو الرسول
 الذى علم أمة تدعو إلى الله عز وجل وتدعو إلى الفضيلة ، تأمر
 بالمعروف وتنهى عن المنكر ... وهو الصادق الأمين الذى أخبرنا
 بأن الله عز وجل لعن الذواقين والذواقات .. وهو الرسول الذى
 كان يتمنى كل عربى أن يزوجه ابنته ، وكان تعدد الزوجات قبل
 الإسلام مباحا إلى ما شاء الرجل من النساء ، ولكن الرسول
 لم يتزوج فى شبابه بمير خديجة رضى الله عنها ، وظل معها حتى
 توفيت فى حياته ولم يتزوج عليها قط ، وقد كان عندما فارقته قد
 جاوز الخمسين من عمره ... ولّى عنه عهد الشباب ، مظنة الشهوة .
 « ما الذى ينعله الرجل الشهوان الفارق فى لذات الجسد إذا بلغ
 من المسكنة والسلطان ما بلغه محمد بين قومه ؟ لم يكن عسيرا عليه
 أن يجمع إليه أجمل بنات العرب وأقنن جوارى الفرس والروم
 على تخوم الجزيرة العربية . ولم يكن عسيرا عليه أن يوفر لنفسه
 ولأهله من الطعام والكساء والزينة ما لم يتوفر لسيد من سادات
 الجزيرة فى زمانه . فهل فعل محمد ذلك بعد نجاحه ؟ .. هل فعل محمد
 ذلك فى مطلع حياته ؟ .. كلا . لم ينعله قط ، بل فعل تقيضه وكاد

(١) آية ٤ سورة القلم .

أن يفقد زوجاته لشكايتهن من شظف العيش في داره ... ولم يحدث قط أن اختار زوجة واحدة لأنها مليحة أو وسيمة ، ولم ين (أى يتزوج) بعدد قط إلا العنداء التى علم قومه جميعاً أنه اختارها لأنها بنت صديقه وصفيه وخليفته من بعده أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، (وهى عائشة رضى الله عنها) ... وما بنى — عليه السلام — بواحدة من أمهات المؤمنين لما وصفت به عنده من جمال ونضارة ، وإنما كانت صلة الرحم والضم بين على المهانة هى الباعث الأكبر فى نفسه الشريفة على التفكير فى الزواج بهن ، ومعظمهن كن أرامل مؤيمات فقدن الأزواج أو الأولياء ...^(١) ووجد الرسول فى الزواج بهن ما يعلم المسلمين جديداً من تعاليم الإسلام الخالدة ...

لقد علم صلى الله عليه وسلم المسلمين كثيراً من مقاصد الزواج النبيلة ، كما أعلن للملأ — بالفعل والقول — أن لا رهبانية فى الإسلام ، وأن النكاح من سنة الإسلام ، وأن الرؤساء الروحيين ليسوا آباء لأحد من الناس غير أولادهم الشرعيين ... ولقد أحسن فريق من أهل الأديان الأخرى بالمعانى الكبرى التى كان الرسول يهدف إليها بزواجه ، كما أحسوا بخطورتها عليهم فحاربوا المسلمين

(١) عباس العقاد فى حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ، ص ١٩٢ .

بالتشجيع على زواج الرسول عليه الصلاة والسلام واختلاق الأكاذيب
ودسها على سيرته . . . وكانوا خاطئين ، بل وإن للبشرين المحترفين
لم يكشفوا من مسألة الزواج في السيرة النبوية مقتلًا يصيب محمداً
أو يصيب دعوته من ورائه ، ولكنهم كشفوا منها حجة ، لا حجة
مثلها في الدلالة على صدق دعوته وإيمانه برسالته وإخلاصه لها في سره
كإخلاصه لها في علانيته ، ولولا أنهم يقولون على جبل المستمعين
لهم لاجتهدوا في السكوت عن مسألة الزواج خاصة ، أشد من اجتهدهم
في التشهير بها واللفظ فيها ^(١) .

. . . ومع ذلك أي عظمة تلك التي كان الرسول عليها . . .
يربى أمة لم تشهد الدنيا لها من قبل مثيلاً ، ويحارب أعداء يخوض
ضدهم مع المسلمين عديداً من المعارك . . . ويتمجد نافلة من الليل أبداً
ربه خاشعاً أمام جلال عظمته . . . ويحفظ قرآنًا يعلمه للناس . . .
ثم يقوم مع هذا كله بواجبه نحو نساءه خير قيام ، رغم أنه قد
جاوز الحسين من عمره عندما عدد الزوجات « ونحن اليوم نقرأ
ما وعى التاريخ من مرويات عن تلك الحياة الزوجية ، فيهرنا ما فيها
من حيوية فياضة لا تعرف العقم الوجداني ولا الجمود العاطفي

(١) عباس العقاد في حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ص ١٩٨ .

آمنت به نساؤه رسولا ، وأعجبين به بطلا ، وعاشرته زوجاً ،
 وشاركن في حياته قائدا وزعيما . . . » (١) « لقد كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يدور على نساته في الساعة (النقرة) الواحدة من الليل
 والنهار ، وهن إحدى عشرة ، قلت لأنس : وكان يطيقه ، قال :
 كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين (٢) « فمن من الرجال لا يتمنى
 أن يكون في قوة الرسول . . . ومن من النساء لا تتمنى أن يكون
 زوجها في قوة الرسول أو في نصف قوته أو حتى في عشر قوته . . .
 السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، وصلى الله عليك وعلى
 آلك يا رسول الله وسلم تسليما كثيرا . . . »

٣٨ — « فانه همتم ألا تعدلوا فواحدة »

نعود إلى الآية الكريمة نستكمل تفسيرها وشرح معانيها .
 (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم
 ألا تعدلوا فواحدة) .. بين الله سبحانه — فيما شرحناه من قبل —
 أن ما جرى عليه عرف الناس من إباحة تعدد الزوجات بما شاء

(١) بنت الشاطيء في نساء النبي ص ١٩ و ٢٥ .

(٢) ورد هذا الخبر في نيل الأوطار ج ٦ ص ١٥٩ وأنس هو أحد صحابة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم .

الرجل من الزوجات يتقيد في الإسلام بمثنى وثلاث ورباع ، ثم أتبع ذلك بقيد آخر لتمدد الزوجات هو العدالة .

وقوله تعالى (ألا تعدلوا) لم يقيد بموضوع معين يجب العدل فيه عند تعدد الزوجات ، بل هو مطلق يشمل كل صور الظلم ، فمن خاف — عند تعدد الزوجات من ظلم الزوجات ، أو خاف من ظلم اليتامى الذين في رعايته بأكل أموالهم إلى أمواله لينفق منها على زوجاته أو بالانشغال بزوجاته عن رعايتهم ، أو خاف من ظلم أولاده من زوجاته المتعددات ، أو خاف من ظلم نفسه عندما يكلفها مالا تطيق من سياسة هؤلاء والوفاء بحقوقهم ... كل واحد من هؤلاء عاياه أن يقتصر على زوجة واحدة أو على ما عنده من النساء إن كان لديه اثنتان أو ثلاث .

والاقتصار على الواحدة واجب على الرجل ، لمجرد الخوف من الظلم ، حتى لو كان هذا الخوف أمرا مظلونا في وقوعه ، فإله سبحانه عبر عن ذلك بقوله (فإن ختم) وإن — كما سبق القول — شرطها مشكوك في وقوعه ، ثم إن الخوف من الظلم قد يحصل معه الظلم وقد لا يحصل ، فإذا غلب على ظن الرجل أنه لا يستطيع العدل في تعدد الزوجات وجب عليه أن يقتصر على واحدة .. حتى

لو كان الأمل ألا يقع فعلا في الظلم عند تعدد الزوجات .. ومع ذلك إذا تزوج الرجل وهو يخشى الظلم ، فإن عقد زواجه يكون صحيحا إذا تم بالتراضي بين الزوجين وشهادة الشهود واستوفى باقي شروطه ، لأن العدل مع الزوجة أو بين الزوجات ليس شرطا لانقضاء الزواج وإنما هو من حقوق الزوجة ، فهو من آثار الزواج وأحكامه ، وفرق بين شروط العقد والآثار المترتبة على العقد ، وها هو الشيخ محمد عبده نفسه (١) يصرح بأنه « يحرم على من خاف عدم العدل أن يتزوج بأكثر من واحدة ، ولا يفهم منه ، كما فهم بعض المجاورين (٢) ، أنه لو عقد في هذه الحالة يكون العقد باطلا أو فاسدا ، فإن الحرمة عارضة لا تقتضي بطلان العقد ، فقد يخاف الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالا » وعلى هذا أجمع العلماء (٣)

٣٩ — (تساؤلات حول مشا كل التطبيق)

واشترائط العدل في آيات تعدد الزوجات كان له مغزى هام .

(١) محمد عبده — تفسير المنار ط ١٣٢٥ ج ١ ص ٣٥٠ .

(٢) وم طلاب الأزهر في عصر الشيخ محمد عبده .

(٣) انظر محمد أبو زهرة في بحث له بمجلة القانون والاقتصاد ، سنة ١٥

فالعادل من التكليف الدينية الواجبة على كل إنسان ، سواء كان
من عدد زوجاته أو كان ممن تزوج بواحدة فحسب ؛ ولكن الله
سبحانه كرر هذا التكليف في تعدد الزوجات بصفة خاصة ،
لما يتضمنه هذا النظام الاجتماعى من علاقات مترابطة ومتداخلة
وشائكة قد تجد فيها بعض النفوس ما يصرفها عن اتباع العدل
أو يغريها بسلوك طريق الظلم . ولذلك نجد الآيات السابقة كلها تحذر
وتخوف ... « يا أيها الناس اتقوا ربكم » ... « واتقوا الله الذى
تسعون به والأرحام » ... « إن الله كان عليكم رقيبا » ثم تاتى
هذه الآية « فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ...

هنا تبادر إلى أذهان المسلمين — فى عهد الرسول صلى الله عليه
وسلم — أمران هامين ، أولهما : كيف يتحرى الرجل العدل ...
وما هو معياره ؟ وثانيهما : كيف تحمى المرأة نفسها إذا خالف زوجها
تعاليم الإسلام التى أمره الله بها فى هذا المقام ، وبإلذات إذا كان
زوجها يفكر فى الزواج عليها وهو لا يستطيع العدل بين نسائه ،
أو كان زوجها متزوجا عليها ولكنه لا يتحرى العدل بين نسائه ... ؟ ...
هذه هى المشكلة ... وربما ظن الناس أنها مشكلة الساعة ، ولكنها
كانت فى عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، وهى مشكلة كل

زمان . . . وقد يدهش الكثيرون إذا علموا أن القرآن الكريم
— منذ حوالي أربعة عشر قرناً — قد عالج هذه المشكلة بآيات
بينات نزلت جواباً لاستفتاء الناس للرسول عن حل لهذه المشكلة . . .

قال الحكيم الخبير « ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم
فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي
لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن والمستضعفين
من الولدان وأن تقوموا لليتامى بالقسط ، وما تفعلوا من خير
فإن الله كان به عليماً . وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً
فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ، وأحضرت
الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً .
ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل
فتدروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً .
وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعاً حكيماً » (١) .

وهذه الآيات واضحة في أن مشكلة عرضت للمسلمين ، ذهبوا
من أجلها للرسول صلى الله عليه وسلم يستفتونه . . . وكان موضوع

(١) الآيات ١٢٧ — ١٣٠ سورة النساء ، وراجع بقدر ٣٠ ، وانظر
ما سطر كره بعد .

الاستفتاء هو النساء . وبصفة خاصة معاملة النساء ، مع تفسير المطلوب فيما يتلى من كتاب الله في نساء يتامى يرغب الأوصياء عليهم أو القامة في الزواج منهم دون أن يعطوهن ما كتب الله لهن من حقوق في الميراث أو المهر أو النفقة أو غير ذلك ، أو يرغبون عن أن ينسكحوهن فيعضلونهن عن الزواج طمعاً في أموالهن ، وكذلك المستضعفين من الولدان من يتامى ممن يرغب الأوصياء عليهم أو القامة في تزويجهم والتظاهر بالإتفاق عليهم وعلى زوجاتهم دون أن يعطوهم ما كتب الله لهم من حقوق وكانت هذه عادة قبائل العرب (١) وما زالت هذه العادات عند بعض القبائل ، أو في أسر أهل الريف

وشاء الله سبحانه أن يتصدى بنفسه للإجابة وأن يكون

(١) ويروى في أسباب نزول هذه الآيات أن عيينة بن حصين أتى النبي صلى الله عليه وسلم يعترض على توريث النساء . فقال أخبرنا أنك تعطى الإبنة النصف والأخت النصف وإنا كنا نورث من يشهد القتال ويحوز الغنيمة ، فقال عليه الصلاة والسلام بذلك أمرت . تفسير البيضاوي ص ١٢٩ وواضح أن العرب كانوا لا يورثون النساء شيئاً ، لأن الميراث كان عندهم لمن يشهد القتال ويحوز الغنيمة ، فأبطل الإسلام هذه التقاليد وورث للنساء ، بل وآلات عمدة الزوجات واضحة في محاربة شتى الوسائل التي يأكل بها الرجال أموال يتامى النساء والمستضعفين من الولدان وممن كانوا لا يورثونهم لأنهم لا يشهدون القتال راجع بقند ٣٤ .

له وحده الفتوى في هذه المشكلة ... لم يتركها الرسول ... ولم يتركها لأحد من علماء المسلمين أو عامتهم من بعد الرسول .. قال عز وجل « ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن » لقد علم الله — وهو السميع العليم — أن هذه المشكلة ستكون مشكلة كل زمان وكل مكان ، فلم يشأ أن يتركها لحديث من الرسول قد يختلف المسلمون في روايته فوق اختلافهم في معناه ، وأنزل في ذلك ما سلف ذكره من آيات بينات في القرآن ، ذلك الكتاب الخالد ، لا ريب فيه ، لتتلى في كل زمان وفي كل مكان ... فما هو تفصيل الحل القرآن العظيم ... ؟

٤٠ — (معيار العدل المطلوب في الآية)

لقد أنزل الله سبحانه المبدأ « فإن ختم ألا تعدلوا فواحدة .. » .. وكان يكفي هذا في القرآن ... ولكن لأهمية المشكلة تصدى القرآن للفتوى في مشاكل التطبيق ... وكشف بوضوح عن معيار العدل المطلوب في الآية ، وحدده بأمرين :

الأول : أن العبرة بالنوايا الحسنة والعمل الصالح ... قال تعالى « وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما » هذا هو المعيار الأول الذي صرحت به هذه الآيات ... حسن النية الذي يستهدف الخير ،

ثم يفعل الخير ... هو المطلوب ... ولا يهم — بعد ذلك —
أن يعلم الناس أن الإنسان بهذا المسلك قد فعل الخير ، يكفي أن
يفعل الخير لأن الله عز وجل كان به عليما ... « وإن تحسنوا
وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » .

الثاني : أن العدل — في الأصل — هو المساواة الكاملة
بين المتماثلين . وكل زوجة تماثل الأخرى باعتبارها زوجة ، لأن
العبرة بصلة الزوجية كما سنرى (١) ، والعدل بذلك يقتضى المساواة
بين الزوجات في المأكل والملبس والنفقة والسكن والمبيت (٢)
والجماع والمودة والمحبة (٣) . . . وغير ذلك من الأمور ، حتى روى
عن بعض السلف الصالح أنه كان يعد القملات ، حتى لا تأخذ
زوجة أكثر مما نالت الأخرى ! (٤) . . . ولا شك أن ذلك
أمر غير مستطاع لكافة الناس ، والآية تخاطب كل الناس . . .

(١) انظر بند ٥٨ فيما بلى .

(٢) تفسير الجلالين ص ٨٠ .

(٣) تفسير الطبري ج ٨ ص ٤٨ . وتفسير القرطبي ج ٥ ص ٢٠ .

(٤) « أخرج غير واحد عن جابر بن زيد أنه قال : كانت لى امرأتان فتعد
كنت أعدل بينهما حتى أعد القمل » تفسير الألوسي ج ٤ ص ١٦٣ وجابر
ابن زيد من الصحابة .

ولا شك أن هناك من يحرص على ممارسة العدل فلا يستطيع ...
 فهل يترك الله سبحانه الأمر شاقاً هكذا ... ؟ وهل يكلف الله
 الإنسان ما لا يستطيع ... ؟ ! حال الله سبحانه أن يقر مشقة على
 الناس أو ضرراً ... (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (١) وهنا
 يوضح الله سبحانه المعيار الثاني للعدل المطلوب :

قال عز وجل « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم
 فلا تميلوا كل الميل ، فتذروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا ، فإن
 الله كان غفوراً رحيماً » لقد علم الله سبحانه وهو خالق الرجال وخالق
 النساء ، والعالم بأسرار خلقه ، أن العدل مع النساء غير مستطاع ،
 ولو حرص عليه الإنسان ... وفي هذا المقام يذكر الناس بأنه يعلم
 هذه الحقيقة ، وإن عرفوها حساً ولمسوها واقعاً ... وفي هذا المقام
 أيضاً يحذر بعض الناس من استهزامهم بالخوف من ظلم الزوجات ،
 مبيناً لهم أن العدل بين النساء غير مستطاع ولو حرص عليه الإنسان ،
 فلا يدفعكم الغرور لادعاء استطاعة العدل بين الزوجات والإكثار
 منهن ... وفي هذا المقام يرفع الحرج عن الناس ويسر عليهم
 ويوضح لهم معياراً للعدل المطلوب بين النساء « فلا تميلوا كل الميل ،
 فتذروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا ، فإن الله كان غفوراً رحيماً »

(١) من الآية ٢٨٦ سورة البقرة .

إن العدل — في الأصل — أن تجعل الزوجتين في المعاملة كالغرايتين المتساويتين في الوزن^(١) ، فإن لم تستطع فيجب ألا يميل الميزان بوحدة كل الميل فتكون الأخرى كالملقطة في الكفة الأخرى ! وهذا هو العدل المطلوب .

... ثم كيف السبيل إلى تحقيق العدل المطلوب ... ؟ السبيل بالإصلاح والتقوى .. هذا هو ما بينته الآية قال تعالى (وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً ...) .. إن الإساءة إلى إحدى الزوجات ظلم لا إصلاح فيه ولا تقوى ... وإهمال إحدى الزوجات ظلم لا إصلاح فيه ولا تقوى .. ويميز بعض الزوجات ظلم لا إصلاح فيه ولا تقوى ... وترك إحدى الزوجات كالملقطة كأنها غير متزوجة وغير مطلقة ظلم لا إصلاح فيه ولا تقوى ... وبالإصلاح والتقوى ترجع مثل هذه الزوجة إلى مودة ورحمة عند زوجها .. وإن تصلحوا ما كنتم تفسدون من أمور نسائكم وأولادكم وأنفسكم وتتقوا الله في كافة أموركم . فإن الله يغفر ما اعتري ميزانكم للعدل بين الزوجات من بعض الميل إلى إحداهن ، وكان الله — عز وجل — بهذا المعيار — رحيماً بكم لا يكلفكم ما لا تطيقون وما لا تستطيعون (وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً) .

(١) تفسير المنار ج ٥ ص ٤٤٨ .

خلاصة هذا المعيار الثانى أن العدل المطلوب هو المساواة بقدر
المستطاع مع الإصلاح والتقوى ، وهذا المعيار يتفق مع سائر نصوص
القرآن الكريم فى الدعوة إلى العدل والإصلاح والتقوى وتكليف
المستطاع من الأمور ، ويتفق مع مبادئ هذا الدين المتين فى استهداف
الخير ونبذ الظلم والظلم والتيسير على الناس ورفع الحرج عنهم .

٤١ - (لا تعارض بين آيات القرآن) .

ولقد زعم فريق من الناس — من غير المتخصصين ومن غير
العلماء — أن القرآن الكريم يحرم تعدد الزوجات بسبب نزول هذه
الآية الأخيرة (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) ..
وفى رأيهم أن القرآن قيد تعدد الزوجات بالعدل بينهما ، وقد بين الله
سبحانه أن العدل غير مستطاع للرجل بين زوجاته ، ولو حرص على
القيام به أشد الحرص . ومن ثم إذا كان تعدد الزوجات غير جائز
إلا بشرط العدل بين الزوجات ، وكان هذا العدل غير مستطاع
فإن تعدد الزوجات يستحيل وقوعه بالصورة الشرعية التى أرادها
الإسلام ، ويقتضى ذلك تحريم تعدد الزوجات عند أصحاب
هذا الرأي !

ولا شك أن هذا الزعم باطل . بل إن القول بأن القرآن حرم

تعدد الزوجات في هذه الآيات إنما هو قول في الدين بما ليس منه ،
« وعبث بآيات الله وتحريف لها عن مواضعها » ^(١) وتفسير عجيب
لم يذكره رسول الله ﷺ ، ولم يذكره أحد من علماء المسلمين منذ
عهد النبي ﷺ حتى بداية عصرنا الحاضر ، مع كثرة هؤلاء العلماء
وعظيم شأنهم في الدين والعلم .

إن تفسير القرآن لا يكون بعيداً عن جلال التنزيل وحكمة
التشريع وما يرشد إليه سياق الآيات وسوابقها ولواحقها ، وهو يدل
في هذه الآيات على إقرار تعدد الزوجات ، ولم يرد قوله تعالى
« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » مجرداً من البيان
بل أتى هذا النص مع سوابق له ولواحق . أتى قبله « ويستفتونك
في النساء » ، وكان من موضوع الاستفتاء سؤال عن السبيل إلى ممارسة
تعدد الزوجات مع حفظ حقوق النيتامى والنساء فأفتاهم الله تعالى بقوله
« وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليماً » . ثم ورد قوله تعالى
« وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » واستطرد البيان
القرآني « فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » ، وإن تصلحوا وتتقوا
فإن الله كان غفوراً رحيماً » المقصود بذلك ألا يعيل ميزان العدل

(١) محمود شلتوت الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٩٤ .

بإحدى الزوجات كل الميل فتكون الأخرى كالمعلقة ^(١) ، ومعنى ذلك أن الله سبحانه — وقد قرر حقيقة في السلوك الاجتماعي مؤداها عدم استطاعة العدل بين النساء — رخص في بعض الميل إلى إحداهن مما لا يمكن أن يتحرز منه بشر في أي علاقة اجتماعية طالما كان يستهدف الإصلاح والتقوى ، فالأب مثلاً أو الأم لا يستطيع كل منهما أن يسوى بين أولاده في المحبة والكرهية والألفة والنفور والميل إلى واحد منهم دون الآخرين بعض الميل ، حتى لو لم يكن في الأسرة غير زوجة واحدة وكان الاخوة جميعاً من الأبناء ، مع أن كلا من الوالدين مكلف بالعدل بين أولاده في كل وقت ولكنه لا يستطيع ذلك ، مهما حرص عليه ، فهل حرم الله على الناس أن يكون لهم أولاد لأن العدل غير مستطاع بينهم ؟ أم أنه سبحانه رخص لهم فيما يتعذر عليهم القيام به إذا استهدفوا الإصلاح والتقوى ؟ وهكذا الأمر في كل علاقة اجتماعية ، لا يستطيع الإنسان أن يحب أصدقاءه أو أولاده بدرجة واحدة في كل وقت ، فما بالك إذا كانت العلاقة بين الرجل ونسائه ؟ لا بد أن تتفاوت هذه العلاقة في درجات الحب والألفة بين زوجة وأخرى ، بل وبالنسبة للزوجة الواحدة من وقت لآخر ،

(١) راجع ما ذكرته في تفسير هذه الآية في البند السابق

فلا يستطيع أى زوج أن يعدل مع زوجته كل العدل فى جميع الأوقات .
وبالتالى لا تعارض بين الآيات ، « فما كان الله ليرشد إلى تزوج
العدد من النساء عند الخوف من ظلم اليتامى ويضع العدل بين الزوجات
شرطاً فى التعدد بأسلوب يدل على استطاعته والقدرة عليه (فى
الآيات الأولى) ثم يعود وينفى استطاعته والقدرة عليه (فى الآيات
الأخرى) ، «^(١) تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، بل الآيات السكريمة
تدل بسوايقها ولواحقها على حقائق اجتماعية ، وتوجيهاً إلهياً يوفق
بين العدل الذى أمر الله به ، وبين سنة الله فى خلقه من عدم استطاعة
العدل بين النساء ولو حرص الإنسان عليه » فلا تميلوا كل الميل
فتدروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً ،
وها هو رسول الله ﷺ ، النبى الذى بلغ القرآن الكريم وأدى
الرسالة كاملة ، وقبل وفاته نزل قوله تعالى « اليوم أكملت لكم
دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً »^(٢) . هذا
الرسول الكريم عدد زوجاته بعد وفاة خديجة ، وعدد الصحابة
زوجاتهم فى عهده ، ولم ينكر عليهم ذلك ، بل كان يدعو من

(١) محمود شلتوت المرجع السابق ص ١٩٤ .

(٢) الآية ٣ سورة المائدة .

في عصمته أكثر من أربع أن يفارق ما زاد على الأربع . ولقد روى
 عن الرسول ﷺ أنه عندما كان يقسم بين زوجاته كان يقول :
 « اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » (١) .
 وفسر العلماء ذلك بأن المسؤولية عن القسم بين الزوجات هي فيما
 يملك الإنسان المدل فيه ، كالنفقة والكسوة والمبيت ، ولكنها
 تنقضي فيما لا يملكه الإنسان كحب زوجة له أكثر من الأخريات ،
 بشرط أن يقتصر هذا الحب على القلب ولا يؤثر في حقوق الزوجات
 ذلك أن زمام القلوب بيد الله سبحانه ، وهو الذي يملك قلب
 القلوب ، فالله لا تؤاخذنا فيما تملك ولا نملك (٢)

كذلك بعد الصحابة ، عدد التابعون زوجاتهم ، وعدد تابعوا
 التابعين . . وما زال المسلمون يعددون زوجاتهم ، دون أن ينسکر أحد
 من علماء الدين عليهم هذا التعدد (٣) ، لقد جرى عرفهم بذلك ،

(١) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٤٠٧ .

(٢) كذلك مما يؤكد أن القرآن والسنة قرآ والسنة تعدد الزوجات أن الله
 سبحانه حرم الجمع بين الأختين ، فقال تعالى « وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما
 قد سلف » وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها
 أو خالتها . وفيهم من ذلك أن الجمع بين أكثر من واحدة بعيداً عن هذه القيود
 جائز في الإسلام .

(٣) بل ما هو الشيخ محمد عبده يقول : تقدم أنه يحرم على من خاف =

وانعقد إجماعهم^(١) ، فكيف يدهى المخرصون أن الإسلام حرم تعدد الزوجات !!

٤٢ - «أو ما ملكت أيمانكم» :

أو ملكت أيمانكم .. المقصود بما ملكت الأيمان هو الإماماء ، أى الرقيقات ... ونظام التشرى بالإماماء كان نظاما اجتماعياً معروفا حتى القرن الماضى ، وقد شرع فى الإسلام علاجاً للفساد الاجتماعى فى مجتمع العدو عقب الحرب المشروعة بين المسلمين وأعدائهم ، ذلك أن قهر عدو المسلمين والتغلب عليه يستتبع علاج أحواله ، وأهمها

== عدم العدل أن يتزوج أكثر من واحدة ولا يفهم منه كما فهم بعض المجاورين أنه لو عقد فى هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة طارضة لا تقتضى بطلان العقد ، فقد يخاف الظلم ولا يظلم وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالاً « تفسير المنار » ٤ من ٣٥٠ .

(١) أنظر كافة تفاسير القرآن التى أشرنا إليها وكذلك كتب الحديث وكذلك كتب الفقه ومنها عند الحنفية الهداية ١ من ١٤١ والبدائع ٢ من ٢٦٥ وفتح القدير ٢ من ٣٧٩ وعند الشافعية ح . القايوبى وعميره على المنهاج ٣ من ٢٤٥ و ٢٤٦ وإحياء علوم الدين للقرالى ٥ من ٣٣٦ وعند المالكية بداية المجتهد ١ من ٢٧٦ وحاشية . الدسوقي على الشرح الكبير ٣ من ٣٣٩ وعند الخنابلة المغنى لابن قدامة ٧ من ٥ و ٨١ وفتاوى ابن تيمية ٤ من ١٤٧ والافتاى ٣ من ٢٤٥ وعند الشيعة الإمامية المختصر النافع من ٢٠٢ وعند الشيعة الزيدية الروض النضير ٤ من ٤٢ - ٤٩ وعند الظاهرية المحلى ٩ مسألة ١٨١٦ من ٤٤١ .

تلك الكثرة الهائلة من نساء العدو الناجية عن مقتل الكثير من
 أزواجهن وآبائهن بسبب الحرب ، وهذه الكثرة من النساء تكون
 بعد الهزيمة مشتتة الفكر ضائعة المستقبل ، إذا لم يتم توزيعها في بيوت
 المسلمين ، وهي بيوت يذكر فيها اسم الله كثيراً ، مما يسرع بتغيير
 المجتمع القديم إلى مجتمع إسلامي ، جديد فضلاً عن أن هذا التوزيع من
 شأنه أن يعلم نساء العدو عادات المسلمين وطباعهم ، فتسود في المجتمع
 الجديد كلمة الحق التي يتواصى بها المسلمون . . . إلى جانب ذلك ،
 نجد في الإسلام قواعد لتطوير نظام التسرى تطويراً من شأنه أن
 يقضى عليه بالتدرج ، حتى لا يكون عاملاً في هدم الأسرة الإسلامية .
 من ذلك أن الأمة المتزوجة برجل حر أو بعبد ولو كان رجلاً من
 العدو ، لا يحل التسرى بها لأنها زوجة لرجل آخر وإن كانت مملوكة ،
 وزوجة الغير لا تحل لغير زوجها في الإسلام سواء كان هذا الغير عبداً
 أو حراً ، كافراً أو مسلماً . أما إذا كانت الأمة غير متزوجة فيحل
 لسيدها أن يجامعها بعدة قيود : منها أنه لا يحل له أن يجامع أختين مثلاً ،
 وإذا جامع السيد أمته غير المتزوجة فحملت منه ثم ولدت له كانت أم ولد ،
 وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع أمهات الأولاد ، وقال
 « لا ينعن ولا يوهبن ولا يورثن » يستمتع بها السيد مادام حياً ،

وإذا مات فهي حرة» (١) كذلك يعتبر ولدها حراً، وهكذا يضيق الإسلام تدريجياً نظام التسرى حتى يقضى عليه، كما قضى على الفساد الاجتماعي عقب الحرب بنظام التسرى ذاته.

وفي الآية الكريمة إشارة رائية إلى نظم ثلاثة يقرها الإسلام : نظام تعدد الزوجات ونظام الزوجة الواحدة ونظام التسرى بالإمءاء، وهناك حد أقصى لتعدد الزوجات في الإسلام هو أربع مع وجوب العدل بينهم، وهذا الحد الأقصى من النساء غير مشروط في نظام التسرى حتى يحقق أهدافه، ولكن العدل مع الإمءاء واجب شرعى يقتضى حسن معاملتهم والرفق بهن، (٢) وقد أسند الله ملك الإمءاء لليمين وهي صفة مدح، لأن اليمين مخصوص بالمحاسن لاستعمال الإنسان إياها في معظم الأحيان، فهي المعاهدة المباشرة المؤكدة المسماة المنققة (٣) ... الخ.

(١) نيل الأوطار - ٦ ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) ولكن لا يجب القسم للإمءاء، ويلاحظ في قوله تعالى «أو ما ملكت أيمانكم» أن «أو» للتسوية، وسوى في السهولة واليسرة بين الحرة الواحدة والسراري من غير حصر لقلة تيمنهن وخفة مؤثنتهن وعدم وجوب القسم فيهن «الألوسي ٤ / ١٩٦»

(٣) تفسير القرطبي - ٥ ص ٢٠ وفي تفسير الألوسي ٤ ص ١٩٦ أن ملك اليمين سبب الجهاد والأمر وذلك محتاج إلى إعمال اليد اليمنى.

وعنى عن البيان أن نظام التسرى فضلا عن كونه علاجاً للمجتمع العدو الفاسد ، فإنه حافز للجندى المسلم على الإقدام فى الحرب وعاصم له كذلك من الانحراف ، فلا يحل له أن يقرب أية امرأة للعدو عند فتح بلاده ، إلا إذا وزعها عليه الإمام بخلاف الجندى غير المسلم تجده يستحل كل شيء للعدو بعد النصر حتى زوجة الغير ، كذلك مما تجدر ملاحظته أن النص القرآنى جعل نظام التسرى آخر المطاف للرجل ، فذكره بعد أن ذكر نظام تعدد الزوجات ثم نظام الزوجة الواحدة ، دالا على أن هذا النظام ليس هو الأصل فى المجتمع الإسلامى وإنما الأصل فيه هو الزواج ، لا التسرى بالنساء ، بكل ما يمثله الزواج من تنظيم وبكل ما يرتبه من أعباء ومسئوليات ، وبكل ما يحفظه للنساء وللأولاد وللرجال من حقوق .

٤٣ — « ذلك أدنى ألا تعولوا » :

(ذلك) لفظ يشير — هنا — إلى النظم الثلاث : النكاح المتعدد الزوجات إلى أربع والزواج بواحدة والتسرى بملك اليمين (١) و (أدنى) بمعنى أقرب وأولى ، و (ألا تعولوا) بمعنى ألا تميلوا

(١) تفسير الجلالين ص ٨٠ .

أى ألا تظلموا وتنجوروا (١) أو بمعنى ألا تفتقروا (٢) وقد يكون معنى « ألا تعملوا » هو ألا تكثر عيالك (٣).

(١) وأصل العول الميل ، يقال مال الميزان عولا إذا مال ، ثم اختص بحسب العرف بإيل إلى الجور والظلم ، تفسير الفخر الرازى ٢ ص ١٦ و ١٧.

(٢) قال الرجل إذا افتقر فصار عالا ، ومنه قوله تعالى « وإن خفم عيلة فسوف يشبك الله من فضله » الآية ٢٨ سورة التوبة . ومنه قول الشاعر :
وما يدرى الفقير متى غناه وما يدرى الفنى متى يعيل
راجع تفسير القرطبي ٥ ص ٢٠ — ٢٢ .

(٣) وهو وجه كشف الشافعى عنه وثبت أنه روى عن زيد بن أسلم وجابر ابن زيد قبل الشافعى . ونازع البعض فى هذا الفهم فرأى أن عال لها سبعة معان هى : مال وزاد وجار وافتقر وأثقل وقام بمؤنة العيال وغلب ، وليس من بين معانيها كثرة العيال ، ولكن نبين أن لكلمة عال معان أخرى منها عال بمعنى اشتد وتفاقم وهال أعجز . . . وقيل إن النص ذكر لفظ تعملوا ، ولو أراد كثرة العيال لقاله تعملوا من أعال بمعنى كثر عياله ، ولكن أحد علماء اللغة (الدرورى) ذكر أن عال فى لغة حمير بمعنى كثر عياله ، وقدح البعض فى تأويله عال من العيال بأن الله سبحانه أباح كثرة السراى ، وفى ذلك تكثير العيال فكيف يكون أقرب إلى ألا تكثر العيال ، ورد البعض بأن السراى مال يتصرف فيه بالبيع على خلاف الحرائر ذوات الحقوق الواجبة ، كما أن السراى مظنة قلة الولد لأن العادة ألا يتقيد المرء بمضاجعتهم ولا يابى العزل عنهم بخلاف الزوجات . تفسير القرطبي ٥ / ٢٠ — ٢٢ وتفسير الألوسى ٤ / ١٩٧ وهذا يدل على أن لا تعملوا يحتمل تفسيرها بمعنى أن كثرة العيال قد تؤدى إلى الظلم أو إلى الفقر . والعيال هنا محتمل الأولاد ومحتمل الزوجات ممن يعمل الرجل .

والمعنى أن من شأن الاقتصار على الزوجة الواحدة أو الثنتين أو الثلاث أو الأربع على الأكثر أو ما ملكت أيمانكم أن تكونوا أقرب إلى العدل ، أقرب إلى البعد عن الظلم ، مما لو استكثرتم من الزوجات بما يجاوز هذه الحدود . . . كما أن هذه الحدود أيضاً تجعلكم أدنى ألا تفنقروا . . . وأدنى ألا تكثر عيالكم ، وجهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء ، ومع كثرة العيال قد يلجأ بعض الناس إلى الظلم لمواصلة الإنفاق على من يعولون ، وقد يتردى بعضهم في دياجير الفقر . . . فلا تزوجوا أكثر من أربع زوجات ، فإن ختم ألا تعدلوا مع زواج الأربع فيكفى ثلاث فإن ختم ألا تعدلوا فثنتين ، وإلا تعين أن تقتصروا على واحدة ، وهناك ملك اليمين ، فإن لم يكن هناك ملك اليمين وكان هناك ميل للنساء في غير هذه الحدود فلا سبيل لكم إلى الحرام ، وأمامكم الطلاق وهو أبغض الحلال إلى الله . . . « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعاً حكيماً » وبهد الطلاق قد يجد كل زوج بديلاً عن زوجه السابق يغنيه الله به ، وقد يقتصر الرجل حينئذ على زوجة واحدة إن وجد فيها ما ينشده في النساء .

٤٤ — (هل تشترط الآية القدرة على الإنفاق ؟) .

رأى بعض الفقهاء^(١) أن الآية الكريمة تشترط ديانة قدرة الزوج على الإنفاق على زوجاته حتى يباح له تعدد الزوجات ، فإن لم يكن قادراً على الإنفاق كان زواجه صحيحاً ولكن مع الإثم ويحاسبه به الله عز وجل . واستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الآية الكريمة ذكرت عبارة « ألا تعولوا » وهي على وجه من التفسير — تعنى ألا تكثر عيالكُم ومع كثرة العيال يزداد الإنفاق ، فكان في هذا إشارة إلى أن القدرة على الإنفاق شرط لتعدد الزوجات ثم إن القدرة على الإنفاق شرط حق في الزواج بزوجة واحدة ، لأن الزواج مع عدم القدرة على الإنفاق مظنة ظلم الزوجة أو ظلم النفس والله لا يرضى لعباده الظلم ، كذلك قال تعالى « وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله » (٢) . وقال الرسول صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض

(١) محمد أبو زهرة بمجلة القانون والاقتصاد ، للمرجع السابق ص ١٣٢ وذكراً البرديسي في الأحكام الإسلامية في الأحوال الشخصية ص ١٨٠ و١٨١ وأحمد هريدي في محاضرة في الأحوال الشخصية (على الآلة الكاتبة) ص ١١ .
(٢) الآية ٣٣ سورة النور .

للبصر^(١) وأحسن للفرج ، ومن لم يستطع فعله بالصوم ، فإنه له
وجاء ، وفسروا الباء بأنها القدرة على الإنفاق ، فدلّت الآيتان
والحديث والقواعد الفقهية العامة — بذلك — على اشتراط القدرة
على الإنفاق لتعدد الزوجات .

ونرى أن الاستنتاج سالف الذكر محل نظر ، لأن القدرة على
الإنفاق نوعان : قدرة بالجهد والصحة أى قدرة على العمل والكسب
وقدوة بوجود الأموال عند الإنسان ، فإذا كان معنى القدرة على
الإنفاق هو القدرة على العمل والكسب نجد أن ٩٩٫٩٪ ممن يقدمون
على الزواج من القادرين على العمل ، الأمر الذى لا يجعل جدوى من
اشتراط القدرة على الإنفاق ، أما إذا كان معنى القدرة على الإنفاق أن
يكون لدى الإنسان من دخله (أى من أمواله كرتب أو أجر أو أرباح
أو غير ذلك) ما يستطيع به الإنفاق على زوجاته وأولاده ، فإن أحدا
من العلماء لا ينازع فى أن الرزق بيد الله الرزاق وحده ، وقد تضمن
القرآن الكريم آيات كثيرة تؤكد هذه الحقيقة : منها قوله سبحانه
« قل من يرزقكم من السموات والأرض ، قل الله »^(٢) ... « له مقاليد

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٧٢ وستفسر معنى الباء فيما بعد
(ص ٩٠٤) ، والوجاء هو رضى الخصيتين .
(٢) الآية ٢٤ سبأ .

السموات والأرض ، ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، إنه بكل شيء عليم ، (١) ... «أهم يقسمون رحمة ربك ، نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا» (٢) ... «وجعلنا لكم فيها معاش ، ومن لستم له برازقين . وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم» (٣) ... «ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ، ولكن ينزل بقدر ما يشاء ، إنه بعباده خبير بصير» (٤) ، وإذا كان الرزق بيد الله سبحانه ، وهو ييسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، فلماذا تقسم رحمة الله فنبيح للبعض تعدد الزوجات ونحرمه على البعض الآخر ، لأن هذا أغناه الله ، وذاك أعطاه الله رزقا محدودا . ؟ وقد قال عز وجل «وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله ، إن شاء» (٥) ! ولو كانت آية تعدد الزوجات تشترط القدرة على الإنفاق لاستطرد بيانها القرآني قائلا مثلا «ذلك أدنى ألا تعولوا ، فإن خفتم عيلة فلا تتزوجوا» ألا ترى أن الله سبحانه اشترط العدل ثم قال «فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة» ... كذلك لو كانت الآية تشترط

(١) الآية ١٢ الشورى .

(٢) الآية ٣٢ الزخرف .

(٣) الآية ٢٠ و ٢١ الحجر .

(٤) الآية ٢٧ الشورى .

(٥) الآية ٢٨ التوبة .

القدرة على الإنفاق بمعنى وفرة الدخل للإنفاق منه على الزوجات والأولاد لكان التعداد جائزاً للأغنياء القادرين فحسب دون الفقراء، وهذا غير صحيح من الناحية الدينية ومن الناحية القضائية ، على سواء . . . وقد يقال بأن الرزق وكل شيء بيد الله سبحانه ، ولا يمنع ذلك من اشتراط توافر أمور معينة لترتيب حكم شرعى ، كالقدرة على الإنفاق كشرط للزواج ، ونحن نسلم بجواز الاجتهاد تبعاً لأصول الاجتهاد ، ولكننا لا نرى آية واحدة فى القرآن الكريم تشترط قدرة الزوج على الإنفاق على زوجاته أو أولاده ديناً أو قضاءً ، وسنرى أن السنة والأدلة الشرعية الأخرى لا تشترط ذلك أيضاً . . . وعلى العكس من ذلك نجد القرآن الكريم — وهو المقول الفصل — يخاطب الرسول عليه السلام بقول الله سبحانه « ووجدك عائلاً فأغنى »^(١) كما يخاطب سائر الأزواج بقوله عز وجل « لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاهها ، سيجعل الله بعد عسر يسراً »^(٢) . هذا بيان واضح من الله سبحانه يؤكد ما ذكرناه ، بل يرغبنا الله عز وجل

(١) الآية ٨ الضعى .

(٢) الآية ٧ الطلاق .

في الزواج حتى من الفقراء فيقول تعالى « وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ، والله واسع عليم »^(١) فلو كان الزوج فقيراً أو كانت الزوجة فقيرة فلا ينبغي أن يعرض الناس عن الزواج به أو بها ، إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ، والله واسع الفضل ، عليم بحاجات عباده ومطالبهم ، عليم بالوسائل التي تغنيهم من فضله . فهل يقال بعد هذا البيان الواضح أن القدرة على الإنفاق شرط ديني أو قضائي للزواج^(٢) أو لتعدد الزوجات؟^(٣)

ولا ينبغي هذا البيان أن نفسر قوله تعالى « ذلك أدنى ألا تعولوا » بمعنى : ذلك أدنى ألا تكثر عيالكم ، فكثرة العيال لا تعني أن الله لن يرزقكم وإياهم ، ولكنها تعني أن الله يرزقهم وإياكم ، غير

(١) الآية ٣٢ النور، والآية ٣٠ النساء.

(٢) وفي المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٨١ « وظاهر كلام أحمد (بن حنبل)

أنه لا فرق بين القادر على الإنفاق والمأجور عنه ، وقال ينبغي للرجل أن يتزوج فإن كان عنده ما يتفق أنفق وإن لم يكن عنده صبر » .

(٣) ويبدو أن ما ذهبنا إليه أقرب إلى رأى الشافعي نفسه الذي فسر

« ألا تعولوا » بمعنى كثرة العيال ، ففي تفسير الفخر الرازي ج ٦ ص ٢٥٩

« قال الشافعي رحمه الله ... إذا كان لا يتقدر على النفقة وإن لم يكن به عجز ، وكان قادراً على القيام بحقه لم يكره له النكاح لكن الأفضل أن يتخلى لعبادة الله تعالى » .

أن كثرة العيال قد تدفعكم إلى الظلم ، وذلك بأكل أموال الناس بالباطل للتوسعة في الإنفاق عليهم ، ومن شأن الاقتصار على الزوجة الواحدة مظنة الابتعاد عن هذا الظلم ، فمعنى « ألا تعولوا » هو ألا تجوروا ، سواء فهمنا هذا المعنى في البداية ، أو فهمناه في النهاية إن كانت « تعولوا » هنا بمعنى كثرة العيال .

أما قول الله تعالى « وليستغفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله » وقول الرسول صلى الله عليه وسلم « يامعشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » . هذان النصان ، لا نرى فيهما دليلا على اشتراط القدرة على الإنفاق ، لأن الآية الكريمة خاطبت الذين لا يجدون نكاحا ، ولم تخاطب الذين لا يجدون مالا فحسب ، وليس معنى لا يجدون نكاحا أنهم لا يجدون مالا أو لا يجدون امرأة يتزوجونها ، وإنما معناه أنهم لا يجدون في أنفسهم القدرة على التصرف كزوج ورب أسرة ، وذلك بالقيام بما يقوم به الأزواج عادة من رعاية للأسرة تتطلب من وقتهم وجهدهم وأموالهم نصيبا في حدود ما آتاهم الله من فضله ، فأمرهم الله سبحانه بالاستغفاف^(١) . فلا يقدمون

(١) وسباق الآيات يدل على أن الله سبحانه قد رغب في زواج الفقراء =

على إرضاء شهواتهم وإضاعة أموالهم وجهدهم في غير حلال ، كما يحدث هذه الأيام حيث يذكر لك الشاب أنه لا يجد الزوجة الصالحة بينما يرتكب الكثير من الموبقات وهو قادر على الإنفاق ، فأمره الله سبحانه بالاستعفاف حتى يغنيه الله من فضله ، وقد بين الرسول عليه السلام هذا الحكم في مجال التطبيق عندما خاطب في حديثه معشر الشباب ، ودعاهم إلى الزواج عند القدرة على البائة ، فالبائة هنا معناها القدرة على العمل كزوج ورب أسرة ، فهي ذات مظهر اجتماعي وديني كذلك وليست ذات مظهر اقتصادي أو طبيعي فحسب ^(١) ، فهي لا تعنى فقط القدرة على الإنفاق أو على الجماع ^(٢) ، وإنما تعنى القدرة

في الآية السابقة على هذه الآية ، ثم أمر هنا من لا يجدون نكاحاً بالاستعفاف فدل ذلك على أن معنى « لا يجدون نكاحاً » لا يقتصر على الأموال ، بل إن يكونوا فقراء يغفهم الله من فضله ، وعلى الأغنياء والفقراء ممن لا يجدون نكاحاً أن يعفوا أنفسهم حتى يغفهم الله من فضله ، بمنحهم القدرة على شئون العائلة — وانظر تفسير القرطبي ج ١٢ ص ٢٤٣ .

(١) ومظهر البائة الاقتصادي هو حسن الإنفاق في حدود رزق الله ، ومظهر البائة الطبيعي هو الوفاء بمطالب الجماع ، ومظهر البائة الاجتماعي هو سلوك مسلك الزوج الراعي لأسرته . ومظهر البائة الديني هو رعاية حقوق الله في الأسرة .

(٢) جاء في شرح النووي على صحيح مسلم ، للرجع السابق ج ٩ ص ١٧٣ « البائة .. وأصلها في اللغة الجماع مشتقة من المباءة وهي المنزل ، ومنه مباءة الإبل وهي مواظها ، ثم قيل لعقد النكاح بائة لأن من تزوج امرأة بواها =

على القيام بشئون الزواج بصفة عامة ، يؤكد ذلك أن الشباب مظنة القدرة على الإنفاق ومظنة القدرة على الجماع في نفس الوقت ، لأنه مظنة القوة ومظنة القدرة على العمل والكسب ، فمن غير المعقول أن يخاطبهم الرسول بقوله عليه السلام من استطاع ذلك منكم فليتزوج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فكل منهم — بحسب الأصل — يستطيع ذلك ، فدل هذا على أن الحديث لا يتطلب القدرة على الإنفاق أو القدرة على الجماع فحسب ، وكلاهما من صنع الله سبحانه ، ولا يكلف الله فيهما نفساً إلا ما آتاها ، وإنما تطلب — في معنى الباء هنا — القدرة على النزول إلى معترك الحياة الزوجية بكل ما تمثله هذه الحياة من رعاية للأسرة وإبقاء المودة والرحمة بين الزوجين ومواجهة أعباء الحياة المشتركة والقيام بشئونها ، ولو صح أن الباء هنا هي القدرة على الإنفاق لاحتل المعنى أن الشاب الخليلع الذي يستطيع الإنفاق على زوجته — من ميراث أو غيره — وإذا تزوج سهر بعيداً عن زوجته أو هجرها أو صاحب غيرها ،

== مثلاً ، واختلف العلماء في المراد بالباء هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أصحهما أن المراد معناها القوى وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه ، وهي مؤن الشكاح فليتزوج . . والقول الثاني أن المراد هنا بالباء مؤن الشكاح حيث باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن الشكاح فليتزوج . . . »

هذا الشاب يجوز له أن يكون زوجاً طالما كان قادراً على الإنفاق على زوجته ، بينما الشاب المستقيم الذي يعمل فيكسب قوت يومه من عرقه لا ينبغي أن يتزوج ١١٠٠ ولا يمكن أن ينصرف معنى حديث الرسول عليه السلام إلى هذه الفكرة إطلاقاً ، وقد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم زوج معسراً بما يحفظ من القرآن وكان ذلك هو المهر الذي قدمه ^(١) ، كما أجاز الزواج بمهر لا يزيد عن خاتم من حديد إذا كان الرجل لا يملك شيئاً آخر يقدمه لزوجته فصح أن الباء هنا لا تعني القدرة على الإنفاق فحسب ولسكنها تعني القدرة على التزول إلى معترك الحياة المشتركة بين الزوجين ، وقد خاطب الرسول الشباب بذلك دون الأطفال والشيخو لأنهم مظنة هذه القدرة في جميع صورها ، ولأنهم يحملون بالرجولة ويحملون بالاستحواذ على النساء ، الجنس الآخر الذي يلفت بصرهم ويحرك مواطن العنة فيهم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر

(١) صحيح البخاري ط ١٢٧٦ ص ٤ و ١٨ . وللفني لابن قدامة ج ٦ ص ٤٨١ فيه « قال أحمد (بن حنبل) في رجل قليل الكسب يضعف قلبه من العيال : الله يرزقهم ، التزويج أحسن له ربما أتى عليه وقت لا يملك قلبه فيه ، وهذا في حق من يمكنه التزويج ، فأما من لا يمكنه فقد قال الله تعالى : « وليستغف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يقتربهم الله من فضله » .

وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع أن يكون كغيره من الأزواج القامئين على رعاية أسرهم ، فعليه أن يحمد — مؤقتاً — منبع أحلامه وشرارة تطلعاته ، وذلك بالصوم فإنه له وجاء ، فهو يقطع الشهوة الجنسية وهي — كما اعترف علماء النفس أخيراً — مبعث معظم «التطلعات» ويقطع شهواته الأخرى نحو الاستحواذ والسيطرة والتعالى والتظاهر بالرجولة ... الخ . هذا هو معنى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ... توجيه للشباب كله أن يلتزم الجادة من الأمور ، وأن ينخرط كل منهم في سلك المتزوجين ، إن استطاع أن يكون كغيره من الأزواج القامئين على رعاية أسرهم (١) ...

وإذا كنا قد اتهمنا إلى أن آيات القرآن الكريم وحديث الرسول عليه السلام لا يشترطون قدرة الزوج على الإنفاق ، فليس معنى ذلك أن الإنسان لا يسعى وراء أسباب الرزق ، وليس معنى ذلك أن يتجه الإنسان إلى الزواج بواحدة أو بأكثر من واحدة ، دون حساب لما يعطيه الله من الرزق ، وما بين يديه بالفعل من هذا الرزق

(١) ومن فسر الباء بأنها القدرة على الإنفاق جعل الحديث يتضمن دعتين : دعوة إلى الزواج تخاطب طائفة من الشباب قادرة على الإنفاق ، ودعوة أخرى إلى الصوم تخاطب غير ذلك من الشباب غير القادر على الإنفاق ، ونرى أن شرحنا للحديث كما ورد في المتن — آخمن تفسيراً وأصدق تعبيراً عن معاني الحديث .

أو يدعى أنه يستطيع تنظيم النسل من كل زوجة له بولد واحد مثلاً مما يقلل الإنفاق ، فذلك شأن الأحق الذي يلقي بنفسه في البحر دون طوق نجاة مردداً أن الأعمار بيد الله سبحانه ، ذلك أن الشارع الحكيم — وإن لم يشترط قدرة الزوج على الإنفاق — بين للناس أن السعى وراء الرزق واجب لا ينفي التوكل على الله الرزاق ، ولكنه يتنافى مع التواكل . « بل الإنسان على نفسه بصيرة . ولو ألقى معاذيره » ^(١) هكذا بين الله لنا في القرآن . ثم إن الشخص غير القادر على الإنفاق لا تقبل امرأة الزواج به إلا إذا كانت قادرة على الإنفاق على نفسها ، وللمرأة إن عجز زوجها على الإنفاق عليها — أن تطلب تطليقها منه للإعسار طبقاً للنصوص الشرعية والقانونية المقررة .

ولنا عودة إلى هذا الموضوع عند بحث رأى البعض بالأيباح تعدد الزوجات حتى يستوثق القاضي من قدرة الزوج على الإنفاق ، وذلك عند الكلام عن التشريع المصري ، إن شاء الله تعالى ^(٢) .

(١) الآيتان ١٤ و ١٥ القيامة .

(٢) انظر بند ٩٠ — ٩٥ فيما يلي .

٤٥ — ماذا تفعل المرأة عندما يفكر الرجل في الزواج عليها
أو يظلمها ؟

بقيت مسألة أخرى ، ماذا تفعل المرأة إن خافت من زوجها
نشوزاً^(١) أو إغراضاً ، مثلاً إذا أحست المرأة أن زوجها يفكر
في الزواج عليها وخشيت أن يعرض عنها إذا تم له زواج جديد ،
فماذا عساها أن تفعل ؟ . . . وإذا تزوج الرجل على امرأته فخافت
أن يهجرها زوجها أو يعرض عنها إلى زوجته الأخرى حتى لو كان
ذلك مجرد احتمال لم يقع بالفعل ، بل كان مجرد ظن أو وهم أو خيال
عند المرأة ، فكيف تتصرف إن خافت من زوجها نشوزاً
أو إغراضاً ؟ .

وإذا كان الرجل لم يعمل فعلاً بين زوجاته ، بل هجر إحداهن
مثلاً وكان ناشزاً عليها أو معرضاً عنها ، فما هو الحل الواجب الاتباع
عند نشوز هذا الزوج ؟

(١) النشوز هو التعلّي والترفع من النشز وهي الأرض المرتفعة ، ويؤدي
النشوز إلى التجافي والكبرياء والتقصير في حقوق الزوج الآخر . والإغراض
منه هنا الانصراف عن الزوجة بالوجه أو بالنفس أو بالمال . . فيضن عليها
بشيء من ذلك وما أشبه .

لقد تعرض القرآن الكريم لهذه المشكلة ، وليس غريباً أن يتصدى القرآن لمساكل التطبيق ويضع حلاً لهذه المشكلة ؛ وهى مما تعم به البلوى ، والقرآن كتاب الله لا ريب فيه ، فيه خبر من قبلنا وحكم ما بيننا ونبأ من بعدنا — لقد تعرض القرآن الكريم لحكم هذه الحالة ووضع لها الحل المناسب فى آيات بدأها بقوله تعالى « قل الله يفتيكم . . . الآية . . . » ثم قال عز وجل بإسقاط الحل « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً . ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتدروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً . وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعاً حكماً . . . (١) . . . »

(١) انظر تفسير الألوسى ج ٤ ص ١٦١ و ١٦٢ وتفسير البيضاوى ص ١٢٩ و ١٣٠ وتفسير القرطبي ج ٥ ص ٤٠٦ وما بعدها وتفسير الجلالين ص ١٠١ والمصنف المفسر ص ١٢٩ وتفسير ابن كثير ج ١ ص ٥٦٢ و ٥٦٣ وروى أن هذه الآية نزلت فى سودة بنت زمعة زوج الرسول صلى الله عليه وسلم إذ خافت أن يطلقها فوهبت يومها له ثشة ، وقيل إن الآية نزلت فى بنت عبد ابن مسلم زوجة رافع بن خديج عندما أراد أن يطلقها فاصطلحت معه على التنازل عن بعض ما تملك به . . . وأياً ما كان سبب النزول فإن الآية عامة فى كل زوجة تخاف من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ، فيسرى حكمها على كل زوجة كذلك ، لأن العبارة بموم اللفظ لا بخصوص السبب .

هذه فتوى من عند الله عز وجل ، لم يشأ أن يتركها لرسوله ولا لأحد من العلماء أو ولاية الأمور بغير بيان وتفصيل .. وهذا هو حل المشكلة ويتلخص في أمرين :

الأول : الصلح . . . فالزوجة التي تخشى من زوجها أن يتزوج عليها فيعرض عنها أو ينشز منها ، لها أن تلجأ إلى أهلها أو إلى أهل زوجها أو إلى القاضى بحسب الظروف . . . لا لئتمنع زوجها من الزواج عليها بقوة العصبية أو العادات الاجتماعية أو القانون ، ولكن تلجأ إلى هؤلاء ليصلحوا بينها وبين زوجها ، وليعرفوا أسباب الشقاق ما أمكن وليختاروا الوسيلة الشرعية المناسبة لإعادة الوفاق بين الزوجين ، وقد يعدل الزوج عن فكرته — بعد ذلك — فى الزواج على امرأته ، وقد يتبين أن خوف المرأة زواج الرجل عليها مجرد أوهام وخيالات . . . كذلك الزوجة التي يتزوج رجلها عليها لها أن تلجأ إلى هؤلاء أيضاً ليصلحوا بينها وبين زوجها .

والصلح خير ، فهو سبيل إلى الوئام والألفة والمودة . . . ويتضمن الصلح عادة تنازلاً عن بعض الحقوق من كل من المتصلحين ، والتنازل عن الحق أو الانتقاص منه أمر يعز على النفس ، لأن النفس شحيحة على مالها من الحقوق ولكن الصلح تطيب به النفوس

ويسهل عليها أن تتنازل عن بعض مالها . . . مثلاً يتنازل الرجل عن جزء مما يمسك به فيحسن إلى زوجته بماله أو بمزيد من المودة أو يخفف عنها بعض القيود التي يمسك بها . . . وتتنازل الزوجة عن جزء مما تمسك به ضد زوجها فتكفي من مطالبتها بما يحقق لها حاجاتها دون أن تطلب مزيداً من الكماليات أو تتنازل عن يوم لها من قسمها أو عن بعض مالها . . . » وأحضرت الأنفس الشح ، والمعنى أن المرأة لا تسكاد تسمح بالإعراض عنها والتقصير في حقها ، والرجل لا يسكاد يسمح بأن يظل معها ويقوم بحققها على ما ينبغي إذا كرهها أو أحب غيرها ، وإذا كانت الأنفس كذلك شحيحة متنافرة متباعدة فلا بد من استمالتها وإحضارها بالصلح وفيه يتنازل كل طرف عن بعض ما يمسك به عن طيب نفس . . . ولا حرج في ذلك ولا إنم ولا جناح على أى من الزوجين إن انتفع بما تنازل له الآخر من حقوقه ، لأن هذه طبيعة الصلح لا بد أن يتضمن تنازلاً عن بعض ما يمسك الإنسان به من الحقوق لصالح الطرف الآخر . . . والصلح خير من الخصومة ، وخير من فرقة الزوجين ، وخير من سوء العشرة ، وهو من محاسن الأخلاق .

ومما يقرب النزاع إلى مرحلة الصلح : الإحسان والتقوى .

« وإن تحسنوا وتتقوا ، فإن الله كان بما تعملون خبيراً » ...
وَمَا يَقْرَبُ النَّزَاعَ إِلَى مَرَحَلَةِ الصَّلَاحِ أَنْ تَدْرِكَ الْمَرْأَةُ أَنَّ الْعَدْلَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ زَوْجَاتِ الرَّجُلِ الْأُخْرَيَاتِ أَمْرٌ غَيْرُ مُسْتَطَاعٍ لَزَوْجِهَا وَإِنْ
حَرَصَ عَلَيْهِ ، فَتَغْفِرْ لَهُ بَعْضَ الْمِيلِ إِلَى غَيْرِهَا مِنْ زَوْجَاتِهِ ...
وَمَا يَقْرَبُ النَّزَاعَ إِلَى مَرَحَلَةِ الصَّلَاحِ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ أَيْضاً أَهْلُ
الزَّوْجَةِ وَأَهْلُ الزَّوْجِ وَالْقَاضِي فَيَأْمُرُوا كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِالْإِحْسَانِ
وَالْتَقْوَى ، وَلَا يَكْلِفُوا أَحَدَهُمَا مَا لَا يَسْتَطِيعُ ، وَيَفْهَمُونَ الْمَرْأَةَ
أَنْ زَوْجَهَا لَا يَسْتَطِيعُ الْعَدْلَ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ وَلَوْ حَرَصَ عَلَى ذَلِكَ أَشَدَّ
الْحَرَصِ لِأَنَّ هَذَا فَوْقَ طَاقَةِ الْبَشَرِ ، وَيَطْلُبُونَ مِنَ الزَّوْجِ الْأَعْمَلِ
إِلَى إِحْدَى نِسَائِهِ كُلِّ الْمِيلِ فَيَنْذِرُ الْأُخْرَى كَالْمَعْلُومَةِ ... وَإِنْ تَحَسَّنُوا
وَتَتَّقُوا اللَّهَ فِي الصَّلَاحِ وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ، فَتَصْبِرُوا عَلَى مَا قَدْ تَكْرَهُونَ
وَتَقْسِمُوا لِلنِّسَاءِ بِالْعَدْلِ وَتَخَافُوا عِقَابَ اللَّهِ فَيَا لَوْ أَقْدَمْتُمْ عَلَى الظُّلْمِ
وَسُوءِ الْعِشْرَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ ، مِنْ إِحْسَانٍ وَنَبَذٍ
لِلْخُصُومَةِ وَصَلَحٍ ، خَبِيرًا بِأَنْفُسِكُمْ وَأُمُورِكُمْ ، فَيَصْلَحُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ
وَيَجْزِيكُمْ خَيْرَ الْجَزَاءِ .

الأمر الثاني : الفراق إن فشل الصلح ... كأن يصير الزوج مثلاً على

موقفه ، مخطئاً كان أو مصيباً — (١) ولا تجد المرأة حباله وسيلة تعيد إليها ثقها فيه ، لأن العرف والقانون والقضاء مثلاً لا يملكون نزع الكراهية من قلب الرجل ولا يستطيعون التحكم في سلوكه الشخصي تحكما كاملاً . . . كذلك تصر المرأة مثلاً على مزايا معينة تتوهم أنها تحقق مصالحها أو تقيد بها من تصرفات زوجها أو تحد بها من حريته ، فيرفض الرجل ذلك ، ولا يملك الناس والقانون والقضاء نزع الأوهام من فكر هذه المرأة . . . في مثل هذه الحالات قد يفضل الصلح ويكون للزوجة أن تطلب الفراق . . . وللزوج أن يطلق . . . « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعاً حكياً » . . . بمعنى أن الله سبحانه لا يريد لعباده إلا الحياة الزوجية التي تظلمها المودة وتسودها الرحمة ويشيع فيها التعاون ، فإن تعذر الإصلاح بين الزوجين فإن الله عز وجل قادر على أن يغن كلا منهما عن الآخر من سعته ، بأن يزوجه بآخر أو يكفه ما أمه فيجعله مستغنياً عما كان يطلبه من زوجه الآخر ، والله سبحانه واسع الفضل يرزق

(١) على أن الزوج إذا كان مخطئاً بأن عاد إلى الظلم أو استمر في فيه وسوء عشرته ، فإنه يكون آثماً ، وللقاضي أن يعاقبه باعتباره مرتكباً لجريمة ظلم الزوجات أو جريمة إساءة العشرة مع زوجته ، انظر تفصيل ذلك فيما سنذكره في بند ٦٩ فيما يلي .

من يشاء بغير حساب ، والله عز وجل حكيم فيما قضى به من جواز
 الفراق بين زوجين فشل الصلح بينهما وتعذر الوثام والوفاق ،
 وإلا كانت الحياة الزوجية سجنًا للمرأة لا فكًا لها منه أو معتقلًا
 للرجل لا سبيل إلى الخلاص منه ، والله سبحانه حكيم في تدبيره ،
 لو شاء لجعل بين الزوجين المتنافرين مودة ورحمة ، ولكن شاءت
 حكمته أن يكون بينهما شقاق ، ربما أراد الله أمراً ، ويريد العبد أمراً
 ويفعل الله ما يريد (١) . . .

٤٦ — ملاحظة تفسير آيات القرآن في تعدد الزوجات :

. القرآن يهدف إلى تقييد تعدد الزوجات :
 عرفنا أن تعدد الزوجات كان مباحاً قبل نزول القرآن بغير حد
 أقصى لعدد الزوجات ، وكان يكفي أن يجرى عرف المسلمين على تعدد
 الزوجات ولا يرد بالقرآن ولا بالسنة ما ينسخه حتى يعتبر مباحاً
 في الإسلام ، ولكن القرآن نزل يضع حداً أقصى لعدد الزوجات
 مثني وثلاث ورباع ، وهذا الحكم يعم المخاطبين بحكم هذه الآية
 وغير المخاطبين بها ، فهو يحظر على المسلمين جميعاً الزواج بأكثر
 (١) كما لو أراد الله سبحانه أن يخلق إنساناً تلده المرأة من زوج آخر أو
 يستولده الرجل من زوجة أخرى !

من اثنتين أو ثلاث زوجات أو أربع كحد أقصى ، فإن خافوا
ألا يعدلوا فواحدة . وحكم القرآن — في نفس الوقت — يخاطب
بهذا النص من يخافون ظلم اليتامى فيرسم لهم طريق الخلاص من هذا
الظلم . . . فانكحوا ما طاب لكم من النساء يتيمات وغير يتيمات ،
أمهات يتامى أو غير ذلك فإن كن من يتامى النساء اللاتي
ترغبون أن تنكحوهن ولكنهن غير راضيات بالزواج منكم
أو من أولادكم فلا تعضوهن وابتنعوا الزواج من غيرهن ممن طاب
لكم من النساء وما حل لكم من الأنكحة ، ودعوا اليتيمة لمن ترغب
في الزواج منه ودعوا أموال اليتيمة لها وإن كن من يتامى النساء
اللاتي ترغبون أن تنكحوهن ورضين بالزواج منكم أو من أولادكم
فانكحوهن ولا تعرضوا عنهن ، فمن ممن طاب لكم من النساء . .
وإن كنتم تخشون الفتنة عند مخالطة يتامى النساء أو أمهاتهن
فلا بأس من الزواج بهن أو بغيرهن ، إن عدلتم ، فلكم الزواج
مثنى وثلاث ورباع . . . والأمر بالنكاح هنا في قوله تعالى
« فانكحوا » ليس أمر إيجاب وإلزام ، ولكنه أمر تأديب للناس
ليبتعدوا عن ظلم اليتامى وظلم النساء ، وأمر إرشاد لهم إلى الطريقة
التي تبعدهم عن هذا الظلم وذلك بقصر تعدد الزوجات على أربع

مع العدل بين الزوجات والعدل مع اليتامى ، فمن خاف ألا يعدل فواحدة . . . وإن خافت امرأة من زوجها نشوزاً أو إعراضاً ، كأن أحست — مثلاً — أن زوجها يريد الزواج عليها ، أو بعد أن تزوج عليها لا يعطيها حقوقها ، فإياها أن تلجأ إلى أهلها وأهل زوجها والقاضي . . . ليصلحوا بينها وبين زوجها والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح . . . ومعيار العدل المطلوب بين الزوجات ، وكذلك معيار العدل الواجب على أهل الزوجة وأهل الزوج والقاضي أن يحكموا به . . هو ألا يميل الزوج بميزان العدل إلى إحدى زوجاته كل الميل ، فينذر واحدة منهن أو أكثر كالمعلقة ، لا هي كزوجة له ولا هي مطلقة عنه ، ذلك أن العدل المطلق بين النساء أمر غير مستطاع ، وما دام القصد هو الإصلاح وما دامت المعاملة صادرة عن تقوى ، فإن الله يغفر مالا يستطيع الإنسان تحقيقه من عدل مطلق بين زوجاته ، رحمة منه بعباده . . . فإن فشل الصلح وتعدر الإصلاح ، فلا سبيل إلى هضم حق الزوج في تعدد الزوجات ، ولا سبيل إلى سجن الزوجة في بيت زوج تحس أنه لا يعدل معها فيه أو يهجرها إلى غيرها معرضاً عنها . . . وإنما السبيل الوحيد — إذا تعدر الإصلاح — هو الفراق ، « وإن يتفرقا يغن الله كلا

من سمعته ، إن الله كان واسع الفضل على عباده ، حكما فيما أمرهم به وقضى بينهم فيه . . . وإذا ظل الزوج مع زوجة واحدة كان ذلك أقرب إلى تحرى العدل ، خشية أن يؤدي التعدد إلى ظلم في المعاملة أو إلى زيادة في الإنفاق مما قد يدفع الزوج إلى أكل أموال الناس بالباطل ، ومنها أموال اليتامى الذين يرعاهم . . . هكذا لا يهدف القرآن - في الأصل - إلى إباحة تعدد الزوجات ، وإنما إلى تقييده باثنتين وثلاث وأربع على الأكثر (١) ، مع حث الناس على العدل . . العدل بين اليتامى ، والعدل بين الزوجات والعدل مع الأولاد والعدل مع كل نفس بشرية . . . كما قيد القرآن التعدد بأمور أخرى كتحریم الجمع في عصمة رجل واحد بين الأختين وبين الأم وابنتها وبين المرأة وخالتها أو عمتها مما سنفصل القول فيه فيما بعد . . . هذا هو حكم الله ، فهل بعد حكم الله حكم ، إن صح النظر واستقام الاستدلال ؟!

٤٧ - صدق تعدد الزوجات بأحكام اليتامى :

ومن الملاحظ أن القرآن الكريم لم يتعرض لتعدد الزوجات في آية مستقلة ، بل ورد ذكر هذا النظام فيه ضمن شرط آية

(١) فتح القدير ج ٢ ص ٢٧٩ .

في أحكام اليتامى ، سبقتها آيات وتلتها آيات في أحكام اليتامى ،
 وقد حاول البعض (١) أن يأخذ من ذلك أن إباحة تعدد الزوجات
 في الإسلام مشروطة بوجود مبرر له ، ككثرة في اليتامى والأرامل
 من النساء نتيجة حرب أو غير ذلك . وهذا النظر غير صحيح
 لأنه يجعل ذكر اليتامى في الآيات القرآنية تابعا للحديث عن تعدد
 الزوجات ، بينما الواضح من الآيات القرآنية أن موضوع اليتامى كان
 الأصل في هذه الآيات ، ولم يكن ذكر تعدد الزوجات إلا شرط آية
 فيها . والصحيح — فيما نرى — أن منهج القرآن الكريم قد دأب
 على ضرب مثل لسكل حكم فيه ، « ولقد ضربنا للناس في هذا
 القرآن من كل مثل » (٢) وعندما تعرض الله سبحانه لأحكام اليتامى
 وأمر بإيتائهم أموالهم ونهى عن أكل أموالهم إلى أموالنا ، ضرب مثلا
 لصورة دقيقة تنسلخ منها صور أخرى يحدث فيها أكل أموال اليتامى
 بالباطل وهي صورة تعدد الزوجات . . . فمن يرغب في نكاح
 يتيمة غير راضية بالزواج منه فلينكح ما طاب له من النساء غير
 هذه اليتيمة أو أمها مثنى وثلاث ورباع ، ومن يعرض عن الزواج

(١) محمد عبد المديني في رأى جديد في تعدد الزوجات، ص ٢٧ .

(٢) الآية ٥٨ الروم .

يتيممة ترغب فيه خشية ألا يقسط فيها فليعدل عن ذلك ويتزوجها
 فهي ممن طاب له من النساء وله أن يتزوج منى وثلاث ورباع . . .
 وهكذا الأمر في المستضعفين من الولدان . . . وهكذا الأمر أيضاً
 في الزواج بواحدة يتيممة أو أم يتامى أو غير ذلك إن قصد بالزواج
 أكل أموال اليتامى بالباطل إلى غير ذلك مما فصلناه في شرح الآيات .
 ولا شك أن صورة تعدد الزوجات هي أكبر وأشمل حالة تكشف
 بوضوح النوايا الخفية في معاملة اليتامى ومدى الحرص أو التفريط
 في حقوقهم ، فضلاً عن أن في اليتامى ضعفاً وفي النساء ضعفاً كذلك ،
 ومن شأن النهي عن ظلم اليتامى أن يستتبع نهياً عن ظلم النساء
 في تعدد الزوجات ، لأن ظلم النساء كظلم اليتامى بجامع الضعف
 أو بجامع الولاية والخضوع لرعاية الرجل وإنه لوهم خطير يقع
 فيه الكثيرون عندما يتصورون ، في فترة ما ، أن المجتمع الإسلامي
 لا يخوض حرباً أو يقل عدد اليتامى والأرامل من النساء فيه ، ذلك
 أن الحرب في العالم الإسلامي دائمة تدور رحاها كل يوم بين الحق
 والباطل ، ولم تصبح الحرب الآن معركة عسكرية فحسب ، بل يشن
 الأعداء على العالم الإسلامي يومياً حرباً نفسية وثقافية واقتصادية . . .
 بل وعسكرية في بعض الظروف ، يختارون مكانها وزمانها في أحد

أجزاء العالم الإسلامي ، ولا تكاد دولة إسلامية تفيق لنفسها وتعوض ما فقدته من رجالها وأبطالها حتى تبدأ جولة أخرى عليها . . وما الهجوم على نظام تعدد الزوجات إلا معركة من المعارك النفسية والثقافية والاجتماعية بين الإسلام وأعدائه^(١) . وبالإيمان بالله حق الإيمان ، وبالأبحاث العلمية المستندة إلى حقائق الإسلام ، يستطيع زعماء الإسلام — بعون الله — أن يمسكوا بزمام المبادرة ، بل وأن يحاربوا النظم المنحرفة في عقر دارها .

٤٨ — ثانياً : قيود تعدد الزوجات في الإسلام :

عرفنا أن القرآن أقر تعدد الزوجات ، ولكنه استهدف تقييده . والإسلام في إقراره لهذا النظام وفي تقييده له ، يرمى إلى تحقيق مصالح للأسرة وأن يحفظ للمجتمع الإسلامي كيانه وأخلاقه ... وتخلص هذه القيود في وجود حد أقصى لعدد النساء ، وتحريم الجمع بين المحارم حتى لو كان التعدد قاصراً على زوجتين ، ووجوب العدل بين الزوجات ؛ وهذه القيود — كما سنرى — تمتص معظم مشاكل

(١) راجع بند ٩ و ١٠ و ٣٧ فيما سبق وانظر بند ٨٢ و ٨٤ إلى ٩٥ فيما يلي .

تعدد الزوجات حتى لا يتخلف عن التعدد إلا كل خير للمرأة وللرجل وللأولاد وللمجتمع الإسلامي .

٤٩ - القيم الأول : الحد الأقصى لعدد الزوجات : إمالة :

قيد الله سبحانه وتعالى تعدد الزوجات بأن يكون مثنى وثلاث ورباع . ولا زيادة على هذا القدر في الإسلام ، فمن خاف ألا يعدل عند زواج الأربع فعليه بثلاث فحسب ، فإن خاف ألا يعدل مع الثلاث فعليه باثنتين ، فإن خاف ألا يعدل مع اثنتين فعليه بواحدة . . . ومن أراد الزيادة على الأربع فلا سبيل له إلى ذلك في الإسلام . . . إلا أن يتعد حدود الله ويرتكب الحرام ، ومع ذلك للزوج أن يطلق إحدى زوجاته الأربع ، وبعد انقضاء عدتها يتزوج بغيرها مع ملاحظة أن الطلاق أبغض الحلال إلى الله ، وأن الله قد لعن النواقين والنواقات ولا بأس بأن يحيل الإمام مثل هذا الرجل النواق إلى مختصين في طب النفس وفي الاجتماع وغير ذلك لمعالجته ، بلا تشهير أو مضايقات .

وقد سبق أن درسنا هذا القيد، وعرفنا دأله والخلاف حوله^(١)، ولم يبق هنا غير تساؤلات من بعض المفكرين عن حكمة تحديد الحد

(١) راجع بند ٢٣ إلى ٢٧ فيها سبق .

الاقصى لعدد الزوجات بأربع، دون أن يكون أقل من ذلك أو أكثر .
وبادىء ذى بدء نلاحظ أن التحديد العددي لكثير من أمور
الشريعة أمر يعلم الله وحده حكمته الكاملة، وقد لا يظن لنا منه سوى
أنه تنظم من عند الله عز وجل ، وذلك كتحديد عدد الصلوات
بخمسة أو عدد الركعات أو عدد أصابع اليد ، أو عدد العيون . . .
ولم تخل كتابات بعض المفكرين^(١) من تأمل في تحديد
الحد الأقصى بأربع من النساء ، فذكر بعضهم أنه ربما كان هذا
التحديد متفقا مع فصول السنة وعدد الأركان ، وهي أربعة في الأصل .
وقد يستهدف هذا التحديد أن يرجع الرجل إلى كل زوجة كل أربعة أيام
يوما على الأقل . وقد يتفق هذا التحديد مع الدورة الشهرية لحيض المرأة ،
لأن الحيض العادى قد يستمر أسبوعاً في كل شهر ، ويترك الرجل
زوجته في حيضها حتى إذا أتم أربعة أسابيع في شهر عاد إلى الأولى
فوجدتها طاهرة وقد يستهدف هذا التحديد إقامة الحجة على الرجل
الراغب في النساء لأن التعدد بأربع يستوعب كل أنواع النساء
في الغالب ، وللرجل الخيار في أن تكون لديه الطويلة
والقصيرة والنحيفة والبدينة . . . أو البيضاء والشقراء

(١) حادى الأرواح على هامش . علام الموقعين ج ٢ ص ٢٠٤ ، وكذلك
المرأة في القرآن لباس المقاد ص ٨٥ طبعة دار الهلال .

والصنفراء والسمراء . . . أو ذات الدين وذات الجمال وذات المال
 وذات الحسب . . أو الحادة في طباعها واللينة والمنقادة والمعتدلة . .
 وهكذا . . . كذلك قد يكون هذا التحديد مقصوداً به ألا تكون
 هناك عزوبة عند النساء وألا تكون هناك عزوبة عند الرجال ،
 فلو كان التعدد قاصراً على زوجتين اظل عدد من النساء بغير زواج . .
 ولو زاد التعدد على أربع لأدى ذلك إلى عزوبة عند بعض الرجال . .
 فكان للتعدد هذا الحد الأقصى المعقول .

٥٠ — هزاء مخالف الحد الأقصى لعدد الزوجات :

إذا تزوج رجل بخامسة وفي عصمته أربع من النسوة غيرها ، كان
 عقده عليها باطلاً ، ولا يحل له أن ينكحها ولا يحل لها أن تعاشره ،
 ويجب التفريق بين هذا الرجل وهذه الزوجة الخامسة ، فإن كان
 الرجل قد عقد على هذه الزوجة الخامسة ولم يدخل بها أو يخل
 معها فلا مهر لها ولا عدة ، أما إن كان قد دخل بها فلا يعد ذلك
 زناً يجب به الحد ، ولكن يعد دخولا بشبهة يجب به مهر المثل
 بشرط ألا يزيد على المسمى ويفرق بين الرجل وهذه المرأة ، ولا يجوز
 لهذه المرأة أن تعقد زواجها على آخر إلا بعد انقضاء عدتها . فإن عاد
 الرجل إلى الدخول بهذه المرأة بعد هذا التفريق وفي عصمته أربع

كان ذلك زنا يستوجب العقوبة المقررة. أما إذا فارق الرجل إحدى زوجاته الأربع بطلاق أو تطليق، كان له أن يتزوج بأخرى ممن تحل له وذلك بعد انقضاء عدة من فارقها، ولا خلاف في ذلك إن ائتمن الرجل عن إحدى زوجاته بطلاق رجعي، لأن المطلقة طلاقاً رجعياً تعد على ذمة زوجها في العدة وله مراجعتها، أما إذا كان قد ائتمن عنها بطلاق بائن أو مافى حكمه، فقد أجاز فريق من الفقهاء (١) زواج الخامسة في عدة المطلقة طلاقاً بائناً، على أساس أن المطلقة طلاقاً بائناً تعد أجنبية عن الرجل، ومنع فريق آخر من الفقهاء (٢) هذا الزواج مدة العدة على أساس أن بعض أحكام النكاح مازالت سارية بين الزوج ومطلقاته طلاقاً بائناً، إذ ليس لها الزواج بآخر خلال العدة ولها النفقة مدة العدة وبعض الحقوق، وهذا الرأي الأخير أولى بالعمل به، لأن زواج الرجل بأخرى قبل انقضاء العدة فيه ما يزيد من أعبائه

(١) الشافعية، حاشية القايوني وعميره ج ٣ ص ٢٤٦، وإحياء علوم الدين للغزالي ج ٥ ص ٢٢٦.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٨ وفتح القدير ج ٢ ص ٣٨٠ والبدائع ج ٢ ص ٢٦٣ و ٢٦٤ أى « لا يجوز له أن يتزوج أرباً والخامسة تعتد منه سواء كانت العدة من طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو بالحرمة الطارئة بعد الدخول أو بالدخول في نكاح فاسد أو بالوطء في شبهة » وروى مثل ذلك عن علي وعبد الله بن عباس وزيد بن ثابت .

وقد يدفعه ذلك إلى الظلم ، وقد عرفنا أن القرآن كان يهدف إلى
تقييد تعدد الزوجات ، فكان مما يتفق مع روحه أن يتمتع زواج
خامسة في عدة المطلقة طلاقاً بائناً .

٥١ - القبر الثاني : تحريم الجمع بين المحارم :

لم يغفل الإسلام عن مشاكل تعدد الزوجات ، وبالذات مايوقظه
من غيرة في المرأة ؛ وقد أقر الإسلام تعدد الزوجات رعاية للأسرة
الإسلامية وللمرأة ، ومن ثم احتاط فخرم الجمع بين الأختين وبين
المرأة وابنتها وبين المرأة وعمتها أو خالتها . . . وذلك حتى يحفظ
للأسرة الإسلامية مودتها ، ويضيق من أثر الغيرة فلا تتعدى الضرائر
بل توجه إلى المنافسة لا إلى قطع الأرحام بين أعضاء العائلة الممتدة
أو القاصرة .

٥٢ - تحريم الجمع بين الأختين :

صلة الأخوة من الأرحام ، وصلة الرحم من أعظم التكاليف
الدينية التي أوجبها الله على عباده ، لما فيها من ترابط وتعاون خير
الأسرة وهي خلية المجتمع . ولا شك أن كل زوجة تسعى دائماً إلى
أن يكون خير زوجها لها ، لذلك قد ترى زوجة وحيدة تسكره

من زوجها أن يتكرر ذهابه لأمه أو أخته ومعه هدية مثلاً . . . وبالمثل في تعدد الزوجات قد ترى زوجة تكره من زوجها أن يعطي ضررتها مثل ما يعطيها ، بل وتحرضه على ذلك ، ولوجود هذا الاحتمال حرم الله على الرجل أن يجمع في عصمته بين أختين ، حتى لا تسعى الأخت في حرمان أختها الأخرى من خير زوجها ، أو حتى لا تفكر في ذلك ، خشية أن تنقطع بينهما صلوات الرحمة أو المودة أو تفتقر لما قد ينشأ بينهما من غيرة أو نزاع أو خصام .

وتحريم الجمع بين الأختين ثابت بأدلة شرعية كثيرة ، أولها نص القرآن الكريم حيث قال « حرمت عليكم أمهاتكم . . . (الآية) . وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف » (١) كذلك أكدت السنة النبوية هذا التحريم فقد طلبت السيدة أم حبيبة زوج رسول الله ﷺ من الرسول أن يتزوج أختها عليها فقال لها « إنما لا تحل لي » (٢) كذلك ورد في الآثار أن فيروز الديلمي قال : قلت يا رسول الله إنني أسلمت وتحق أختان قال طلاق أيهما شئت ، وفي رواية اختر أيهما شئت ، وقد أجمع المسلمون (٣) وجرى عرفهم من عهد

(١) الآية ٢٢ سورة النساء .

(٢) صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١٣ و ٢١٤ والنسائي ج ٦ ص ٩٥ .

(٣) تفسير القرطبي ج ٥ ص ١١٩ والهداية ج ١ ص ١٢٩ وفتح القدير =

رسول الله حتى عمرنا الحال على تحريم الجمع بين الأخنتين ، كذلك
كان شرع من قبلنا^(١) يحرم الجمع بين الأخنتين

٣٣ - تحريم الجمع بين الأم وابنتها :

وإذا كان الجمع بين الأخنتين حرام ، محافظة على صلة الأرحام
فإن الجمع بين الأم وابنتها حرام كذلك من باب أولى ، ذلك أن القرابة
بين الأم وابنتها واجبة الوصل بلا خلاف ، ومن شأن الجمع بين الأم
وابنتها أن تقطع بينهما الأرحام^(٢) .

== ج ٢ ص ٢٦٠ والبدائع ج ٢ ص ٢٦٢ و ح . القليوبي وعميرة ج ٣ ص ٢٤٤ .
والفني لابن قدامة ج ٧ ص ٢٤ و ٢٥ والمحل ج ٩ ص ٥٢١ والمختصر النافع
ص ٢٠٠ والروض النضير ج ٤ ص ٤١ و ٤٢ . وانظر أيضاً أحد المحصرى
في كتابه النكاح والفضايل المتعفة به ط ١٩٦٧ ص ٣٢٣ وما بعدها .
(١) ففي التوراة « وامرأة مع أختها لا تتخذ لتكون ضربها لكشف
سوءها معها في حياتها » سفر الأخبار الإصحاح ١٨ العدد ١٨ ، انظر ما سبق
بند ٢٢ ، ونذهب كنائس النصارى إلى تحريم الجمع بين امرأتين إطلاقاً .
(٢) النسائي ج ٦ ص ٩٤ والفني ج ٧ ص ٨ و ٣٧ ، فإن كان للرجل
زوجة وأراد أن يتزوج بأمرها ورضيت بالزواج منه ، كان ذلك غير جائز لهما
سواء افترق عن زوجته أو لم يفترق منها ، وسواء كان قد دخل بزوجه أو كان
لم يدخل بها ، لأن « الحوات » محرمات أبداً (انظر الآية ٢٣ سورة النساء)
أما إذا كان للرجل زوجة وأراد أن يتزوج بابنتها ورضيت بالزواج منه ، فإن
كان قد دخل بالأم لم يحل له ابنتها أبداً ، حتى لو طلق الأم ، أما إذا لم يكن
قد دخل بالأم ، فله أن يتزوج بابنتها بعد أن يفترق عن الأم بطلاق أو تطليق
أو نسخ ، ولا عدة لأم طلقه قبل الدخول . (راجع الآية ٢٣ سورة النساء)

٥٤ - تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها وبين العمتين أو الخالتين :

يحرم الجمع كذلك بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها ، وبين العمة وبنت أخيها وبين الخالة وبنت أخيها . وقد ثبت هذا التحريم بأحاديث رويت عن النبي ﷺ منها أنه قال : (لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها .) وزاد في بعض الروايات (إنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ^(١)) ، كما جاء في بعض الروايات تحريم الجمع بين العمتين أو الخالتين ^(٢) وعلى هذا انعقد رأى جمهور علماء المسلمين ^(٣) .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ج ٩ ص ١٩٠ وما بعدها ، وصحيح البخاري ج ٣ ص ٢٣٤ ، والنسائي ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

(٢) سواء كانت العمتان أو الخالتان أختين أو غير أختين ، ويتحقق الفرض الأخير مثلاً ما إذا تزوج زيد أم بكر وتزوج بكر أم زيد ، فتولد سعاد لزيد ، وتولد هدى لبكر فسعاد أخت لبكر من أمه وعمه هدى ، وهدى أخت لزيد من أمه وعمه سعاد ، فلا يجوز الجمع بين سعاد وهدى ، فهما عمتان وإن لم تكونا أختين ، كذلك إذا تزوج زيد بنت بكر وتزوج بكر بنت زيد ، فتولد سعاد لزيد وتولد هدى لبكر ، كانت سعاد خالة هدى وهدى خالة سعاد ، فلا يجوز الجمع بين سعاد وهدى فهما خالتان وإن لم تكونا أختين . انظر تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٢٥ .

(٣) المفني ج ٧ ص ٣٦ و ٣٧ - والحصري للرجع السابق ص ٣٢٤ . ورأى عثمان البتي وبعض الرافضة وبعض الخوارج أن القرآن لم يحرم الجمع بين =

وقد رأى بعض العلماء أن الحديث سالف الذكر خاص أريد به العموم ، بمعنى أن حكمه يسرى على كل امرأتين بينهما رحم ، سواء كانت محرمة أو غير محرمة ، فيحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما رحم ، لما قد يؤدي إليه هذا الجمع من قطع لصلة الأرحام . وبناء على ذلك يحرم الجمع — عند هؤلاء — بين ابنتي عمين أو عمتين أو بين ابنتي خالين أو خاليتين ، أو بين المرأة وابنة زوجها السابق أو بين المرأة وزوجة ولدها أو بين المرأة وأم زوجها السابق. غير أن الرأي السابق غير صحيح عند جمهور العلماء ، وعندهم أن قطيعة الأرحام لا تفت في عضد العائلة إلا إذا تم الجمع بين امرأتين يذهما رحم محرمة ، أما إذا كانت هذه الرحم غير محرمة في فرض من الفروض فلا بأس

= المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها ، بل قال تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » ، لكن نسي هؤلاء أن الله سبحانه قال « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وبالتالي أعطى الله للرسول سلطة التشريع وأوجب اتباعه ، وقد أمرنا الله بالصلاة في القرآن ولم يذكر عدد ركعاتها فبينها الرسول بما له من سلطة التشريع ، وقوله تعالى « وأحل لكم ما وراء ذلكم » خصص بأحاديث الرسول للمشورة التي تحرم الجمع بين المرأة وعمتها وخالها . . ويحتمل أن يكون قد نسخ بقوله تعالى « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٢٤ وما بعدها كما أن العمة بمنزلة الأم لبنت أخيها والحالة بمنزلة الأم لبنت أخيها ويحرم الجمع بين الأم وابنتها من باب أولى من تحريم الجمع بين الأختين ، وهو مانع عليه القرآن .

من الجمع ، إذا دعت إليه الظروف ، إذ يجب الاقتصار على ما صرحت به آيات القرآن والأحاديث في هذا المضمار ، وفي ذلك توسعة على الناس ورفع للحرَج عنهم وعلاج لبعض الانحرافات ... ولمعرفة الرحم المحرمة من الرحم غير المحرمة وضع العلماء معياراً خلاصته: أن المحرمة تثبت بين كل امرأتين لو فرضت إحداها ذكراً لحُرمت عليه الأخرى في جميع الفروض ، أما إذا كانت الأخرى تحرم عليه في فرض وتحل في فرض آخر كان الجمع بين المرأتين حلالاً . فالأختان إذا فرضت إحداها ذكراً حرمت عليه الأخرى لأن زواج الأخ بأخته حرام ، وكذلك المرأة وعمتها إذا فرضت إحداها ذكراً في جميع الفروض حرمت عليه الأخرى لأن زواج الرجل بعمته أو زواج العمه بابن أخيها أو زواج العم بابنة أخيه حرام ، وكذلك الأمر بين المرأة وخالتها ، وبين العمتين أو الخاليتين ، أو بين المرأة وابنتها فلو فرضت إحداها ذكراً حرمت عليه الأخرى لأن زواج الرجل بأمه أو ابنته حرام في الإسلام ، أما الجمع بين ابنتي العم (غير أختين) أو ابنتي خال (غير أختين) فهو حلال ، لأن إحداها لو فرضت ذكراً حلت له الأخرى ، لأن الأخرى ستكون ابنة عمه أو ابنة خاله ، وابنة العم وابنة الخال حلال للرجل . كذلك ان الجمع بين

المرأة وابنة زوجها السابق أو المرأة وزوجة ولدها أو المرأة وأم زوجها
 السابق ، حلال عند جمهور العلماء ، لأنه لو فرضت إحدى المراتين
 ذكراً لحلت له الأخرى في فرض وحرمت عليه في الفرض الآخر ،
 وشرط التحريم ألا تحل الأخرى في جميع الفروض ، فالمرأة وابنة
 زوجها السابق لو فرضت المرأة ذكراً لحلت له المرأة الأخرى ،
 فمع هذا الفرض لن تكون هناك صلة نسب أو مصاهرة بينهما فيحل
 كل منهما للآخر ، ولكن لو فرضت ابنة الزوج ذكراً لحرمت
 عليه امرأة أبيه ، فكان التحريم في فرض والحلال في فرض ،
 فلم تكن بين المراتين رحم محرمة في أحد الفروض فجاز الجمع بينهما .
 كذلك المرأة وزوجة ولدها لو فرضت المرأة ذكراً لحرمت عليه
 زوجة ولده ولكن لو فرضت زوجة الولد ذكراً لحلت له المرأة .
 إذن تكون هناك صلة نسب أو مصاهرة بينهما ... فلم تكن بين المراتين
 رحم محرمة في أحد الفروض فجاز الجمع بينهما . ولا شك أن العلاقة
 بين المرأة وحماتها السابقة أو ابنة زوجها السابق أو زوجة ولدها ،
 في غالب الأحيان ، لا تخلو من غيرة ونزاع ، فالجمع بينهما في عصمة
 رجل واحد لا يقطع رحماً كانت موصولة ، بل يجعل كلا من المراتين
 على خط المساواة بدلا من أن تدعى إحداها أنها أفضل من الأخرى ،

كما نسمع من الحموات أو زوجات الأولاد أو بنات الأزواج
السابقين (١).

٥٥ - تحريم الجمع بين المحارم من النسب ومن الرضاع
وأثناء العدة :

والجمع بين المحارم لا يحل ، سواء كانت صلة الرحم من نسب
أو من رضاع فالجمع بين الأختين أو بين العمتين أو الخاليتين ، غير
جائز سواء كن من أب واحد وأم واحدة أو آباء مختلفين (إخوة
لأم) أو أمهات مختلفات (إخوة لأب) ، أو كن أخوات من
الرضاعة أو عمة بالرضاع أو خالة بالرضاع ، وذلك أخذاً بمعوم حديث
الرسول ﷺ « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » (٢).

كذلك إذا افترق الرجل عن زوجته وأراد أن يتزوج بأختها

(١) تفسير القرطبي ج ٥ ص ١٢٦ والنووي شرح صحيح مسلم ج ٩ ص ١٩٢
والمغني لابن قدامة ج ٧ ص ٥٠ ، ٥١ والعناية على فتح القدير ج ٢ ص ٣٦٤
والبدائع ج ٢ ص ٢٦٢ والروض النضير ج ٤ ص ٤٢ ، ٤٣ والمحل ج ٩
ص ٥٣٢ ومحمد أبو زهرة في الأحوال الشخصية ص ٨٠ وزكي الدين شعبان
في الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ص ١٨٠ . وذكرا البرديسي في الأحكام
الإسلامية في الأحوال الشخصية ط ٢ ص ١٧٢ .
(٢) المغني لابن قدامة ج ٧ ص ٣٥ .

أو عمتها أو خالتها، كان عليه أن ينتظر اقضاء عدة قرينتها التي
افترق عنها إن كانت لها عدة^(١).

٥٦ - جزاء الجمع بين المحارم :

إذا تزوج الرجل بأخت زوجته أو عمتها أو خالتها عليها، كان
عقد زواجه الجديد باطلا^(٢). ولا يحل له أن ينكح هذه الزوجة الجديدة
ولا يحل لهذه الأخيرة أن تعاشره . ويجب التفريق بين الرجل
وزوجته الجديدة ... فإن كان - قبل التفريق - قد دخل بها
فيجب لها مهر المثل بحيث لا يزيد على المسمى، ولا يجب حد الزنا
عليه، إذ يعد ذلك دخولا بشبهة وبالتالي يثبت النسب^(٣)، وعلى هذه
المرأة إن أرادت أن تتزوج بآخر أن تنتظر حتى تنقضي عدتها أما إذا
كان الرجل لم يدخل بها أو يحتل معها فلا مهر لها ولا عدة ولا تثبت

(١) ومن الفقهاء من أجاز العقد في عدة المطلقة طلاقا بائنا على نفس الخلاف
الذي ذكرناه في الزواج بخامسة . راجع بند ٥٤ وتفسير القرطبي ج ٥
ص ١١٩ والبدائع ج ٢ ص ٢٦٣، ٢٦٤ .

(٢) المغني ج ٧ ص ٤٤ وما بعدها . وفيه تفصيلات أخرى لمن تزوج
عمرين في عقد واحد وهذه من النوادر .

(٣) وبهذا قضت محكمة النقض في ٢٨/٤/١٩٦٥ بمجموعة الأحكام س ١٦
عدد ٢ ص ٥١٥ .

بينهما حرمة المصاهرة ولا يثبت نسب ولا يتوارثان ، ويجوز لهذه المرأة أن تتزوج بآخر فوراً . فإن كان الرجل وأخت زوجته أو عمتها أو خالتها ، يرغبان في استمرار العلاقة الزوجية بينهما ، فليس لهما ذلك إلا إذا افترق الرجل عن زوجته القديمة^(١) وانقضت عدة الزوجة القديمة^(٢) ، وبحيث يتم عقد زواج جديد بين الرجل والزوجة الجديدة بعد انقضاء عدة الزوجة القديمة .

٥٧ — القيم الثلاث : العدل بين الزوجات :

تستحق كل زوجة على زوجها حقوقها كاملة من أنس روجي ونفقة مأكل وملبس ومسكن وغير ذلك مما أوجبه الله على كل زوج سواء كانت المرأة زوجة الرجل الوحيدة أو كانت زوجة له بين أربع زوجات أو ثلاث أو اثنتين . على أنه إذا كان للرجل عدة زوجات وجب أن يعدل بينهن ، فهن عند تعددهن شركاء في خير الرجل .

والعدل بين الزوجات أمر واجب على الزوج بنص القرآن الكريم ، وبالسنة وبإجماع علماء المسلمين . قال تعالى « فإن خفتم (١) ولم يشترط بعض العلماء انقضاء عدة المطلقة طلاقاً بائناً ، راجع بند ٥٠ ، ٥٥ .

ألا تعدلوا فواحدة « فدل ذلك على أن العدل واجب بين الزوجات ،
فضلا عن أن العدل من التكاليف الدينية التي أوجبها الله على عباده
في علاقاتهم . وقد قال صلى الله عليه وسلم (من كانت له امرأتان
ولم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط)^(١) وفي رواية « وشقه
مائل » وهذه علامة تفصحها أمام كل خلق الله يوم القيامة . وعن
عائشة رضى الله عنها أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يعدل في القسم
بين زوجاته ويقول « اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك
ولا أملك » .

وقد وضع علماء المسلمين قواعد كثيرة تفصل للعدالة الواجبة
بين الزوجات ، نتناول عرضها فيما يلي من البيان^(٢) .

(١) منتخب كنز العمال على هامش مسند الإمام أحمد ١٣١٣ - ٥ مصر
ج ٦ ص ٤١٤ .

(٢) انظر عند الحنفية الهداية ج ١ ص ١٦١ والبدائع ج ٢ ص ٣٣٢ وتبيين
الحقائق ج ٢ ص ١٨٠ وعند الشافعية ح . القايوبي وعميرة على المنهاج ج ٣
ص ٢٩٩ و ٣٠٠ والنووي شرح صحيح مسلم ج ١٠ ص ٤٧ وإحياء علوم
الدين ج ٥ ص ٣٦٧ والزواجر عن اقتراف الكبائر ج ٢ ص ٣١ ، وعند
المالكية المدونة الكبرى ج ٣ ص ١٢٠ وح الدسوقي على الشرح الكبير
ج ٣ ص ٣٣٩ ، وعند الحنابلة المغني ج ٧ ص ٢٣١ وما بعدها ، والاقناع
ج ٣ ص ٢٣٨ — ٢٥٢ وزاد المعاد ج ٣ ص ٢٧ وفتاوى ابن تيمية ج ٤
ص ١٤٦ و ١٤٧ وعند الظاهرية المحلى ج ٩ ص ٦٧ وما بعدها ، وعند الشيعية
الإمامية جواهر الكلام الجزء الرابع كتاب النكاح (طبع حجر) ، وعند
الشيعة الزيدية الروض النضر ج ٤ ص .

٥٨ — العبرة بصلته الزوجية لا بصفات الزوجية :

العدل بين الزوجات واجب على كل زوج بالغ . ومن مبادئ العدالة ، المساواة بين المتماثلين ، والمساواة بين الزوجات تستحقها كل زوجة باعتبارها زوجة ، وبصرف النظر عن أى سبب آخر يتصل بصفة فيها ، ذلك أن صلة الرجل بكل واحدة منهن واحدة وهى صلة الزوجية ، على هذا الأساس لا تفضل لبكر على ثيب بين الزوجات ، ولا لقديمة على جديدة ، ولا لجديدة على قديمة ، ولا لشابة على عجوز ، ولا لجميلة على قبيحة ، ولا لبيضاء على سمراء ، ولا لمسلمة على يهودية أو مسيحية ، ولا لابنة أمير على ابنة خفير ، ولا تفضل ازوجة مثقفة على أخرى جاهلة لنفس الرجل ، ولا لزوجة غنية على أخرى فقيرة ، ولا لمریضة على صالحة ، ولا لصحيحة على مريضة أو ذات عيب جنسى أو حائض أو نفساء . . . ولا تفضل ملود على عقيم . . . كل أولئك سواء في حقوق الزواج .

٥٩ — المساواة بين الزوجات في المعاملة :

ومن حق كل زوجة أن تنساوى مع سائر زوجات الرجل في المعاملة ، والشرع يكلف الزوج بالإئتناف على كل زوجة وكسوتها

بقدر مساو لغيرها من زوجات نفس الرجل ، ألا ترى أن الله سبحانه
سوى بين الزوجات في الميراث . . . ١ كذلك فإن تحقيق العدل هنا
في المعاملة الظاهرة أمر مستطاع ، وفي الإمكان أن يكون لكل
زوجة نفقة شخصية لما كلفها وملبسها . . . بقدر مساو للأخريات ،
وبصرف النظر عن المركز الاجتماعي لكل زوجة قبل الزواج (١) ،
فقد أصبحن جميعاً زوجات لرجل واحد ، فكانت المساواة بينهما
أمراً نابغاً من صلة الزوجية وحدها ، وهى صلة واحدة تربط
كلاً منهن بالزوج ، كذلك في الإمكان أن يكون للابن الصغير
نفقة معينة وللابن الكبير نفقة أخرى مناسبة تتفق مع ظروفه ،
وكذلك للبنت ، مع المساواة بين الأولاد المتماثلين بصرف النظر
عن أم الابن أو أم البنت ، فكل الأولاد أبناء وبنات رجل
واحد . ويحسن بالرجل — فيما نرى — أن يقوم بتسليم كل من
زوجاته نصيبها ونصيب أولادها نقداً أو غير ذلك لتنفق منها على

(١) وهذا رأى جمهور العلماء ، ويرى البعض أنه يكفي للرجل أن يقوم
بالواجب مع كل واحدة ، ويندب له المساواة ، الاقتناع ج ٣ ص ٢٤٥ و ح .
الدسوقي ج ٣ ص ٣٣٩ ، وهذا الرأى الأخير يفتح الباب لتفضيل إحدى
الزوجات على الأخريات ، مع أن الإسلام سوى بينهما . فتاوى ابن تيمية ج ٤
ص ١٤٧ ، فكان رأى الجمهور أولى بالاتباع .

شئونها وشئون أسرتها وأولادها ، ثم يترك لكل زوجة حرية اختيار ما أكلها ومشربها وملبسها وإدارة منزلها ، فتتصرف كل منهن حسبما تراه متفقاً مع حالتها الاجتماعية ، وذلك تحت إشرافه وتوجيهه ورعايته ، بل على الزوج أن يتدخل في الوقت المناسب ليضع الأمور في نصابها إن حدث إهمال أو انحراف ، وعليه أن يستهدف الخير والعدل في معاملة زوجاته ، فإن كانت إحدى زوجاته لا تحسن التصرف في شئون بيتها تولى ذلك عنها بما تستحقه هي وأولادها بالعدل ، ولا يحق للرجل أن ينتقص من نفقة إحدى زوجاته بدعوى أنها غنية أو لها مورد من الرزق ، ما لم تكن راضية بذلك ، وله أن يحضها على معاونته دون أن يضايقها في حقوقها ، وليس للرجل أن يقضى لإحدى زوجاته حاجياتها دون الأخريات . . . على أنه إذا اضطر الرجل للإففاق على إحدى الزوجات بسبب لا دخل لإرادته فيه ، كرضها أو حبسها ، فلا يسكف بتسليم قدر مساو لما أنفقته على هذه الزوجة لكل زوجة أخرى . . .

٦٠ — إسطار الزوجات :

اتفق العلماء على أن الزوج مكلف بأن يوفر لكل زوجة مسكناً مستقلاً يرافقه لها ولأولادها ، ذلك أن لكل امرأة

أن الإسلام الحق في مسكن مستقل بمرافقه إذا كانت متزوجة ،
 سواء تزوجت برجل عدد زوجاته أو كان رجلها لم يتزوج بغيرها ،
 ولا يخفى أن استقرار كل زوجة في مسكن مستقل بمرافقه يكفي
 الضرائر شرّاً كثيراً تتولد شرارته عندما تخالط إحداهن الأخرى
 في مسكنها بأولادها فينشب النزاع بسبب الأولاد أو سوء معاملة
 الزوج أو اشتغال نار الغيرة بين الزوجات . ولا يعني استقلال
 كل زوجة بمسكن بمرافقه أن تطالب المرأة زوجها بقصر مثلاً أو بدار
 من بابها أو تطالبه بمسكن يليق ومقام عائلتها ، ذلك أن الزوج
 لا يكلف بغير ما يستطيع ، فلو اشتملت دار الزوج على عدة
 حجرات وكانت كل حجرة مستقلة عن الأخرى بمرافقتها ، لصلحت هذه
 الحجرات مساكن مستقلة بمرافقتها ، وجاز للرجل أن يسكن
 كل زوجة في حجرة منها بمرافقتها . كذلك يجوز للرجل أن يسكن
 إحدى زوجاته بالدور الأرضي والأخرى في الدور العلوى في دار
 واحدة إن كانت المرافق متميزة لكل دور ومستقلة ، لأن حق
 كل زوجة في مسكن بمرافقه لا يعني العنت بالزوج وتكليفه
 مالا يطيق ، فإن استطاع العثور على مساكن متشابهة كان ذلك
 أقرب إلى العدالة ، وإن تعذر عليه ذلك فالدين يسر ، و « لا يكلف
 الله نفساً إلا وسعها » .

وغنى عن البيان أنه لا يجوز للزوج أن يخرج زوجته من المسكن الذى هيأه لها بغير رضاها ، إلا إذا أصبح هذا المسكن غير شرعى بأن خاف على زوجته أو على أولاده الفتنة فيه ، وفى هذه الحالة يلزم بتوفير مسكن آخر لهذه الزوجة^(١) .

كذلك لا يجوز للزوج أن يسكن زوجته الجديدة مع زوجته القديمة فى نفس مسكن هذه الزوجة القديمة ، طالما كانت المرافق مشتركة ، فإذا لجأ الزوج إلى تخصيص حجرة فى مسكن زوجته القديمة لإسكان زوجته الجديدة وكانت المرافق مشتركة ولم ترض الزوجة القديمة بذلك ، فإننا نرى أنه يحق للزوجة القديمة أن تطلب من القضاء طرد الزوجة الجديدة من مسكنها ، وللقاضى تسكين الزوج بالبحث عن مسكن آخر تنتقل إليه إحداها مع تحديد ميعاد لذلك ، لأن من حق كل زوجة أن يكون لها مسكن مستقل بمرافقه ، بل سنرى^(٢) أن لكل زوجة أن تمنع ضررتها من دخول مسكنها ، حتى لمجرد الزيارة إذا كان ذلك يؤذيها فى مشاعرها ، ومن باب أولى لها أن تمنع ضررتها من السكنى معها فى منزل مرافقه مشتركة .

(١) راجع تفصيلات أخرى فى بند ١٩ فيما سبق .

(٢) انظر بند ٦٩ فيما يلى .

ولا يخفى ما يلحق الزوجات والأولاد من ضرر عند إسكان الزوجة الجديدة في نفس مسكن زوجة سابقة معها والمرافق مشتركة ، وهو ضرر يفوق ضرر الزوج عندما يبحث عن مسكن جديد ، ومن مبادئ الشريعة الإسلامية « لا ضرر ولا ضرار » و « الضرر يزال » و « يرتكب أخف الضررين لاتقاء أشدهما » .

وللزوج — على هذا الأساس — أن يشغل مسكنين أو أكثر في بلد واحد ، بحيث يكون لكل زوجة مسكن مستقل عن الأخرى ، ولا يؤثر ذلك على أزمة المساكن ، كما قد يتوهم البعض ، لأن كل زوجة سيكون لها مسكن مستقل ، فيما لو تزوجت برجل ليس له غيرها (١) .

(١) راجع بند ١٩ فيما سبق — وقد اعتبرت بعض أحكام القضاء زواج الرجل من اثنتين ضرورة نخول له الحق في احتجاز مسكنين في بلد واحد لسكناه ، واعتبرت ذلك قيدا يرد على القاعدة التي تحرم احتجاز الشخص الواحد لمسكنين في بلد واحد للسكنى أو للتأجير من الباطن وهي القاعدة الواردة في المادتين ١٠ و ١٦ قانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ م (وتقابلهما م ١/٥ من قانون الإيجار الجديد رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩) (انظر حكم مصر الكلية ٢ يونيه ١٩٤٩ المحاماة ٢٩ رقم ٢١٨ ص ٤١٩) وجاراهما في ذلك الفقه القانوني المصري حيث اعتبر ذلك حاجة أو ضرورة تبرر هذا الاحتجاز . (سليمان مرقص في شرح قانون إيجار الأماكن ط ١٩٦٤ ص ٥٨١ و ٥٩١ ومحمد لبيب شنب في شرح أحكام الإيجار ط ١٩٦٠ ص ٦٢ وعبد الرزاق السنهوري =

٦١ - المساواة بين الزوجات في المبيت :

من حق كل زوجة أن يبيت زوجها عندها وقتاً مساوياً للوقت الذى يبيتته عند الأخريات ، وهذا ما يسمى بالقسم بين الزوجات . والزمان الذى يقسمه الرجل بين زوجاته فى المبيت لا ينبغى أن يقل عن ليلة كاملة ، وذلك لإمكان استقرار العلاقات الزوجية التى تتطلب وقتاً كافياً يأس فيه كل من الزوجين بصاحبه ، ولا أقل - فى ذلك من ليلة كاملة . وللزوج أن يحمل مدة المبيت عند كل زوجة أكثر من ليلة ، كليتين أو ثلاث أو أسبوعاً ولا بأس أن يجرى تغييراً فيجعلها ثلاث ليال لكل زوجة ثم أسبوعاً لكل زوجة... وقد يكون فى هذا التغيير تجديد للحياة الزوجية وبعث لنشاطها. ولكن لا ينبغى للرجل أن يحمل مدة المبيت طويلة بحيث يترك فيها الزوجات الأخريات وقتاً كبيراً ، وذلك متابعة للمودة وحفاظاً على الألفة والطمأنينة ، ولذلك تشدد بعض الفقهاء فرأوا ألا تزيد مدة المبيت

== فى الوسيط ٦٠ من ١٢١١ م) والصحيح فى رأينا أن شغل الملتزوج باثنتين مسكنين فى بلد واحد لسكنائه ، لا يعد حاجة أو ضرورة لحجب تخول له هذا الاحتجاز ؛ بل هو إلزام قانونى يفرض عليه هذا الاحتجاز لصالح كل زوجة لأن القانون وهو هنا الشريعة الإسلامية وهى قانون الأسرة المحمول به فى هذه الحالة ، يستوجب لإسكان كل زوجة فى مسكن مستقل بمرافقة من الزوجة الأخرى مالم تتراضيا على السكنى معاً فى مسكن واحد . (انظر كتابنا مروح أحكام الإيجار ط ١٩٧٠ ص ٤٥) .

على ثلاثة أيام وليلتين عند كل زوجة ، بينما رأى جمهور العلماء أنها لا ينبغي أن تزيد على سبعة أيام إلا في حالات ضرورية ، كأن يكون للرجل زوجتان تقيم كل واحدة منهما في بلدة غير التي تعيش فيها الأخرى ، فيمضي الزوج للغائبة في أيامها أو يقدمها إليه حسبما يشاء ، ، ما لم يكن في ذلك ضرر ، بل وله أن يجعل المدة شهراً أو أكثر أو أقل على حسب بعد البلدين ، وعلى كل حال لا يترك الرجل إحدى زوجاته أكثر من أربعة أشهر أو ستة عند البعض . وتعين مدة المبيت أمر متروك في الحدود السابقة لأن المستحق لزوجاته هو التسوية بينهم ، للزوج أن يختار الوسيلة التي تحقق هذه المساواة بلا ضرر ولا ضرار . فإن رضيت الزوجات بمدة تزيد على هذا الحد الأقصى ، فلا بأس من زيادتها ، لانتقاء الضرر بتوافر الرضا .

وحق الزوجة في مبيت زوجها عندها وقت متساو مع ما يبيته عند الأخريات ، يجب لها على زوجها بصرف النظر عن الرغبة في الجماع أو صلاحية صاحبة النوبة له ، فعلى الرجل أن يبيت عند زوجته في نوبتها ، حتى إن امتنع الجماع معها في ليالي المبيت ، شرعاً أو عادة أو طبعاً . ويمتنع الجماع شرعاً كما لو كانت الزوجة محرمة في الحج مثلاً ، ويمتنع الجماع عادة

كما لو كانت الزوجة حائضاً . ويمتنع الجماع طبعاً وخلقة كما لو كانت رتقاء (١) . . . فلا صلة بين القسم بين الزوجات في المبيت وبين إمساك الجماع مع الزوجة ، لأن المقصود من القسم في المبيت هو اكتمال الأنس والمودة والرحمة بين الزوجين ، ولئن كان من مقاصد الزواج الجماع والتناسل ، فإن الرعاية النفسية والاجتماعية هي المقصد الأساسي من الزواج ، وتبارك الله حيث قال « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (٢) .

وحق الزوجة في مبيت زوجها عندها في نوبتها يستلزم أن يقضى عندها الليل ، ومع ذلك فلا زوج أن يخرج من بيته لصلاة العشاء والفجر وللضرورات الأخرى . وإن تعذر على الرجل أن يقيم عند زوجته في ليلتها أو في ليلة من دورها تعين عليه أن يقضى لها ذلك في ليلة أخرى ، بدلا عن تلك التي ضاعت عليها . وإذا كان عمل الرجل ليلاً كالحارس ، فإن القسم يثبت بالنهار ويكون الليل تبعاً له ، وللزوج أن يخرج لصلواته وقضاء حاجاته في هذه الفترة .

(١) الرتق : هو انسداد المهبل بلحم أو عظم .

(٢) الآية ٢١ سورة الروم .

ويحرم على الرجل أن يتخذ من مسكن إحدى زوجاته محلاً دائماً للإقامة فيه، دون مساكن الزوجات الأخريات ، وله أن يتخذ مسكناً مستقلاً عن مساكن كل زوجاته ، ولا بأس إن كان مجاوراً لمسكن إحداهن . وعليه أن يذهب إلى كل واحدة منهن في دورها المحد لها، وله — إن سكن في محل خاص به — أن يدعوهن إليه بحسب نوباتهن ، ويحرم على الرجل أن يدعو بعض زوجاته لمسكنه ويذهب للبعض الآخر ، لما في ذلك من المحاباة ، إلا إذا اتقى سوء القصد ، وكان ذلك لضرورة كأن تكون التي يذهب إليها زوجة عجوزاً أو مريضة وتلك التي يدعوها شابة وصحيحة. غير أنه يحرم على الرجل أن يدعو إحدى زوجاته إلى مسكن ضررتها بغير رضاها ، فإن دعاها ورفضت الحضور لم تكن ناشراً ، وكذلك إن رفضت صاحبة المسكن أن تفتح بيتها لضررتها التي قبلت دعوة زوجها ، فإنها لا تعد ناشراً لأن العادة جرت أن تتضرر الزوجة من ذلك ، ولا ضر ولا ضرار في الإسلام . وللزوجات أن يجتمعن — برضاهن — في بيت صاحبة النوبة حتى يجيء وقت النوم فتثوب كل واحدة إلى مسكنها . ويحرم على الرجل أن يدخل مسكن إحدى زوجاته في نوبة زوجة أخرى، إلا لغدر أو ضرورة ، وذلك كتسليم نفقة أو مباشرة علاج فله الدخول ،

ولا تعد حاجة الرجل إلى الاستمتاع بإحدى زوجاته عنراً يبرر ذهابه إليها في نوبة زوجة أخرى . وإذا دخل الرجل منزل إحدى زوجاته في نوبة زوجة أخرى — لندر أو ضرورة — كان عليه ألا يملكث وقتاً طويلاً ، فإن لبث عند هذه الزوجة وقتاً غير عادي أوراى أن يجامعها وعل ذلك كان عليه أن يقضى للأخريات مثلهما قضاءها . وأخيراً يظل حق الزوجة في مبيت زوجها عندها ، حتى لو كان الزوج مريضاً . فإن وجد الزوج المريض أن راحته تتحقق عند إحدى زوجاته كان عليه أن يتشاور مع الزوجات الأخريات في البقاء عندها مدة مرضه ^(١) ، فإذا لم يرضين له بذلك أو اختلفن في الرأي كان له أن يجري القرعة بينهما أو يعتزلهن جميعاً إن أحب ، فإن بات عند إحدها أثناء مرضه بغير رضاها كان عليه أن يقضى للأخريات مدة مناسبة تطيب بها النفوس ولا تزيد عن المدة التي مكثها أثناء المرض .

٦٢ — حسن النية في معاملة الزوجات :

ينبغي للرجل في قسمه بين زوجاته أن يحاول الحصول على رضاها، حتى تتحول نار الغيرة فيهن إلى نور للمنافسة ووقود للتعاون

(١) وهذه ستة للرسول عليه الصلاة والسلام . صحيح البخارى ج ٣

العائلي ، ويرضين بما قسم الله لهن . فإن تعذر على الرجل الحصول على رضا زوجاته بتصرفاته ، كان عليه أن يقرع بينهن ... مثلاً يجري القرعة ليعرف بها من يبدأ بالذهاب إليها بالدور ، ويقرع بينهن إذا أراد توزيع الكسوة أو النقطة مثلاً ، وإن تساوت الأنصبة المستحقة للأولاد يقرع بينهم كذلك . . . والقرعة من السنة النبوية ، وهي تضع - في الغالب - حداً لما هو معروف من تنافس الضرائر ، كما أنها تساعد على استبعاد تصرّفات الزوج المشوبة بتحيز أو محاباة .

وقد عرفنا أن المساواة بين الزوجات واجب على الرجل بالقدر الذي يتحقق به العدل بينهما . ولا شك أن استمرار المودة والرحمة بين الزوج وزوجاته تقتضي أن يمايلن بالحسنى ، فلا يقصد بتصرف له أن يسيء إلى إحداهن ، والأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ... وهناك أمور لا يستطيع الإنسان أن يعدل فيها كل العدل ، وتصرفه فيها موكل إلى ضميره وحسن أو سوء نيته ، والله على كل شيء شهيد ... مثال ذلك عدل الرجل بين زوجاته في المحبة أو في أداء واجبه الجنسي معهن ، فهذه أمور تبني على اعتبارات نفسية لا يستطيع

الإنسان أن يتحكم فيها بقدر متساو في كل الظروف : فالحجة أمر بيد
مقلب القلوب سبحانه ، والمعاشرة الجنسية تبني عادة على المحبة وعلى
مدى الاستعداد الجنسي عند الرجل ، وهو أمر لا يملك الإنسان
عليه سلطاناً « أفرايتم ما تمنون ، أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون » (١)
وبسبب هذه الحقائق قال تعالى « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء
ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » وإن تصلحوا
وتتقوا ، فإن الله كان غفوراً رحيماً » (٢) فالرغبة في الإصلاح ، والعمل
على الإصلاح بين الزوجات ، الصادر عن تقوى وخشية من الله ، هي
أساس معاملة الزوجات ، وهي تقتضي ألا يضع الرجل في ميزانه ميزات
لإحدى الزوجات بحيث تميل كفة الميزان كل الميل بينما يندر الأخرى
كالمعلقة (٣) ، على هذا الأساس لا تثريب على الرجل إذا أحس بحب
زائد لإحدى زوجاته عن الأخريات ، فذلك أمر لا يستطيع أن يهرب
منه ، ولو حرص على ذلك ، ولكن لا ينبغي أن تدفعه هذه المحبة
إلى هجر من لا يحب من زوجاته أو التقصير في حقوق أية واحدة فيهن ،
فيميل إلى من أحب كل الميل ويذر غيرها كالمعلقة .

(١) الآيتان ٥٨ و ٥٩ سورة الواقعة .

(٢) الآية ١٢٩ سورة النساء .

(٣) راجع بند ٤٠ إلى ٤٣ .

ويجوز للرجل أن يترك جماع إحدى زوجاته في نوبتها لعذر ،
 مادام لا يقصد بذلك إضرارها أو لا يرغب بذلك أن تتوفر لذته
 لأخرى . وأخيراً . . . لم يشرع تعدد الزوجات للدواقين ومن ثم
 كان للجماع فيه آداب ، منها أن العلماء كرهوا للرجل أن يجمع بين
 زوجتيه في فراش واحد عند الجماع ، ولو برضاها ، فإن جمع بين زوجتيه
 في فراشه لجرد النوم دون الجماع ، فهناك رأى يجوز ذلك ، إذا رضيت
 الزوجتان . ولا ينبغي للرجل أن يدخل بزوجتيه حملاً واحداً ،
 ولو رضيتا ، لما في ذلك من إسراف في حب الشهوات وإطلاع
 النساء على عورات بعضهن .

٦٣ - هو الزفاف :

رأى جمهور الفقهاء ، عند زفاف زوجة جديدة للرجل ، أن
 تستحق هذه الزوجة الجديدة على زوجها أن يبيت عندها ثلاثة أيام
 إن كانت ثيباً ، وسبعة أيام إن كانت بكرًا ، دون أن يكون واجباً
 على الرجل قضاء مثل هذه المدة للأخريات ، فهو حق الزفاف للزوجة
 الجديدة ، وبعد انقضاء هذه المدة ، يعود القسم من جديد بين جميع
 الزوجات . وقد أخذ الجمهور حجته على هذا الرأي من أحاديث

كثيرة ، روتها أم سلمة زوج الرسول عليه الصلاة والسلام عن
الرسول صلى الله عليه وسلم ، ورواها عن أم سلمة السكثرون ،
خلاصتها أن « للبكر سبع وللتيب ثلاث » (١) .

وذلك عند الزفاف بلا قضاء للأخريات . وحق الزفاف للزوجة
الجديدة أمر تقتضيه بداية العشرة الزوجية ، ولكل زواج مظهره
وبهجته ، ولا أقل من أن يقضى الرجل عند زواجه الجديدة بعد
زفافها إليه ثلاثة أيام إن كانت ثيباً وسبعة أيام إن كانت بكراً ، دون
أن يكون واجباً عليه قضاء مثل هذه المدة لزوجاته الأخريات ،
ولا أقل من أن تتمتع الزوجة الجديدة بزواجها هذه المدة ككل امرأة
عند زفافها . ولا يعرف الفقه الإسلامى للزوجة الجديدة أكثر من
هذا القدر تمييز به عن غيرها من زوجات الرجل ، فلا يحق للزوجة
الجديدة عند زفافها أن تطالب زوجها بشهر كذلك الذى يسمى
« شهر العسل » لأن لزوجاته الأخريات حق عليه ، فضلاً عن أنه
ليس من المستحسن ، وقد أقدم الزوج على زواج جديد يوحش فيه
قلب زوجاته السابقات أن يتركهن أكثر من هذا القدر .

(١) صحيح مسلم جزء ١٠ ص ٤٣ وما بعدها ، وموطأ مالك . طبعة الحاي
١٣٤٨ هـ ٢ ص ٥ و ٦ والتيب هى من سبق أن دخل عليها رجل .

ورأى الأحناف ، خلافاً لجمهور الفقهاء^(١) ، أن الزوجة الجديدة ليس لها عند زفافها شيء من هذه الأيام مطلقاً ، اللهم إلا القسم العادى فإن مكث الرجل عندها بعد زفافها ثلاثة أيام ، وجب عليه أن يبيت عند كل زوجة له مثل هذه الأيام . وحجة الحنفية تبدو منطقية إذ يرون أن كلاماً من المرأة الجديدة ، والقديمة زوجة لنفس الرجل ، واجتماع الزوجات عند رجل واحد سبب لوجوب التسوية بينهما ، فكيف يكون سبباً للتفضيل ! وإذا كان هناك وجه للتفضيل فالقديمة أولى به ، وذلك لما وقع لها من الكسر والوحشة وإدخال الغيظ والغيرة فى نفسها .

وفكرة الأحناف محل نظر ؛ لأن لكل زوجة هذا الحق عند زفافها ، فلا محاباة لإحدى الزوجات ، والاعتراف للزوجة الجديدة بحقوقها فى أن يكرمها زوجها عند بداية الزواج وعقب الزفاف أقرب عند الناس إلى القبول ، كما أنه أقرب إلى مكارم الأخلاق ، لأن الزوج هنا لا يفضل زوجته الجديدة على غيرها فقد سبق أن أدى مثل ذلك لكل زوجة سابقة ، وهنا يقوم للزوجة الجديدة بما تستوجبه العلاقة الجديدة من حسن استقبالها ومعاشرتها بالمعروف ، فضلاً عن أن المدة هنا جد قصيرة فهى ثلاثة أيام للثيب وسبعة أيام للبكر ،

(١) أشرنا للمراجع ص ١٢٣ فيما سبق .

وهي مدة يمكنها الزوج عادة في الترحيب بأصهاره الجدد والتعرف عليهم والقيام بحق ضيافتهم .

٦٤ — رضا الزوجة بإسقاط قسمها :

قد ترضى الزوجة بإسقاط حتمها في القسم ، أى حقها في مبيت زوجها عندها في نوبتها ، وذلك جائز ، لأن القسم شرع لمصلحتها ، فكان لها أن تتنازل عن حقها فيه أو تهيبه لغيرها إن رأت مصلحة لها بتحقيق ذلك ويعتبر رضا الزوجة بإسقاط القسم هبة منها ، وقد يعتبر — في بعض الأحوال — صلحاً بين الزوجين ، إذا تضمن تنازلاً من الزوجة عن بعض حقوقها في مقابل مصلحة لها يضمنها الزوج حتى لو كانت هذه المصلحة أن تظل العشرة بينها وبين زوجها فلا يحدث طلاق ، وهذا الصلح جائز بنص القرآن الكريم في قوله تعالى « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتنقوا ، فإن الله كان بما تعملون خبيراً » (١) . وقد روى أن سودة بنت زمعة زوج الرسول صلى الله عليه وسلم

(١) تفسير ابن كثير ص ٥٦١ — ٥٦٤ وراجع بند ٤٦ .

لما « كبرت جملة أيامها من رسول الله صلى عليه وسلم لعائشة ،
 قالت يا رسول الله جملة أيامي منك لعائشة ، فكان رسول الله ﷺ
 يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة . » وروى أن الرسول ﷺ
 غضب يوماً من زوجته صفية فقالت صفية لعائشة : أصلحني بيني
 وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وهبت يومي لك « فذهبت
 عائشة إلى الرسول عليه السلام وأخبرته بذلك فرضى عن صفية
 وأعطى يومها الذي وهبته لعائشة (١) .

ورضا الزوجة بسقوط القسم لا ينتج أثره إلا بموافقة الزوج ،
 لأن من حقه الاستمتاع بكل زوجة في عصمته ، رغم تنازلها عن حقها
 في المبيت معه ، ولا يعقل أن نلزم الرجل بالتنازل عن حقه لمجرد رغبة
 زوجته في أن يبيت عند غيرها من الزوجات ، وليس ذلك من
 العدالة في شيء ، طالما كانت الزوجة في عصمته ، ولكن لا يشترط
 رضا الموهوب لها ، فلو وهبت سعاد ليلتها لهدى ، وأبت هدى هذا
 التنازل ، لم يلزم ذلك الرجل وله أن يبيت عند هدى ليلتها وليلة
 سعاد ، لأن هدى زوجته وليس لها أن تمتنع عنه . أما إن رضيت
 الموهوب لها بنوبة ضررتها ، فليس للرجل أن يجرمها منها ، وليس له

(١) تفسير القرطبي ج ٥ ص ٤٠٣ و ٤٠٥ .

كذلك أن يجعل هذه النوبة لأخرى غيرها ، ففي المثال السابق إن
رضيت هدى بتنازل سعاد ، فليس للرجل أن يحرمها من ليلة سعاد ،
ولا يحق له أن يجعل ليلة سعاد لغير هدى من زوجاته . أما إن كانت
الزوجة قد تنازلت عن حقها في نوبة لها أو أكثر ، لكل الزوجات
الأخريات ، وجب على الزوج أن يجعل نوبتها كالمعدومة ويوزع
القسم بين الزوجات الأخريات . وقد يكون تنازل الزوجة عن نوبتها
موهوباً للزوج نفسه ، وهنا اختلف الرأي ، ذهب البعض إلى أن
للزوج أن يختص بهذه النوبة من يشاء من زوجاته ، فقد فوضت
صاحبها للزوج التصرف ، وذهب البعض الآخر إلى إلزام الزوج
بإسقاط هذه النوبة تماماً من حساب النوبات ، بحيث تكون
كالمعدومة ، وتوزع القسم على الباقيات بالعدالة ، وهو ما نرجح
العمل به ، لأن اختصاص الرجل إحدى زوجاته بهذه النوبة قد يكون
فيه إظهار لتفضيل إحداهن على الأخريات مما قد يثير النزاع ، كما أن
إسقاط هذه النوبة لا يعطى الزوج فرصة في التفضيل أو المحاباة .

وغنى عن البيان أن سقوط القسم برضا الزوجة يتناول إسقاط
حقها في مبيت زوجها معها في نوبة واحدة أو أكثر حسبما طلبت ،
ولكنه لا يتناول حقها في أن يمدل معها زوجها في المعاملة ،

وخصوصاً في النفقة والكسوة، وغير ذلك مما فصلناه، فهذا واجب على الزوج، لا يسقط عنه بإسقاط القسم برضا الزوجة.

ولما كان القسم شرعاً حقاً للزوجة، وحقاً لله، تحقيقاً للعدالة واستقرار الأسرة، كان للزوجة أن ترجع في تنازلها عنه في أي وقت تشاء، خصوصاً وأن الزوجة عند تنازلها عن القسم تسقط حقاً لها لم يجب بعد فلا يسقط إلا إذا سكنت عنه.

٦٥ - نشوز المرأة يسقط قسمها :

يقتصد بنشوز المرأة خروجها (وارتفاعها) عن طاعة زوجها بغير حق فيما يجب له، وفي هذه الحالة يسقط حقها في القسم، جزاء لنشوزها. فإن خرجت الزوجة عن طاعة زوجها بحق كانت غير ناشز واستحقت القسم، فإن حرّمها منه زوجها، كان عليه أن يقضيه لها بعد ذلك. وتعتبر المرأة ناشزاً إن خرجت من مسكن زوجها بغير إذنه أو لم تفتح له الباب ليدخل، أو فتحت له ولكنها لم تمكنه منها... ولا تعتبر الزوجة ناشزاً إن دعاها زوجها إليه وتعذر عليها الذهاب إلى مسكنه لمرض أو مطر أو انقطاع المواصلات، أو كان قد طلبها للحضور في بيت ضرتها. فإذا كانت المرأة ناشزاً لم يكن

لها حق في القسم ، وإذا عادت إلى طاعة زوجها عاد حقها في القسم ،
ولكن اعتباراً من بداية طاعتها ، ولا حق لها فيما فاتها أيام الشوز .
ويلاحظ أن نشوز المرأة لا يستتبع سقوط حقها في القسم
فحسب ، بل يسقط أيضاً حقها في النفقة . . . ولكنه لا يسقط
حقوق أولادها .

٦٦ - سقوط القسم عند السفر بقرعة :

إذا رغب الرجل في السفر وأراد اصطحاب زوجة معينة معه ،
كان عليه أن يأخذ رضاه وزوجاته بسفر هذه الزوجة معه ، فإن
لم يرضين أو اختلف الرأي بينهما كان عليه أن يقرع بينهما ، ومن
خرج سهمها في القرعة سافرت معه . فإذا لم يقرع الرجل بين نسائه
عند سفره واصطحب إحداهن بغير رضاهن ، كان عليه عند عودته
أن يقضى مع كل من نسائه مثل الوقت الذي قضاه مع زوجته التي
سافرت معه . أما إذا سافر الرجل بإحدى الزوجات ، برضا الباقيات
أو بقرعة ، فإن القسم يسقط ولا يجب عليه أن يقضى للباقيات شيئاً
عند عودته . وقد يحدث أن ترضى الزوجات بسفر واحدة منهن
مع الزوج غير تلك التي اختارها ، فإذا لم يرض الزوج بحكم نسائه

كان عليه أن يقرع بينهم ، وله بعد القرعة أن يتركن جميعا ويسافر بمفرده أو يصطحبهن جميعا في سفره . فإذا خرجت القرعة أو رضى الزوجات بسفر واحدة منهن . وامتنعت عن السفر ، فإن حتمها في القسم يسقط ، وإذا كان امتناعها لغير عذر كانت ناشراً وسقطت بعض حقوق أخرى لها كحقها في النفقة . وللزوج أن يعيد القرعة بين البواقي . ومتى سافر الزوج بإحدى زوجاته بقرعة إلى مكان ما كالقدس مثلاً ، ثم بدا له أن يسافر إلى بغداد ، ولم يكن ذلك في برنامج رحلته ، كان له استصحاب نفس الزوجة واستكمال رحلته معها . « وإذا سافر بزوجتين بقرعة . آوى إلى كل واحدة ليلة في رحلها .. وإن كانتا جميعاً في رحله فلا قسم إلا في الفراش » .

والقرعة — على هذا الأساس — واجبة على الرجل عند سفره مصطحباً إحدى زوجاته (١) . غير أن فريقاً من الفقهاء (٢) رأى أن القرعة غير واجبة ، وإنما هي مستحبة ، وللزوج أن يسافر بمن يختار من زوجاته ، دون قرعة ، بل ويسقط القسم بمجرد السفر ، سواء

(١) وهو رأى الشافعية والحنابلة والظاهرية . انظر المراجع هامش بند ٦١

ص ١٢٣ .

(٢) وم الحنفية والمالكية . انظر المراجع هامش بند ٧ ص ١٢٣

أقرع الرجل أو لم يقرع ، فلا يجب عليه — عند عودته — أن يقضى لزوجاته الأخريات مثلما قضى مع زوجته التي سافر معه ، فإذا عاد استأنف القسم من جديد ، وكأنه لم يسافر .

والقرعة أمر جاءت به السنة ، فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرع بين نسائه عند سفره^(١) ، إنما اختلف العلماء — كما رأيت — على رأيين ، فبعضهم أوجبها والآخر لم يستلزمها وإنما جعلها مستحبة ، وكان أساس الخلاف بينهم هو ما إذا كانت هذه السنة شرعاً واجباً اتباعه ، أم كانت أمراً خاصاً بالرسول عليه الصلاة والسلام يحسن الاقتداء به ولا يأثم المسلم بتركه ! فمن رأى أن القرعة أمر مندوب إليه ومستحب احتج بأن القرعة لا تنفي لإحدى الزوجات حقاً في السفر ، لأن سفر إحداهن أو سفرهن كلهن لاحق لمن فيه على الرجل ، ولا يلزمه إذ يجوز أن يسافر بمفرده دون واحدة منهن ، فضلاً عن أن القرعة لا تخرج على وجه واحد فلا تصلح دليلاً على حق ، ومع ذلك فهي مستحبة اقتداء بالرسول . ومن رأى أن القرعة واجبة احتج بأن سفر الرجل بإحدى زوجاته بغير قرعة مظنة ميله إليها دون الأخريات ، بخلاف سفره بدون

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٢٩ .

واحدة منهم فإنه عدل بينهما جميعاً ، فإن بدا للرجل أن المهمة التي يسائر من أجلها تقتضى اصطحاب واحدة معينة من زوجاته ، فعليه إقناعهن بذلك ومراضاتهن ، فإن لم يرضين وسافر بمن أرادها كان عليه عند عودته أن يقضى للأخريات مثلما قضى لمن سافرت معه ، ونرجح العمل بهذا الرأي الأخير لما فيه من عدل وتوفيق حسن بين مصلحة الزوج ومصالح زوجاته فضلاً عما فيه من اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم .

ويلاحظ أن سقوط القسم بالسفر بقرة ، خاص بسفر الزوج ، دون سفر الزوجة ، فإن سافرت الزوجة بإذن زوجها استحققت القسم عند عودتها (١) ، أما إذا سافرت بغير إذن زوجها كانت ناشزا وتطبق عليها أحكام النشوز ومنها سقوط حقها في القسم .

٦٧ - سقوط القسم في أهوال أخرى :

يسقط القسم في ظروف خاصة تحقيقاً لاستقرار الأسرة ، كما لو كانت الزوجة محبوسة أو صغيرة لا تحتمل الجماع أو مجنونة (١) ومن الفقهاء من فرق بين سفرها بإذن الرجل لقضاء حاجة له ، وبين سفرها بإذن الرجل لقضاء حاجة لها كسفرها لحجها أو لتجاريتها ، فتستحق القسم في الحالة الأولى ، ولا تستحقه في الحالة الثانية ، وهي غير آئمة في الحالتين لوجود إذن الزوج بسفرها .

لا تؤمن العشرة معها ، أو ادعت الطلاق ولو كذبا ، لأن حبس الزوجة يتعذر معه القسم لها بسبب خارج عن إرادة الزوج ، والصغيرة التي لا تحتمل الجماع تأوى إلى الفراش مبكرة وليست بحاجة إلى أنس زوجها لها في المبيت ، ومن تدعى الطلاق في حكم الناشز إن كذبت وحكم المطلقة إن صدقت ، والمجنونة إذا لم تؤمن عشرتها كانت خطراً على الزوج ، فإن كانت تؤمن عشرتها تعين على زوجها أن يقسم لها مثلاً يقسم للأخريات ، فقد يكون في ذلك شفاؤها ... وسقوط القسم في هذه الأحوال قاصر على المبيت ، وعلى الرجل أن يعدل بين زوجاته في غير ذلك من وجوه المعاملة المستطاعة .

٦٨ - المعاوضة على القسم :

من الطرائف التي تعرض الفقهاء لبيان أحكامها فكرة المعاوضة على القسم . ما الحكم إذا بذلت إحدى الزوجات مالا لضررتها لتتنازل لها عن نوبة لها أو نوبات ، أو بذلت مالا للزوج ليجعل لها في القسم أكثر مما تستحقه ، وما الحكم إذا بذل الرجل لإحدى زوجاته مالا لتتنازل عن نوبة لها إلى زوجة أخرى يريد أن يقضى معها وقتاً أكبر ... ؟

إذا بذلت إحدى الزوجات مالا للزوج ليجعل لها في القسم أكثر مما تستحق كان هذا تخريضا على الظلم وإفسادا لروابط الأسرة واقترب هذا المال — عند الفقهاء المسلمين — من وصف الرشوة التي يقصد بها منع الحق عن يستحقه ، ومن ثم كان ذلك حراما ، فإن قبض الزوج منها شيئا كان عليه أن يرده لها ، كما أن للزوجة أن تطلب استرداد ما بذلته لزوجها من مال لهذا الغرض . وإن كان الزوج قد بذل لها من القسم أكثر مما تستحق ، تعين عليه كذلك أن يقضى لزوجاته الباقيات ما فاتهم من القسم لأنه كان ظلما ، وقد أضر بهن ، وفي هذا القضاء ما يرفع عنهن الضرر .

أما إذا بذلت إحدى الزوجات مالا لضررتها لتتنازل لها عن نوبة لها أو نوبات ، ورضى الزوج بذلك ، أو بذل الزوج لإحدى زوجاته مالا لتتنازل عن نوبة لها أو نوبات لزوجة أخرى فقبلت وقبلت من الزوج ، فقد اختلف الرأي بين الفقهاء ، منهم من ذهب إلى أن ذلك لا يجوز لأن بذل المال في القسم معاوضة عنه في معنى البيع ، والقسم لا يباع . ولمن بذل المال أن يسترد ، دون أن يسقط حق المتنازلة عن القسم لأن تنازله عن القسم كان مشروطا بمال والمال سيرد فيبقى حقها كاملا في القسم ومن الفقهاء من رأى جواز ذلك ، على أساس أن التنازل عن القسم

بعوض لا يعد بيعاً وإنما يعتبر صلحاً ، والصلح جائز عن حقوق المرأة والرجل فى الزواج ، ألا ترى أنه يجوز للمرأة أن تبذل مالا لزوجها ليصير أمرها بيدها أو تخالعه بعوض تبذله له ، ونرجح العمل بهذا رأى الأخير ، لسلامة حججه ولأن المرأة هنا لن تضار ، فهى تملك التنازل عن القسم بلا عوض ، فكان لها من باب أولى أن تتنازل عنه بعوض مالى ، والمال هنا لا يستخدم لإفساد العلاقة العائلية ، على عكس ما لو بذلت المرأة هذا المال لزوجها ليعطيها من القسم أكثر مما تستحق .

٦٩ - جزاء افعال الزوج بأعظم العدل بين زوجاته :

إذا لم يعدل الزوج بين زوجاته تعرض للمسئولية الدينية والدينية على سواء ، فهو من الناحية الدينية آثم يستحق عقاب ربه ، والله لا يرضى لعباده الظلم ، وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من يميل إلى إحدى نساءه كل الميل يأتى يوم القيامة وشقه مائل (أو ساقط) ، ويجعل الله ذلك علامة فيه على ظلمه بين زوجاته يعرفها به العالم أجمع من آدم عليه السلام إلى آخر شخص ولد من بنى

آدم (١)، هذا فضلا عن عذاب الله له ، مما يقدره الله سبحانه ، جزاء وفاقا ، وهو أحكم الحاكمين ولا معقب لحكمه . « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » (٢) ، ومن الناحية الدنيوية يعتبر هذا الزوج مرتكباً لجريمة ظلم الزوجات ، وهى من الكبائر (٣) ، وهى جريمة تعزيرية يترك فيها للقاضى توقيع العقوبة المناسبة من بين العقوبات التعزيرية المقررة شرعاً ، كتأديب الزوج بتوبيخ أو ضرب أو حبس أو غرامة مالية . . . ولا بأس إذا حدد الإمام للقاضى نوع هذه العقوبة أو بين له حداً أدنى وحداً أقصى لها . وقد عرفنا أن العدل بين الزوجات يتناول الأمور الظاهرة فى الغالب كالعدل فى المعاملة والنفقة والكسوة والمسكن والمبيت . . . وهذه أمور تجرى عليها وسائل الإثبات والنفى ، وهى التى تطرح أمام القضاء أما الأمور الباطنة كالحبة أو الجماع فهذه يتعذر العدل فيها ، ولا يحسن الجدل فيها أمام القضاء وأمرها موكل لحسن نية الزوج ومدى ذكاء المرأة ، كما أنه لا سبيل للقاضى إلى تقصى الحقيقة فيها بوسائل الإثبات والنفى المعروفة . . . وللقاضى أن يقف تنفيذ العقوبة

(١) راجع بند ٥٧ وما بعده

(٢) الآيتان ٧ و ٨ سورة الزلزلة .

(٣) الزواجر عن اقتراف الكبائر ج ٢ ص ٣١ الكبيرة ٢٧٣ .

المقررة إذا رأى في ذلك مصلحة للأسرة . . . وفي جميع الأحوال يجب على القاضى أن يصلح بين الرجل وزوجاته ، علماً علم اليقين أن حكمه لن يستطيع به أن يحقق العدل بين الرجل وزوجاته ، ولو حرص على ذلك كل الحرص ، لأن النزاع العائلى تؤثر فيه العوامل النفسية والاجتماعية وهى أمور متغيرة ومتشابكة ، فعلى القاضى أن يحكم على الرجل بالتزام العدل بين زوجاته بالقدر الذى لا يجعله يميل إلى إحدى الزوجات كل الميل فيندر الأخرى كالمعلقة ، وذلك كله عملاً بقوله تعالى « والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً . ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفوراً رحيماً » (١) وعلى القاضى كذلك أن يتخذ من الوسائل ما يحلل الزوج على العدل بين نساءه . وتقضى المحكمة بإلزام الزوج بمراعاة العدل بين نساءه وذلك عن المستقبل من الأيام ، ولا يجوز للقاضى أن يحكم على الزوج بقضاء ما قصر فيه فيما مضى من الأيام ، وذلك حسماً للنزاع العائلى ، وهذا لا يمنع من توقيع العقوبة المقررة على الزوج بسبب ما ارتكب من ظلم لزوجاته فيما

(١) راجع بند ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ فيما سبق .

مضى من الأيام ، كما لا يمنع الزوج من قضائه ما فات بعض زوجاته من القسم ، وذلك إبراء لذمته أمام الله تعالى ، وهو إذا فعل ذلك كان مختاراً ، وليس للمحكمة أن تمنعه من قضاء ما فاتته إلا إذا كان في قضاء ذلك ما يجعل الزوجات الأخريات كالمعلقات فيتدخل القاضى لتنظيم ذلك بما يرفع الضرر . . . وأخيراً ، إذا استمر الزوج على ظلمه لإحدى زوجاته وتضررت هذه الزوجة من ذلك ، فلها أن تطالب فراقه ، ويقضى القاضى — عند توافر الشروط المقررة — بتطليقها من الزوج ، ويلزم الزوج بمؤخر صداقها^(١) ومتمعة لها عملاً بقوله تعالى «فإمسك بمعروف أو تسريح بإحسان» وقوله عز وجل « . . . وإن يفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعاً حكماً » .

٧٠ — ثالثاً : الشروط الاتفاقية في تعدد الزوجات :

نقصد بالشروط الاتفاقية في تعدد الزوجات تلك الشروط التي قد يتفق عليها كل من الرجل والمرأة عند الزواج أو بعده ، كاتفاق المرأة مع الرجل على طلاق زوجته حتى تتزوج به ، أو اتفاق المرأة على ألا يتزوج عليها ، أو اتفاقها معه على أن يزيد لها في القسم أكثر من زوجاته الأخريات . . . وهكذا . وتظهر هذه الشروط

(١) مهرها .

— عادة — عند تعدد الزوجات وهو ما سنتناوله بالدراسة الآن .
وهناك شروط أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين الرجل والمرأة كمنفعة
معينة أو مسكن خاص . . الخ . وهذه الشروط الأخيرة تقع
في أى زواج ، ولا تختص بنظام تعدد الزوجات وحده فيرجع في
دراستها إلى كتب الزواج المعروفة .

ويلاحظ أن الزواج ليس عقداً كغيره من العقود التي يملك الناس
تعديل أحكامها باتفاقات متعددة ، ذلك أن التراضى على الزواج سبب
جعله الشارع مرتباً لأحكام شرعية معينة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها
أو تعديلها إلا في حدود الشرع . وعلى هذا الأساس نفهم حديثين
للرسول - صلى الله عليه وسلم - بصدد شروط الزواج أحدهما قوله
عليه الصلاة والسلام « المسلمون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً
أو حرم حلالاً » والآخر قوله عليه الصلاة والسلام « إن أحق الشروط
أن يوفى به ما استحلتم به الفروج (١) » والحديث الأول بين مدى جواز
الشروط أو عدم جوازها، بينما يتحدث الثاني عن تنفيذ هذه الشروط،
ويفهم من الحديثين أن الشروط الاتفاقية جائزة - بصفة عامة - ما لم
تحرم حلالاً أو تحل حراماً ، أى أنها جائزة في نطاق القواعد الشرعية
ومقتضيات عقد الزواج ، فإذا ما تقرر جواز شرط ما وجب الوفاء

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ط المطبعة المصرية ج ٩ ص ٢٠١ .

به ، ولا ينبغي لأحد الزوجين أن يتهاون في تنفيذ الشرط استناداً إلى اختلاط الدماء وضرورة المعيشة المشتركة ، بل على العكس ينبغي أن يكون المبدأ هو أن « أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج » (١) .

٢١ — إذا استرطت المرأة الجديدة طلاق الرجل لزوجته :

قد تتفق امرأة مع رجل على أن يطلق زوجته ، وقد يتفقان على جزاء لمخالفة هذا الشرط كعدم انعقاد الزواج الجديد إذا لم ينفذ الشرط (٢) ، أو يكون للزوجة الجديدة فسخ زواجها إذا لم ينفذ الشرط ، أو يكون لها تعويض مالى إذا رفض الزوج طلاق زوجته السابقة ... فما حكم الشرع فى ذلك ؟

اتفق جمهور علماء المسلمين على أن هذا الشرط باطل فى جميع

(١) فهذا الحديث ينصرف إلى الشروط الجائزة شرعاً بحسب ، لأن الوفاء بأمر محل حراماً أو يحرم حلالاً بعيد عن مقاصد الشرع .

(٢) أى يعلق الزواج الجديد على طلاق الزوجة الحالية ، وهناك صورة عكسية هى تعاقب طلاق الزوجة الحالية على الزواج كأن يقول رجل لامرأة زوجتى طالق إن تزوجتك ، وفى هذه الصورة الأخيرة تطلق الزوجة بمجرد الزواج الجديد عند من يحجز تعاقب الطلاق ، بخلاف الصورة الأولى حيث يلقى الشرط ويظل زواج الأولى والثانية صحيحاً كما سترى .

صوره التي عرضناها^(١) ، وإذا تم الزواج الجديد مع هذا الشرط كان الزواج صحيحاً والشرط باطلاً ملغياً^(٢) ، ولا سبيل للزوجة الجديدة ولا للقضاء إلى إجبار الزوج على تنفيذ هذا الشرط أو دفع تويض عند عدم تنفيذه ، كما أن الزوجة الجديدة ليس لها طلب فسخ زواجها بسبب عدم تنفيذ هذا الشرط .

والدليل على بطلان هذا الشرط ما رواه أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ... ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في صحتها أو إنائها ، فإنما رزقها على الله تعالى^(٣) كما روى عبد الله بن عمر أن النبي

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٥٢ و ١٥٣ والغني لابن قدامة ج ٧ ص ١٤ وذكر أيضاً : « قال أبو الخطاب هو شرط لازم . . ولم أر ذلك لغيره » وفي الإقناع ج ١ ص ١٩٠ أن هذا الشرط يثبت للمرأة الخيار إذا لم يطق الزوج ولا يجب على الزوج أن يوفي به بل يسن له ذلك . ولكن ذكر الغني أن الصحيح بطلان هذا الشرط .

(٢) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٥٣ وعند الظاهرية يبطل النكاح بالشرط الفاسد إن اشترط في العقد ، فإن كان في اتفاق لاحق بطل الشرط وصح الزواج المحلى ج ٩ ص ٩١ .

(٣) وفي لفظ متفق عليه « نهى أن تشتط المرأة طلاق أختها » .. والمراد بأختها غيرها سواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين . نيل الأوطار ج ٦ ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

صلى الله عليه وسلم قال « لا يحل أن تنكح امرأة بطلاق أخرى » (١) ،
والحكمة في ذلك ظاهرة ، ذلك أن الإسلام يدعو إلى المحبة والألفة ،
فلا ينبغي للمرأة أن تحارب أختها المرأة بأن تحرمها من حياتها
الزوجية ، والحياة الزوجية حق لكل امرأة . ولذلك عند
ما أقر الإسلام تعدد الزوجات اعترف بحق المرأة الجديدة في أن
تكون زوجة وعندما حرم الإسلام على الزوجة الجديدة أن تسأل
طلاق أختها أكد حق المرأة القديمة في أن تكون زوجة .. فالإسلام
يقر تعاون النساء في الحياة ، ولو كانت حياة زوجية مشتركة ...
ولكنه لا يقر محاربة المرأة لأختها المرأة . ولا يقال هنا إن هذا
الشرط قد قبله الزوج ، وأحق الشروط أن يوفى بها ما استحلتم به
الفروج ، فلا أقل من تعويض الزوجة الجديدة مالياً عن عدم تنفيذ
هذا الشرط ، ذلك أن المسلمين — حقاً — عند شروطهم ، إلا شرطاً
أحل حراماً أو حرم حلالاً ، وقد نهى الرسول عليه السلام عن سؤال
المرأة طلاق أختها ، فكان هذا السؤال وهذا الشرط حراماً ، والوفاء
به بتنفيذه أو بالتعويض عن عدم تنفيذه يحل هذا الحرام ويحرم حلالاً
على الرجل والزوجة القديمة هو استمرار حياتهما الزوجية ، لأن تنفيذ

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٥٢ .

هذا الشرط معناه فسخ عقد الزواج الأول وإبطال حق الرجل فيه وإبطال حق الزوجة القديمة فيه فكان شرطاً باطلاً ، كذلك فإن التعويض المالى عن عدم تنفيذه فيه أكل أموال الناس بالباطل ، لأن سبب هذا التعويض هو تمسك الزوج بحلال له ورفضه تنفيذ حرام يطلب منه ، فكان هذا التعويض غير جائز القضاء به .

٧٢ - إذا اشترطت المرأة ألا يتزوج الرجل عليها :

في الفقه الإسلامى عدة آراء^(١) حول صحة هذا الشرط أو بطلانه

(١) فالحنابلة يرون صحة هذا الشرط ، بينما يرى الحنفية والشافعية بطلان هذا الشرط وصحة النكاح مع فساد المهر (إن كان أقل من مهر المثل) على أساس أن هذا الشرط يحرم حلالاً على الزوج وليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ويفسد المهر لأن الزوجة لم ترض بالمسمى إلا على أساس هذا الشرط ؛ وروى عن مالك أن الشرط غير لازم إلا أن يكون في ذلك بين يمين بعث أو طلاق ولم يمتنع أو يطلق ، وفي رأى آخر للمالكية أنه شرط مكروه لأنه تمحجير ولكن يستحب الوفاء به لخبر أحق الشروط ، ورأى الشيعة الإمامية فساد الشرط دون العقد أو المهر . ورأى الظاهرية بطلان الشرط مطلقاً ، بل ويطل النكاح أيضاً إن اشترط ذلك في العقد على أساس أنه شرط ليس في كتاب الله وفيه تحريم حلال وعندم لا تملك المرأة أمر نفسها أبداً . راجع في تفصيل ذلك المغنى لابن قدامة ج ٨ ص ١٢ والبدائع ج ٢ ص ٢٨٨ و ح . القليوبي وعميرة ج ٣ ص ٢٨٠ وموماً مالك ج ٢ ص ٦ ومنح الجليل ج ٢ ص ٣٣ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٤٨ و ٤٩ والمختصر النافع ص ٢١٤ والمحلى ج ٩ ص ٤٩١ .

ونرى العمل بالرأى الذى يذهب إلى أن هذا الشرط صحيح ، ويستحب
للزواج أن يبنى بهذا الشرط ، فإن نكث الزوج بمعهده وتزوج على
امراته كان للزوجة صاحبة هذا الشرط أن تطلب فسخ زواجها منه .
والدليل على صحة هذا الشرط أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :
« المساهون على شروطهم ، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً » .
وقد توهم البعض أن هذا الشرط يحرم حلالاً على الزوج هو حرية
زواجه بغير هذه الزوجة ، وذلك قد يصدق إذا منعنا الزوج من
الزواج على امراته أو أبطلنا عقد زواجه بالزوجة الجديدة ، ولكن
أحدًا من العلماء لا يقضى بذلك ولا يقول به ، وإنما أثر هذا الشرط
عند الإخلال به ينحصر فى حق الزوجة المشترطة له أن تطلب فسخ
زواجها من زوجها الذى أدخل بما اشترطه لها ، وحق الزوجة هنا
لا يتعارض مع حرية الزوج فى أن يتزوج ما شاء من النساء غير هذه
الزوجة ، ومن ثم فإن هذا الشرط لا يحرم حلالاً على الزوج ^(١) .

ويصح الشرط إذا اشترط فى صلب عقد الزواج أو كان هناك

(١) فضلاً عن أن هذا الشرط فيه مصلحة للزوجة التى اشترطه لأنه يتيح
لها طلب فسخ زواجها بمجرد إخلال الزوج بهذا الشرط إن تزوج عليها ، وما كان
من مصلحة أحد العاقدين كان من مصلحة عقده ، كما أن المصلحة فى هذا الشرط
— لا تتنافى — مع المقصود من الزواج وغاياته الشرعية .

اتفاق عليه قبل عقد الزواج وتم الزواج على هذا الأساس . أما إذا تم الاتفاق على هذا الشرط بعد عقد الزواج فلا عبرة به ولا يلحق بالعقد ، لأن عقد الزواج أمر يحدد الشارع أحكامه ، ومجال اتفاقات الأطراف فيه عند العقد وفي حدود الأحكام الشرعية^(١) .

ويستحب للزوج أن ينفي بهذا الشرط فلا يتزوج على امرأته إلا برضاها ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « إن أحق الشروط أن توفوا بها ما استحلتم به الفروج » ، ولولا أن في إلزام الزوج بعدم الزواج على امرأته ما يحرم حلالاً أحله الله له لكان الوفاء بهذا الشرط واجباً على الزوج ، وليس مستحباً فحسب .

وإذا لم يف الزوج بما شرط لزوجته وتزوج عليها ، كان من حق زوجته التي اشترطت عليه هذا الشرط أن تطلب فسخ زواجها به لأنها لم ترض بزواجها منه إلا على أساس هذا الشرط ، فإذا أخل الزوج باتفاقه معها ، فأت رضاها بزواجه منه وكان لها أن تطلب الفسخ .

(١) كذلك لا يلزم هذا الشرط إلا في النكاح الذي شرط فيه . فإن طلقت الزوجة وبانت من زوجها ثم تزوجها ثانياً ولم تشتط هذا الشرط مرة أخرى ، لم يكن لها أن تقسخ زواجها إن تزوج الرجل عليها . الإقناع ج ١ ص ١٩٠ .

وحق الزوجة في فسخ زواجها من الرجل إن خالف هذا الشرط وتزوج عليها يثبت لها على التراخي ، أى أنه لا يسقط بمضى المدة وإنما يسقط بما يدل على رضاها بزواج الرجل عليها ، سواء كان هذا الرضا صراحة كقولها أنها لن تطلب الفسخ ، أو دلالة وذلك بتمكن الرجل منها مع علمها بأنه تزوج عليها رغم هذا الشرط ^(١) . على أن الرجل إذا خالف هذا الشرط وتزوج على امرأته ثم ما لبث أن طلق الزوجة الجديدة قبل أن يتم لزواجه الأولى فسخ زواجها منه لمخالفته ما اشترطه لها ، لم يكن لهذه الزوجة أن تطلب فسخ زواجها منه ^(٢) .

وللزوجة في دعوى الفسخ أن تطالب بمهر مثلها إن كان المهر المسمى أقل من مهر المثل وثبت أنها لم ترض بالمهر المسمى إلا بسبب ما شرطه لها الزوج من عدم الزواج عليها ، فهى حينئذ لم ترض بالمهر المسمى مع تقصه عن مهر مثلها إلا فى نظير تحقق المنفعة المشروطة فى العقد ، وقد فاقته عليها هذه المنفعة بزواج الرجل عليها ففات بالتالى رضاها بمهرها المسمى فيجب لها مهر مثلها ، لأنه المهر الواجب فى كل زواج لم يحصل فيه اتفاق على مقدار المهر ^(٣) ، وإذا كان هناك

(١) الاقناع ج ١ ص ١٩٠ .

(٢) فتاوى ابن تيمية ج ٤ ص ١٢٨ .

(٣) البدن ج ٢ ص ٢٧٠ ومحمد أبو زهرة فى الأحوال الشخصية ، وزكى الدين شعبان فى الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية ص ٢٨٣ و ٢٧٤ .

اتفاق على مهرين : أحدهما مائة جنيه مثلاً إن لم يتزوج زوجها عليها ،
والثاني مائتي جنيه إن تزوج عليها أو كانت له زوجة أخرى ، كان
لها أن تطالب بالمهر المسمى عند تحقيق وقوع هذا الشرط ، وهو
في هذا المثال مائتي جنيه^(١) . وللزوجة كذلك حقوقها الأخرى
كحقها في الجهاز ونفقة العدة إلخ .

٧٣ - اشتراط جزاء مالى عند مخالفة الشرط السابق :

قد تتفق الزوجة مع زوجها على ألا يتزوج عليها ، وإذا تزوج
عليها كان عليه أن يدفع تعويضاً مالياً لزوجته . . . هذا أمر متصور
الوقوع في الحياة العملية ، ولم نجد في الفقه الإسلامى حكماً صريحاً فيه
على أن القواعد العامة في الشريعة الإسلامية تعطينا هذا الحكم ،
وتطبيقاً لها نرى أن للمرأة هنا أن تطلب فسخ زواجها من
الرجل إن تزوج عليها لفوات رضاها بالعقد بعد أن أدخل الزوج بما
اشتراطه لها ، ولكن لا يجوز القضاء لها بتعويض مالى في هذه الحالة ،
لأن القضاء بهذا التعويض على الرجل يمثل نوعاً من إكراهه على

(١) وهناك آراء أخرى منها ما يبطل التسميتين لجهالة المهر لتردده بين
شيئين وحينئذ يجب مهر المثل ، ومنها ما يصحح التسمية الأولى ويبطل التسمية
الثانية لأنها سبب لجهالة . انظر البدائع ج ٢ ص ٢٨٤ ومحمد أبو زهرة للرجوع
السابق بند ١٤٥ ، وزكى الدين شعبان المرجع السابق ص ٢٨٥ .

عدم الزواج بأخرى ، وذلك يمس حرية الزواج وقد يؤدي إلى تحريم حلال أحله الله للزوج ، وحرية الزواج من الحريات الأساسية للإنسان والتي تحظى باحترام الإسلام وحمايته^(١) ، ولأن معظم المذاهب الإسلامية التي حرمت هذا الشرط حرمته على أساس أنه قد يؤدي إلى حرمان الزوج من حلال أحله الله له ، واشتراط التعويض هنا إكراه مادي محسوس ، ومظنة القضاء به قد يجبر الزوج فعلا على الإحجام عن الزواج على امرأته ، فيؤدي ذلك إلى تحريم حلال أحله الله للزوج فيكون شرطاً باطلاً . . . ولا يقال إن الاتفاق على التعويض قد تم برضا الزوجين ، والمسلمون على شروطهم فيلزم الوفاء به فهذا القول لا يصح لأن أحكام الزواج لا ينظمها رضا الزوجين كيفما شاءوا وإنما ينظمها الشرع ولا مجال فيها للاتفاقات الخاصة إلا في حدود الشرع ، والقضاء بالتعويض هنا مخالف للشرع كما ذكرنا ، لأن هذا الشرط قد يؤدي إلى تحريم حلال للزوج فكان شرطاً باطلاً لا يلزم الوفاء به . . . وقد يقال إن في بعض نصوص الفقه الإسلامي ما يجيز اشتراط التعويض عند الإخلال بالاتفاق (الشرط الجزائي) ،

(١) وهي أيضاً من الحريات الأساسية في الدساتير الوضعية ، كما أنها من النظام العام في القوانين المختلفة .

ولكن هذه النصوص لا تجيز التعويض عند الإخلال بالشرط إلا إذا أدى هذا الإخلال إلى الإضرار بالطرف الآخر ضرراً مادياً^(١) ، ومجرد زواج الرجل على امرأته لا يعتبر ضرراً مادياً يصيب الزوجة لأن لها حقوقها الزوجية كاملة كغيرها من الزوجات . وزواج الرجل عليها من حق زوجها وله أن يمارسه على هذا النحو ... وقد عرفنا أن المرأة إذا اشترطت على زوجها مهرين أحدهما مائة جنيه مثلاً إن لم يتزوج عليها والثاني مائتي جنيه مثلاً إن تزوج عليها ، حكم لها القاضى بالمائتين إن تزوج الرجل عليها بالفعل ، وقد يقيس البعض حالة التعويض على هذه الحالة ، وهو قياس نراه مع الفارق فلا يصح ، لأن المرأة فى حالة اشتراط مهرين لها تنازلات فى المهر الأول عن حقها فى مهر أكبر فى سنبل منفعة لها هى عدم زواج الرجل عليها ، كذلك فإن المهر من حقها وهى وشأنها فى تقديره ، أما فى حالة التعويض فهى لم تتنازل عن حق لها فى مهرها وإنما اشترطت الحصول على مال مقابل أمر معين هو عدم زواج الرجل عليها ، وتنفيذ هذا الأمر ليس من حقها ، فلم يكن هذا المال مقابل حق لها وإنما كان منفعة لها قد تكره الزوج بسببه على تحريم حلال له ،

(١) راجع بحثنا على الآلة الكاتبة فى الشروط لركى الدين شعبان .

فكان هذا القياس مع الفارق ، ولم يكن هذا المال حلالاً لها... (١) وأخيراً قد يقال إن الرجل — عند إخلاله بهذا الشرط قد غرر بالمرأة فلا أقل من الحكم عليه بالتعويض ، والصحيح أن الزوج لم يغرر هنا بزوجه وإنما اغترت هي بذلك ، والضمان (أى التعويض) عند التغرير لا عند الاغترار ، لأن الشرع يعطى الزوج الحق في الزواج على امرأته رغم وجود مثل هذا الشرط ، فإذا ظنت المرأة أن هذا الشرط يمنع زوجها من الزواج عليها كانت غرورة أو جاهلة بأحكام الشرع ، والجهل بأحكام الشرع لا يعد عذراً لها . ومركز الزوجة هنا كمركز المخطوبة التي تشترط على خطيبها أن يتزوجها وأنه إذا عدل عن خطبتها كان عليه أن يدفع لها تعويضاً مالياً ولو لم يترتب على فسخ الخطبة ضرر مادي لها ، مثل هذه المخطوبة لا تستحق هذا التعويض رغم الاتفاق عليه لمجرد عدول الخاطب عن خطبته ، لأن من حق خطيبها — ومن حقها هي كذلك — فسخ الخطبة ، وفسخ الخطبة في هذه الحالة لا يعتبر تغريراً من أحد الخاطبين بالآخر ، لأن كلا منهما يعلم أن الطرف الآخر له حق

(١) ولو فرض أنها رضيت بالمهر المسمى مقابل هذا الشرط وكان المهر المسمى أقل من مهر المثل كان لها أن تطالب زوجها بمهر المثل لفوات رضاها بالمسمى عند الإخلال به ، فهذه مسألة أخرى .

الفسخ ، ومن اغتر منهما بغير ذلك فلا تعويض له ولا ضمان ، لأن
الضمان عند التعرير لا عند الاغترار .

٧٤ - إذا اشترطت الزوجة أن يقسم لها زوجها أكثر من غيرها :
إذا اشترطت الزوجة أن يقسم لها زوجها أكثر مما يقسم
لزوجاته الأخريات ، فيعطيها مثلاً من النفقة والكسوة أكثر
مما تستحقه ضربتها ، أو يبيت عندها مدة أطول . . . الخ ، كان هذا
الشرط باطلاً والنكاح صحيح (١) ، لأن زيادة القسم للزوجة عما تستحقه
حرام ينهى الشارع عنه ، والاتفاق على ذلك يقصد به أن يصير هذا
الحرام حلالاً ، وكل شرط أحل حراماً فهو باطل ، كذلك يتناقض
هذا الشرط مع مقاصد عقد الزواج وأهداف تعدد الزوجات في المحبة
والألفة والتعاون والعدل ، ومن ثم كان هذا الشرط منافياً لمقتضى
العقد ومقصوده فكان شرطاً باطلاً .

وإذا اشترطت الزوجة على زوجها ألا يتزوج عليها فإن تزوج
عليها كان عليه أن يقسم لها أكثر من غيرها ، فإن هذا الشرط
لا يعطى الزوجة سوى حق طلب فسخ زواجها من الرجل ، على
(١) ورأى المالكية فسخ النكاح المتضمن هذا الشرط إن لم يكن قد تم
دخول ؛ فإن تم دخول صح النكاح بمهر المثل مع إلغاء الشرط . منح الجليل
ج ٢ ص ٣٢ وهذه التفرقة لا أساس لها في المذاهب الأخرى .

التفصيل السالف ذكره^(١) ويعتبر شرط أن يقسم لها أكثر من غيرها شرطاً باطلاً .

كذلك إذا اشترطت الزوجة أن يقسم لها زوجها أكثر من غيرها ، وأنه إن أخل بهذا الشرط كان عليه أن يعوضها مالياً كان هذا الشرط باطلاً والنكاح صحيح ، لأن هذا الشرط يهدف إلى أن يخالف الزوج ما أوجبه الله عليه من العدل بين زوجاته وحرمان باقي الزوجات مما أوجبه الله لهن من حقوق فكان شرطاً باطلاً ، لأنه يحل حراماً ويحرم حلالاً ، والتعويض هنا لا سبب له إلا هذا العمل غير المشروع ، والقضاء به فيه أكل أموال الناس بالباطل ، لأن التزام أحكام الشرع ، أمره يثاب عليه في الأصل ، فكان من غير المعقول أن يعاقب الإنسان عليه بدفع تعويض ! .

٧٥ - تعدد الزوجات ليس هبة شرعية ، بل مسؤولية اجتماعية

وديفية :

وبعد ، فقد رأينا أن القرآن الكريم لم يكن يهدف إلى إباحة تعدد الزوجات في الأصل ، بل كان هذا التعدد مباحاً قبل نزوله وأثناء نزوله ، إنما كان القرآن يهدف إلى تقييد تعدد الزوجات بما ذكرناه

(١) انظر البند السابق .

من القيود . . . ومع ذلك كانت للبعض (١) آراء غريبة لا تقتصر على نقد تعدد الزوجات فحسب ، بل تتناول إلى الشريعة التي أجازته ، تأمل قوله إذ يقول « لا يعذر رجل يتزوج أكثر من امرأة إلا في حالة الضرورة المطلقة ، كأن أصيبت امرأته الأولى بمرض لا يسمح لها بتأدية حقوق الزوجية . . . و . . . ما إذا كانت عاقرا لا تلد . . . أما في غير هذه الأحوال فلا أرى تعدد الزوجات إلا حيلة شرعية لقضاء شهوة بهيمية » ١١ .

وسبق أن أفضنا في دراسة أسباب تعدد الزوجات ، وثبت منها أن تعدد الزوجات له مبرراته المعقولة التي لا سبيل إلى حصرها ، ولقد لعن الشرع الذواقين والذواقات ، ولم ولن يتحایل أبدا لتحقيق مآربهم . ولو كان مقصد الشرع من إباحة تعدد الزوجات التحايل حتى يقضى للناس شهواتهم لما اقتصر على ذلك ، بل لأباح للنساء تعدد الأزواج ، وإلا كانت إباحة التعدد للرجال دون النساء لا تعنى التحايل وإنما تعنى التحيز والمحاباة . والشرع عندما أباح تعدد الزوجات وحرّم تعدد الأزواج لم يكن منحازا لجانب الرجال على النساء ، وإنما كان مدركا لطبيعة الرجل وطبيعة المرأة ، آخذا في الاعتبار صلاحية الرجل لأن يأتي أكثر من زوجة وعدم صلاحية

(١) قاسم أمين في تحرير المرأة ص ١٣٣ .

المرأة للزواج بأكثر من رجل واحد في وقت واحد بغير اختلال معايير المسؤوليات الاجتماعية بسبب اختلاط الأنساب ، على نحو ما ذكرنا من قبل (١) . ولقد جعل الشرع من هذه الصلاحية الطبيعية للرجل صلاحية تشريعية تمكنه من الزواج بأكثر من امرأة ، وكانت هذه الصلاحية الطبيعية وهذه الصلاحية التشريعية لحكمة بالغة يكشف عنها التفكير النزيه والبحث المنصف في دوافع تعدد الزوجات ومبرراته (٢) ، ولعل من هذه الحكمة أن هذه الصلاحية كانت لخير المرأة قبل خير الرجل فعن طريق هذه الصلاحية في الرجل تستطيع كل امرأة أن تعيش في عصمة رجل في ظل حياة زوجية كريمة ، وبغير هذه الصلاحية يصبح عدد كبير من النساء راهبات بغير عبادة أو مبتذلات في عبودية ومذلة ... وهب أن التعدد شرع لتنظيم هذه الشهوة ، فإن « القضية منتهية بلاريب إلى الموازنة لا محالة ، بين زواج وسفاح ... أى الطريقين أهدى سبيلا ؟ » (٣) إن الرجل في نظام تعدد الزوجات لا يقضى شهوته بعيدا عن شهوة المرأة ، بل تشاركه المرأة لذتها ، ثم يبقى على الرجل ، بعد ذلك أن

(١) راجع بند ١ : فيما سبق .

(٢) راجع بند ٦ إلى ١١ فيما سبق .

(٣) محمد أبو زهرة في بحثه بمجلة القانون والاقتصاد ص ١٥٧ .

يحمل على كتفيه مسئولية آثارها وأعباء نتائجها ، في الوقت الذي تسعد المرأة فيه بجهوده في رعايتها ورعاية أولادها ، فهل يقال بعد ذلك إن تعدد الزوجات تحايل لصالح الرجل أو تحيز له ومحاباة...؟! ولقد رأينا في الشرع الإسلامي قواعد دقيقة تكلف الرجل بكثير من الواجبات إذا عدد زوجاته^(١) بحيث تشمل هذه الواجبات شتى أنواع المعاملة لزوجاته وأولاده وتتعدى إلى قيود على مبيته وتوزيع وقته وماله وجهده ... ألا يدل ذلك على أن تعدد الزوجات مسئولية اجتماعية ودينية دون أى اعتبار آخر...؟

٧٦ - رضينا بالله - هم ربنا :

... وبعد ، فقد قلنا لك بعضاً مما في كنوز الشريعة الإسلامية من دراسات حول تعدد الزوجات ، وهى تظهر لك - إن كنت منصفاً - مدى إعجاز القرآن الكريم وبراعة الرسول في بيان شرع الله قولاً وفعلاً وتقريباً ، كما تظهر لك عظمة هذه الشريعة الإلهية الخالدة في تنظيم المجتمع الإسلامى والإنسانى . وقد ظهر بوضوح أن القرآن لم يكن بدعاً فى الكتب السماوية عند ما أقر تعدد الزوجات ، فالتوراة والإنجيل خلا كل منهما من نص صريح يحرم تعدد

(١) راجع بند ٢٧ إلى ٧٦ .

الزوجات ، بل وفي التوراة ما يدل على إباحة هذا النظام الاجتماعي ،
وفيهما أيضا أن تعدد الزوجات كان من سنة بعض الأنبياء ...
ولم يكن الإسلام هو الذي ابتدع نظام تعدد الزوجات بل كان
نظاما اجتماعيا معروفا منذ القدم ... فأقره الإسلام وكان صاحب
فضل بهدييه وتقييده بأربع من الزوجات على الأكثر وحث الناس
على العدل بين الزوجات فيه بما يجعل نار الغيرة بينهم نوراً للمنافسة
ودفناً للتراحم وأملا للتعاون ، وبما يخفف من منازعات الأولاد ويحد
من حماقة الرجل ... كما أجاز الإسلام للزوجة أن تشتري على زوجها
ألا يتزوج عليها ، فإن تزوج عليها كان لها فسخ زواجها به ...
ولا شك أن من الظواهر الاجتماعية الموجودة في كل زمان ومكان ،
والتي لا يستطيع أن ينكرها عالم من علماء الاجتماع أن تجد رجلا
يأتي أحدهم عدداً من النساء ، وأن تجد نساء يقبلن ذلك من الرجل
سواء كان ذلك مشروعاً بنظام تعدد الزوجات أو لم يكن مشروعاً
فيكون التعدد تعدد الخليلات^(١) ... فأيهما أكرم للمرأة ، نظام

(١) وفي تعدد الزوجات جانب دقيق ، وذلك أن « الرجال ليسوا سواء ،
وقد تؤثر أنثى راضية أن يكون لها حظ النصف من حياة رجل ، على أن يكون
لها غيره كاملاً » بنت الشاطيء في نساء النبي ص ٢٢ .

تجد فيه حقوقها كاملة كزوجة وأم ، أم نظام لا يعترف بحق لها باعتبارها خلية وعشيقه . ! ؟ وأيهما أكرم للرجل نظام لا يعاشر فيه إلا زوجات طاهرات أم نظام يعاشر فيه زوجة واحدة وعشيقات ! ؟ وأيهما أكرم للأولاد وللعائلات ، ذلك النظام أم ذاك . . . ! ؟ وأيهما أفضل للمجتمع في القضاء على الفساد الاجتماعى نظام تكون فيه كل امرأة فى عصمة زوج لها ، أم نظام يكون فيه بعض النساء فى عصمة أزواج وبعضهن الآخر عشيقات والبعض الثالث راهبات بغير عبادة (١) . . . ! « ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٢) .

هذه هى شريعة الإسلام التى تخاطب جميع الأجناس وسائر الأجيال . . . فيها من السعة والمرونة ما يرضى المعتدل وما يهذب المفراط (٣) . . . فيها من النظم من ما يعالج الانحراف وما يعين على الإصلاح . . . فيها ما يدفع المجتمع نحو التقدم ، وما يداوى جراحه ، ويخففه على مواصلة النضال وقت السلم ووقت الحرب على سواء . . . فيها من الرحمة باليتامى والنساء ما يكفل للأوليين حقوقهم وما يكفل

(١) راجع بند ٩ ، ١٠ ، ١١ وكذلك بند ٤ .

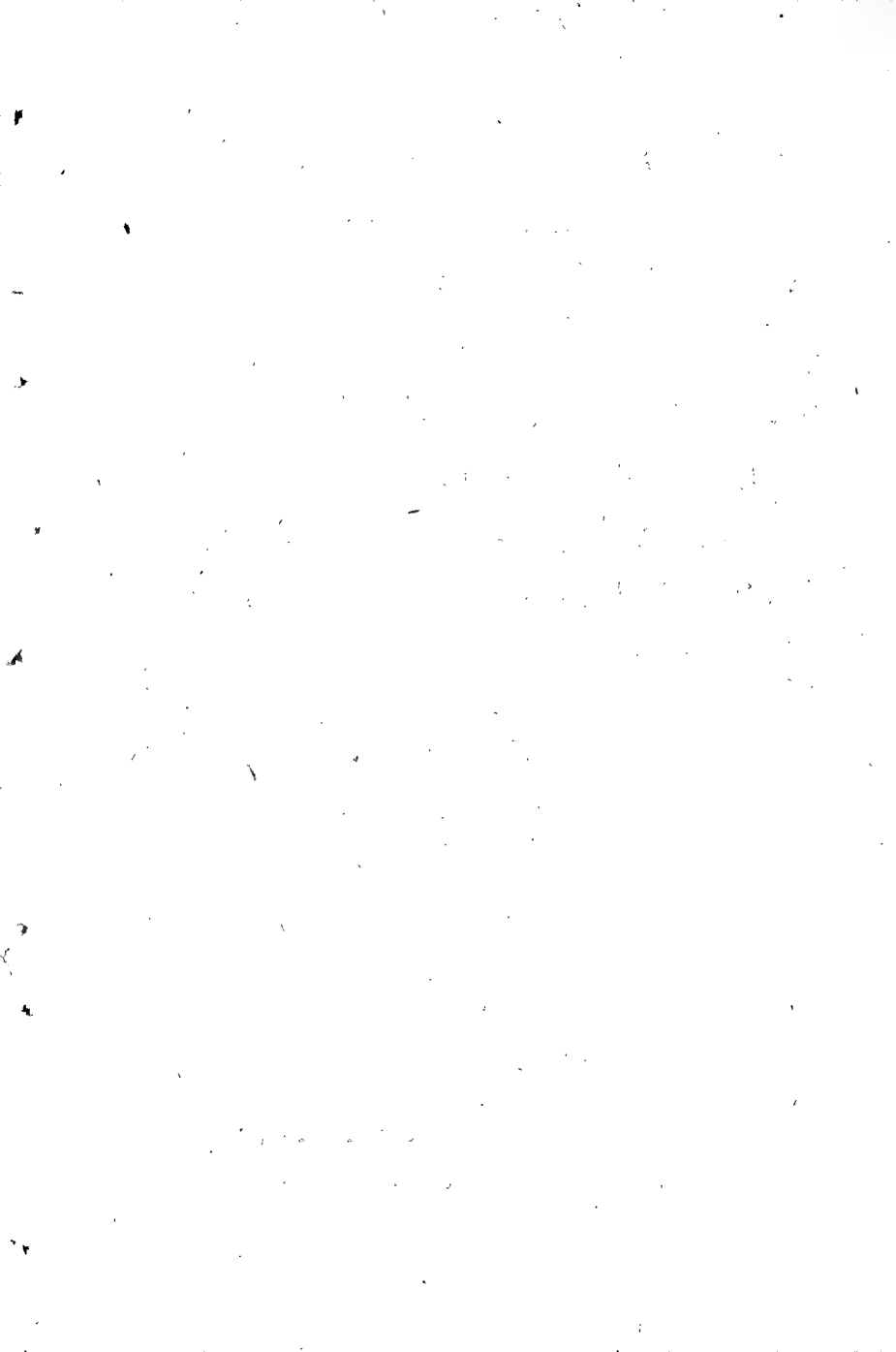
(٢) من الآية ٥٠ سورة المائدة .

(٣) محمد أبو زهرة فى الأحوال الشخصية ص ٨٧ .

للأخريات، عزتهن وكرامتهن . . . فيها ما يكفل العناية باليتامى
وما يستوعب كل امرأة في ظل حياة زوجية كريمة فاضلة . . . فلماذا
— يا قوم — تنه في الضلال ، وفي القرآن حكم الله واضح وصرح ؟...
« وأن احكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن
يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ، فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله
أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وإن كثيراً من الناس لفاسقون » (١)
... ربنا رضىنا بالإسلام ديننا . . . « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ
هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب » (٢) .

(١) الآية ٤٩ سورة المائدة .

(٢) الآية ٨ سورة آل عمران .

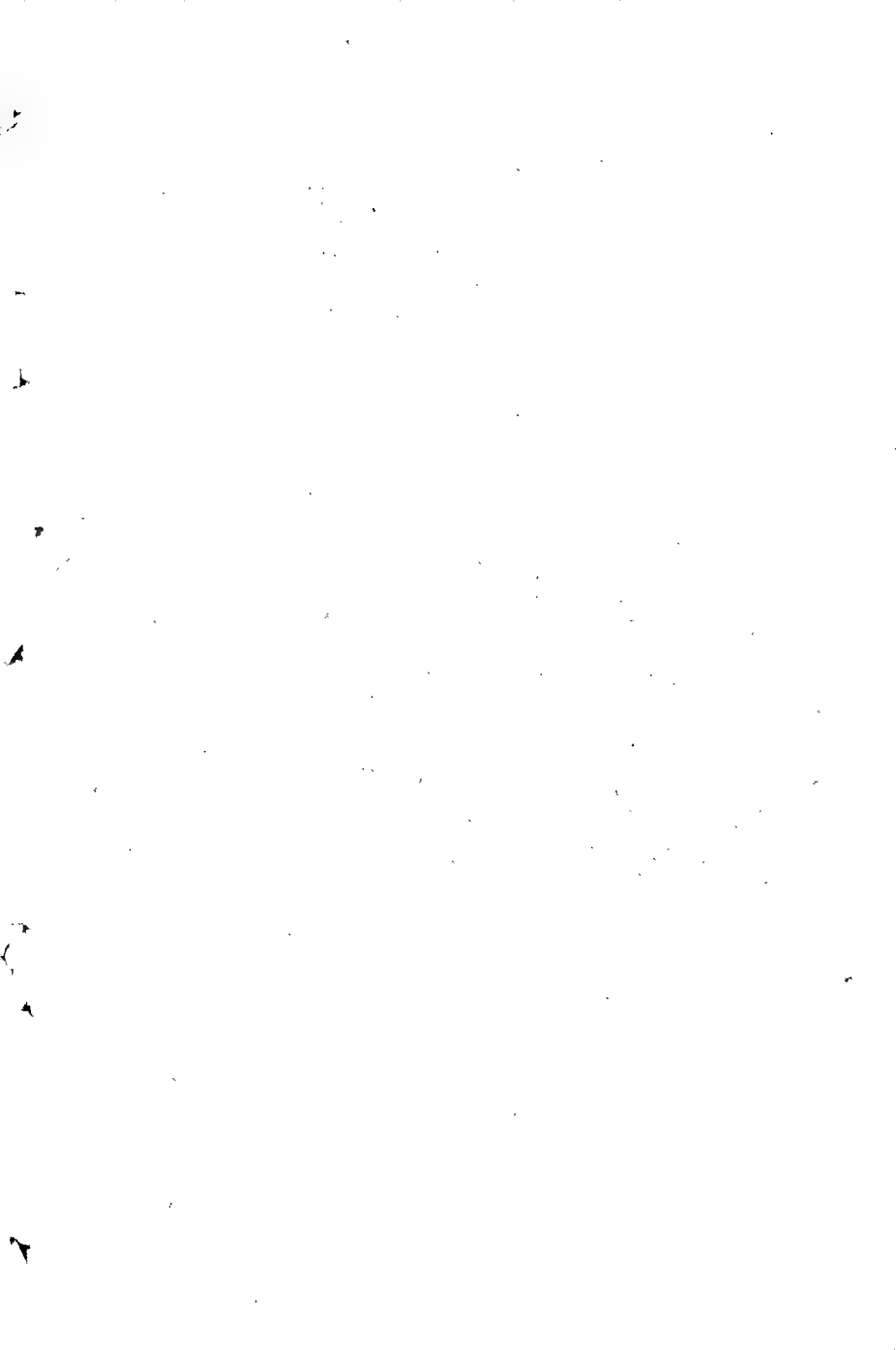


القسم الثالث

تعدد الزوجات في القوانين الوضعية

[مع دراسة للقيود المقترحة لتعدد الزوجات]

- * التعدد في القوانين العربية والأفريقية والأوربية
- * القيود المقترحة لتعدد الزوجات في القانون المصرى



الفصل الأول

تعدد الزوجات في القوانين غير المصرية

٧٧ - أولاً : تعدد الزوجات في العالم العربي :

ننتقل الآن لدراسة تعدد الزوجات في بعض القوانين الوضعية ،
ونبدأ بقوانين البلاد العربية .

وتنقسم قوانين البلاد العربية بالنسبة لتعدد الزوجات ، ثلاثة
أقسام تمثل اتجاهات ثلاثة :

الاتجاه الأول : ويأخذ بتعدد الزوجات في نطاق الأحكام
الدينية ، فهو بالنسبة للمسلمين يبيح لهم التعدد في حدود أحكام
الشريعة الإسلامية السابق شرحها ... وهذا الاتجاه نجده في الكويت
والسعودية واليمن والسودان وليبيا والجزائر والأردن ولبنان
ومصر أيضاً .

الاتجاه الثاني : يقيّد تعدد الزوجات بالنسبة للمسلمين بقيود
جديدة لم يجز العمل بها من قبل من الناحية القضائية وهذا الاتجاه
نجده في المغرب الذي قيد التعدد قضائياً بالعدل بين الزوجات ،

ونجده في سوريا التي قيدت التعدد قضائياً بالقدرة على الإنفاق ،
ونجده في العراق الذي قيد تعدد الزوجات بمصلحة مشروعة وبالعدل
بين الزوجات وبالقدرة على الإنفاق عليهن .

الاتجاه الثالث : ويحرم تعدد الزوجات على المسلمين ويجعل
ممارسته جريمة معاقباً عليها ، وهذا الاتجاه نجده في تونس .

وسنحاول دراسة المعمول به في البلاد العربية ، بالقدر الذي
لا يتضمن تكراراً ، على أن نرجى دراسة المعمول به في مصر إلى
الفصل الثاني ، وذلك لبذل مزيد من الاهتمام بدراسة الاتجاهات
المؤثرة في القوانين بصدد تعدد الزوجات والقيود المقترحة له ، وهذه
الاتجاهات وتلك القيود بلغ الجدل حولها في مصر ذروة الصراع
النفكري والحرب النفسية والثقافية في هذا النظام ، وذلك لأن مصر
بلد الأزهر الشريف قلعة الإسلام الذي أقر تعدد الزوجات ،
ولاشك أن الصراع فيها له آثار بعيدة المدى في العالم الإسلامي أجمع .

٧٨ — تعدد الزوجات في الجزائر وليبيا والسودان واليمن

والسعودية والكويت والأردن ولبنان :

لم تصدر قوانين وضعية تنظم تعدد الزوجات في الجزائر وليبيا
والسودان واليمن والسعودية والكويت ، وتعتبر أحكام الشريعة

الإسلامية — بحسب المذهب السائد في كل بلد هي القانون الواجب التطبيق في هذه البلاد . وقد سبق أن فرضنا أحكام تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية ، مما لا نرى معه داعياً لتكرارها .

أما في الأردن ، فقد صدر قانون حقوق العائلة (١) وفيه أحكام تعدد الزوجات ، وقد أباح هذا القانون للرجل أن يجمع في عصمته أربع زوجات ، وقضى بأن « من كان له أربع زوجات منكوحات أو معتدات لا يجوز زواجه بامرأة أخرى قبل أن يطلق إحداهن وتنقضي عدتها » (م ١٠) و « لا يجوز الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع بحيث لو فرضت واحدة منهما ذكراً لم يجوز نكاحها من الآخر » (م ١٣) فإن تم هذا الجمع كان العقد فاسداً (م ٢٨) وبالتالي لا يجوز الجمع بين المحارم كالأختين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها ، بل ولا يجوز الجمع بين المرأة وأم زوجها وبين المرأة وبنات زوجها لأنه لو فرضت واحدة منهما ذكراً لم يجوز زواجهما من الآخر ... و « إذا طلق الرجل امرأة فلا يجوز له التزوج بذات محرم لها ما دامت في العدة » (م ١١) لأن بعض أحكام الزواج لا يزال سارياً أثناء العدة ، والزواج بذات محرم للمطلقة

(١) رقم ٩٢ لسنة ١٩٥١ .

في عدتها يتضمنُ جمعاً بين المحارم لا يجوز ... » وعلى من له أكثر من زوجه واحدة أن يعدل ويساوى بينهن وليس له إسكانهن في بيت واحد إلا برضاهن « (م ٣٦) بل و « يجبر الزوج على تهيئة مسكن شرعى مع جميع لوازمه لزوجه في المحل الذى يختاره » (م ٣٢) و « ليس للزوج أن يسكن أهله وأقاربه أو ولده البالغ بدون رضا زوجته في المسكن الذى هياها لها ، كما ليس للزوجة أن تسكن معها أولادها وأقاربها بدون رضا زوجها » ... وأخيراً ، إذا اشترط في العقد شرط نافع لأحد الطرفين وجبت مراعاته كأن يشترط أن لا يتزوج عليها ، على أنه يشترط أن يكون ذلك الشرط عند الإنكار مسجلاً في وثيقة العقد ، فإذا خالف الشروط يفسخ النكاح يطلب الزوجة ذلك « ... وهذه الأحكام لا تخرج — في مجموعها — عن أحكام الشريعة الإسلامية السابق شرحها .

وفى لبنان ينظم القانون^(١) أحكام زواج المسلمين والمسيحيين .
فبالنسبة للمسلمين يجوز تعدد الزوجات إلى أربع ، كما هو حكم الشريعة الإسلامية ، و « تزوج الرجل الذى له أربع زوجات منكوحات

(١) وهو قانون حقوق العائلة — أنظر المجموعة الحديثة للقوانين اللبنانية ، أو انظر مجموعة التشريع اللبناني لسليم أبى نادر .

أو معتدات بامرأة أخرى ممنوع » (م ١٤) ... كذلك « جمع امرأتين بالنكاح كل منهما محرم للأخرى نسباً أو رضاعاً ممنوع ، ومن المعلوم أن جمعهما ممنوع أبداً إذا كانت كلتاها لو فرضت ذكراً لا يجوز تزوجه بالأخرى كالأختين ، أما إذا كانت إحداها لو فرضت ذكراً ممنوع تزوجه بالأخرى وبالعكس غير ممنوع ، فيجوز جمعهما بالنكاح كالبنات وزوجة الأب » وفي هذا يختلف القانون اللبناني مع القانون الأردني . . . وزواج خامسة أو امرأة من المحارم على النحو السابق زواج فاسد (م ٥٣ ، ٥٤) . . . و « الرجل مجبور على إجراء المدالة والمساواة بين زوجاته المتعددات » (م ٧٤) و « يجبر الزوج على تدارك مسكن شرعى بسائر لوازمة في المحل الذى يختاره لأجل الزوجة » (م ٧٠) . . . أما بالنسبة للشروط الإتفاقية فإنه « إذا تزوج رجل امرأة وشرط عليه أن لا يتزوج عليها وإن تزوج عليها فهي أو المرأة الثانية طالق فالتعد صحيح والشرط معتبر » (م ٣٨) وهذه الأحكام المقررة فى القانون اللبناني للمسلمين لا تخرج فى مجموعها عن أحكام الشريعة الإسلامية السالف دراستها ، عدا أنها تصحح شرط طلاق الضرة ، وقد رأينا أن جمهور علماء المسلمين يبطل هذا الشرط لصريح حديث الرسول عليه الصلاة والسلام « لا يحل أن

تنكح امرأة بطلاق أخرى » ... وبالنسبة للمسيحيين اللبنانيين فإن تعدد الزوجات ممنوع ، بمعنى أنه « لا يجوز لرجل (مسيحي) أن يجمع امرأتين أو أكثر في عصمته » (م ٣٠) و « النكاح الثاني المعقود على النكاح القائم باطل » بين المسيحيين (م ٦٤)^(١) وهو ما يتفق مع التنظيمات الكنسية المسيحية الحديثة في الزواج^(٢).

٢٩ - تعدد الزوجات في المغرب وسوريا والعراق :

تمثل تشريعات المغرب وسوريا والعراق اتجاهات جديدة في تعدد الزوجات ، ذلك أن قانون المغرب قيد التعدد بعدم الخوف من الظلم بين الزوجات ، بينما قيد قانون سوريا جواز التعدد بالقدرة على الإنفاق ، ويطبق القانون العراقي تعدد الزوجات بمصلحة مشروعة وبالقدرة على الإنفاق وبالعدل بين الزوجات . وورود أحد هذه

(١) كما تنص م ١٠ من قانون ٢٤ شباط ١٩٤٨ للطائفة الدرزية « ممنوع تعدد الزوجات فلا يجوز للرجل أن يجمع بين زوجتين ، وإن فعل فزواجه من الثانية باطل » .

(٢) بل يذهب القانون اللبناني إلى تحريم الزواج على المسيحيين إذا كان للمرة الرابعة وبزوجة واحدة ، فتص المادة ٣١ من قانون حقوق العائلة على أن « الشخص الذي تزوج ثلاث مرات ممنوع من الزواج في المرة الرابعة » وتقضي المادة ٦٥ بأن « الزوج في المرة الرابعة بعد التزوج ثلاث مرات وحصول المفاقة ، باطل » !

القيود في القانون معناه أنه أصبح ملزماً — ويتعين على القاضي أن يتحقق من توافره ، بحيث إذا لم يكن هذا الشرط متوافراً أو ذاك كان تعدد الزوجات غير جائز ، لأن المفروض أن أحكام القانون جميعها ملزمة ويحمل الناس على احترامها وتطبيقها طوعاً أو كرهاً .

فالتشريع المغربي^(١) يقضى بجواز تعدد الزوجات إلى أربع من النسوة . ولكن « إذا خيف عدم العدل بين الزوجات لم يجز التعدد » (فصل ٣٠ / ١) وعدم جواز التعدد من الناحية القضائية إذا خيف عدم العدل بين الزوجات أمر لا يسير — في رأبي — ما ذهب إليه علماء الشريعة الإسلامية من أن تحريم تعدد الزوجات على من خاف العدل بين الزوجات إنما هو من الناحية الدينية ، لا القضائية ، كما أنه أمر عارض لا يقتضى بطلان العقد أو فسادة ، قد يخاف الإنسان الظلم ولا يظلم وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عبثاً .

(١) ظهر شريف رقم ١/٥٧/٢٤٣ نشر بالجريدة الرسمية عدد ٢٤٥٤ المؤرخ ١٧ جمادى الأولى ١٣٧٧ هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٥٧ م .

حلالاً^(١) . على أن التشريع المغربي يستمد باقى تنظيم أحكام تعدد الزوجات من الشريعة الإسلامية ، فينص على أنه « لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت إحداها ذكراً حرم عليه التزوج بالأخرى ، وذلك كالجمع بين الأخنتين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها سواء كانت شقيقة أو لأب أو لأم أو من الرضاع ، ويستثنى من ذلك الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها^(٢) » (الفصل ٢٩ / ١)
و « للمرأة الحق فى أن تشترط فى عقد النكاح أن لا يتزوج عليها زوجها ، وأنه إذا لم يف الزوج بما التزم به يبقى للزوجة حق طلب فسخ النكاح » (فصل ٣١) « . . . » و « للمتزوج عليها إذا لم تكن اشترطت الخيار أن ترفع أمرها للقاضى لينظر فى الضرر الحاصل لها .

(١) وحكم الشريعة الإسلامية هذا أكده الشيخ محمد عبده لتلاميذه حتى لا يحكموا خطأ ببطالان العقد عند الخوف من عدم العدل ، فقال « تقدم أنه يحرم على من خاف عدم العدل (بين الزوجات) أن يتزوج أكثر من واحدة ولا يفهم منه كإفهام بعض المجاورين (أى الدارسين بالأزهر) أنه لو عقد فى هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة عارضة لا تقتضى بطلان العقد فقد يخاف الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالاً » تفسير المنار ج ٢ ص ٣٥٠ . وراجع كذلك بند ٣٨ فيما سبق .

(٢) وكان يمكن ألا يعتبر هذا الحكم استثناء على القاعدة الواردة بصدر الفصل ٢٩ / ١ ، لو أنها عدلت بحيث تصاغ كالآتى : « لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما ذكراً حرم عليه التزوج بالأخرى » .

ولا يعقد على الثانية إلا بعد اطلاعها على أن مريد الزواج منها متزوج بغيرها ، (فصل ٣٠ / ٢) . . . وقد سبق التعرض للدراسة هذه الأحكام فنحيل على ما ذكرناه فيها ، على أن لنا عودة لبحث شرط عدم جواز التعدد قضائياً إذا خيف عدم العدل بين الزوجات ، وذلك عند دراسة القيود المقترحة لتعدد الزوجات في التشريع المصري ^(١) .

أما التشريع السوري ^(٢) ، فإنه أباح تعدد الزوجات في الأصل إلا أنه أجاز للقاضي ألا يأذن للمتزوج بأن يتزوج على امرأته إذا تحقق أنه غير قادر على نفقتها (م ١٧) ، وسبق أن اتهمنا إلى أن الشريعة الإسلامية لم تشترط القدرة على الإنفاق لجواز التعدد ^(٣) ، على أن لنا عودة لبحث هذا القيد تفصيلاً ^(٤) عند دراسة القيود المقترحة لتعدد الزوجات في التشريع المصري . وفيما عدا هذا الشرط يستمد التشريع السوري أحكام تعدد الزوجات من الشريعة الإسلامية ، فيقضى بأنه « لا يجوز أن يتزوج الرجل خامسة حتى يطلق إحدى

(١) أنظر بند ٩٠ — ٩٦ فيما يلي .

(٢) المرسوم التشريعي رقم ٥٩ الصادر في ١٧ / ٩ / ١٩٥٣ .

(٣) راجع بند ٤٤ فيما سبق .

(٤) أنظر بند ٩٠ — ٩٦ فيما يلي .

زوجاته الأربع وتنقض عدتها». (م ٣٧) و «لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت إحداها ذكراً حرمت عليه الأخرى، فإن ثبت الحل على أحد الفرضين جاز الجمع بينهما» (م ٢٩) و «على الزوج إسكان زوجته في مسكن أمثاله» (م ٦٥) و «عند تعدد الزوجات يجب على الزوج التسوية بينهما في المساكن» (م ٦٨) و «ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة بغير رضاها» (م ٦٧). وهذه الأحكام سبق شرحها عند دراسة أحكام الشريعة الإسلامية، فنحيل على ما ذكرناه فيها من قبل، حتى لا يكون هناك تكرار.

ولم يجز التشريع العراقي^(١) تعدد الزوجات إلا بإذن القاضي، ويشترط لإعطاء الإذن تحقق الشرطين التاليين:

- (أ) أن تكون للزوج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة.
- (ب) أن تكون هناك مصلحة مشروعة، وإذا خيف عدم العدل بين الزوجات فلا يجوز التعدد، ويترك تقدير ذلك للقاضي، ومعنى هذا أن التشريع العراقي يشترط إذن القاضي لجواز تعدد الزوجات، ويقيد القاضي في هذا الإذن بالتحقق من وجود مصلحة مشروعة أي مبرر لتعدد الزوجات، وكذلك التحقق من قدرة

(١) وهو القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩.

الزوج على الاتفاق على زوجاته وعلى أولاده من هذه الزوجات
 بالبداية ، والتحقق من قدرته على العدل بين الزوجات وترك تقدير
 ذلك للقاضي : وسنعود إلى مناقشة هذه القيود تفصيلاً فيما بعد^(١) .
 لكن إذا عقد زواج جديد لشخص متزوج دون أن يستأذن القاضي
 فما هو الحكم ؟ هنا نجد التشريع العراقي يضع جزاءات غريبة ،
 فهو من الناحية المدنية يحكم بتحريم الزوجة الجديدة على زوجها ،
 فقد نص على أن الزواج بأكثر من واحدة دون إذن القاضي يجعل
 المرأة من المحرمات على الرجل تحريماً مؤقتاً (م ١٣ / ١) وهذا النص
 في رأي لا يتفق مع مذهب إليه علماء الشريعة الإسلامية ، من أن
 الزواج في هذه الحالة صحيح طالما أن الرجل سيكون في عصمته أربع
 زوجات أو أقل^(٢) ، كذلك وضع التشريع العراقي جزاء جنائياً لمن
 تزوج بأكثر من واحدة بغير إذن القاضي ، فقد نص على أن
 « كل من أجرى عقداً خلافاً لما تقدم (من قيود لتعدد الزوجات)
 يعاقب بالحبس مدة عام أو بغرامة قدرها مائة دينار » (م ٦ / ٣)
 وفيما عدا القيود السابقة يأخذ التشريع العراقي بأحكام الشريعة

(١) انظر بند ٨٦ وما بعده فيما يلي من هذا الكتاب .

(٢) في هذا المعنى أيضاً : علماء الدين خروفة في كتابه شرح قانون الأحوال

الشخصية رقم ١٨٨٢ سنة ١٩٥٩ ط بغداد ١٩٦٢ ج ١ ص ٢٢٢ .

الإسلامية ، فتعدد الزوجات لا يجوز لأكثر من أربع (م ١٣/٢) كما لا يجوز « زواج المحرمين مع قيام الزوجية الأخرى » (م ١٣/٦) و « ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرمتها في دار واحدة بغير رضاها سوى ولده الصغير غير المميز (م ٢٦) .

٨٠ - تعدد الزوجات في تونس :

أما في تونس^(١) فالأمر جد مختلف... ذلك أن «تعدد الزوجات ممنوع . والتزوج بأكثر من واحدة يستوجب عقابا بالسجن مدة عام وبخطية (أى غرامة) قدرها ٢٤٠.٠٠٠ فرنك أو باحدى العقوبتين فقط » (الفصل ١٨) .

وتحريم تعدد الزوجات على المسلمين أمر لا يتمشى مع تفسير العلماء لآيات التعدد في القرآن الكريم وما جرت به السنة وانعقد عليه إجماع المسلمين وما تمارفوا عليه من إقرار بإباحة تعدد الزوجات ،

٨١ - ألمانيا : تعدد الزوجات في أوروبا :

تحرم معظم بلاد أوروبا تعدد الزوجات ، وتأخذ بنظام الزوجة الواحدة ، حتى قبل ظهور المسيحية فيها^(٢) .

(١) أمر على مؤرخ ٦ محرم ١٣٧٩ هـ (١٢ أوت «أى أغسطس بالفرنسية» ١٩٥٦ م) .

(٢) وستر مارك . المرجع السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٦ .

وفي فرنسا^(١) لا يجوز عقد زواج ثانٍ إلا بعد انحلال الزواج الأول - (١٤٧٠ مديني) ويعتبر تعدد الزوجات جريمة يعاقب عليها بالحبس من ستة شهور إلى ثلاث سنوات ، وبغرامة من ثلاثة فرنكات إلى الألف فرنك (تسريع فبراير ١٩٣٣) على أن القانون الفرنسي يحتاط فيقضى بلزوم التأشير بكل زواج على هامش شهادة ميلاد من يتزوج ، ولا يعقد زواج إلا إذا قدم طالب الزواج إلى موثق الحالة المدنية مستخرجاً حديثاً من شهادته ميلاده (قانون ١٨٩٧) ، وبذلك يستطيع الموثق أن يتأكد من عدم ارتباط أحد طالبي الزواج بزواج آخر ... ويعتبر الزواج الثاني في تعدد الزوجات باطلاً في فرنسا إذا كان الزواج الأول صحيحاً ، ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان ، كما يجوز للنيابة العامة كذلك أن تطلبه (م ١٨٤ مديني فرنسي) وهذا البطلان من النظام العام فيسرى على جميع الفرنسيين : مسيحيين ويهود ومسلمين ... أينما كانوا (م ١٤٧ مديني) أي في داخل فرنسا أو خارجها ، كما يسرى على

(٢) أنظر. Encyclopédie Dalloz. Paris 1923. Marriage. n. 875-882. وكذلك عبد الفتاح عبد الباقي في دروس الأحوال الشخصية لغير المسلمين ١٩٥٦ ص ٢٣ و ٦٢ وجبل الشراوى في القانون الفرنسي المقارن ١٩٥٩ م ص ٨٠ و ١٨٣ وأنظر أيضاً .

A. - M. Amipian, Le mariage en droit irrien et musulman comparés avec Le droit français. Paris 1938. P. 281. - 294.

جميع الأجانب المقيمين في فرنسا ، فلا يجوز للأجنبي المقيم في فرنسا ، أن يعقد زواجاً ثانياً على امرأة ، ولكن إن عقد الأجنبي هذا الزواج خارج فرنسا ثم عاش في فرنسا مع زوجتين أو أكثر جاز له ذلك ولا عقوبة عليه . وفي الحالات التي يبطل فيها تعدد الزوجات يتعين على المحكمة التي يرفع إليها طلب إبطال الزواج الثاني بسبب تعدد الزوجات أن تفصل في صحة أو بطلان الزواج الأول وما إذا كان قابلاً أو انحل بطلاق أو موت ... وذلك قبل القضاء ببطلان الزوج الثاني (م ١٨٩ مدني) . . . ويلاحظ أن التشريعات الفرنسية تخفف من أثر تحريم تعدد الزوجات بعدة أمور أهمها : أن هذه التشريعات لا تعاقب على كثير من العلاقات الجنسية التي تتم بالتراضي بين المرأة والرجل ودون زواج ... كذلك يجوز الاعتراف بالنسب الشرعي لأبناء يولدون من علاقة غير شرعية أثناء الزواج ، ولكن لا يجوز الاعتراف بأب هؤلاء الأبناء كزوجة . . . ومعنى ذلك أن التشريع الفرنسي يسلّم جزئياً بتعدد الزوجات في مجال نسب الأولاد ، ولكنه لا يريد أن يعترف للمرأة الأخرى إلا بوصف العشيق ، مهدراً ما قد يكون لها من حقوق ، وهي أم الأولاد . . . وأخيراً - وليس آخراً - فإن التشريعات الفرنسية تقر نظام الرهينة للنساء ، ويستوعب ذلك عدداً كان سيمثل ضغطاً في سوق الزواج .

وفي يوغسلافيا^(١) لا يجوز لأحد أن يعقد زواجاً ثانياً إذا كان الزواج الأول قائماً لم يفسخ « (م ١٨) .

وفي إيطاليا « لا يجوز زواج من يكون مرتبطاً بزواج سابق » (م ٨٦ مدني) ويبطل الزواج الثاني عند التعدد ، ويجوز لكل ذي مصلحة وللنيابة العامة أن يتمسك بالبطلان (م ١/١١٢ مدني) وعلى المحكمة أن تفصل في صحة أو بطلان الزواج الأول مقدماً قبل القضاء ببطلان الزواج الثاني ، إن ادعى أحد بطلان الزواج الأول (١٢٤ مدني) .

وفي اليونان « يمتنع إبرام زواج جديد قبل انحلال الزواج السابق » (م ١٣٥٤ مدني) فلا يكفي أن يكون الزواج الأول باطلاً حتى يباح الزواج الثاني ، بل لابد من صدور حكم نهائي ببطلانه ، فإن صدر استطاع الزوجان إعادة مراسم زواجهما الأخير مرة أخرى ، إذ يعتبر زواجهما باطلاً قبل الحكم النهائي ببطلان الزواج الأول وعليهما إعادة إجراءاته ... إلا أنه لا يلزم لإعادة مراسم الزواج من جديد انتظار الحكم ببطلان الزواج الأخير^(٢) .

(١) قانون يوغسلافي رقم ١٨١ بلفراد الجديدة الرسمية رقم ٢٩ في ٩/٤/١٩٤٦ .
الجمهورية الاتحادية الشعبية اليوغسلافية . ترجمة كامل عثمان في الأحوال الشخصية للأجانب والمصريين ط ١٩٥٣ ص ٣٩٤ .

(٢) كذلك يحرم القانون اليوناني الزواج للمرة الرابعة ، حتى بزوجة واحدة (م ١٣٥٥ مدني) .

٨٢ - ثالثاً : تعدد الزوجات في أفريقيا :

تأخذ معظم الشعوب الأفريقية بنظام تعدد الزوجات ، سواء في ذلك الشعوب المسلمة أو كثير من الشعوب المسيحية أو الشعوب الوثنية .

ويقدم الرجل الأفريقي على تعدد الزوجات بدوافع كثيرة^(١) ، منها التخلص من بعض المتاعب الاجتماعية أو الاقتصادية أو الجنسية ، حيث يحقق له تعدد الزوجات توثيق صلاته بأ كبير عدد ممكن من القبائل ، وتعويضه عما قد يتقدمه من ذريه في الغابات أو في القتال بين القبائل أو ضد المستعمرين ، ومعاوضته في الاستفادة من خيرات أرضه بوجود أكبر قوة عاملة من زوجاته وأولاده ، كذلك يشبع تعدد الزوجات الحاجة الجنسية عند الرجل عند القبائل التي تحرم الاتصال الجنسي بين الرجل وزوجته مدة الحيض والحمل والرضاعة وهي مدة تطول إلى سنتين في الغالب وترحب كثيرات من النساء الأفريقيات بزواج الرجل عدداً من الزوجات ، بسبب ما يحققه للمرأة من فرص الزواج ، وهو حياة المرأة ، وبسبب وجود تعاون بين النساء الأفريقيات يساعد على توزيع العمل بينهن في خير العائلة

(١) محمود سلام زناتي . المرجع السابق ص ٥٩ إلى ١١٩ .

كلها ، مما يخفف العبء عن كل زوجة بالقدر الذى تقوم به الأخريات ، كما أن تعدد الزوجات قد ينظر إليه باعتباره معياراً لثروة الرجل ونفوذه مما يجذب الفتاة إلى الزواج برجل له عدة زوجات بدلاً من أن تكون الزوجة الوحيدة لرجل فقير ، أو لرجل ينغمس فى علاقات غير شريفة مع نساء غير متزوجات ، على أن من النساء الأفريقيات من تشتد بها الغيرة فلا تقبل مشاركة امرأة أخرى لها فى خير الرجل .

وتعد الزوجات جائز عند الأفريقيين الوثنيين بغير حد أقصى لعدد الزوجات . أما عند المسلمين من الأفريقيين فهو جائز إلى أربع من النسوة ، وقد تجد بعض الجماعات الداخلة حديثاً فى الإسلام بعض الصعوبات فى مفارقة ما زاد على الأربع من نساءهم ، كذلك هناك تقليد عند الجماعات الأفريقية يجعل الزوجة الأولى هى الزوجة الرئيسية عند الرجل ، ويصطدم هذا التقليد عند الجماعات الداخلة حديثاً فى الإسلام بما يوجبه الإسلام من مراعاة العدل بين سائر الزوجات دون تفضيل لواحدة منهن على الأخرى . . . أما عند المسيحيين الأفريقيين فمنهم من يحرم تعدد الزوجات ومنهم من يبيحه ، وتبذل الجماعات التى تبشر بالمسيحية فى أفريقيا جهداً كبيراً فى محاربة

تعدد الزوجات ، وتلقى هذه الجهود مزيداً من الصعوبات « بل إن معارضة الكنائس الأوربية تعدد الزوجات كانت من بين الأسباب التي دفعت (المسيحيين) الأفريقيين في جهات متفرقة من القارة إلى الانفصال عن الكنائس الأوربية ، وتكوين كنائس مستقلة تسمح تعاليمها بممارسة تعدد الزوجات ، كذلك ينبغي ألا ننسى أن شعباً من الشعوب الأفريقية التي اعتنقت المسيحية منذ قديم الزمن لازال رغم اعتناقه المسيحية يمارس تعدد الزوجات وأعني بهذا الشعب الأحباش»^(١)... وقد بذات السلطات الاستعمارية في أفريقيا جهداً كبيراً في محاربة تعدد الزوجات بشتى الوسائل ، من ذلك أيضاً ضريبة إضافية على الرجل كلما أراد اتخاذ زوجة إضافية . « ومن ذلك أيضاً المرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسية بوصفها سلطة انتداب على الكرون في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ والذي نص فيه على أن للمواطنين الذين احتفظوا بأحوالهم الشخصية عند إبرامهم زواجا أن يعلنوا صراحة عدم الزواج من أخرى طالما أن الزواج لم ينحل بصورة قانونية . كما نص على أن من يخالف هذا التعهد يعاقب بنفس العقوبة المقررة للخدان » ١... ومن ذلك أيضاً القرارات التي أصدرتها

(١) زناني — المرجع السابق ص ١٠٥ .

السلطات الاستعمارية البلجيكية في الكونغو سنة ١٩٥٠ وفي رواندا — أورندى سنة ١٩٥١ بتحريم تعدد الزوجات اعتباراً من نهاية عام ١٩٥٠ وأول مايو ١٩٥٢ على التوالي ... كما حرمت على من كان له زوجتان فأكثر أن يقيم في المدن أو في غير المناطق القبلية ... وكذلك فعلت البرتغال في مستعمراتها ... ولا ننسى أن أول من تكلم في تعدد الزوجات في مصر أيام الاستعمار كان اللورد كرومر الإنجليزي ... ويرى بعض الباحثين^(١) أنه « من الصعب علينا الاعتقاد بأن السلطات الاستعمارية في سعيها إلى القضاء على تعدد الزوجات كانت تصدر عن رغبة صادقة ومخلصة في تحقيق الخير والسعادة للمجتمع الأفريقي ، لأن تعدد الزوجات في المجتمع الأفريقي يحقق مصالح اجتماعية واقتصادية هامة يعترف بها الباحثون ، ويضيف أنه « من الممكن تفسير مسلك السلطات الاستعمارية — في محاربة تعدد الزوجات إذا نحن وضعنا نصب أعيننا الاعتبارات التالية : أولاً : الرغبة في فرض طريقة الحياة والقيم الأوروبية على الأفريقيين . وهذه الرغبة مبعثها اعتقاد الأوروبيين بأن تقاليدهم وقيمهم هي وحدها التي تتفق والمدنية ... وأن ما عداها همجية ووحشية ، ومن ثم ينبغي

(١) محمود سلام زنتاني — نفس المرجع ص ١١٢ و ١١٣ .

أن تخفى وتزول . ثانياً : أن بلجيكا والبرتغال بالذات ، وهما الدولتان اللتان اتخذتا إجراءات مشددة لتحريم تعدد الزوجات ، دولتان يغلب عليهما التعصب الدينى ...

ثالثاً : الرغبة فى الحد من نسل الأفريقيين ، فزيادة النسل بين الأفريقيين كانت تسبب للدول الاستعمارية مشاكل مستمرة ... فقد جرت عادة الدول الاستعمارية على أن تخصص للأفريقيين مناطق معينة يقيمون فيها ويمارسون نشاطهم فيها ... ونحتفظ بما يتبقى تحت سيطرتها أو سيطرة أفرادها من المستوطنين ... وقد أدى مرور الزمن بما يستتبعه من زيادة النسل إلى أن أصبحت المناطق المخصصة للأفريقيين تضيق بهم فيها ، وواضح ما يؤدي إليه ذلك من متاعب للسلطات الاستعمارية . ولو حظ كذلك فى بعض المناطق بعد إلغاء تعدد الزوجات انقماش الكثرة فى العلاقات غير المشروعة وفساد الأخلاق مع طوفان من الأولاد غير الشرعيين^(١) ، وذلك يساعد على انحلال المجتمع الأفريقى كما يساعد على استنزاف موارده فى غفلة

(١) فقد دال هاريس Harris على أن محاربة تعدد الزوجات فى أفريقيا أدت إلى شيوع الرذيلة بين التابيين لبعض الكنائس الإفريقية ، وفى هذا المعنى كانت نتائج أبحاث أدوين سميت . مشار إليهما مع المرجع فى النظم القانونية الإفريقية لمحمود زنائى — المرجع السابق هامش ١ ص ١٠٧ و ١٠٨ .

من أصحابه اللاهين ... وليس هذا في مصلحة الأفريقيين ، بل « يكاد
يجمع الباحثون على أن القضاء على تعدد الزوجات يلحق بالمجتمع
الأفريقي من الضرر أكثر مما يحقق له من الخير » لأن
تعدد الزوجات يحقق مصالح جوهرية للرجل الأفريقي ، كما أنه لا يترك
امراة في المجتمع الأفريقي بغير فرصة تسنح للزواج بها ، والزواج
حياة المرأة في أفريقيا وفي العالم أجمع (١) :

(١) ونقلت نجاة الزنبري على لسان السيدة زين المال رزق سعيد ومي
مدرسة سودانية من قبيلة فوركينجارا في الفاشر ، أن الزوجة السودانية
تحب بتعدد الزوجات وتبحث زوجها وتلح عليه ليتزوج غيرها ثانية وثالثة
ورابعة ، أسوة بغيره من الرجال ، مجلة منبر الإسلام السنة ٢٢ عدد ٤ ص ٢٢٨
كذلك ذكرت آمنة محمد من أرتيريا أن تعدد الزوجات منتشر في بلادها ، منبر
الإسلام سنة ٢٣ عدد ١٠ ص ٢٧٩ . كما ذكر محمد حسنين صالح أنه ليس هناك
حدود لتعدد الزوجات في توجو ، وأضاف أنه « لعلك تعجب أن أسرة الزوجة
تغضب من الزوج إذا لم يتزوج بأخرى للمساعد إبتهم » . الملحق الديني لجريدة
الجمهورية عدد ١٥ أبريل ١٩٦٦ ص ٥٥ .

الفصل الثانى

تعدد الزوجات فى القانون المصرى

(والاتجاهات المؤثرة فيه والقيود المقترحة)

٨٢ - أولا : تعدد الزوجات مباح للمسلمين واليهود ومحرم على المسيحيين اذ انهم الزوجان طائفة ومدة :

يستمد القانون المصرى أحكام تعدد الزوجات من الشرائع الدينية السارية فى مصر والتي تحكم نظم الزواج . وهذه الشرائع هى : الشريعة الإسلامية وتقر تعدد الزوجات ، وشرائع الطوائف المسيحية وتحرم الآن تعدد الزوجات ، والشريعة اليهودية وتقر تعدد للزوجات ، وسبق شرح أحكام هذه الشرائع تفصيلا فى القسم الثانى ونحيل على ما ذكرناه فيها هناك .

وتسرى الشريعة الإسلامية على المسلمين ولو كان أحدهم متزوجاً بكنائبة أى مسيحية أو يهودية ، فيجوز للمسلم أن يتزوج على امرأته فى الحدود الشرعية، سواء كانت زوجته مسلمة أو مسيحية أو يهودية ،

ويجوز للمسلم أيضاً أن يتزوج على امرأته المسلمة زوجة أخرى مسلمة أو مسيحية أو يهودية . قال تعالى «اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم . . .» (١) على أن زواج المسلم بمسلمة أولى من زواجه بمسيحية أو يهودية ، وذلك حتى لا تظل بناتنا المسلمات بغير زواج ، وحتى يسود البيت فكر ديني واحد ، وحتى تتولى تربية الأولاد أم مسلمة . . .

أما بالنسبة لغير المسلمين من أهل الأديان السماوية الأخرى وهم المسيحيون واليهود ، فإن شرائعهم الدينية تسرى عليهم إذا اتحدوا طائفة وملة (٢) ، فانه اختلف الزوجان طائفة وملة ، أو اختلفا طائفة

(١) الآية هـ سورة المائدة .

(٢) والطوائف المعترف بها في مصر أربع عشرة طائفة هي : الأقباط الأرثوذكس والريان الأرثوذكس والروم الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس والأقباط الكاثوليك والريان الكاثوليك والروم الكاثوليك والأرمن الكاثوليك والموارنة الكاثوليك واللاتين الكاثوليك والكلدان الكاثوليك والبرتستانت أو الإنجلييون ويعتبرون طائفة واحدة في مصر . والربانيون (اليهود) والقراييون (اليهود) . أنظر كتابنا : أحكام الأسرة عند المسيحيين واليهود المصريين ومدى تطبيقها بالحكم . ط ١٩٧١ م .

فحسب فان أحكام الشريعة الإسلامية^(١) تسرى عليهم وذلك بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وتطبيقاً لذلك إذا كان القبطى الأرثوذكسى متزوجاً بقبطية أرثوذكسية (أى بزوجة تتبع نفس طائفته) ، لم يكن له أن يتزوج عليها ، فإن تزوج عليها كان عقد زواجه الثانى باطلاً وكان أولاده من الزوجة الجديدة أولاداً غير شرعيين ، لأننا فى هذه الحالة أمام زوجين متحدين طائفة

(٢) وذلك بمقتضى المادة ٦ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وهو أيضاً ما كان يجرى عليه قضاء المجالس الماية قبل صدور هذا القانون . على أن المحاكم الشرعية قبل إلغائها كانت تقضى بحكم الشريعة الإسلامية إذا رفعت الدعوى أمامها بصرف النظر عن ديانة الخصوم ، ولم يكن فى ذلك أدنى مساس بحرية العقيدة فى مصر ، لأن الزوج المسيحى مثلاً حر فى إتباع عقيدته كما يشاء ، فإن كان يرى أن عقيدته لا تبيح له الزواج على امرأته كان له أن يقتصر على زوجة واحدة ، وإن كان لا يعتقد ذلك كما ذهب إلى ذلك مارتى لوثر وغيره ، فإن له أن يعدد زوجاته . فهو حر فى كلتا الحالتين ، بل إن الأمر فى مصر ساد التسامح بعكس فرنسا ، لأن الفرنسى المسلم محرم عليه بنص القانون أن يعدد زوجاته ، وهو ما يصطدم مع قواعد دينه ويسحق حرية عقيدته ، بل ويعتبر تعدد الزوجات فى فرنسا جريمة حتى بالنسبة للفرنسى المسلم ! وفى مصر تعتبر الشريعة الإسلامية شريعة الأغلبية ، وفى تطبيقها على جميع المصريين ضمان للعادلة بينهم وفيه توحيد للقاعدة التشريعية السارية على جميع المواطنين ، وترك أهل الذمة وما يدينون لا يعنى أن تتنازل الشريعة الإسلامية عن سيادتها فى دار الإسلام ، شأنها فى ذلك شأن أى قانون فى معظم بلاد العالم ويضمن هذا الحل للمرأة المسيحية الثانية حقوق الزوجة ويعتبر أولادها أولاداً شرعيين .

وملة فنطبق عليهما أحكام شريعتهما وهي شريعة الأقباط
 الأرثوذكس ، وهي تحرم زواج الرجل على امرأته . أما إذا
 اختلف الزوجان طائفة أوملة ، كما لو كان الزوج قبطياً أرثوذكسياً
 والزوجة قبطية كاثوليكية أو سريانية أرثوذكسية أو إنجيلية . .
 مثلاً ؛ فإن الشريعة الإسلامية هي التي تسرى على عقد زواجهما
 لاختلاف طائفة كل من الزوجين ، ولكل طائفة شريعة وكنيسة
 مستقلة عن الأخرى ، وعلى ذلك فإن القبطي الأرثوذكسي إذا كان
 متزوجاً برومية كاثوليكية مثلاً ثم تزوج عليها امرأة أخرى
 فإن أحكام الشريعة الإسلامية تسرى على هذا الزواج ، ويجوز
 لهذا الزوج أن يعدد زوجاته في حدود الأحكام الإسلامية ويكون
 للزوجة الجديدة كما للزوجة السابقة حقوق الزوجة كاملة على زوجها
 ويعتبر أولادها منه أولاداً شرعيين^(١) .

(١) وفي مشروع قانون الأسرة سنة ١٩٦٧ م أتيح تعدد الزوجات
 للأزواج المسلمين (انظر بند ٩٧ و ٩٨ فيما يلي) وحرّم تعدد الزوجات على كل
 زوج غير مسلم ، مسيحي أو يهودي (١٤٢ من مشروع غير المسلمين) وهذا
 الحكم يخالف الحكم الساري حالياً ، كما يخالف العقيدة الدينية لليهود التي تقر
 تعدد الزوجات للزوج اليهودي .

٨٤ - ثانياً : الاتجاهات المؤثرة في القانون المصري والقيود

المفترمة لتعدد الزوجات :

تتجه حركة التقنين في مصر إلى استخلاص قواعد من الشرائع الدينية في علاقات الأسرة وإصدار تشريع بها . ويصاحب هذه الحركة - بصدد تعدد الزوجات - ضجة فكرية تتدخل فيها عوامل مختلفة ، لعلها تباورت أخيراً في المسألة بعدة قيود لتعدد الزوجات غير تلك التي عرفت عند دراسة التعدد في الإسلام . من هذه القيود المقترحة اشتراط إذن القاضي لإباحة التعدد ولا يأذن القاضي إلا إذا كان هناك مبرر لتعدد الزوجات ، وكان الرجل سيعمل بين زوجاته مستقبلاً وكان قادراً على الإنفاق ، ... ولأنصار هذه القيود حجج يبدؤونها عادة بالقول بأن الشيخ محمد عبده كان من دعاة تقييد تعدد الزوجات في العصر الحديث . وقد كانت للشيخ محمد عبده كلمات في هذه القضية ، يحسن أن نستعرضها في البداية بالدراسة ، ثم ندرس القيود المقترحة وحجج أنصارها وحجج خصومها ، ونبدى رأينا في ذلك كله .

٨٥ - الشيخ محمد عبده وتعدد الزوجات في مصر :

رأى الشيخ محمد عبده أنه « كان للتعدد في صدر الإسلام فوائد أهمها صلة النسب والصهر الذي تقوى به العصبية ، ولم يكن له من

الضرر ماله الآن ، لأن الدين كان متمكناً في نفوس النساء والرجال ، وكان أذى الضررة لا يتجاوز ضررتها . أما اليوم فإن الضرر ينتقل من كل ضرة إلى ولدها وإلى والده وإلى سائر أقاربه ، فهي تغرى بينهم بالعداوة والبغضاء ، تغرى ولدها بعداوة إخوته وتغرى زوجها بهضم حقوق ولدها من غيرها ، وهو بحماقته يطيع أحب نسائه إليه فيدب الفساد في الأسرة كلها . . .

قلو تربي النساء تربية دينية صحيحة ، يكون بها الدين هو صاحب السلطان الأعلى على قلوبهن ، بحيث يكون هو الحاكم على الغيرة لما كان هناك ضرر على الأمة من تعدد الزوجات ، وإنما يكون ضرره مقصوراً عليهن في الغالب . أما والأمر على ما نرى ونسمع فلا سبيل إلى تربية الأمة مع فشو تعدد الزوجات فيها . فيجب على العلماء النظر في هذه ، خصوصاً الحنفية منهم الذين بيدم الأمر ، وعلى مذهبهم الحكم ، فهم لا ينكرون أن الدين أنزل لمصلحة الناس وخيرهم وأن من أصوله منع الضرر والضرار ، فإذا ترتب على شيء منسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله ، فلا شك في وجوب تغيير الحكم ، وتطبيقه على الحال الحاضرة ، يعني على قاعدة درء

المفاسد مقدم على جلب المصالح» (١).

هذه كلمات للشيخ محمد عبده في تعدد الزوجات ، نلاحظ عليها الآتي :

(١) أن كلمات الشيخ محمد عبده مرتبطة بعصره ، وهو عصر كانت مصر فيه مستعمرة إنجليزية ساد فيها الجهل وضعفت التربية الدينية والخلقية . وينبغي فهم رأى الشيخ محمد عبده في نطاق الفكر السائد في عصره ، وهو عصر كان المجتمع الإسلامى يعاني فيه من أمرين : الأول : ويتمثل في الفكر الاستعماري الذي كان يغزو المجتمع ويتخذ من تعدد الزوجات وغيره هدفا ينال به من الإسلام ورسول الإسلام ويصرف بالجدل حوله طاقات فكرية كان أولى بها أن تناهض الاستعمار . والأمر الثانى : هو تقاليد الأتراك والماليك التى كانت سائدة في المجتمع الإسلامى في ذلك الوقت ، وكانت هذه التقاليد لا تسمح بتعليم المرأة ، رغم مخالفة ذلك لتعاليم رسول الإسلام حيث قال « العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » وإزاء هذين الأمرين حاول الشيخ محمد عبده الدفاع عن الإسلام مع التسليم بوجود هذه التقاليد البالية ومحاولة تغييرها ببيان أثر جهل المرأة على نظام تعدد

(١) تفسير المنار ج ٤ ص ٣٤٦ .

الزوجات وضرورة تربية النساء تربية دينية وخلقية ، مع الإشارة إلى أن تعدد الزوجات كان أمراً له فوائده في صدر الإسلام ، أما وقد أطبق الجهل على النساء والرجال في عصره فلا مناص من تغيير الحكم ! واليوم نجد هذه الظروف قد تغيرت ، انقضت غمة الاستعمار الانجليزى ، وأحرزت المرأة تقدماً واضحاً في التعليم ، ونأمل أن تحرز تقدماً أكبر في التربية الدينية والخلقية . . . ويستبع منطق الشيخ محمد عبده أن يتغير رأى فيما قال بعد أن تغيرت ظروف المقال .

لقد تميز عصر الشيخ محمد عبده بنشوء تعدد الزوجات ، كما هو واضح من كلماته ، وقد تغير الحال حتى أصبح تعدد الزوجات في مصر في إحصاء سنة ١٩٦٠ لا يتجاوز ٤ ٪ من الزيجات ^(١) ، وهى نسبة ضئيلة . بل وأصبحت المصلحة العامة اليوم تقتضى أن تزيد هذه النسبة حتى تستوعب عدداً من العائلات والأرامل والمطلقات ، وهن كن يزدن على مليونين وربع مليون أنثى فوق السادسة عشرة

(١) وما هو جدول في الإحصاء السنوى للجيب الصادر سنة ١٩٦٢ بالقاهرة ص ١٤ مبيناً تعداد المسلمين المتزوجين حسب عدد زوجاتهم اللاتي في العصة : الجدول بالصفحة التالية :

عام ١٩٦٠ مثلاً ، رغم أن ذلك العام كان عاماً عادياً لا حرب فيه ولا كوارث تذهب بالرجال وتستبقى النساء^(١) !

(ب) لقد صرح الشيخ محمد عبده في درسه الثانى فى تفسير آيات تمدد الزوجات بأنه « تقدم أنه يحرم على من خاف عدم العمل (بين الزوجات أو غيرهم) أن يتزوج أكثر من واحدة ، ولا يفهم منه كما يفهم بعض المجاورين (وهم طلاب الأزهر فى عصره) أنه لو عقد فى هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة عارضة لا تقتضى بطلان العقد ، فقد يخاف الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم

١٩٣٧		١٩٤٧		١٩٦٠		عدد الزوجات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
%		%		%		
٩٦٫٩	٢٧٣٣٣٠٠٢	٩٦٫٤	٣٢٠٩٤٠٠	٩٦٫٢	٤٢٣٩٦٣٤	واحدة ...
٢٫٩	٩١٧١٢	٣٫٠	١١١٧٤٦	٣٫٥	١٥٣٢٩١	إثنان ...
٠٫٢	٥١٦٠	٠٫٢	٦٥٧٢	٠٫٣	١١٣١٧	ثلاث ...
٠٫	٥٢٠	٠٫٠	٨٨٨	—	٢٠٣٠	أربع ...
١٠٠	٢٨٣٠٧٠٢	١٠٠	٣٣٢٨٦١٢	١٠٠	٤٤٠٦٢٧٢	الجملة ...

(١) راجع الإحصائية ص ٢٥ فيما سبق .

ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالة (١) وهذا القول دليل يشهد على أن الشيخ محمد عبده يرى صحة عقد الزواج حتى إذا خاف الرجل ظلم زوجته ، بل وإن ظلمهن بالنعل ، فقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالة ، ويفهم من ذلك أن الشيخ محمد عبده كان يحارب — في الأصل — الجهل وسوء التربية الدينية والخلقية التي تؤدي إلى الإساءة إلى نظام تعدد الزوجات ، ولم يكن يحارب تعدد الزوجات ذاته ، وهاهو تلميذه محمد رشيد رضا يلخص أهداف كلمات الشيخ محمد عبده منها أن « ما قال الأستاذ الإمام ما قاله في التشجيع على التعدد إلا لتنفيذ الذواقين . . الذين يتزوجون كثيراً ويطلقون كثيراً لمحض التنقل في اللذة والإغراق في طاعة الشهوة ، مع عدم التهذيب الديني والمدني . . . وقد صدق الأستاذ الإمام في قوله أنه لو كان عندنا تربية إسلامية لقل ضرر التعدد فينا حتى لا يتجاوز غير الضرائر » (٢)

(١) تفسير المنارج ٤ ص ٣٥٠ .

(٢) تفسير المنارج ٤ ص ٣٦٣ . وقد حارب محمد عبده عدم تعليم المرأة في عصره في عدة مناسبات ، من ذلك قوله « إن النساء قد ضرب بينهن وبين العلم بما يجب عليهن في دينهن أو دنياهن بستار لا يدري متى يرفع . . » « وترك البنات يفتقرن الجهل وتستهوين الغاوة من الجرم العظيم . » انظر ص ٢٦١ كتاب أعلام العرب عن محمد عبده لكتابه عباس المقاد .

(ح) أن الإسلام — كما رأينا — نظم تعدد الزوجات على نحو تتحول به نار الغيرة بين الضرائر إلى نور للمنافسة بينهن ويتحول نزاع الأولاد إلى تعاون بين من تربطهم صلة الدم . . . وما قد يظهر من مفساد في بعض الأسر التي تتعدد فيها الزوجات ليس مرجعه نظام تعدد الزوجات ذاته وإنما مرجعه التطبيق . والوصول بالتطبيق إلى الهدف المنشود يتطلب جهداً من الأجهزة التعليمية والتربوية وأجهزة الإعلام ، كأن يتطلب إعادة النظر في برامج التعليم الديني والخلق في جميع مدارسنا وجامعاتنا بحيث يستوعب الإنسان منها قدراً كبيراً ، يبدأ بحفظ أجزاء كثيرة من القرآن الكريم في سائر مراحل التعليم المدني والديني على سواء ، مع إفراح مكان أكبر لبرامج التربية الدينية والخلقية في أجهزة الإعلام والعمل على أن يرتفع مستوى هذه البرامج عن مجرد الوعظ أو الإرشاد إلى مستوى الدراسة والتحليل والافتقار . . . الخ .

٨٦ — تغيير تعدد الزوجات بوهود مبرر يخضع لتقدير القضاء :
اتجه بعض المفكرين إلى المناداة بوضع قيود جديدة لتعدد الزوجات غير القيود الإسلامية السالف ذكرها^(١) ، منها ألا يباح

(١) راجع ما سبق بند ٨٥ إلى ٧٦ .

تعدد الزوجات إلا إذا كان له مبرر ، ويخضع تقدير هذا المبرر لإشراف القضاء . فمن يرغب في الزواج على امرأته يجب أن يكون على استعداد لإقامة الدليل أمام القضاء على أن زواجه الجديد له مبرر مشروع يتفق مع مقاصد الشريعة . وتقدير هذا المبرر من سلطة القاضي بحيث إذا اقتنع القاضي بما أبداه الرجل من أسباب أذن له في تعدد الزوجات ، وإذا لم يقتنع رفض الإذن له بالزواج الجديد وأصبح هذا الزواج محرماً عليه قانوناً .

وقد تطرف البعض^(١) فنادى بالنص على نوع المبرر المشروع في القانون ، على أن يقتصر هذا المبرر على حالتين يقدرهما القاضي هما في رأيه : حالة مرض الزوجة مرضاً لا يبرئ منه وحالة عقم الزوجة الذي مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات ، وفي غير هاتين الحالتين يعتبر زواج الرجل على امرأته حرام في القانون ؛ وهذا الرأي الأخير محل نظر ولا نعرف له دليلاً شرعياً ، ونرى أنه تحكم يؤدي إلى جهود في التشريع ، فضلاً عن أنه يغفل عن سائر المبررات الأخرى التي عرضناها^(٢) واتهمنا من دراستها إلى أنه لا سبيل إلى حصر أسباب

(١) جمال العطفي . الأهرام في ٢١/٤/١٩٦٧ ص ٥ ، وقرب هذا قاسم أمين في تحرير المرأة ص ١٣٣ .

(٢) وذلك كعودة المطلقة إلى عصمة زوجها السابق أو عيب المرأة الجنسي . . . إلخ ، راجع ما سبق بند ٦ إلى ١١ .

تعدد الزوجات أو مبرراته ، فهي تختلف من زمان لآخر ومن مكان إلى آخر .

نعود للرأى الأول الذى اشترط على الزوج أن يثبت للقاضى ما يبرر زواجه على امرأته ، دون تعيين لنوع هذا المبرر ، بل يترك تقدير ذلك للقاضى ، وفق ظروف كل حالة على حدة . هذا الرأى كانت له حجج :

أولاً : ذكروا أن الله سبحانه أقر تعدد الزوجات للمسلمين إلى أربع بمناسبة ذكر أحكام اليتامى ، وربط إباحة الزواج بثنى وثلاث ورباع بالخوف من عدم الاقساط لليتامى ، فقال سبحانه : « وإن ختم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ثنى وثلاث ورباع ، فجعل من وجود الخرج فى ولاية اليتامى مبرراً لإباحة تعدد للزوجات ، ويقاس على هذا المبرر كل مبرر آخر مشروع ^(١) . هذه حجة لهم . . . وهى محل نظر فقد رأينا ^(٢) أن نص القرآن لم ينزل لإباحة تعدد الزوجات فى الأصل ، وإنما نزل لتقييد تعدد الزوجات ،

(١) محمد محمد المدنى فى رأى جديد فى تعدد الزوجات ص ١٧ — ٢٤ وفى كتابه المجتمع الإسلامى كما تنظمه سورة النساء ص ٢٦٢ — ٢٧٦ .
(٢) راجع ما سبق بند ٢٨ و ٣١ .

بمثنى وثلاث ورباع على الأكثر بعد أن كان عرب الجاهلية يتزوجون ثمانى وعشرة نسوة . . . وعدم الإقساط فى اليتامى لا يعتبر مبرراً لإباحة تعدد الزوجات بل على العكس يعتبر مبرراً لتحريم تعدد الزوجات ، لأن معنى الآية فإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فاقضروا على زوجتين . . . إلى أربع زوجات على الأكثر ولا تتزوجوا بثمانى أو عشرة نسوة كما كان يفعل عرب الجاهلية مما كان يضطرهم إلى أكل أموال اليتامى بالباطل للإفلاق منها على زوجاتهم وأولادهم ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة . . . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا كان عدم الإقساط فى اليتامى مبرراً لتحريم تعدد الزوجات فلا يعنى ذلك أن إباحة تعدد الزوجات مشروطة بوجود مبرر لها ، لأنه إذا كان الاقتصار على زوجة واحدة واجب على الرجل عند الخوف من الظلم ، فإن وقوع الرجل فى الظلم أمر مشكوك فيه ، فقد يخاف الظلم قبل الزواج حتى إذا تزوج عدل ولم يظلم ، وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالة .

ثانياً : ذكروا كذلك أن الزواج بواحدة هو الأصل فى الإسلام وأن التعدد استثناء ، ولا يعمل بالاستثناء إلا عند الضرورة ، وهى تظهر عند وجود مبرر لتعدد الزوجات . وهذه الحجة كذلك

كانت محل نظر عند العلماء ، فالآية الكريمة التي ورد بها تعدد الزوجات لم يرد بها أن التزام الواحدة هو الأصل والواجب ، وأن إباحة التعدد إنما تكون عند الضرورة ، تأمل قوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن ختم ألا تعدلوا فواحدة » . . . ولا دلالة في هذه الآية على أن المطلوب في الأصل هو التعدد أو الواحدة ، بل الأمر — في ذلك — مبني على أمن العدل وعدم الخوف من الجور^(١) ، فإن أمن الرجل العدل بين زوجاته ولم يخف الجور كان له أن يتزوج إلى أربع زوجات^(٢) .

ثالثاً : ذكروا كذلك أن تعدد الزوجات لم يشرع توسعة على الذواقين والذواقات ، كما هو واضح من سياق الآية التي حرمت الظلم وحذرت منه عند ظن الوقوع فيه ، ومن هنا كان تعدد الزوجات رخصة حينما كان هناك مبرر مشروع من أعتذار الأفراد أو منطق بعض ضرورات الأمم^(٣) . . . وهذه الحجة كذلك كانت محل نظر

(١) محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٩٨ .

(٢) وقد وردت كلمة « فواحدة » منصوبة في القراءة المشهورة مما يؤكد ذلك ، على أنه لا مانع من رفعها فيكون المعنى : فواحدة كلفية ؛ فالآية الكريمة يؤخذ منها المعنيان ، وليس فيها دليل على أن الزواج بواحدة هو الأصل .

(٣) البهي الحولي في مجلة منبر الإسلام عدد ١١ سنة ٢٢ ص ٥٤ و ٥٥ .

العلماء ، لأننا سلمنا أن تعدد الزوجات لم يشرع توسعة على الذواقين والذواقات . . . ولكن هل يبرر ذلك تحريمه عند حب الرجل لأخرى ؟ .. اللهم لا ، لأن ضرر التحريم هنا أكبر من ضرر الإباحة لما يجره هذا التحريم على المجتمع من ويلات^(١) . . . ثم إن اشتراط مبرر لإباحة تعدد الزوجات أمر يهيم الجماعة الإنسانية ، فلو كان من الأهمية بمكان عند الشارع لنص عليه صراحة ولم يغفل عنه^(٢) ، فدل ذلك على أن اشتراط المبرر يتوهم الناس فيه المصلحة دون أن يمثل مصلحة معتبرة في الشرع . . . وتروى الآثار أن الرسول صلى الله عليه وسلم حين طلب من أصحابه — بعد نزول آية تعدد الزوجات — أن يفارقوا ما زاد على أربع زوجات عند كل منهم ، لم يقل — والوقت وقت وحى وتشريع — أن بقاء الأربع مشروط بالعمى مثلاً أو بالمرض أو بالضرورة أو بغير ذلك مما يسوقونه من مبررات^(٣) . . . وقد يقال^(٤) إن عهد النبوة كان عهد حروب ،

(١) راجع تفصيل ذلك في بند ٧ مكرر ب ص ٢٠ فيما سبق .

(٢) محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٩٩ .

(٣) محمود شلتوت المرجع السابق ص ١٩٩ ، وعلى عبد الواحد في بيت الطاعة وتعدد الزوجات والطلاق ص ٥١ .

(٤) وهو قول محمد محمد المدني في رأى جديد المرجع السابق ص ٢٧ .

فكان الناس يعيشون مبرراً عاماً يراه كل إنسان في زيادة عدد الأرامل ، ولكن يلاحظ من جهة أخرى أنه في مصر مثلاً عام ١٩٦٠ ولم يكن عام حروب ، كان هناك من أرامل النساء مليون و ٢٦٦ ألف أنثى^(١) ، وهو عدد من الأرامل يفوق أضعاف ما كان في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يشهد العالم اليوم زيادة في عدد العانسات وعزوفاً من الشباب عن الزواج .. ويقتضى مثل ذلك النظر أن نعتبر زيادة عدد غير المتزوجات مبرراً عاماً يبيح تعدد الزوجات حتى يستوعب عدداً من الأرامل والمطلقات والعانسات . . . !

رابعاً : ذكرنا كذلك أن اشتراط مبرر لتعدد الزوجات سيقضى على مشاكله أو يحد منها . . . وكان ذلك أيضاً محل نظر ، لأن تعدد الزوجات مع وجود المبرر لن يمنع ما قد ينشأ بين الزوجات من نفور بعد الزواج الثانى أو الثالث أو الرابع ، ولن يمنع كذلك ما قد ينشأ بين الأولاد من نزاع . . . الخ ، فالمشاكل موجودة سواء وجد المبرر أو انتفى ، ولا يضمن القاضى ، إن وجد مبرراً وأذن بالتعدد ألا تكون هناك مشاكل فيه !

(١) راجع الإحصائية بند ٩ فيما سبق ، فضلاً عن أن الحرب دائمة في العالم الإسلامى راجع بند ٤٧ .

خامساً : ذكروا أخيراً — وليس آخراً — أن اشتراط مبرر لتعدد الزوجات سيحد من اندفاع الرجل عند التفكير في الزواج على امرأته وقد يكون هذا صحيحاً عند التطبيق ، ولكن لماذا نريد التضيق على الرجل عند التفكير في الزواج على امرأته عن طريق تكليفه بإثبات مبرر لزوجته بأخرى واستئذان القاضي ، ولا نشترط هذا المبرر عند زواج الرجل بزوجته الأولى . . ؟ إن ظروف الزواج الأول وما نجم عنه من مشاكل كانت هي الدافع إلى زواج الرجل مرة أخرى على امرأته ، فكان الزواج الأول أولى بالتقييد من الزواج الثاني الذي يتم عادة بعد تجربة وخطأ ، ولولا فشل الزواج الأول أو عدم كفايته ما فكر الرجل في الزواج الجديد ، ولكننا لا تقيد الزواج الأول بوجود مبرره ، بخضع لتقدير القاضي ، إيماناً بحرية كل إنسان في الزواج ، وهكذا يجب أن يكون الحال في تعدد الزوجات ، لأن المشرع عندما يترك للأفراد قدراً من الحرية في اختيار أزواجهم دون استئذان القاضي ، يعلى قيمة إنسانية جديرة بالحفاظ عليها ، خصوصاً إذا علمنا أن الزواج ليس خالياً من أى قيد ، حتى نطلب من القاضي عرقلته . . . إن رقابة الأقرباء والأصدقاء والزملاء وأهل الزوجة القديمة والجديدة على سواء أشد وأوثق وأجدى من رقابة القانون والقضاء .

٨٧ - اشتراط المبرر يؤدي إلى كثرة الطلاق كما يفضل

عند التطبيق :

على أننا - لو افترضنا جدلاً - تقييد تعدد الزوجات بمبرر مشروع ووجوب استئذان القاضى عند الزواج بأكثر من واحدة ، لأدى ذلك إلى كثرة الطلاق والزواج العرفى ، كما أن هذا الحل لا بد أن يفضل عند التطبيق .

ذلك أن كثيرين ممن يرغبون فى الزواج على زوجاتهم ، سيحجمون عن كشف المبرر الذى دفعهم إلى تعدد الزوجات ، لما فيه من المناس بأسرارهم ، وعندئذ يقدمون على طلاق زوجاتهم ليتزوجوا من جديد ، الأمر الذى سيؤدى إلى كثرة الطلاق ، وليس فى هذا مصلحة للمجتمع ولا للمرأة ولا للأولاد ، لأن تعدد الزوجات أقل خطراً من الطلاق بلا شك .

كذلك سنجد أن تقييد تعدد الزوجات بمبرر يخضع لتقدير القضاء أمر لا بد أن ينشل عند التطبيق لأحد سببين :

السبب الأول : أنه يسهل التحايل عليه ، فمثلاً يقوم الزوج الراغب فى الزواج على امرأته بتطليق زوجته ثم يتزوج بأخرى ثم بعد فترة يطلب من القاضى أن يعدد زوجاته بعقد الزواج من جديد على

مطلقته السابقة التي ترضى بهذا الزواج غالباً لما فيه من رد لكرامتها
ولأنها قد تكون أما لأولاد من هذا الزوج فترى من المصلحة أن
تعود لأبيهم . ولا شك أن عودة المطلقة إلى عصمة زوجها السابق
من مبررات تعدد الزوجات .

السبب الثاني : الذي يؤدي إلى فشل اشتراط مبرر لتعدد
الزوجات يخضع لتقدير القاضي ، هو أنه إذا كشف الزوج عن
المبرر الذي دفعه إلى تعدد الزوجات أو افعل هذا المبرر ، لأدى الأمر
إلى فضائح وغرائب في مجال التطبيق ، أو تحول إذن القاضي بالزواج
إلى إجراء صوري يتعين على القاضي اتخاذه لمجرد رغبة الرجل
في الزواج بأكثر من واحدة دون بحث جدى أو فعلى من القاضي
في مبررات الزواج الجديد ، ولنستعرض بعض الأمثلة :

يقتضى هذا الحل — فيما لو أخذ به — أن يرفع الزوج دعوى
أمام القضاء يطلب فيها الإذن له بالزواج الجديد أو تعترض الزوجة
على شروع زوجها في الزواج بغيرها ، ويقع على الزوج عبء إثبات
مبرر معقول للزواج الجديد ، ويخضع تقدير هذا المبرر لسلطة القاضي :
ومن البديهي أن يكون للزوجة التي في عصمة هذا الزوج الطعن
في المبرر الذي يتعلل به الزوج ، لأنها صاحبة مصلحة في ذلك ،

ومن المعلوم أيضاً في نطاق هذا الحل أن يكون للمرأة الجديدة التي يرغب الرجل في الزواج عليها حق التدخل خصماً منضماً للزوج تساعد على تأييد دعواه ، لأن لها مصلحة في ذلك . . . ثم نعرف ماذا يحدث بعد ذلك ؟

مثلاً يتقدم الزوج بطلب الإذن له بالزواج على امرأته لأنها ذات عيب جنسى مثلاً أو لأنها لا تعفه . . . أو لأنها مريضة مرضاً يعجزها عن أداء واجباتها الزوجية . . . أو لأنها قريبة له ، ولا تكفي صلة القرى ميراً لتعدد الزوجات بل على الرجل أن يثبت كذلك أن هذه القريبة تستحق رعايته ، كأن تكون عانساً لم يتقدم لزواجها أحد أو مريضة لا يرغب في زواجها أحد أو يتيمة لا عائل لها سواء . . . هذه أمور تبرر تعدد الزوجات . . . وللقاضي أن يتحقق من هذه الأمور بعرض الزوجة على الطبيب الشرعى مثلاً للتحقق من عقمها أو عيبها الجنسي وبسؤال الأقارب والجيران عن حالة القريبة غير المرغوب في زواجها إلا من هذا الزوج . . . فهل تستقيم الأمور مع هذه الإجراءات ؟! إن في ثبوت هذه الأمور ما يقدم الدليل لمعايرة الزوجة القديمة ومعايرة أولادها وأهلها . . . وفي عدم ثبوتها ما يسئ إلى الزوجة الجديدة وأهلها . . . بل وبعض هذه الأمور لا يعرف إلا من جانب الرجل

فحسب كما لو ادعى أن زوجته لا تعفه^(١) . . . إن هذه الأمور من الأسرار العائلية التي لا يكسب المجتمع شيئاً من الجدل حولها والتخاصم بسببها وإثارتها في المحاكم . . . ولعله أكرم للمرأة القديمة وللرأة الجديدة أن يتزوج الرجل أو يطلق في هذه الأحوال بعيداً عن المحاكم وفي صمت . . . اللهم إلا إذا كان أنصار هذا القيد لا يهدفون — في الواقع — إلى تقييد تعدد الزوجات بوجود مبرر يخضع لتقدير القضاء ، وإنما يهدفون إلى منع تعدد الزوجات نظراً لما يحيط بإثبات المبرر من صعوبات وفضائح يجد الرجل معها نفسه مضطراً إما إلى عدم الزواج بأخرى ، وإما إلى طلاق زوجته والزواج بمن يريد غيرها ، وإما إلى الإبقاء على زوجته مع سلوك طريق الحرام . ولا يغيب عن البال أننا سنجد في التطبيق رجالاً لا بأس عندهم في إثبات المبرر واللفظ فيه مهما كانت الصعوبات والفضائح ، كما سنجد قضاة يتساهلون في إثبات المبرر إلى الحد الذي يصدر فيه الإذن بالزواج الجديد في كل طلب دون بحث جدى عن المبرر حفاظاً على كرامة العائلات .

(١) بدر المتولى عبد الباسط وعبد الحكيم سرور في مناقشة مفروع الدستور يوم ١٧/٥/١٩٦٧ وعدم إعفاف المرأة للرجل قد يكون لأسباب كثيرة راجع هامش ٣ ص ١٩ فيما سبق .

خذ مثلاً ثانياً ... إذا طلب الزوج من القاضي الإذن له
 بالزواج على امرأته ، لأنه يكرهها ولكنه لا يريد فراقها لرعاية
 أولاده منها وأملاً في أن يصلح الله بين قلبيهما عملاً بقوله تعالى
 « وعسى أن تسكرها شيئاً ويحمل الله فيه خيراً كثيراً » (١) ...
 ثم تدخل القاضي للصلح ، وعجز الأهل والحكام والقاضي عن
 الإصلاح بين الزوجين هل من الحكمة أن يرفض القاضي
 الإذن لهذا الزوج بالزواج على امرأته ، حتى لو ثبت له أن الرجل
 ظالم في كراهيته لامرأته ... ؟ ماذا يصنع القاضي في رجل كره
 زوجته ؟ هل يملك القاضي إجباره عن التخلي عن هذه الكراهية
 وغسل قلبه من أدرانها ؟ اللهم لا ... هل يطلق القاضي هذه الزوجة من
 زوجها بغير طلب منها ؟ اللهم لا ... فإذا كانت الزوجة لا ترغب
 في فراق زوجها رغم كراهيته لها رعاية لأولادها ، وكان الزوج كذلك
 لا يرغب في فراقها رعاية لأولاده ولكنه يكرهها ويرغب في الزواج
 عليها ، لم يكن من الحكمة أن نمنع تعدد الزوجات في هذه الحالة ،
 لأن رفض القاضي الإذن لهذا الزوج بالزواج الجديد لا يغير من
 الكراهية شيئاً ، بل قد يزيد حدتها فيدفع الرجل إلى طلاق زوجته
 أو هجر العائلة .

(١) راجع أيضاً بند ٧ مكرر ب فيما سبق .

خذ مثلاً ثالثاً... تقدم الزوج بطلب للقاضي يستأذنه في الزواج على امرأته بزميلة له في العمل قد شغفته حباً ، ولا يستطيع العيش أو زيادة الإنتاج بدونها . ١ طبعاً سيرفض القاضي طلب الزواج . . ثم بعد ذلك أيحسب أولئك أن الرجل سيقول للقاضي ، هو والمرأة : سمعنا وأطعنا ، وينصرف لبيته ليعنى بشئون أولاده ؟ ... إن القاضي إذا قال لا ، قالت الشهوة الملحة : هذه مثرات الشيطان فاتبعوها . فيكون نمة الحرام بدل الحلال ، (١) . . ثم لماذا الحرام ، وقد أحل الله عقد الزواج بالتراضي مع حضور شاهدين . . . ؟ ثم هب أن كلا من الزوج وصاحبه تعذر عليهما هذا الزواج كما تعذر عليهما الدخول في علاقة غير مشروعة ، لسبب أو لآخر . . هل يستطيع القانون أو القاضي ، بعد رفض طلب الزوج ، أن يمنع ما يجره هذا الرفض من سحب البغضاء والتبرم بالزوجة القديمة والضيق بها ومحاولة التخلص منها . . . ؟ ! (٢) اللهم لا ... فلم تشرطون ذلك إن أردتم الإصلاح . . . يا أولى الألباب ؟

(١) محمد أبو زهرة مجلة القانون والاقتصاد المرجع السابق ص ٥٥ .

(٢) راجع أيضاً بند ٧ مكرر ب فيما سبق .

٧٧ — هل تكلف الزوجة الجديدة باثبات مبرر لزواجها على

زوجة الرجل ؟

بقى بعد ذلك أن نتساءل : إذا كنا سنقيّد تعدد الزوجات في البداية بإذن القاضى بعد التحقق من وجود مبرر مشروع للزواج الجديد ، فهل نكتفى بقيام هذا المبرر في جانب الرجل وحده ، أم نشترط كذلك على المرأة الجديدة التي يريد الرجل الزواج بها أن تثبت هي الأخرى — وجود مبرر لزواجها برجل متزوج من قبل ؟ إن دعاة تقييد تعدد الزوجات بالمبرر غفلوا عن هذا الأمر ، إما مراعاة للمرأة أو تحيزاً لها ، وإما رغبة في الحجر على الرجل وحده وتقييده بالسلاسل دون المرأة . . . بل ، لعل دعاة المبرر يعترفون ، كما هو الواقع والحقيقة ، بأن كل امرأة تقبل الزواج برجل متزوج من قبل ، لها الحق كل الحق في ذلك الزواج ، لأنها بغير هذا الزواج لا يضمن لها هؤلاء الزواج برجل غير متزوج ، ولأن الزواج — أيا كانت ظروفه — هو أمل المرأة وأساس كرامتها وعزتها ، وطريق عفتها . . .
نفصل القول لقوم يتفكرون ! . .

٨٩ - منع القضاء من سماع الدعوى إذا تم الزواج المبرر

بغير إذن القاضى :

هناك اتجاه آخر ذهب فيه بعض الناس^(١) إلى القول بأن الدعوى يجب ألا تسمع عن نزاع يتعلق بالزواج الذى يتضمن تعددا للزوجات إلا إذا كان هذا الزواج قد عقد بإذن القاضى ، بمعنى أنه إذا تزوج رجل بامرأة على زوجته بدون إذن القاضى كان الزواج صحيحاً ، ولكن إذا ثار نزاع بين الرجل وزوجته الجديدة فلا يملك الزوج رفع دعوى طاعة مثلاً على زوجته ولا تملك الزوجة رفع دعوى نفقة أو تطليق على زوجها . . . بل يتخلى القضاء عن سماع هذه الدعاوى جزاء عدم الالتجاء إليه عند عقد هذا الزواج ، والزوجان وشأنهما بعد ذلك . . . إن تصالحا أو هجر أحدهما الآخر فلا سبيل للقضاء على أحدهما بشيء من حقوق الآخر . . . وواضح أن هذا رأى يهدف إلى حمل الناس على استئذان القضاء عند تعدد الزوجات حتى يكون هناك ضمان للزوج وللزوجة للحصول على الحق إن حدث نزاع .

(١) حسين خفاجى ، ملحق الأهرام عدد للمرأة والبيت ١٩٦٧/٤/٣٠ ويرى عدم جواز سماع الدعوى إلا بعد أن يوثق عقد الزواج رسمياً ، وينس على ألا يتم التوثيق إلا بإذن من القاضى .

ولجنة علماء الأزهر بيان في ذلك الرأي جاء فيه (١) «وأما المنع من سماع دعوى الزواج الذي لم يؤذن فيه ، فما أشد حرمة وما أجراً مخترعه على القول في دين الله بغير علم ، لأن الله جعل القضاء فريضة محكمة في عامة الخصومات في الإسلام ، والقول به منع للقضاء في بعض الخصومات . . . وليس هذا من تخصيص القضاء . . . لأن معنى التخصيص منع القاضى من نظر بعض الدعاوى لأنها تنظر أمام قاض آخر ، والذي هنا منع مطلق لم يقم عليه برهان » (٢) . . . ونضيف إلى ذلك أن عقد الزواج الجديد هنا إذا كان صحيحاً من الناحية الشرعية ، وامتنع القضاء عن سماع دعوى المطالبة بحق ناشئ عنه ، فما هو موقف الزوجة وموقف الزوج وموقف الأولاد ؟ إن المرأة هنا ستكون معلقة بهذا الزواج ، فهي زوجة الرجل أمام الله وأمام الناس ، ولها أن تأخذ حقوقها منه ، ولكن القانون والقضاء يمتنع عن إعطائها هذه الحقوق ، ويتركها في موقف لا تحسد عليه ، لأنها لن تكون كسائر الزوجات ولن تكون كغير المتزوجات ، فهي

(١) طبعة المطبعة المتحدة بمصر ص ٧ .

(٢) وانتقد البيان أيضاً ما ورد بالرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بصدد ذلك . كذلك إذا كان هناك تفكير في هدم سماع الدعوى لمن تزوج زوجة ثانية قبل أن يبلغ الخامسة والعشرين وثلاثة قبل الثلاثين . . . مثلاً ورابعة قبل الأربعين فإن ذلك غير جائز للحجج الواردة بالمتن .

لا تستطيع الحصول على حقوقها من زوجها بسبب امتناع القضاء عن سماع الدعوى وهى كذلك لا تستطيع التخلص من هذا الزوج والزواج بآخر لأنها شرعاً فى عصمة زوجها ولم يفرق القضاء بينها وبين زوجها ، ولا يسوغ لمتزوجة أن تتزوج وهى فى عصمة زوج لها . . . كذلك الأمر بالنسبة للأولاد ، هم أبناء الرجل الشرعيون ، ولكن القضاء يمتنع عن سماع المطالبة بحقوقهم . . . فأين يذهبون بشكواهم . . . وما هى الوسيلة التى يحصلون بها على حقوقهم ؟ وما هو ذنبهم إذا كان الأب لم يستأذن القضاء عند الزواج بوالدتهم . . . هل فى ذلك إصلاح ، يا أولى الألباب . . . ! لا شك أن عدم سماع الدعوى سيؤدى إلى إهدار حقوق الزوجة وإهدار حقوق الزوج وإهدار حقوق الأولاد . . . الخ ، وذلك أمر لا يتفق مع أحكام الدين ولا يتفق مع رسالة القضاء .

٩٠ - تفسير التعدد قضائياً بالعدل بين الزوجات والقدرة على الانقار - مشروع سنة ١٩٤٥ م :

سبق أن عرفنا أن العدل بين الزوجات واجب على الزوج بنصوص القرآن الكريم وبالسنة النبوية ، وعرفنا أن الفقه الإسلامى

وضع ضوابط تفصيلية وجزاءات معينة يراقب بها تنفيذ ذلك عند الإخلال به (١) . غير أنه ظهر في عصرنا الحديث رأى يهدف إلى تقييد تعدد الزوجات بإذن القاضى ، ولا يأذن القاضى بالزواج — لمن كان عنده زوجة — إلا إذا تأكد من عدالته مستقبلاً بين زوجاته وقدرته على الإنفاق على من سيعول . وتجاوزت هذه الدعوة فى صورة مشروع قانون تقدمت به وزارة الشؤون الاجتماعية فى مصر سنة ١٩٤٥ م ، ولم يكتب له النجاح (٢) ، وكان يتضمن النصين الآتيين :

للمادة الأولى : لا يجوز لمتزوج أن يعقد زواجه بأخرى ، ولا لأحد أن يتولى عقد هذا الزواج ، أو يسجله ، إلا بإذن من القاضى الشرعى الذى فى دائرة اختصاصه مكان الزواج .

المادة الثانية : لا يأذن القاضى الشرعى بزواج متزوج ، إلا بعد

(١) راجع بند ٥٧ إلى ٦٩ .

(٢) قبل هذا المشروع استغل بعض تلاميذ الشيخ محمد عبده كلامه فى نقد التعدد وشكلوا لجنة سنة ١٩٢٦ اقترحت تقييد تعدد الزوجات على نحو قريب من مشروع ١٩٤٥ م ، وقد قدمت للمقترحات لمجلس النواب وبعد مناقشات أعاد رئيس المجلس (سعد زغلول) حينئذ هذه المقترحات لوزارة العدل لدراستها ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ منظمًا لبعض شؤون الأسرة ، خالياً من مقترحات تقييد تعدد الزوجات .

الفحص والتحقيق من أن سلوكه وأحوال معيشته ، يؤمن معها قيامه
بحسن المعاشرة ، والإنفاق على أكثر ممن في عصمته ، ومن تجب
نفقته عليهم من أصوله وفروعه .

ومشروع سنة ١٩٤٥ م على هذا النحو ، يحرم تمدد الزوجات
إلا إذا توافرت الشروط الواردة به ، واشترط أن يكون سلوك
الرجل وأحوال معيشته يؤمن معها قيامه بحسن المعاشرة يعنى أن يكون
الرجل عادلا مع زوجاته ، وقد توسع المشروع بحيث استلزم القدرة
على الإنفاق على أكثر ممن في عصمة الرجل ، بل وعلى من تجب
نفقته عليهم من أصوله وفروعه . وقضى المشروع أنه إذا تم زواج
بغير إذن القاضى كان زواجا غير جائز أى غير صحيح ، فلا تترتب
عليه آثار الزواج المعروفة ، فلا تجب نفقة للزوجة الجديدة ولا تجب
طاعتها له ولا توارث بينهما ، أما أولاد الرجل من زوجته الجديدة ،
فهؤلاء لم يفسح المشروع عما إذا كان سيعتبرهم أولاد زنا أو أولادا
شرعيين للزوج !

وقد أثار هذا المشروع ضجة في حينه ، وتعين على القائلين به
أو المدافعين عنه — مهما بلغ مركزهم العلمى أو الأدبى — أن يتقدموا

بدليل يؤيده ، حتى يكون القول منهم مقبولا ، كما تعين على خصوم المشروع أن يقرعوا الحجة بالحجة والدليل بالدليل حتى نعتد برأيهم ، ومن الأنصار والخصوم من ادعى أنه يستمد رأيه من قواعد الإسلام ، والعبرة في الإسلام بالدليل دون الأشخاص إذ لا كهنوتية في الإسلام ولا سلطان غير سلطان الله الواحد القهار . ونستعرض في البنود التالية أدلة أصحاب هذا المشروع وناقشها :

٩١ - العدل بين الزوجات والقدرة على الإنفاق قبود دينية لا قضائية :

احتج أنصار تقييد تعدد الزوجات قضائيا بالعدل بين الزوجات والقدرة على الإنفاق بأن نص القرآن ورد به تقييد تعدد الزوجات باستطاعة العدل والقدرة على الإنفاق — على ما عرفنا^(١) — فوجب التحقق دينا وقضاء من هذه الأمور عند تعدد الزوجات ... وقد رأينا فعلا أن القرآن اشترط استطاعة الرجل العدل بين الزوجات والأولاد ومع نفسه ومن يعول ، وإلا كان عليه أن يقتصر على زوجة واحدة . لكن هذا النص قد أوجب ذلك ذيانة بين العبد وربّه

(١) راجع بند ٣٨ إلى ٤١ وأيضاً بند ٤٣ و ٤٤ .

ولم يستوجبه قضاء على الناس إلا إذا وقع ظلم بين الزوجات بالفعل ، لأن القاضى لا يعلم الغيب ولا يتنبأ بما سيقع من أمور ، وإنما يفصل فيما وقع بالفعل من ظلم الزوج لزوجاته . . . وقوله تعالى : « فإن ختم ألا تعدلوا فواحدة » إنما هو خطاب موجه للأفراد فى شأن لا يعرف إلا من جهتهم ، يرجعون فيه إلى نياتهم وعزائمهم وليس له من الأمارات الصادقة المطردة أو الغالبة ما يجعل معرفته وتقديره داخلين تحت سلطان الحاكم حتى يترتب على تلك الأمارات تشريعاً بمنع تعدد الزوجات أو إباحته أو تقييده ، وكمن شخص يرى بأمارات تدل على تغلظ الطبع ، ثم يكون فى المعاشرة أو الاقتران مثلاً حياً لحسن المعاشرة والقيام بالواجب ،^(١) ولا يقال إن القرآن اشترط العدل بين الزوجات وحرم على من يخاف الظلم أن يتزوج على امرأته ، فوجب أن نبحث عن طريق تقنن به هذه الشروط ونجعلها تشريعاً وضعياً ، ذلك أن الشريعة الإسلامية لها ناحيتان ناحية قضائية وناحية دينية ، والعقد على امرأة مع خوف الظلم بين النساء عقد صحيح من الناحية القضائية ولكنه من الناحية الدينية يحوطه الإنثم من كل جوانبه . . . فالتحريم هنا أمر يعاقب

(١) محمود شلتوت فى الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٩٦ .

الله عز وجل على مخالفته وهو العليم بالسرائر والنوايا ، أما القضاء
 فلا سبيل له إلا على ما ظهر من الأمور ، فلم يكن لتدخله محل إلا بعد
 الزواج « ومثل الجانب الديني في الشريعة كمثل قانون الأخلاق من
 القانون الوضعي الذي تناط أحكامه بالأمور التي تظهر ويمكن إثباتها
 بين يدي القضاء ، ويترك للأخلاق جانب المقاصد والأغراض
 والأحاسيس النفسية التي لا يمكن إثباتها بحجج القضاء ، فيحكم فيها
 بحكمه ، وصلاح الجماعات الإنسانية بقانون قاهر ينفذ في الظاهر ،
 وإصلاح خلق ديني يتولى الباطن والسرائر » (١) ألا ترى أن كثيراً
 من الأمور التي تؤدي إلى مفاسد لا علاج لها إلا بالإصلاح الديني
 والخلق دون الإصلاح القضائي ، فالجبن والكذب مثلاً يؤرتان
 لكثير من المفاسد ، فهل نضع نصاً في القانون يعاقب الجبان
 والكذاب ؟ ... اللهم لا ، إلا أن يقع الجبن بالفعل أو الكذب
 فيكون هناك الجزاء على ما وقع بالفعل لا على ما قد يقع ، وقد
 لا يقع ... وقل مثل ذلك في كثير من قضايا الأخلاق وقد رأينا
 أن الله سبحانه وضع حلاً للزوجة التي تخشى من زوجها نشوزاً منها
 أو إغراضاً عنها بتفكيره مثلاً في الزواج عليها ، ورأينا أن هذا

(١) محمد أبو زهرة ، مجلة القانون والاقتصاد للرجم السابق ص ١٣٥ .

الحل يخلص في الصلح بين الزوجين أو الفراق إن تعذر الصلح بينهما ، بمعنى أن للزوجة أن تطلب من أهلها أو أهل زوجها أو من القاضي الصلح بينها وبين زوجها ، وليس لها أن تطلب من القاضي منع زوجها من الزواج عليها ، وللقاضي أن ينصح الزوج بعدم الزواج من أخرى ، ولكن ليس له أن يجبر الزوج على ذلك . وعلى الزوج ألا يعيل إلى إحدى زوجاته كل الميل فيندر الأخرى كالمعلقة
 فإن فشل الصلح أو تعذر على الزوج العدل وظلم ، كان للزوجة أن تطلب الطلاق « وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما » ومن ابتدع حلا آخر غير ما ورد في القرآن من صلح أو طلاق ، فعليه إثم العاملين ببذعته ، ولا يحل له ذلك ، لأن القرآن اقتصر في مقام البيان على هذين الحلين ، والاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر عند علماء الأصول ، ويستوجب الإقتصار على ما ورد من الحلول ، وفي هذين الحلين خير ظاهر وحكمة بالغة (١) .

٩٢ — صفة عقد الزواج رغم تخلف الشرطين :

ذكر كذلك أنصار تقييد تعدد الزوجات قضاء بالعدل بين

(١) راجع بند ٢٨ إلى ٤١ و ٤٦ و ٦٩ فيما سبق .

الزوجات وبالقدرة على الإنفاق^(١) أن بعض المذاهب الإسلامية يقضى بفساد العقد إذا كان الشارع قد نهى عنه ، حتى لو كان النهى لأمر لا يعد من أركانه أو شروطه ، كالبيع ساعة صلاة الجمعة يعتبر فاسداً عند بعض المذاهب^(٢) لأنه منهى عنه بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وخروا للبيع . . . »^(٣) وقياساً على ذلك يعتبر الزواج الثاني مع خوف الظلم أو عدم القدرة على الإنفاق فاسداً ، أو محرماً ، وهنا يجب إشراف القضاء على تنفيذ هذا الحكم الشرعى لأن الأمر يتعلق بصحة عقد زواج أو بطلانه ، ونرى أن هذه الحجة غير صحيحة ، لأن القياس هنا قياس مع الفارق ، لأن حرمة البيع عند المناداة يوم الجمعة متعلقة بأمر ثابت وقع أثناء المناداة للصلاة ولن يتغير ، أما حرمة تعدد الزوجات عند خوف الظلم أو عدم القدرة على الإنفاق فهي متعلقة بأمر عارض متغير لا يدوم على حال . يوضح ذلك الشيخ محمد عبده بقوله « تقدم أنه يحرم على من خاف عدم

(١) ومنهم محمد عبد العزيز ومحمد أحمد العدوى في بحث لهما منشور بمجلة القضاء الشرعى المجلد الرابع ص ٣٩٢ وما يليها ، أشار إليهما محمد أبو زهرة في بحثه بمجلة القانون والاقتصاد للمرجع السابق ص ٢٤٧ .
 (٢) عند المالكية والحنابلة . (٣) الآية ٨ سورة الجمعة :

العدل أن يتزوج أكثر من واحدة ، ولا يفهم منه كما فهم بعض الجاهلين (أى طلاب الأزهر فى عصره) أنه لو عقد فى هذه الحالة يكون العقد باطلاً أو فاسداً ، فإن الحرمة عارضة لا تقتضى بطلان العقد ، فقد يخاف الظلم ولا يظلم . وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالة (١) وقد أجمع جمهور علماء المسلمين على ذلك (٢) ، حتى المذاهب التى قضت بفساد البيع إذا تم أثناء المناداة لصلاة الجمعة كان من رأيها صحة عقد الزواج لمن يعدد زوجاته ، ولو كان من المتوقع أن يظلمهن أو يظلم غيرهن بالزواج الجديد ، لأن بين الحالتين فارق يستتبع افتراق حكميهما ، كذلك اتفق العلماء على أن الشخص غير القادر على الإنفاق لو تزوج على امرأته كان عقد زواجه صحيحاً ، لأن العدل بين الزوجات أو القدرة على الإنفاق ليس أحدهما ركناً فى عقد الزواج أو شرطاً لانعقاده أو صحته أو نفاذه أو لزومه ، وإنما هى أمور لا تعرف إلا بعد تمام الزواج ومن خلال تجارب العشرة وظروف الحياة المشتركة (٣) .

(١) تفسير المنارج ٤ ص ٣٥٠ .

(٢) محمد مصطفى شحاته فى كتابه الأحوال الشخصية ط ١٩٦٧ ص ٩٩
ومحمود الطنطاوى فى كتابه الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية ط ١٩٧٠
ص ١٤١ .

(٣) راجع بند ٢٩ و ٣٨ إلى ٤١ و ٤٤ و ٥٧ إلى ٦٩ فيما سبق .

٩٣ - مدى الاستدلال بسد الذرائع وبالمصالح المرسلة لإجازة

الشرطين قضاء :

اتجه كذلك بعض من يرى تقييد تعدد الزوجات بتحقيق
القضاء من عدالة الزوج وقدرته على الإنفاق إلى المناداة بفتح باب
الاجتهاد آملاً أن يجد من يثبت أن هذا الرأي يتفق مع قواعد
الإسلام .

واتجه فريق آخر من الباحثين إلى محاولة أخرى يصل بها إلى
نفس هدف الفريق الأول ، وذلك بالقول بأن السياسة الشرعية
تقضى بأن على ولي الأمر إقامة قواعد الدين على وجه يجب اتباعه ،
ولولى الأمر اتخاذ ماراه من الطرق لإقامة قواعد الدين : ومن
المعروف أن الزواج مع ظلم النساء حرام فى الشريعة الإسلامية ومن
ثم يرى أنصار هذا القيد أن لولى الأمر أن يتدخل قبل وقوع هذا
الحرام بمنعه سداً للذرائع أو أخذاً بالمصالح المرسلة .

وفى نطاق الأفكار السابقة رأى بعض الناس أن يجتهد ، فمنهم^(١)
من ذهب إلى أن « غاية ما يستفاد من آية التحليل (أى آية تعدد

(١) قاسم أمين فى تحرير المرأة ص ١٣٥ .

الزوجات في القرآن) إنما هو حل تعدد الزوجات إذا أمن الجور وهذا الحلال هو كسائر أنواع الحلال تعثره الأحكام الشرعية الأخرى من المنع والكراهة وغيرهما بحسب ما قد يترتب عليه من المفاسد والمصالح. فإذا غلب على الناس الجور بين الزوجات كما هو مشاهد في أزماننا، أو نشأ عن تعدد الزوجات فساد في العائلات وتعد للحدود الشرعية الواجب التزامها وقيام العداوة بين أعضاء العائلة الواحدة وشيوع ذلك إلى حد يكاد يكون علماً، جاز للحاكم رعاية المصلحة العامة أن يمنع تعدد الزوجات بشرط أو بغير شرط، على حسب ما يراه موافقاً لمصلحة الأمة « ١١

هذه هي الدعوى، وهي غير صحيحة من وجوه منها: أن باب الاجتهاد مفتوح دائماً لمن بلغ مرتبة الاجتهاد، ولم يفلق إلا في وجه من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد، يشهد على ذلك سيل جارف من الآراء الصحيحة والكتب والبحوث لبعض علماء المسلمين في عصور التقليد ذاتها... ثم إن الإسلام لم يترك تعدد الزوجات بغير تنظيم تفصيلي، سبق لنا دراسته في هذا البحث، وقد تضمن أحكاماً لانراها إلزامية بتنظيم تعدد الزوجات، فإن جدت أمور تستحق الاجتهاد فلا بأس أن يجتهد فيها من بلغ مرتبة الاجتهاد فإن أدلى

غيره فيها برأى فيجب أن يكون في إطار المبادئ الشرعية العامة
 ومستنداً إلى دليل شرعي، لأن الإسلام لا يقر أن يكون هناك مذهب
 أو عالم أو حاكم أو إنسان ينتسب إليه ، يبدل في حلاله وحرامه
 أو يغير في أحكامه متعللاً بمصلحة ما ، إن الإسلام خلو من البابوية ،
 خلو من الوصاية الكهنوتية والعبرة في أحكامه بالدليل ... وليست كل
 مصلحة يتوهمها فرد أو تحس بها جماعة تميز تغيير حكم من أحكام
 الإسلام أو تقييد مباح فيه ، لأن حلال الإسلام حلال إلى يوم الدين .
 والمصلحة التي تميز الاجتهاد في الشريعة الإسلامية هي المصلحة التي
 لا تخالف نصاً شرعياً وتلائم مقاصد الشرع وأهدافه ، وفي نفس الوقت
 تكون مصلحة مؤكدة لا مجال فيها لاختلاف^(١) ، وتعدد الزوجات
 فيه نصوص شرعية واضحة بنيت على مصالح العباد الدائمة ، وتحريمه
 على المسلمين يخالف النصوص الشرعية كما أن تقييده محل اختلاف
 علماءهم - كما سئى - فلم تكن هناك مصلحة شرعية معتبرة تدعو
 إلى تبديل أو تغيير فيه . ولقد غدا عهد ظن الناس فيه أن مصالحهم
 أفراداً وجماعات - في التعامل بالربا لإنعاش اقتصادياتهم ، واليوم
 يلفظ الناس هذا النظام في كثير من المناطق ، بعد أن وضع لهم ما فيه

(١) محمد أبو زهرة في لواء الإسلام عدد صفر ١٣٨٧ هـ ص ٢٧٩ .

من سوء استغلال ، ولقد ظل الإسلام وظل علماءؤه يحاربون الربا ،
 مهما توهم الناس المصلحة فيه ، حتى استبان طريق الحق وبدأ فريق
 من الاقتصاديين يؤمنون . ^(١) ولا ينكر أحد أن في تعدد الزوجات
 مصالح خاصة وعامة ، لقد كانت نسبته في مصر ٤٪ سنة ١٩٦٠ م
 وكان يستوعب ١٤٣ ألف أنثى تزوجت كل منهن رجلاً متزوجاً
 بأخرى غيرها ، فأين كان سيذهب هؤلاء لو أغلقنا باب تعدد الزوجات
 أو قيدناه ثم أليس من مصلحة المجتمع أن تزيد نسبة التعداد حتى
 يستوعب هذا النظام عدداً أكبر من النساء غير المتزوجات ؟! ...
 حقاً ، إن تعدد الزوجات مباح وتعتريه الأحكام الشرعية الأخرى ،
 فقد يكون حراماً إذا خاف الإنسان ظلم زوجاته فيه ، وقد يكون
 واجباً إذا تعين لإعفاف الزوج مثلاً ^(٢) ، وقد يكون مندوباً
 أو مكروهاً ، ولكن كل هذه الأحكام عارضة تتعلق بحالة تقبل التغيير
 والتبديل ، ومن ثم لا يستطيع الحاكم أو القاضى أو أى إنسان
 أن يضع حكماً ثابتاً في هذه الحالات فيمنع الشخص من التعدد إن كان
 حراماً ويجبره عليه إن كان واجباً ، فقد يخاف الإنسان الظلم ولا يظلم

(١) انظر بحثاً في الربا في الشريعة الإسلامية والقانون المدنى المقارن
 في كتابنا الأجل في الالتزام ص ١٩٧ إلى ٢٤١ .
 (٢) زكريا البرى في لواء الإسلام عدد صفر ١٣٨٧ هـ ص ٣٧٥ .

وقد يظلم ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالا ، وقد يخشى الإنسان الوقوع في الفاحشة إن لم يتزوج على امرأته ثم يعف الله بامرأته ذاتها.. والأمر كذلك في الزواج بواحدة ، فهو مباح وتعتريه الأحكام الشرعية المعروفة فقد يكون الزواج بواحدة حراما إذا تأكد الرجل أنه سيظلم المرأة إن تزوجها ، كما لو اغتصب رجل امرأة ثم تزوجها ، فرارا من العقوبة أو الفضيحة وفي قرارة نفسه ألا يعاملها كزوجة ... وقد يكون الزواج بواحدة كذلك مكروها أو واجبا أو مندوبا مما هو مفضل بالدراسات الإسلامية ، فهل نادى أحد بأن يتدخل الحاكم أو القاضي فيمنع الزواج بزوجة واحدة على من كان حراما في حقه ؟ . . اللهم لا . . وهكذا ينبغي أن يكون تعدد الزوجات وغيره من الأمور الشخصية التي يتعذر التدخل فيها بقوانين جامدة ، على أن مثل هذه الأمور الشخصية لا تخلو من رقابة محسوسة ، فقد جعل الله — جلت حكمته — للبيئة الاجتماعية أثرا في الحد من سوء تصرفات كثير من الأشخاص في مسائل الزواج ، ورقابة الأقرباء والأصدقاء والزملاء وأهل المرأة قد تكون أوثق وأجدي من رقابة القضاء والقانون .

هكذا يستبين لك أن سد الذرائع أو الأخذ بالمصالح المرسلة لا يقتضى

منع تعدد الزوجات في هذه الأحوال ، إن استقام النظر وصح الاستدلال ، لأن المفسد التي يرون الحيلولة دون وقوعها ، بمنع ما أباحه الله لعباده ، يمكن التوصل إلى القضاء عليها أو الحد منها عن طريق التربية الدينية وعن طريق الأخذ بممارسته الإسلام. من صلح بين الزوجين وما وضعه من عقوبة لجريمة ظلم الزوجات^(١) ، أما المصلحة التي يرونها في منع ما أباحه الله لعباده ، فقد عرفنا أنها مصلحة غير معتبرة شرعاً لأنها مصلحة غير مؤكدة إذ يختلف النظر فيها من قاض إلى آخر ، كما أنها غير ملائمة لمقاصد الشارع التي تتحقق عند إباحة تعدد الزوجات بقيوده المعروفة في الإسلام وبغير هذه التعقيدات . . . هذا فضلاً عن أن إشراف القضاء على هذه الشروط الدينية يتعارض مع طبيعة العمل القضائي ذاته .

٩٤ - إشراف القضاء على الشرطين يخالف طبيعة العمل

القضائي :

فمن المعروف أن القاضي بشر ، وليس نبياً ، إن القاضي يحكم على ما وقع من الأمور ولا يتنبأ بما قد يتوقع من الأمور ، ومن ثم فهو يتدخل إذا وقع ظلم من الزوج على زوجته أو من الزوجة على

(١) راجع مشاكل تعدد الزوجات فيما سبق وكذلك بند ٤٥ و ٦٩ .

زوجها ، ولكنه إذا وجد شخصاً يتوقع ظلم زوجته ، أو توقع
القاضى أن هذا الشخص سوف لا يعدل مع زوجته ، فإنه لا يستطيع
— إن صدق فى حكمه — أن يتنبأ بما إذا كان هذا الشخص
سيعدل بالنعل مع زوجته إن تزوج أم أنه سيظلم إحداهن ،
فقد يخاف الرجل الظلم ولا يظلم ، وقد يظلم الزوج زوجته أو أولاده
أو نفسه ثم يتوب فيعدل فيعيش عيشة حلالة .

ولنضع أنفسنا موضع القاضى لنرى على أى أساس يستطيع
أن يبنى توقعاته وتصوراتهِ لمستقبل طالب تعدد الزوجات يستشف
منها قدرته على العدالة أو قدرته على الإنفاق . لقد كنت وكيلًا
للنائب العام ما يربو على ثمانى سنوات قبل اشتغالى بالتدريس
بالجامعة ، وكنا نأخذ معلوماتنا فى التحقيق من أطراف القضية
وشهودها ومن الخبراء وصحف الحالة الجنائية ، وغير ذلك من الأدلة
والقرائن . وكان جمع الأدلة والقرائن يتم على أمر قد وقع فعلا ...
لا على أمر يظن وقوعه أو يترك خيالات المستجوبين وتوقعاتهم .
فهل تصلح هذه العناصر عوناً للقاضى على استظهار مدى قدرة
الزوج على العدالة بين زوجته فى مستقبل الأيام ومدى قدرته على

الإففاق على من يعول ومن سيعول ممن قد ينجمه فيما بعد ... ! اللهم
لا ... لن يستطيع أحد من شهود الزوج أو الزوجة أو من المختصين
في الشرطة والمباحث أو مكاتب توجيه الأسرة أو غير ذلك من
الجهات الإدارية أو السياسية أن يتنبأ بما سيثول إليه حال من يرغب
في الزواج على امرأته فيقطع بأنه لن يعدل مع زوجاته أو يقطع بأنه
سيعدل معهن ، أو يقطع بأن الله سوف لا يرزق هذا الشخص ومن
سيعول ، أو حتى يدلى ببيانات صحيحة عن موارده المالية مثلاً ...
وإن تكلم واحد من هؤلاء فإن أقواله لا تخلو من أن تكون غير
وافية أو فيها التحيز أو المحاباة ، لأن موضوع الشهادة علاقات
شخصية لا يخلو الأمر فيها من مجاملات ، بل وقد يؤدي النزاع فيها
إلى شيوع شهادة الزور وكثرة القيل والقال وغير ذلك من المفاسد
والمضار ! هل يستطيع القاضي أن يطمئن إلى عدالة الرجل مستقبلاً
وقدرته على الإففاق من معلومات يجمعها له باحث اجتماعي من
أفواه الجيران والجارات والأصدقاء والصديقات وبعض مشاهدات
الزوج وعياله إن هذه الوسائل قد تصلح في تشخيص الظواهر
الاجتماعية ولكنها لا تكشف الحقائق كاملة عند تشخيص المسائل
النفسية والشخصية المتوقعة كعدالة الرجل مستقبلاً بين زوجاته

أوقدته على الإنفاق أو مدى استجابته لتنفيذ شرع الله أو القانون
في مستقبل الأيام ؟ ... وهل يمكن للتحقق من عدالة الرجل وقدرته
على الإنفاق الالتجاء إلى القرائن كظهور الرجل ومركزه الاجتماعي
ومدى أدائه للواجبات الدينية والاجتماعية مثلاً . . . اللهم لا ، لأن
كثيراً من ذوى المراكز الاجتماعية الممتازة وطائفة ممن يؤدون
الواجبات الدينية بانتظام ، لا يحسنون إلى نساءهم ولا يعدلون
معهم . . . وهل يعتبر الشخص عدلاً إذا كانت صحيفته حالته الجنائية
مثلاً بيضاء ؟ . اللهم لا ، فإن كثيراً من ذوى الماضى الجنائى المظلم
يعدلون بين زوجاتهم ويملكون القدرة على الإنفاق بوجه مشروع
وبوجه غير مشروع وهب أن الشهادة صحيحة ، والقرائن
متوافرة . . . فهل يضمن الشهود والخبراء ، وهل يضمن القاضى
أن الرجل العادل اليوم لن يظلم نساءه فيما بعد ، وأن الرجل القادر
على الإنفاق اليوم سيستمر قادراً على الإنفاق فى المستقبل ، أو أن
الرجل غير القادر على الإنفاق اليوم سيظل غير قادر على ذلك
فى مستقبل الأيام ؟ اللهم لا . . . وقد يتوهم بعض الناس أن القاضى
يستطيع أن يحكم بما إذا كان الشخص سيقدر على الإنفاق وذلك
من واقع بيانات أجره أو مرتبه وأوراق ممتلكاته . . . وهذا غير

صحيح ، لأن القاضى قد يستطيع معرفة دخل الرجل من هذ البيانات ولكنه يعجز قطعاً عن معرفة رزقه ، وفرق بين الرزق والدخل ، فالرزق هو مدى كفاية الدخل لتحقيق مطالب الحياة ، وهو أمر بيد الله سبحانه ، وعلى هذا الرزق تتوقف قدرة الرجل على الإنفاق . وقد يكون الدخل ثابتاً والرزق متغيراً . . . مثلاً قد ترتفع الأسعار مع ثبات الدخل فيقل الرزق أو تنخفض الأسعار مع ثبات الدخل فيزيد الرزق « وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً » (١) حقاً ، لا يستطيع الإنسان أن يتنبأ برزقه ، شخصياً ، فكان من المستحيل على الناس أن يتنبأ بأرزاق الناس . ولئن صدقت توقعات بعض الاقتصاديين بشأن مدى كفاية الدخل لأمة من الأمم فى حين ، فإنها لا تصدق فى حين آخر ، بل ونحيب بالنمل عند قياس الحالات الفردية الخاصة كما يحدث عند تعدد الزوجات . . . وبفرض وجود خبير اقتصادى يصدق حدسه بشأن كفاية الدخل للإنفاق منه ، فإن مثل هذا الخبير لا يستطيع أن يتنبأ بالوسيلة التى سينفق الرجل بها رزقه على من يعول بعد زواجه الجديد : وإذا افترضنا جدلاً

(١) الآية ٣٤ سورة لقمان ، وقد يزيد الرزق باقتصاد المرأة أو بعثور الرجل على مسكن رخيص مناسب أو سلع رخيصة وممتازة . . . وذلك بفرض ثبات الدخل على ما هو عليه !

صدق هذه التنبؤات ، فهل يسوغ أن نجزئ للغنى أن يعدد
زوجاته بينما نحرم الفقير من تعدد الزوجات إذا كان سيقصد
في نفقاته بما يكفي مطالبه ومطالب من يعول ؟ لا يستساغ أن يكون
التشريع غنى للأغنياء وتعتة للفقراء !!! . . .

• إن هذه أمور تضطرب فيها المعايير . . . ومادامت شهادة
الشهود والخبراء قاصرة والقرائن غير كافية ، والحكم في مسألة تتعلق
بحلال أو حرام وقد يترتب عليها تحريم ما أحله الله لعباده . . .
فأين هو القاضي الذي سيراتح ضميره عند الحكم في هذه القضايا ؟
ففضل القول لقوم يتفكرون . . . ١

من القضاة رجال تعرض عليهم القضية فيخافون ظلم الناس فيها ،
حتى إذا أقدموا على دراستها وحكموا فيها ، حكموا بالعدل أو حكموا
بما استبان لهم فيها ، فهل تشترط وزارة العدل على قضاتها ، إن
خافوا ظلم الناس في إحدى القضايا أن يمتنعوا عن الحكم فيها ؟ اللهم
لا . . . فكيف نفرض على الناس ، عامة الناس ، إن خافوا الظلم
بين الزوجات أو خفناه منهم ، الامتناع عن التعدد جبرا وبسلطان
القضاء قبل ممارسته بالفعل وظهور أمارة الظلم أو العبد فيه . . . ؟
اللهم فاشهد . . .

٩٥ - مجمع البحوث الإسلامية يرفض تقييم تعدد الزوجات

بإذنه القاضي :

ناقش مجمع البحوث الإسلامية^(١) في مؤتمره الثاني^(٢) ما يثار حول إباحة تعدد الزوجات أو تحريمه وما يقال حول تعدد الزوجات بإذن القاضي أو تركه لحرية الزوج ، أو تقييده قضائياً بمبرر مشروع أو بالقسرة على الإنفاق أو باستطاعة العدل بين الزوجات ، وأصدر المجمع قرار في ذلك واضحاً وصريحاً ينص على أنه « بشأن تعدد الزوجات يقرر المؤتمر أن تعدد الزوجات مباح بصريح نصوص القرآن الكريم بالقيود الواردة فيه ، وأن ممارسة هذا الحق متروكة إلى تقدير الزوج ، ولا يحتاج في ذلك إلى إذن القاضي »^(٣) .

(١) وقد أنشئ هذا المجمع بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ (المواد ١٥ إلى ٣٢) ؛ وجاء في المادة ١٥ منه أن « مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية ... وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتبجيرها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السبائي والمذهبي ... وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات » . ويضم المجمع علماء من مصر وعلماء من سائر العالم الإسلامي .

(٢) المتخذ بالقاهرة في شهر المحرم ١٣٨٥ هـ الموافق مايو ١٩٦٥ م .

(٣) انظر كتاب المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ص ٤٠٤ .

وقبل ذلك بسنوات صدر بيان جبهة علماء الأزهر في نفس
المعنى (١).

وهذه القرارات صادرة بعد بحث ونظر ، ومن علماء لهم مقامهم
في العلم والدين (٢) نعم إن مجمع البحوث الإسلامية ليس على غرار
الجامع الكهنوتية الموجودة في بعض الأديان الأخرى ، وأعضاؤه
لا يدعون لأنفسهم سراً كهنوتياً يخولهم إزام المسلمين بشيء ،
كما أن قراراتهم لن تكون ملزمة للمسلمين إلا بالقدر الذي يتفق
وأحكام الإسلام ، ذلك الدين المتين ، الذي يرفض الكهنوتية
وتقديس البشر ولا يمتزج إلا بالدلائل والبحث المنصف والنظر
السليم ، وقد رأيت أن قرار المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية

(١) البيان طبعة المطبعة المتحدة ص ٥ — ٨ .

(٢) وأعضاء المجمع في هذا المؤتمر م : الشيخ حسن مأمون وإبراهيم
اللبان وإسحاق الحسيني وسليمان حزين وعبد الحليم محمود وعبد الحميد حسن
وعبد الرحمن حسن وعبد الرحمن الفلهود وعبد الله كنوان وعثمان خليل وعلى
حسن عبد القادر وعلى الخفيف وعلى عبد الرحمن ومحمد أبوزهرة ومحمد أحمد فرج
السنهوري ومحمد البهي ومحمود حب الله ومحمد خلف الله أحمد ومحمد عبد الله العربي
ومحمد عبد الله ماضي ومحمد على السائيس ومحمد الفاضل بن عاشور ومحمد مهدي
علام ومحمد نور الحسن وبديع الجسر ووفيق الجسار ، كذلك كانت هناك وفود
من جميع دول العالم لاسلامى في هذا المؤتمر انظر بياناً بأسماء أعضائها في كتاب
المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية ص ٤٠٩ — ٤١١ .

قد جاء متفقاً مع أحكام الإسلام السابق بحثها ، متناسقاً مع أدلتها ،
مجدداً لها ومبيناً ، ومن هذا الجانب يكتسب قرار مجمع البحوث الإسلامية
سالف الذكر احترامه بين المسلمين . . . فهل آن لنا أن نجعل للحق
بيننا مقاماً وللعلم والدين مكانة واحتراماً؟^(١)

٩٦ - ثالثاً : تعدد الزوجات في مشروع قانون الأسرة
سنة ١٩٦٧ م :

بقي الآن أن نلقى نظرة على مشروع قانون الأسرة سنة ١٩٦٧ ؛
فنستعرض أحكام تعدد الزوجات فيه ، لنرى هل هذه الأحكام تتفق
مع تعاليم الإسلام فنقبلها ، أم تختلف معها فنرفضها .
لقد تعرض هذا المشروع لتنظيم تعدد الزوجات بعدة نصوص
أجاز فيها التعدد بالقيود الآتية :

(١) ويلاحظ أن من العلماء الذين نادوا بتقييد التعدد بنحو أو بآخر من
رجع من قوله : ومنهم الشيخ محمد المراغي ، وروى ذلك عنه أحمد عبد المنعم
البهي في جريدة البلاغ ، وذكر لنا ذلك شخصياً ، كما رواه أيضاً محمد أبوزهرة
في بحثه في مؤتمر مجمع البحوث المرجع السابق ص ٢٦٠ . ومنهم أيضاً محمد
سلام مذكور انظر كتابه أحكام الأسرة في الإسلام ج ١ هـ ١٦٦ ص ١٦٦
و ١٦٧ حيث كان يرى تقييد التعدد بإذن القاضي ، ثم عدل عن ذلك ورأى أن
هذا التقييد قد يفسح المجال أمام الزواج العرفي ومساوئ ذلك أكثر ،
فضلاً عن أن المقد إذا كان صحيحاً فلا يمكن القول بطلانه إذالم يأذن القاضي

« لا يصح أن يجتمع في عصمة رجل أكثر من أربع زوجات (م ١٧) ، ولا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما ذكراً حرمت عليه الأخرى » (م ١٦) وبالتالي لا يجوز الجمع بين الأختين أو بين المرأة وأماها أو ابنتها أو بين المرأة وعمتها أو بين المرأة وخالتها أو بين العمتين أو بين الخالتين ، ويجوز الجمع بين ابنتي عمين أو ابنتي عمتين أو ابنتي خالين أو ابنتي خاليتين ، وبين المرأة وابنة زوجها السابق أو بين المرأة وزوجة ولدها أو حماتها السابقة ... وقد قضى للمشروع كذلك بأن يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، ولا تثبت الحرمة بالرضاع إلا من قبل الموضع^(١) ولا تثبت حرمة المصاهرة من طريق الرضاع (م ١٢) ... ويعتبر باطلا زواج الرجل خامسة وفي عصمته أربع ، كذلك يبطل زواج الرجل امرأة لا يحل الجمع بينها وبين من يكون في عصمته من الزوجات ، وتعتبر في العصمة من طلقت حتى تنتهي عدتها (م ١٧ و ٣٩) وذلك سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً ... و « على الزوج إسكان زوجته في مسكن أمثاله » (م ٨١ /) و « ليس للزوج أن

(١) انظر نقداً لهذا الحكم في زكي الدين شعبان المرجع السابق ص ١٥٣ حيث يرى أن الأدلة الشرعية تدل على ثبوت الحرمة بالرضاع من جهة الموضع ومن جهة الرجل كذلك .

يسكن مع زوجته ضرة لها في مسكن واحد بغير رضاها . ويعتبر
في استقلال المسكن حال الزوج وعرف البلد وعدم مضارة
الزوجة (م ٨٢) .

وهذه الأحكام مستمدة من الشريعة الإسلامية ، وإن كانت
لا تستوعب كل أحكام الشريعة الإسلامية السابق دراستها . وواضح
أن لجنة سنة ١٩٦٧ م لم تأخذ بمشروع سنة ١٩٤٥ م الخاص بتقييد
تعدد الزوجات بإذن القاضي عند التحقق من عدالة الرجل أو قدرته
على الإنفاق ، كما أنها لم تقيّد تعدد الزوجات بضرورة إثبات مبرر له ،
وحسناً فعلت هذه اللجنة ، فقد رأينا أن هذه القيود لا يشهد لها دليل
شرعي صحيح كما أن المثالب تحيط بها من كل جانب عند التطبيق .

٩٧ - التطليق لتعدد الزوجات في مشروع قانون الأسرة
سنة ١٩٦٧ م :

أخذ مشروع قانون الأسرة سنة ١٩٦٧ م بسبب جديد للتطليق
يجوز للزوجة أن تفترق عن زوجها إذا عدد زوجاته ؛ فنصت
المادة ١٣٤ منه على أنه :

(١) للزوجة التي تزوج عليها زوجها ، وإن لم تكن قد اشترطت

عليه في العقد ألا يتزوج عليها ، أن تطلب التفريق بينها وبينه
في مدى شهرين من تاريخ علمها بالزواج ، ما لم ترض به صراحة
أو دلالة .

(ب) ويتجدد حقها في طلب التفريق كلما تزوج بأخرى .
(ح) وإذا كانت الزوجة الجديدة قد فهمت من الزوج أنه غير
متزوج بسواها ، ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التفريق .
كما نصت المادة ١٣٤ على أن « التفريق للزواج بأخرى طلاق
بائن » .

هذه الأحكام تتضمن أن للزوجة أن تشرط على زوجها
في العقد ألا يتزوج عليها ، ويعتبر هذا الشرط صحيحاً ، فإن
أخل الزوج به كان للزوجة الخيار في البقاء مع زوجها أو فسخ
عقد زواجها به والافتراق عنه والزواج بأخر بعد انقضاء
عدتها . وهذا الحكم مستمد من فقه المذهب الحنبلي ، ويخالف
المعمول به من قبل في مصر ، والذي كان يتمثل في العمل بأرجح
الأقوال من مذهب أبي حنيفة (٢٨٠ م / مرسوم بق ٧٨ لسنة ١٩٣١) ،
وللمذهب الحنفي يبطل هذا الشرط ولا يجعل للزوجة حقاً في فسخ
زواجها إذا أخل الرجل بهذا الشرط . وقد رأينا أن الحجج^(١)

(١) راجع بند ٧٢ .

والأدلة الشرعية ترجح العمل بهذا الشرط كما أنه معمول به في الأردن
ولبنان والمغرب ، وكذلك في البلاد الإسلامية التي تأخذ بالمنهج
الحنبلي^(١) .

على أن المشروع أعطى الزوجة طلب التطلق ، إذا لم تشترط
على زوجها عدم الزواج عليها ثم تزوج عليها ، وهو أمر جديد !
وطلب التطلق في الحالتين مشروط ، بالنسبة للزوجة السابقة ،
بثلاثة شروط : الأول : أن يتزوج الرجل عليها ، الثاني : أن ترفع دعوى
بطلب التطلق في مدى شهرين من تاريخ علمها بذلك الزواج ،
وقد روعي في اشتراط الشهرين أن تكون مدة تقدر فيها الزوجة
مصلحتها في البقاء مع زوجها أو الافتراق عنه ، فإذا مضى الشهران دون
طلب التطلق لم يكن لها أن تطلب ذلك ، وإن كان حقها في طلب
التطلق يتجدد عند زواج الرجل بامرأة أخرى ، وهذه المدة
— في الواقع — قصيرة وليس لها سند شرعي سوى الرغبة في حسم
موقف الزوجة السابقة^(٢) ويلاحظ أن هذه المدة تبدأ من علم الزوجة
السابقة بالزواج الجديد ، ولا تبدأ من تاريخ عقد الزواج الجديد ،
فلو عقد الزواج الجديد دون علم الزوجة السابقة ومضت سنوات
دون أن تعلم به ثم علمت ، كان لها أن تطلب التفريق في مدى شهرين .

(١) راجع بند ٧٨ و ٧٩ .

(٢) قارن ذلك بما ذكرناه في بند ٧٦ فيما سبق .

من تاريخ علمها به . والشرط الثالث لطلب التطلق هو عدم الرضا
 بالزواج الجديد صراحة أو دلالة ، وعدم الرضا دلالة قد يستنتج من
 عدم تمكين الزوجة زوجها من نفسها بعد علمها بالزواج الجديد . . .
 أما بالنسبة للزوجة الجديدة فلم تشترط النصوص لقبول طلبها
 في التفريق سوى أنها كانت قد فهمت من الزوج أنه غير متزوج
 بسواها ، ثم ظهر أنه متزوج ، ولم يحدد النص مدة لطلب التفريق ،
 ومن البديهي أن حق الزوجة الجديدة في هذا الطلب يسقط إن رضيت
 بالزواج السابق صراحة أو دلالة . . .

ويعتبر التفريق لتعدد الزوجات طلاق بائن ، بمعنى أنه يعطى
 الزوجة التي قضى لها به ، حقوق المطلقة طلاقاً بائناً ، في مؤخر الصداق
 والنفقة وغير ذلك ، وليس للزوج مراجعتها في مدة العدة ، فإن انقضت
 العدة كان له — برضاها — أن يتزوجها من جديد بمهر جديد .

والتطبيق لتعدد الزوجات — على هذا النحو — أمر جديد
 في الفقه الإسلامي ، وهو يتطلب مزيداً من الدراسة عند من يبحثون
 أحكام الطلاق وهو — في نظر المشروع — صورة من صور التطبيق
 للضرر ، إذ يفترض المشروع أن مجرد زواج الرجل على امرأته ضرر
 يجيز لها طلب التفريق بينها وبين زوجها ١ والتطبيق للضرر جائز

في المذهب المالكي ، ولكن بشرط ألا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين وتعذر الصلح بينهما .

٩٨ - كيف تنظم تعدد الزوجات في القانون :

إذا كان لنا أن نضع نصوصاً لأحكام تعدد الزوجات فإننا سنستمد هذه النصوص من أحكام تعدد الزوجات التي اتفق عليها جمهور علماء المسلمين ، ولعلنا نصيب في ذلك إذا اقترحنا النصوص الآتية :

النص الأول : لا يجوز أن يجتمع في عصمة رجل أكثر من أربع زوجات :

النص الثاني : لا يجوز أن يجمع الرجل في عصمته بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع ، بحيث لو فرضت كل منهما ذكراً حرمت عليه الأخرى .

النص الثالث : يعتبر باطلاً زواج الرجل خامسة وفي عصمته أربع ، وكذلك زواج الرجل بامرأة لا يحل الجمع بينها وبين من يكون في عصمته من الزوجات وتعتبر في العصمة من طلقت حتى تنقضي عدتها .

النص الرابع : على الزوج أن يعدل بين زوجاته ويقسم لهن في الحدود الشرعية ، بحيث لا يميل إلى إحداهن كل الميل فيندر الأخرى كالمعلقة .

النص الخامس : ١ - على الزوج إسكان زوجته في مسكن شرعى مستقل بمرافقه ، ويعتبر فى استقلال المسكن حال الزوج وعرف البلد .
٢ - ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها فى مسكن واحد بغير رضاها .

النص السادس : للزوجة إن خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً أن تطلب الصلح بينها وبينه .

النص السابع : ١ - إن تزوج الرجل على امرأته ، بعد أن اشترط لها فى العقد ألا يتزوج عليها ، كان لها أن تطلب فسخ زواجها منه .

٢ - ويسقط حق الزوجة السابق فى الفسخ برضاها ، وكذلك عند افتراق الزوجة الجديدة عن الزوج قبل الحكم بالفسخ .

النص الثامن : للزوجة التى تزوج عليها زوجها ، وإن لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد ألا يتزوج عليها ، أن تطلب التفريق بينها وبينه عند إضراره بها ضرراً لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها وتعذر الصلح بينهما .

هذه بعض النصوص التى تقترحها ونضعها أمام واضعى مشروعات

القوانين في المستقبل ، وليس من اللازم أن ترد هذه النصوص متلاحقة في مكان واحد في القانون ، بل ينبغي أن يرد كل نص منها في موضعه وفق الترتيب الفني لمواد القانون . ولعلك تلاحظ أن هذه النصوص أخذت من خلاصة بحوث علماء المسلمين وبعد استقراء نصوص القوانين العربية الأخرى والمشروع للعصرى سنة ١٩٦٧م .

٩٩ - ضرورة إصلاح الأجهزة القائمة على رعاية الأسرة :

لقد أنزل الله أفضل دين وأحسن شريعة وهدانا إلى صراطه المستقيم . ولا يبقى بعد ذلك سوى أن نهتم بالتطبيق الصحيح . لأهمية الحكم شرعى أو قانونى إلا إذا أحسن تطبيقه وأجيد العمل به ، فالعبرة إذن بالتطبيق حتى يؤتى مثل هذا الحكم ثمرته ويحقق الغاية المرجوة منه .

وأنه أجهزتنا القائمة على رعاية الأسرة وعلى حل مشاكل التطبيق فيها هي السلطة القضائية ومكاتب توجيه الأسرة وأجهزة الإعلام . ولا بد أن تراجع هذه الأجهزة خططها للدراسة عناصر ووسائل نجاح التطبيق . لقد كان يجرى العمل في المحاكم مثلاً على عدم التأشير بكل زواج أو طلاق للرجل على وثيقة زواجه الأولى ، وتخلو وثيقة الزواج من بيان لعدد الزوجات اللاتي في عصمة الرجل ، كما لا توجد حتى الآن

وسيلة لإخطار الزوجة السابقة بزواج الرجل عليها أو علم الزوجة الجديدة بما إذا كان الرجل قد سبق له الزواج بأخرى... ولقد حقق قانون الأحوال المدنية شيئا من الإصلاح، ولكن من العسير على الجمهور أن يطلع على بيانات سجل الأحوال المدنية، ويمتنع عليه قانونا معرفة أكثرها، كما أن بيانات البطاقة العائلية قد تكون ناقصة لتقصير الزوج مثلاً في إخطار السجل المدني بهذه البيانات... ويستوجب الإصلاح تغيير شكل وثيقة الزواج منذ البداية بإضافة بيانات فيها عن عدد الزوجات والتأشير على الوثيقة الأولى بكل تغيير يحدث في حياة الرجل العائلية؛ وإباحة الإطلاع على بيان عدد الزوجات في السجل المدني، ولا يقتضى ذلك أخذ شهادة بهذا البيان بل يكفي الإطلاع الشخصى على البيان وتحرير محضر يحفظ بالسجل المدني بفيد هذا الإطلاع.

كذلك لا ينظم القانون إجراءات للإصلاح بين الزوجين إلا عندما تطلب المرأة طلاقها من زوجها لإضراره بها، وكأما شرع الصلح هنا لصالح الرجل فحسب، مع أن الله سبحانه أمرنا بالصلح بين الزوجين في القرآن، في جميع الأحوال، بل ولصالح المرأة بالذات. وإذا انتقلنا — الآن — إلى مكاتب توجيه الأسرة وبعض مكاتب

أجهزة الإعلام المختصة بشئون الأسرة لا نجد فيها دراسات إسلامية كافية ومستفيضة ، بل نجد الثقافات الأخرى هي السائدة ، ونجد الولع بتقليد النظم الأجنبية في كل شيء يبلغ أشده ، بقصد أو بغير قصد .. وليس هذا من المصلحة العامة في شيء .. إننا في حاجة إلى دراسات تحفظ لهذه الأمة مقومات حياتها وعناصر مجدها وطابعها الأصيل وميزاتها المعروفة .. وابتعاد هذه الأمة عن أصولها وانسلاخها عن ماضيها يذيب شخصيتها في غيرها ويقضي عليها إننا في حاجة إلى دراسات تربط ماضي هذه الأمة بحاضرها ، وفي ماضي هذه الأمة مجد عظيم وفكر ثاقب وفي حاضرها نهضة مباركة وتقدم واضح ، ولا شك أن المبادئ ومقننات هذه الأمة التي تفيض في صدور أبنائها تستطيع — بعون الله — أن تدفع هذا التقدم نحو أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد ... وكل ذلك يقتضي إصلاحاً جذرياً ، « وكلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته » .

* * *

١٠٠ — خاتمة : المجموع إلى الحق خير من التهادي في الباطل :
في نهاية المطاف من هذه الدراسة بقيت لي كلمة .. لقد شرعت في هذه الدراسة محايداً ، أحاول أن أعترف على آراء أنصار تعدد

الزوجات وآراء خصومه على سواء ، تاركا للدليل والحجة والبرهان مهمة الترجيح بين الآراء المختلفة ، داعيا الله عز وجل أن ينير طريق الحق أمامي . . . حتى تميز الحق من الساطل وثبت لي بالدليل أن نظام تعدد الزوجات فيه من الخير أكثر مما فيه من الشر ، وأنه نظام يفضل غيره من الأنظمة في فتح فرص الزواج أمام المرأة وفي علاج ألوان من الانحراف عند الرجل وفي تحقيق مصالح أخرى للنساء والرجال . . . وإذا كان الأمر كذلك ، ألا يحق لي أن أضع نفسي بين صفوف أنصار تعدد الزوجات عن تأمل واقتناع ؟

لقد كنت بعيدا عن إثارة العواطف ، محاولا البحث عن الدليل متذعرا بالصبر ، واقفا بتأمل عند كل برهان . . . أحاول أن أفرع الحجة بالحجة لأسمع صوت الحق من بينهما . . . ولولجأت إلى إثارة العواطف . . . وقد أصبحت من أنصار تعدد الزوجات — لما أعجزني ذلك ، وكان يكتفيني أن أصور للرجال بعض ما يتمتع به من عددوا زوجاتهم أو أن أشرح للنساء شيئا عما يحقته تعاون المرأة مع أختها من مزايا نجبها في ظل نظام تعدد الزوجات . . . ولكني آثرت دراسة تعدد الزوجات منها بجوانب المسؤولية فيه ، مسؤولية الرجل ومسؤولية المرأة ومسؤولية ولي الأمر . . . ومثل هذه الدراسة أصبحت

الآن لازماً للقارئ العادى — إن أردنا لوطننا إصلاحاً ولقومنا علواً وفلاحاً . إن سلوك طريق الجادة من الأمور فى علاج قضاياها ، وإخلاص العلماء والباحثين فى دراسة مشاكل الجماهير ، والأخذ بأحسن ما يقال بعيداً عن الهوى والمصالح والمرهقة الفكرية ، لمن عناصر النصر والثبات والتقدم .

لقد أكدت الإحصائيات فى معظم الدول زيادة مروعة فى عدد النساء غير المتزوجات من عوانس ومطلقات وأرامل ، وهى بهذا تشير إلى أن مشكلة المشاكل الاجتماعية اليوم هى أزمة الزواج ، ذلك أن من حق كل فتاة أن تتزوج ، وهى تقاسى الكثير إذا لم تتزوج وقد تكون بهذا عبئاً على أسرتها أو مصدر قلق لها ، كما أن من غير المتزوجات من تكون وبالا على أسرتها أو خطراً على المتزوجين وغير المتزوجين . ولا شك أن التحدى الذى يمكن أن يقاس به نجاح الحركات المهنية بمشاكل المرأة هو إيجاد الحلول اللازمة لأزمة الزواج . ومن هذه الحلول إباحة تعدد الزوجات لأن تعدد الزوجات من الوسائل التى تفتح فرص الزواج أمام المرأة ، وهو بهذا علاج اجتماعى أكيد لأزمة الزواج ، وهذا هو السر فى أن الاسلام أقر تعدد الزوجات بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد ، وتحدث

عنه بمناسبة الكلام عن أحكام اليتامى ، قال تعالى « وإن خفتم
ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » دالاً بهذا على أن تعدد الزوجات
علاج لصالح المجتمع قبل أن يكون حلاً فردياً لمشاكل بعض
الناس فيه .

وما يقال عن مشاكل تعدد الزوجات ، يقال أيضاً فى زواج
الأرامل والمطلقات والمطلقات بل وفى الزواج الفردى ، فقد يكون
الرجل غير عادل مع زوجته وهو لم يتزوج بغيرها ، وقد يكون غير
قادر على الاتفاق على أولاده منها وأما الأولاد غير الأشقاء فوجودون
فى زواج الأرامل والمطلقات والمطلقات كما هم موجودون فى نظام
تعدد الزوجات ، ولم يقل أحد بتقييد الزواج الفردى قضاء بالعدل
أو بالقدرة على الاتفاق أو بعدم وجود أولاد للزوج أو للزوجة !!
كما لم يقل أحد بتقييد زواج الأرامل والمطلقات والمطلقات
بمثل هذه القيود !!

لقد كشف هذا البحث شيئاً من العوامل الدينية والسياسية
والاجتماعية والإقتصادية التى جعلت تعدد الزوجات قضية عامة يحتدم
الجدل حولها . . . ولقد أشار هذا البحث إلى أنه يوم أن يحرم تعدد

الزوجات سيكثر الزواج العرفي ويتفشى تعدد الخليلات وستزيد نسبة الطلاق كما أن أزمة الزواج ستكون أكثر حدة ويوم أن يتلبد تعدد الزوجات أمام الفقهاء بمرور وبالقدرة على العدل بين الزوجات والقدرة على الاتفاق ستكثر شهادة الزور وتصبح التصرفات الصورية تجارة بين أصحاب الأملاك والراغبين في تعدد الزوجات . كما سيكثر الطلاق ويزداد الزواج العرفي إنتشاراً وستضيع بذلك حقوق كثير من النساء ، ولا تغيب عن بال دارسى القانون الحيل القانونية الكثيرة التى تجعل هذه الشروط حبراً على ورق ، كما حدث بالنسبة لشروط الطلاق فى فرنسا وفى غيرها من بلاد العالم .

لقد بين هذا البحث — قدر الجهد والطاقة — أن الالتزام بأحكام الإسلام هو خير عاصم للقتل البشرى من الانحراف الفكرى ، وأصلب سد أمام طوفان الغزو الثقافى ، وأحسن حل لمشاكل المجتمع الإنسانى « ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » !

ولقد أشار البحث كذلك إلى أنه ينبغى على الناس عامة والباحثين خاصة أن يطلبوا الدليل الشرعى والعقل على صدق ما يقال: حتى يتميز لهم الخبيث من الطيب والباطل من الحق . . . ثم يكون عليهم أن يتبعوا من القول أحسنه ، وأن يعملوا الصالحات بقلب

مؤمن مخلص الله وحده . . . « ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم
لذكر الله وما نزل من الحق ، ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب
من قبل ، فطال عليهم الأمد ، فقست قلوبهم ، وكثير منهم فاسقون »
إن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل ، والتزام الحق
والدفاع عن مواقفه والتمسك به والذود عن أنصاره جهاد في سبيل الله
« وقل الحق من ربكم ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر . . »

* * *

« وقل رب زدني علما »

صدق الله العظيم

الفهرس

٣	تقديم لفضيلة الشيخ / محمد أحمد أبو زهرة عضو مجمع البحوث الإسلامية
٥	مقدمة
٧	تمهيد

القسم الأول

١٩	أسباب تعدد الزوجات ومشاكله
----	----------------------------

القسم الثاني

٧٩	تعدد الزوجات في الأديان السماوية
----	----------------------------------

القسم الثالث

٢٦٩	تعدد الزوجات في القوانين الوضعية
-----	----------------------------------

كلمة الاشراف

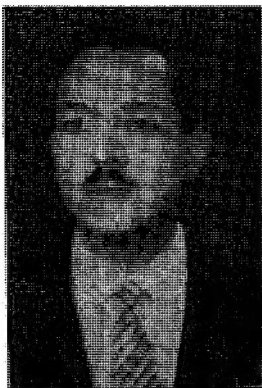
عزيزى القارىء

يعرف التاريخ وتعرف البشرية كلها انه ما انبثق نور الاسلام فى ظلمات الجاهلية الاولى الا وقد طارد جحافل الظلام والظلم الذى كان يلحق بالاسرة عموما والمرأة على وجه الخصوص .. فقد كان التفكك فى الاسرة احيانا والتعصب والحمية الجاهلية احيانا كثيرة ، وواد البنات وازهاق النفس البريئة بدون اسباب .. ثم كان نظام التحليلات والشغار وما الى ذلك الذى أصبحت المرأة فى ظله كالسعة تباع وتشتري على رؤوس الاشهاد فى كل مكان ...

حتى جاء الاسلام فوضع نظامه الدقيق لعلاقة الزوج بزوجه وباسرته فى ارقى نظام عرفته البشرية يحدد قوامه الرجل ، ويحفظ كرامة المرأة ، ويحفظ الاسرة من التفكك ، فشرع تسريح المرأة بالمعروف بعد نفاذ كل سبل التوفيق ، او حفظها بمعروف ترعى بيتها واولادها ، كما اباح للزوج عند الحاجة الملحة ان يضيف لبيته زوجة اخرى فى حدود معروفة ومعقولة حفظا للمجتمع احيانا من الانحراف الى نظم غير مشروعة كنظام التحليلات والصديقات خاصة فى ازمات الحروب وتضاعف عدد النساء على الرجال .

وفى هذا البحث المتواضع « تعدد الزوجات » نعرض جانبا متكاملا من اهم الجوانب التى تهتم جماهير المسلمين فى موضوعية علمية تعطى القارىء فكرة تامة عن كل ما يدور حول هذا الموضوع من بحث ومناقشات مساهمة منا فى القاء الضوء على بعض التشريعات الاسلامية تحت راية العلم والايمان ..

طلعت غنام



المؤلف فى سطور

دكتور عبد الناصر توفيق العطار

- * من مواليد أسيوط عام ١٩٣٨م .
- * دكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٦٥م .
- * عمل وكيلا للنائب العام من سنة ١٩٥٨ حتى سنة ١٩٦٦م .
- * عمل مدرسا بكلية الشريعة جامعة الأزهر عام ١٩٦٧م .
- * يعمل الآن أستاذا مساعدا للقانون المدنى بجامعة الأزهر .
- * له كثير من المقالات فى الصحف والمجلات الاسلامية والقانونية .
- * من مؤلفاته :

- ١ - الأجل فى الالتزام
- ٢ - شرح أحكام الإيجار
- ٣ - أحكام الأسرة
- ٤ - مبادئ القانون
- ٥ - الوجيز فى تاريخ القانون
- ٦ - تشريعات تنظيم المباني والاسكان

مطابع
الشركة المصرية للطباعة والنشر
بالقاهرة

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٢/٢٤٩٥